ضياء السالك

إلى أوضح المسالك

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد عبد العزيز النجار

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بمعاهد المعلمين والمعلمات ـ بجمهورية مصر العربية

الجزء الثالث

يطلب من المكتبات الشهيرة بمصر ، ومن المؤلف بعنوانه :
٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصرى « جسر السويس سابقاً » مصر الجديدة
ت : ٨٧٦٣١٦

الطبعـــة الثالثة

١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر - شارع الجنداوي رقم ٢
ت ٩٠٧٣٧٩ - ب.ت ١١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب إعمال المصدر واسمه)

الاسمُ الدالُّ على مُجَرَّدِ الحدث ؛ إن كان عَلَماً ، كَفَجَارِ وَحَمَادِ ــ للفَجْرَةِ ، وَالمَحْمَدَةِ . أو مبدوءاً بميم زائدةٍ لغيرِ المفَاعَلةِ ، كَمَضْرَب ــ وَمَقْتَل . أو متجاوزاً فِعلُه الثلاثةَ ، وهو بزِنَةِ اسمِ حَدَثِ الثلاثىّ ــ كَغُسْل وَوُضوء فى قولك : اغتَسلَ غُسلاً ــ وَتَوَضَّأَ وُضوءاً ؛ فإنهما بزِنَهِ القُرْبِ ، والدُّخولِ فى : قَرُبَ قُرْباً ، وَدَخَلَ دُخُولاً ــ فهو اسم مصدرٍ ، وإلاَّ فمصدرٌ(١) .

باب إعمال المصدر واسمه

(١) المصدر من حيث معناه : هو الاسم الذى يدل ــ غالباً ــ على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان أو مكان ، أو بذات ، أو بعلمية . ومدلوله الحقيق : أمر معنوى محض ، يدل عليه اللفظ المعروف، وتسميته مصدراً ــ مجاز. ولا بد من ناحيته اللفظية: أن يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة فى فعله لفظاً أو تقديراً ، وقد يزيد عنها، كأكرمه إكراماً،ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض. أما أسم المصدر فهو كالمصدر فى معناه ؛ من حيث دلالته على الحدث المجرد ، ويكون علم جنس كما ذكر الموضح . ويخالفه فى لفظه؛ بنقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض. وما ذكره المصنف من اعتباره المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ــ اسم مصدر ــ مجانب لما عليه جمهور النحاة ؛ من أن هذا يسمى مصدراً ميمياً ــ كما سيأتى ــ لا اسم مصدر .

هذا : ويرى بعض المحققين : أن اسم المصدر؛ يدل مباشرة على لفظ المصدر ــ لا على الحدث . أما دلالته على الحدث فتبعية ؛ جاءت بوساطة دلالته على المصدر .

ومن أسماء المصادر : كل اسم يدل على معنى مجرد وليس له فعل ، كالقهقرى .

وَيَعْمَلُ المصدرُ عملَ فِعْلِه[1] ؛ إن كان يَحُلُّ محلَّهُ فِعْلٌ : إمَّا مع « أَنْ »[2] كعجبت من ضَرْبِكَ زيداً أمسِ ، ويُعجبنى ضَرْبُكَ زيداً غداً أى : أن ضرَبْتَه ـ وأن تَضْرِبَه . وإمَّا مع « مَا »[3] كيعجبُنى ضَرْبُكَ زيداً الآن ؛ أى : ما تَضْرِبُه . ولا يجوز فى نحو : ضَرَبتُ ضَرْباً زيداً ـ كونُ « زيداً » منصوباً بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرطِ[4] .

---

(١) سواء كان متعدياً أو لازماً . ويخالف المصدر فعله فى أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بشروط ستأتى . وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً . وعند حذفه لايتحمل المصدر ضميره، إلا إذا كان مصدراً نائباً عن فعله. وفى رفعه نائب الفاعل ـ خلاف. والمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : سررت من رش بالطائرة المبيدات الحشرية . بخلاف الفعل ؛ فإنه يعمل وجوباً بلا شرط، ويتحمل ضمير مرفوعه المحذوف ـ فاعلا كان أو نائب فاعل . (٢) أى : المصدرية ، وذلك إذا كان الزمان ماضيا أو مستقبلا .

(٣) أى المصدرية أيضاً ، وذلك حين يكون الزمان حالا ولا ، تصلح له « أن » . وتدل كذلك على الماضى والمستقبل. وخصت بإرادة الحال؛ لتعذره مع « أن» ، ولأن دلالة «أن» مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل ـ أشد من دلالة «ما» عليهما.

وهذا الشرط ـ وهو صلاحية المصدر لأن يحل محله الفعل مع «أن» أو مع «ما» ـ هو شرط فى عمله فى غير الظرف والجار والمجرور. أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شىء ما.

ويحذف الفعل فينوب عنه مصدره؛ فى عمله ـ وفى تأدية معناه؛ نحو: تعظيماً والديك، وإشفاقاً على الضعيف ـ كما تقدم فى موضعه .

(٤) لأنه لا يصلح أن يحل محله فعل مع «أن» أو «ما» ،وإنما نصب زيد بضربت؛ لأن المصدر المؤكد لعامله المذكور ـ لايعمل كما سلف. وما ذكره المصنف لعمل المصدر ـ شرط إيجابى لا بد من وجوده . وهنا لك شروط سلبية منها :

(ا) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : أُمَيرك مطاع ـ تريد : أمرك .

(ب) ولا ضميراً ؛ فلا يصح: حبى والدى عظيم وهو أمى أعظم ـ خلافا للكوفيين، ورأيهم ضعيف ؛ لأن الضمير مصدر .

(حـ) ولا مختوما بالتاء الدالة على الوحدة ـ أى المرة؛ فلا يجوز : سررت بضربتك

وعملُ المصدرِ مُضَافاً أَكثرُ[١] نحو :(ولَوْلاَ دفعُ اللهِ النَّاس)[٢] ،
ومُنَوَّناً أقيسُ[٣] نحو : (أَوْ إطْعامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً)[٤] .
وبأل قليلٌ ضعيف[٥] كقوله : * ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ *[٦]

الفائزة : أما التاء التى من بنية الكلمة ؛ كرحمة ورهبة ـ فلا تمنع ، تقول : رحمتك الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك :

(د) وأن يكون مفرداً ـ لا مثنى ولا مجموعاً . وشذ إعمال غير المفرد فى قول الشاعر :

قد جرَّبوكَ فما زَادتْ تجارِبُهم ... أبَا قُدَامَةَ ـ إلا المجدَ وَالْفَنَعَا

وأجاز بعض العلماء عمل الجميع ، وهو رأى مقبول لا مانع من الأخذ به .

(هـ) وألا يكون مفصولا من معموله بأجنبي ولا بتابع ، فلا يسوغ : إنى أسرع إلى إجابة صارخاً المستجير . (و) ولا موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يصح : ساءنى عتابك الأليم محمداً .

(ز) ولا مؤخراً عن معموله ؛ فلا يجوز : أعجبنى زيداً ضربك .

(١) أى فى الاستعمال ، وكذلك أبلغ فى القول من المنون .

(٢) الآية : ٢٥١ من سورة البقرة ، والآية ٤٠ من سورة الحج

(٣) أى : أوفق بالقياس على الفعل من المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، وهو يلى المضاف فى الكثرة والفصاحة (٤) «إطعام » مصدر فاعله محذوف « يتيماً » مفعوله ـ أى : إطعامه يتيما ، «ذى مسغبة» ـ أى مجاعة ـ صفة ليوم ومضاف إليه . سورة البلد الآية : ١٤

(٥) أى قليل فى السماع ، ضعيف فى القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه .

(٦) صدر بيت من المتقارب ، ذكره سيبويه ولم ينسبه . وعجزه :

* يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ *

اللغة والاعراب : النكاية : الإضرار والأذى ـ من نكيت العدو ـ أثرت فيه ونلت منه . يخال : يظن . يراخى : يباعد ويؤخر . «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف «النكاية» مضاف إليه ، وهو مصدر محذوف فاعله « أعداءه » مفعوله ومضاف إليه « الفرار » مفعول أول يخال «يراخى الأجل» الجملة فى محل نصب مفعول ثان . وسكن الأجل للوقف .

والمعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر فى أعدائه أو يقهرهم أو ينازلهم القتال ؛ يظن أن الهرب والفرار من الحرب ـ يبعد عنه الموت ، ويفسح له فى العمر

واسمُ المصدرِ ؛ إن كان عَلَماً ـ لم يَعمل اتفاقاً(١) ، وإن كان ميمياًـ فكالمَصْدَرِ اتفاقاً(٢) كقوله : * أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً *(٣)

والشاهد: إعمال المصدر المقترن بأل ـ وهو «النكاية» ونصبه المفعول ـ وهو «أعداءه».

(١) لأن الأعلام لا تعمل ؛ إذ لا دلالة لها على الحدث الذى يقتضى معمولا ، وذلك نحو : «يسار» ـ علم لليسر ، و «فجار» ـ علم جنس للفجور ، وفعله : أفجر ـ لا فجر. و «برة» ـ علم جنس على البر ، وفعله : أبر ـ لا بر . واسم المصدر العلم لا يضاف ، ولا يقبل «أل» ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، كما ذكر ذلك صاحب الهمع .

وإن كان غير علم، عمل بالشرط الذى يعمل به المصدر غير النائب عن فعله .

وإعمال اسم المصدر مع قياسيته ـ قليل . ومنه قول الشاعر :

* بعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ منهم *

ولم يحفظ له شاهد إلا فى حالة الإضافة ؛ لأن النصب من خواص الأسماء؛ فهو يبعد شبه المصدر من الفعل . ويقدر الفعل الماضى عند إرادة الزمن الماضى، والمضارع عند إرادة الزمن المستقبل . (٢) أو ضحنا قريبا : أن الحق أنه مصدر ميمى ـ لا اسم مصدر

(٣) صدر بيت من الكامل ، للحارث بن خالد المخزومى . وعجزه :

* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ * وبعده :

أَقْصَيْتِهِ وأَرادَ سِلْمَكُمُ فَلْيَهْنِهِ إذ جاءكِ السِّلْمُ

اللغة والاعراب . ظلوم : وصف من الظلم ، لقب به الشاعر حبيبته . مصابكم : مصدر ميمى بمعنى الإصابة : «أظلوم» الهمزة للنداء ، وظلوم منادى «مصابكم» اسم إن وهو مصدر بمعنى الإصابة مضاف إلى فاعله «رجلا» مفعوله «أهدى السلام» الجملة صفة لرجل «تحية» مفعول مطلق لأهدى ـ على حد قعدت جلوسا ، أو حال مؤكد من السلام ، أو مفعول لأجله «ظلم» خبر إن :

والمعنى : يقول لمحبوبته ـ وقد لقبها بظلوم لمعاملتها له : إن إصابتكم رجلا يتقدم بالتحية تقربا إليكم ـ ظلم منكم له ؛ لأنه يبغى الوصل والقرب، وتجيبونه بالصد والإعراض

والشاهد : عمل المصدر الميمى وهو «مصاب» ـ عمل الفعل ؛ فقد أضيف إلى فاعله ـ وهو كاف المخاطب ، ونصب المفعول ـ وهو «رجلا»

وإن كان غيرَهما[1] لم يَعمل عند البصريين، ويَعمل عند الكوفيين والبغداديين. وعليه قوله: * وبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعا *[2]

(١) أى غير العلم، وذى الميم المزيدة لغير المفاعلة

(٢) عجز بيت من الوافر، لعمير بن شييم ـ المعروف بالقطامى، وصدره:

* أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّى *

وهو من قصيدته التى مطلعها:

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

وفيها يخاطب ويمدح زفر بن الحارث الكلابى، وكان قد خلصه من الأسر وأطلق سراحه، ورد عليه ماله، وأعطاه مائة بعير من غنائم الذين أسروه.

اللغة والاعراب: أكفرا، الكفر هنا: جحد النعمة. الرتاعا: جمع راتعة ـ وهى الإبل التى ترتع وترعى كيف شاءت لا يمنعها أحد. «أكفرا» الهمزة للاستفهام الإنكارى، و «كفرا» مفعول مطلق لفعل محذوف ـ أى: أأكفر كفراً؟ «بعد» ظرف متعلق بكفرا «رد الموت» مضاف إليه «وبعد» معطوف على «بعد» السابق «عطائك» مضاف إليه وهو اسم مصدر مضاف إلى فاعله، ومفعوله الأول محذوف ـ أى عطائك إياى «المائة» مفعوله الثانى «الرتاعا» صفة لمائة.

والمعنى: كيف أجحد نعمتك، وأنكر فضلك على وإحسانك إلى، بعد أن أطلقت سراحى من أسرى، وخلصتنى من يد أعدائى ـ خلت بينى وبين الموت المحقق. ولم تكتف بذلك ـ بل أعطيتنى مائة من الإبل الراتعة السمينة؛ تفضلا منك وكرماً؟.

والشاهد: إعمال اسم المصدر ـ وهو «عطاء» ـ عمل الفعل، فأضيف لفاعله ونصب المفعول ـ وهذا قليل ـ وفيما تقدم يقول الناظم:

(بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فى العَمَلْ ... مُضَافاً، أَوْ مُجَرَّداً، أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» ـ يَحُلْ ... مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ)(*)

(*) «بفعله» بفعل متعلق بألحق والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول مقدم لألحق «مضافا» حال من المصدر، وكذلك ماعطف عليه. (*) «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل «أن» مضاف إليه مقصود لفظه «أو ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع وفاعله يعود إلى فعل، والجملة خبر كان «محله» محل ظرف مكان منصوب والهاء مضاف إليه «ولاسم» جار ومجرور خبر مقدم «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر، وسكن للشعر.

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ المصدرُ إلى فاعِله ، ثم يأتى مفعولُه[1] نحو : (ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاس) ، ويَقِلُّ عكسُه كقوله :

* قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ *[2]

وقيل : يختصُّ بالشعر . ورُدَّ بالحديث : (وحِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاع إِلَيْهِ سَبِيلاً)[3] ؛ أى : وأن يَحجَّ البيْتَ المستطيعُ .

أى: ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما ، سواء كان مضافاً ، أو مبدوءاً بأل، أو مجرداً من أل والإضافة ــ وهو المنون . وإنما يعمل بشرط أن يصح إحلال فعل مسبوق «بأن» أو «ما» المصدرتين ــ محله، وإلا فلا يعمل . واسم المصدر قد يعمل أحياناً عمل الفعل ــ كما بين المصنف .

(١) أى إن وجد له مفعول ، ويكون الفاعل مجرورا فى اللفظ ــ مرفوعاً فى المحل .

(٢) عجز بيت من البسيط ، للمغيرة بن عبد الله ــ المعروف بالأقيشر الأسدى . وصدره : * أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغة والإعراب . التلاد: المال القديم ــ كالتالد والتليد، وضده: الطريف .النشب المال الثابت الذى لا يستطاع نقله ؛ كالدور ــ والضياع. القواقيز: جمع قاقوزة. وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر . والقرع: ضرب شىء صلب بمثله. «تلادى» تلاد مفعول به لأفنى والياء مضاف إليه «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على تلادى «جمعت» الجملة صلتها « قرع » فاعل أفنى ، وهو مصدر مضاف إلى القواقيز ــ مفعوله « أفواه الأباريق » أفواه فاعل بالمصدر، والأباريق مضاف إليه .

والمعنى : أن معاقرتى للخمر ومعاشرة إخوان السوء ــ ذهب بجميع أموالى التى ورثتها عن آبائى ، وما جمعته بجهدى وعملى ؛ سواء فى ذلك المنقول منها والثابت .

والشاهد : إضافة المصدر ــ وهو قرع» ، إلى مفعوله ــ وهو « القواقيز» . ثم الإتيان بالفاعل ــ وهو «أفواه» ، وذلك قليل . وروى : قرع القوارير ــ جمع قارورة وهى الزجاجة

(٣) « حج » مصدر مضاف إلى مفعوله ــ وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله . وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ؛ لا حتمال كون «من» بدلا من الناس ــ بدل بعض من كل ، وقد حذف

وأما إضافتُه إلى الفاعلِ، ثم لا يُذكَرُ المفعول وبالعكس ـ فكثيرٌ، نحو: (رَبَّنَا وتَقَبَّلْ دُعاءِ)[١]، ونحو: (لا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ)[٢] ولو ذُكِرَ لقيل: دُعائى إيّاكَ ـ ومن دعائه الخيرَ.

وتابعُ المجرورِ؛ يُجَرُّ على اللفظِ أو يُحْمَلُ على المحلّ فيُرفع[٣] كقوله:

* طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ *[٤]

الرابط للعلم به ـ أى من استطاع منهم؛ كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف ـ أى فعليه أن يحج. وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ: ولله على الناس ـ مستطيعهم وغير مستطيعهم ـ أن يحج البيت المستطع، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع. فتدبر.

(١) «دعاء» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم، ومفعوله محذوف ـ أى دعائى إياك. الآية: ٤٠ من سورة إبراهيم.

(٢) «دعاء الخير» مصدر مضاف لمفعوله: وفاعله محذوف ـ أى من دعائه الخير. وقد يضاف المصدر إلى الظرف فيجره، ويرفع الفاعل وينصب المفعول ـ كالمنون، نحو: إهمال اليوم التلميذ الاستذكار ـ ضار بمستقبله.

(٣) أى: إذا كان المجرور فاعلا أو نائب فاعل، وهذا مذهب الكوفيين. وذهب سيبويه، وجمهور البصريين: إلى عدم جواز الاتباع على المحل، وما ورد مما ظاهره الاتباع على المحل ـ يؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب. ورأى الكوفيين أوضح وأولى بالسير عليه.

(٤) عجز بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامرى ـ يصف حماراً وحشياً وأتانا. وصدره: * حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة والاعراب. تهجر: سار فى الهاجرة، وهى نصف النهار وقت اشتداد الحر. الرواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقب: الغريم الذى يطلب حقه بإلحاح. «حتى» حرف غاية لكلام متقدم «تهجر» فعل ماض وفاعله يعود على الحمار الوحشى «وهاجها» الواو عاطفة وهاجها فعل ومفعول وفاعله يعود أيضاً على الحمار، و «ها» عائدة على أتان كانت مرافقة له «طلب المعقب»

أو يُنْصَبْ[١] كقوله: * مَخَافَةَ الإفْلاسِ واللَّيَانَا *[٢]

طلب مفعول مطلق لهاج، والمعقب مضاف إليه — من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » مفعوله ومضاف إليه « المظلوم » — بالرفع — نعت للمعقب باعتبار محله .

والمعنى : حتى سار ذلك الحمار الوحشى عند شدة الحر بعد الرول ، وأزعج أتانه ، وطلبها طلباً متواصلا ، كما يطالب الغريم المظلوم حقه ودَينه — من غريمه بشدة وإلحاح .

والشاهد : رفع « المظلوم » وهو نعت للمعقب المجرور لفظاً — بإضافة المصدر وهو « طلب » ، ولكنه مرفوع محلا ؛ لأنه فاعل للمصدر .

(١) أى إن كان المجرور مفعولا (٢) عجز بيت من الرجز ، لزيادة العنبرى . ونسب فى كتاب سيبويه لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا *

اللغة والاعراب : داينت بها : أخذتها بدلا من دين لى عليه ، والهاء عائدة على جارية معروفة . الليان : المماطلة . « قد » حرف تحقيق ، « كنت » كان واسمها ، « داينت » الجملة خبر كان « حسانا » مفعول داينت « مخافة » مفعول لأجله « الإفلاس » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف — أى مخافتى الإفلاس « والليانا » معطوف بالنصب على محل الإفلاس .

والمعنى : كنت قد أخذت هذه الجارية من حسان — بدلا من دين لى عليه ؛ لخوفى من إفلاسه ومماطلته فى دفع ما عليه من الدين .

والشاهد : عطف « الليانا » بالنصب — على الإفلاس ؛ لأنه وإن كان مجروراً لفظاً بإضافة المصدر — وهو « مخافة » — لكنه منصوب محلا ؛ لأنه مفعول للمصدر . ويجوز جعل « الليانا » مفعولا معه . ويكون معطوفاً على « مخافة » على حذف مضاف .

وإلى إضافة المصدر لما بعده ، وإتباعه على اللفظ أو المحل — يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ
وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِى الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ)(*)

(*) « بعد » ظرف متعلق بكمل « جره » مضاف إليه من إضافة للمصدر لفاعله « الذى » مفعول المصدر « أضيف له » ماض للمجهول والجملة صلة الموصول « عمله » مفعول كمل ومضاف إليه.

(*) « جر » فعل أمر « ما » اسم موصول مفعوله « يتبع » الجملة صلة « ما » الثانية مفعول يتبع « جر » الجملة صلة « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ « راعى » فعل الشرط « فحسن » الفاء للربط ، « وحسن » خبر لمبتدأ محذوف — أى فرأيه حسن ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر « من » .

أى بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له وجره المضاف إليه — كمل عمله بالنصب أو بالرفع ؛ وذلك بنصب ما بعده مفعولا به — إن كان المصدر مضافاً للفاعل ، وبرفعه — إن كان المصدر مضافا للمفعول . وإن جاء تابع للمضاف إليه المجرور ؛ فجر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور ، أو راع محل المضاف إليه من رفع أو نصب ، فارفع التابع أو انصبه ، وهذا حسن . والإتباع على المحل جائز فى جميع التوابع — عند الكوفيين وطائفة من البصريين . وأجازه سيبويه ومن وافقه فى العطف والبدل . ومنعه فى النعت والتوكيد . والحق الجواز فى الجميع ؛ لورود السماع به .

تنبيهان

١ — إعمال اسم المصدر قليل وإن كان قياسيا . وقال الصيمرى : إعماله شاذ .

٢ — قال الأشمونى : المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل — مع معموله ، كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه — كما لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول .

ولا يفصل بينهما بأجنبى — كما لا يفصل بين الموصول وصلته . وإذا ورد ما يوهم شيئا من ذلك — أول .

أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله — فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ؛ لأن الأصح أنه مساو لاسم الفاعل فيتحمل الضمير .

ولا يرى الرضى مانعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه . قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله — فلما بلغ معه السعى) .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من المصدر واسمه ، وبين الفرق بينهما فى اللفظ والمعنى — مع التمثيل .
٢ — اذكر أقسام المصدر ، وأيها أكثر استعمالا ؟ وهات مثالين لكل قسم .
٣ — هات ثلاثة أمثلة لمصدر مضاف إلى فاعله ، ومثلها لمصدر مضاف إلى مفعوله .
٤ — ما الذى يشترط فى المصدر ليعمل عمل فعله ؟ وضح بالمثال .
٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فى الإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ)

٦ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى: (أو إطعامٌ فى يومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يتيماً . إنه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يومَ تُبْلَى السرائر . فاذكروا اللهَ كَذِكركم آباءكم) .

فى الحديث الشريف : « مِن قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الْوُضوء » .

يا مَنْ يعزُّ علينا أن نُفَارِقَهُمْ وِجْدَانُنَا كلَّ شَىْءٍ بعدكم عَدَمُ
بِضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُءوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عن المَقِيـــلِ
إذَا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءِ لم يَجِدْ عَسِيراً مِن الآمالِ إلا مُيَسَّراً
وأقتـــلُ داء رُؤْيَة العَيْنِ ظَالِماً يُسِىء وَيُتلَى فى المحافِلِ حَمْدُهُ
بِعِشْرَتِكَ الـكِرَامَ تُعَدُّ منهم فلا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُــــو أُلُوفَا

٧ — أعرب قول الشاعر الآتى ، وبين ما فيه من شاهد ، واشرح معناه شرحاً أدبياً :

المَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بالعطـــاءِ فلا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلاَ حَمْدٍ ولا مَالِ

٨ — بين فيما يأتى : المصدر ونوعه ، واسم المصدر ، مع بيان المعمول وتابعه :

إنَّ وَجْدِى بِكَ الشديدَ أَرَانِى عاذرًا مَنْ عَهِدْتُ فيكَ عَذُولاَ
وَحَمْدُكَ المرءَ مالم تَبلُه خَطَأٌ وَذَمُّكَ المرءَ بعد الحمد تَكذِيبُ

لاشىء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار . مخالفة الطالب أستاذه من سوء التربية . يجب أن تكون معاملة الآباء لبنيهم بدافع الشفقة والحنان . محبة الوطن من الإيمان . من البر إكرام ضيفاً وإغاثة محتاج .

(باب إعمال اسم الفاعل)

وهو: ما دَلَّ على الحدَثِ وفاعِله ؛ فخرج بالحدُوثِ نحو : أفضلُ ـ وحَسَنٌ[١] ؛ فإنهما إنما يَدُلَّانِ على الثّبوت[٢] .

وخرج بذكر فاعِله نحو : مَضروب ـ وقام[٣] .

فإِن كان صِلةً لِـ «أَلْ» عمِلَ مطلقاً[٤] ، وإن لم يكن عمِلَ بشرطين[٥] :

(أحدهما) كونُه للحال أو الاستقبال[٦] ـ لا الماضى ، خلافاً

باب إعمال اسم الفاعل

(١) أى : من اسم التفضيل ، والصفة المشبهة .

(٢) أى ثبوت الصفة للموصوف وملازمتها له ، كما سيأتى إيضاحه فى موضعه .

(٣) « مضروب » : اسم مفعول ، وهو يدل على المفعول لا على الفاعل . و «قام» : فعل ، والفعل يدل بوضعه على الحدث والزمان ، ودلالته على الفاعل بطريق الالتزام .

(٤) أى من غير تقييد بزمن ، أو اعتماد على شىء ، أو غير ذلك من الشروط الآتية ؛ وذلك لأنه مع « أل » الموصولة يحل محل الفعل ، والفعل يعمل فى جميع الأحوال ، فكذلك ما حل محله . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وإنْ يَكُنْ صِلَةَ « ألْ » فَفِى المُضِى وَغَيْرِهِ ـ إعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى)(*)

أى: أن اسم الفاعل إذا كان بأل ـ فإنه يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم ، سواء أكان الزمن ماضياً ـ أم غير ماض .

(٥) المراد : عمل النصب فى المفعول . أما رفعه الفاعل فبغير شرط ؛ إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً ، كما سيأتى بيانه .

(٦) وكذلك إذا كان بمعنى الاستمرار المتجدد ـ أى الذى يحدث ثم ينقطع ثم يعود .. إلخ . وقيل فى اشتراط هذا : أنه إنما يعمل حملا على مضارعه ، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال . فإن كان بمعنى الماضى ـ فقد زال شبهه بالمضارع ، فلا وجه لعمله .

(*) «وإن يكن» شرط وفعله ، واسم يكن يعود على اسم الفاعل ، «صلة أل» صلة خبر يكن وأل مضاف إليه «فى المضى» متعلق بارتضى والفاء الربط «وغيره» معطوف على المضى ومضاف إليه «إعمالهُ» مبتدأ ومضاف إليه «قد ارتضى» الجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط .

للكسائى . ولا حُجَّةَ له فى (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)[١] ؛ لأنه على حكاية الحال . والمعْنى : يَبْسُط ذراعيه ؛ بدليل : (وَنُقَلِّبُهُمْ)[٢] ، ولم يَقُلْ : وَقَلَّبْنَاهُمْ .

(والثانى) اعتمادُه[٣] على استفهامٍ ـ أو نفىٍ ـ أو مُخْبَرٍ عنه ـ أو موصوفٍ ، نحو : أَضَارِبٌ زيدٌ عَمْراً ؟ ـ وما ضاربٌ زيدٌ عمراً ـ وزيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً ـ ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً[٤] . والاعتمادُ على المقدَّر[٥] كالاعتماد على الملفوظِ به ، نحو : مُهِينٌ زيدٌ عمراً أم مُكْرِمُه ـ أى : أَمُهِين ؟[٦] ، ونحو : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)[٧] أى : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُهُ[٨] . وقوله :

---

(١) حجته : أن «باسطا» اسم فاعل بمعنى الماضى ، وقد عمل النصب فى «ذراعيه»

(٢) فقد أتى بالمضارع الدال على الحال ، وكذلك الواو فى « وكلبهم » فإنها للحال ، والذى يحسن وقوعه بعدها المضارع لا الماضى ؛ فإنه يقال : سافر محمد وأبوه يبكى ـ ولا يحسن أن يقال : وأبوه بكى .

(٣) أى : لأن ذلك يقربه من الفعل . وهذا شرط لعمله النصب فى المفعول ، وفى الفاعل الظاهر ـ كما سيأتى ، أما عدم المضى فشرط لعمله فى المفعول فقط .

ويشترط فيه علاوة على الشرطين المذكورين: ألا يكون مصغراً ؛ فلا يصح ضويرب محمداً . ولا موصوفا قبل العمل كالمصدر؛ فلا يسوغ: راكب «مسرع» سيارة . فإن تأخر النعت عن المنعوت جاز . وخالف الكسائى فى هذين الشرطين :

(٤) « ضارب » اسم فاعل صفة لرجل ، و « أبوه » فاعل به و « عمراً » مفعوله ومثل ذلك الحال ؛ لأنه صفة فى المعنى ، نحو : جاء محمد راكبا أبوه فرسا .

(٥) أى من جميع ما ذكر ؛ من الاستفهام ـ والنفى ـ والمخبر عنه ـ والموصوف ـ وذى الحال . (٦) بدليل وجود « أم » المعادلة ؛ فمهين اسم فاعل وقد رفع «زيد» ونصب «عمراً» ـ اعتماداً على الاستفهام المقدر . (٧) سورة فاطر . الآية: ٢٨، والنحل ـ ٦٩

(٨) التمثيل بهذه الآية ؛ إما سهو ، أو مبنى على أن الاعتماد شرط للعمل ، حتى فى

* كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا *[1]

أى : كَوَعْلٍ ناطحٍ . ومنه : ياطالعاً جبلاً ـ أى : يارجلاً طالعاً .
وقولُ ابن مالك : إنه اعتمد على حرف النداء ـ سهوٌ ؛ لأنه[2]
مختصٌّ بالاسم ، فكيف يكون مقرِّباً من الفعل ؟[3] .

المرفوع ، وهو رأى ضعيف . والصحيح عند النحاة : أن رفعه الفاعل لايشترط فيه شيء . أما الاعتماد فشرط لنصبه المفعول به ـ وليس فى الآية مفعول به .

(١) صدر بيت من البسيط ، للأعشى ـ ميمون بن قيس . وعجزه :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ *

اللغة والاعراب : ليوهنها: ليضعفها. يضرها :يضرها،ويؤثر فيها. أو هى: أضعف. **الوعل :** التيس الجبلى ، وجمعه أو عال ـ ووعول . « كناطح » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهو صفة لمحذوف ـ أى كوعل ناطح « صخرة » مفعول ناطح « ليوهنها » اللام لام التعليل و « يوهن » فعل مضارع منصوب . بأن مضمرة جوازاً بعد اللام ، والفاعل يعود إلى وعل و « ها » مفعول «قرنه»قرن مفعول أوهى ، والهاء مضاف إليه « الوعل » فاعل .

والمعنى : أن الذى يطلب ويرجو من الأشياء مالا يستطيع الوصول إليه ـ يتعب نفسه ، ويخيب أمله ، ولا يظفر بشىء؛ كالتيس الذى ينطح بقرنه صخرة صلبة ـ ليضعفها ويفتتها ، فلا يؤثر ذلك فيها شيئاً ، ويرجع وقد أتعب نفسه، وآذى قرنه بلا جدوى .

والشاهد : عمل اسم الفاعل ـ وهو «ناطح» ـ النصب فى « صخرة » لاعتماده فى المعنى على الموصوف المقدر . وفى البيت شاهد على جواز تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ـ على الفاعل .

(٢) أى حرف النداء .

(٣) قال الصبان : يجاب عن الناظم ، بأنه لم يدع أن حرف النداء مسوغ ، بل إن الوصف إذا ولى حرف النداء ـ عمل . وهذا لاينافى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف . وإنما صرح بذلك مع دخوله فى قوله بعد: * وقد يكون نعت محذوف عرف* لدفع توهم أن اسم الفاعل لايعمل إذا ولى حرف النداء ؛ لأن النداء يبعده عن الفعل . وقد أشار الناظم إلى الشرطين اللذين ذكرهما المصنف ـ بقوله :

(فصل) تُحوَّلُ صيغةُ «فاعِل» للمبالغةِ والتكثير[1] ـ إلى «فعَّال» أو «فَعُول»، أو «مِفعَال» ـ بكثرةٍ. وإلى «فَعِيل»، أو «فَعِل» ـ

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فى الْعَمَـــلِ   إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِىَ اسْتِفهَاماً ، أوْ حَرْفَ نِدَا ،   أوْ نَفْياً ، أوْ جَا صِفَةً ، أوْ مُسْنَدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الذِى وُصِفْ)(*)

أى : أن اسم الفاعل يكون فى العمل ـ تعديا ولزوما ـ كفعله ؛ بشرط أن يكون بمعزل ـ أى بعد ـ عن الزمان الماضى . وأن يقع بعد استفهام، أو حرف ندا ، أو نفى . أو يكون صفة، أو مسنداً ـ بأن يكون خبراً لمبتدأ أو لناسخ . وقد يكون نعتاً لمنعوت محذوف معروف ـ فيعمل عمل فعله ، كما لو اعتمد على مذكور .

(١) أى: المبالغة والكثرة فى معنى الفعل الثلاثى الأصلى، ولذلك تسمى: صيغة المبالغة. ولا تصاغ فى الغالب إلا من مصدر فعل ثلاثى متصرف ، متعد ـ ما عدا صيغة «فعال»؛ فتصاغ من مصدر الثلاثى اللازم والمتعدى ، وقد اجتمعا فى قول الشاعر:

وَإنِّى لَصَبَّارٌ عَلَى ما يَنُوبُنِى   وَحَسْبُكَ أنَّ اللهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ
ولستُ بِنَظَّارٍ إلى جانبِ الْغِنَى   إذا كانت الْعَلْيَاءُ فى جانبِ الفقرِ

ويندر أن تصاغ من غير اسم الفاعل الثلاثى «كأفعل»، لأن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل ، نحو : درّاك ـ وسئار ، من أدرك ـ وأسأر؛ «أى أبقى فى الكأس بقية» . ومعطاء ـ ومعوان، من أعطى ـ وأعان . وسميع ـ ونذير ، من أسمع ـ وأنذر، وزهوق ـ من أزهق .

(*) «كفعله» جار ومجرور خبر مقدم «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه «فى العمل» متعلق بما تعلق به قوله «كفعله» ـ أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «إن كان» شرط وفعله ، واسم كان يعود على اسم فاعل «عن مضيه» متعلق بمعزل الواقع خبراً لكان . وجواب الشرط محذوف للعلم به ـ أى : وإن كان بمعزل عن مضيه ـ فهو كفعله فى العمل

(*) «وولى» معطوف على «كان» فى البيت السابق ، أو الواو للحال وبعدها «قد» مقدرة ، والجملة حال من اسم كان «استفهاما» مفعول ولى «أو حرف ندا أو نفيا» معطوفان على استفهاما «أو جا» بالقصر معطوف على ولى «صفة» حال من فاعل جاء «أو مسندا» عطف على صفة

(*) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص واسمها يعود على اسم الفاعل «نعت» خبرها مضاف إلى محذوف «عرف» فعل ماض للمجهول والجملة صفة لقوله: محذوف «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون «العمل» مفعول يستحق «الذى» نعت للعمل «وصف» فعل ماض للمجهول والجملة صلة الذى .

فيعملُ عَمَـلَه بشروطه[١] قال :

* أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا *[٢]

(١) أى تخضع لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه ؛ المجرد من «أل» ، والمقرون بها ، وعملها قياسى على الأصح .

وإلى صيغ المبالغة وحكمها ـ يشير ابن مالك بقوله :

(فَعَّالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولُ ... فى كَثْرَةٍ ـ عَنْ « فَاعِلٍ » بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَـــلِ ... وَفى «فَعِيلٍ» قَلَّ ذَا، وَ«فَعِلٍ») (*)

أى: أن صيغة فعال، ومفعال، وفعيل، تغنى ـ عند إرادة الكثرة ـ عن صيغة «فاعل» وتستحق ما تستحقه من العمل عند استيفاء الشروط . ثم ذكر أن استعمال صيغتى « فعيل » و « فعل » ـ قليل فى الدلالة على المبالغة.

(٢) صدر بيت من الطويل ، للقُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى. وعجزه:

* وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا *

اللغة والاعراب : أخا الحرب : أى مؤاخيها وملازمها . إليها : إلى ـ بمعنى اللام أى لها . جلالها : جميع جل ، والمراد : ما يلبس فى الحروب من الدروع ونحوها . ولاج: كثير الولوج ـ أى الدخول. الخوالف: جمع خالفة، وهى عمود البيت ـ أو الخيمة، والمراد هنا : الخيمة نفسها أو البيت . أعقلا ، الأعقل : الذى تصطك ركبتاه من الفزع « أخا الحرب لباسا » حالان من ضمير متكلم واقع اسم إن فى قوله قبل :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَـــاءُ فَإِنَّنِى ... بِأَرْفَعِ مَاحَوْلِى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

« إليها» متعلق بلباس « جلالها » مفعول بلباس ومضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، واسم ليس يعود إلى أخى الحرب «بولاج » خبر ليس على زيادة الباء «أعقلا» خبر ثان لليس ـ أو حال من اسمها ـ أو نعت لولاج ، ممنوع من الصرف للوصفية ، ووزن أفعل .

(*) « فعال » مبتدأ وليس بنكرة ، بل هو علم على وزن خاص « فى كثرة عن فاعل » متعلقان ببديل الواقع خبراً عن فعال وما عطف عليه (*) «فيستحق» الفاء للتفريع، وفاعل يستحق يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول مفعوله «له» جار ومجرور صلة ما «من عمل» جار ومجرور بيان لما «وفى فعيل » متعلق بقل « ذا » اسم إشارة فاعل قل وتابعه محذوف ـ أى العمل « وفعل » معطوف على فعيل. والتقدير : وقل هذا العمل فى فعيل وفعل .

وقال : ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا * (١) .

وحكى سيبويه : إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا (٢) . وقال :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً . . . . (٣)

والمعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالشجاعة والإقدام ويقول : إنه رجل حرب ؛ يلبس لها لباسها ؛ ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يختبىء فى البيوت أو الخيام خوفاً وفزعاً ؛ أى أنه مقدام جرىء غير جبان، ويقول عن نفسه :

أَنَا الفَلَاخُ بنُ جَنَابِ بن جَلَا أَخُو خَنَائِرَ أَقُودُ الجَمَلا

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ــ وهى «لباس» ــ عمل الفعل واسم الفاعل ، فنصبت المفعول وهو «جلالها» ، وقد اعتمدت على موصوف مذكور ــ وهو: « أخا الحرب »

(١) صدر بيت من الطويل، لأبي طالب بن عبد المطلب ــ عم النبى ، من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومى ــ زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب . وعجزه :

* إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللغة والاعراب : ضروب : صيغة مبالغة لضارب . نصل السيف : حده وشفرته. سوق : جمع ساق . سمانها : جمع سمينة ــ ضد الهزيلة ، وهى الممتلئة الجسم . عاقر: اسم فاعل من العقر ــ وهو الذبح . « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف ــ أى أنت ضروب مثلا « سوق » مفعول به لضروب « سمانها » مضاف إليه ، وباقى الإعراب واضح

والمعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم والجود وقت العسرة ، ويقول : إنه كان جواداً واسع الكرم ؛ يعقر الإبل السمان للضيفان ؛ إذا أعسر الناس ولم يجدوا زاداً ، وقد كانوا يضربون قوائم الإبل بالسيوف قبل الذبح، لإضعافها فيتمكنوا من ذبحها .

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ــ وهى «ضروب» ــ عمل الفعل ، فنصب بها المفعول وهو « سوق » ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف ــ كما بينا فى الإعراب .

(٢) بوائكها : جمع بائكة. وهى السمينة الحسناء من النوق. وهى منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناحر ، وقد اعتمدت على مخبر عنه ــ وهو اسم « إن » .

(٣) جزء من بيت من الطويل ، لعبد الله بن قيس الرقيات ، وتمامه :

. . . . وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

اللغة والاعراب : فتاتان : تثنية فتاة ــ وهى الجارية الحديثة السن . هلالا ،

وقال : * أَتَانِى أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِى *(١)

(فصل) تثنيةُ اسمِ الفاعل وجَمْعُه ، وتثنيةُ أمثلةِ المبالغةِ وجَمْعُها ـ

الهلال : القمر ـ لليلتين ، أو ثلاث من أول الشهر . البدر : القمر عند تمامه وكماله . « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى هما فتاتان . « أما » حرف شرط وتفصيل . «منهما» خبر لمبتدأ محذوف «فشبيهة» ، الفاء زائدة ، وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضاً والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة . وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل «هلالا» مفعول به لشبيهة ، وهو من أشبه ـ وذلك من النادر . و«أخرى» صفة لمبتدأ محذوف ـ أى وفتاة أخرى « منهما » صفة لأخرى « تشبه البدرا » الجملة خبر المبتدأ .

والمعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ؛ غير أن إحداهما تشبه الهلال فى نحافتها ، والأخرى تشبه البدر فى سمنها وإشراقها .

والشاهد : فى « شبيهة هلالا » ، حيث أعمل صيغة المبالغة ـ وهى «شبيهة» ـ عمل الفعل فنصب بها المفعول ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف ـ كما أوضحنا فى الإعراب .

هذا : وقد ورد هذا الشاهد بروى آخر هو : «تشبه الشمسا » ، وبعده :

فتاتانِ فى سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدَتَا   ولم تَلْقَيَا يوماً هَوَاناً ولا نَحْسَا

(١) صدر بيت من الوافر لزيد الخيل الطائى ، وهو الذى سماه الرسول : « زيد الخير » وكان يلقب بزيد الخيل لـكثرة خيوله . وعجزه :

* جِحَاشُ الـكِرْمَلَيْنِ لها فَدِيدُ *

اللغة والإعراب : مزقون : جمع مزِق ـ مبالغة فى مازق ـ من المزق وهو : شق الثياب ونحوها ، ويستعمل فى شق العرض مجازاً . عرضى ، عرض الإنسان : ما يحميه ويصونه ويدافع عنه من حسبه ونسبه . جحاش : جمع جحش ـ وهو الصغير من الحمير . الـكرملين : ماء فى جبل طيء ، كانت ترده الجحوش . فديد : صياح وتصويت «أتانى» أتى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «أنهم» أن واسمها «مزقون» خبرها وهى ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل أتانى «عرضى» مفعول لمزقون ، والباقى واضح .

والمعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أن هؤلاء القوم يتطاولون على ، وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبأ بهؤلاء ، ولا أصغى لترهاتهم ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح ، وتحدث جلبة كاذبة .

كَمُفْرَدِهِنَّ ـ فى العمل والشروط[1] ؛ قال الله تعالى : (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً)[2] . وقال تعالى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّه)[3] ؟ وقال : (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ)[4] . وقال الشاعر : * وَالنَّاذِرَيْنَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِى *[5]

والشاهد : إعمال صيغة المبالغة ـ وهى «مزقون» ؛ فإنه جمع مزق ـ كاسم الفاعل وهو معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن .

(١) وفى ذلك يقول الناظم :

(وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ)(*)

أى : أن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثله المبالغة ـ مثل المفرد فى العمل و الشروط المتقدمة، ولا فرق بين أن يكون الجمع ـ جمع مذكر سالماً ، أو جمع مؤنث ، أو جمع تكسير .

هذا : وإعمال أمثلة المبالغة ـ رأى سيبويه وأصحابه . وحجتهم السماع والحمل على على أصلها وهو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة . ويمنع الكوفيون إعمال شىء منها ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل؛ كما منعوا تقديمه عليها . ويرده قول العرب : « أما العسلَ فأنا شرّاب » . ولم يجز بعض البصريين إعمال «فعيل» و «فعل» .

(٢) لفظ الجلالة منصوب بالذاكرين، وهو جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه . ولا يحتاج لشرط؛ لاقترانه بأل .

(٣) «هن» مبتدأ « كاشفات » خبر ، وهو جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها «ضره» مفعول ومضاف إليه؛ وهى معتمدة على مخبر عنه ـ وهو «هن» .

(٤) «خشعا» ـ جمع خاشع، «أبصارهم» فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(٥) عجز بيت من الكامل ، لعنترة العبسى . وصدره :

* الشَّاتِمِى عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا *

وهو من معلقته المشهورة ، فى حصين ومرة ـ ابنى ضمضم ، المذكورين فى قوله قبل :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

اللغة والاعراب . الشاتمى : مثنى شاتم ـ من الشتم ، وهو الرمى بالمكروه من القول . الناذرين : تثنية ناذر ، وهو الذى يوجب على نفسه ما ليس بواجب عليه . « الشاتمى » .

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى المفرد» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المفرد مضاف إليه «مثله» مفعول ثان مقدم لجعل الواقع خبراً المبتدأ «فى الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث ظرف متعلق بجعل ، و « ما » زائدة «عمل» الجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

وقال : * غُفُرٌ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ * (١)

غُفُر : جمع غَفور ، وَذَنبهم ـ مفعولهُ .

(فصل) يجوزُ في الاسمِ الفَضْلَةِ (٢) الذى يَتْلُو الوصفَ العامل :

صفة لابنى ضمضم ، مجرور بالياء لأنه مثنى « عرضى » مضاف إليه « ولم أشتمهما » الواو للحال، والجملة فى محل نصب حال « والناذرين » معطوف على الشاتمى « دمى » مفعول للناذرين على تقدير مضاف ــ أى سفك دمى .

والمعنى : أخشى ان أموت ولم أنتقم من ابنى ضمضم ؛ اللذين يشتمانى ويقدحان فى عرضى ، ولم أسىء إليهما . وينذران على أنفسهما ــ حين أكون غائبا عنهما ــ سفك دمى وقتلى ؛ فإذا حضرت أو لقيانى ـ أمسكا عن كل ذلك ؛ هيبة منى ، وجبناً منهما وفزعاً .

والشاهد : إعمال مثنى اسم الفاعل المقترن بأل ــ وهو « الناذرين » ــ عمل المفرد ؛ فنصب المفعول ـ وهو « دمى » ــ بدون اعتماد على شىء .

(١) عجز بيت من الرمل ، لطرفة بن العبد ــ من قصيدته التى مطلعها :

أصَحَوْتَ اليَوْمَ أمْ شَاقَتْكَ هِرْ ... وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وصدره : * ثُمَّ زَادُوا أنَّهُمْ فى قَوْمِهِمْ *

اللغة والاعراب . هر : مرخم هرة : اسم محبوبته . غفر : جمع غفور ، مبالغة فى غافر . فخر : جمع فخور ، مبالغة كذلك فى فاخر . «ثم» حرف عطف «زادوا» زاد فعل ماض وواو الجماعة فاعل «أنهم» أن واسمها . روى بفتح الهمزة على تقدير الباء ــ أى زادوا بأنهم، وبكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة، «فى قومهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم أن « غفر » خبر أن وفاعله مستتر فيه « ذنبهم » مفعوله ومضاف إليه والإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم، «غير فخر» غير خبر ثان لأن ، وفخر مضاف إليه ، وسكن للوقف. ويروى : غير فُجُر ـ من الفجور

والمعنى : أن هؤلاء القوم زادوا على غيرهم ـ فوق ما هم عليه من الإقدام والشجاعة ـ بأنهم كثيرو العفو عن الزلات ، والصفح عن الإساءات ، وأنهم ــ مع مالهم من الخصال الكريمة ــ لا يفخرون ، ولا يتباهون بشىء . أولا يرتكبون آثاما

والشاهد : إعمال جمع صيغة المبالغة ــ وهو «غفر» ـ عمل المفرد ، وقد اعتمد على مخبر عنه مذكور ــ وهو اسم أن (٢) المراد بالفضلة : المنصوب على أنه مفعول به ،

أن يُنصبَ به ، وأن يُخفَضَ بإضافته[١] ، وقد قُرِئ : (إنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ، وهَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)[٢] — بالوجهين[٣] . وأمّا ماعدا التالى فيجبُ نصبُه[٤] نحو: خليفةً من قوله : (إنِّى جَاعِلٌ فى الأَرْضِ خَلِيفَةً)[٥] .

وإذا أُتبعَ المجرورُ[٦] فالوجهُ جَرُّ التابع على اللفظ ، فتقولُ : هـذا

أو خبر كان وأخواتها . أما الحال والتمييز فلا يضاف الوصف إليهما. وكذا لا يضاف إلى الفاعل فى المعنى (١) محل جواز الوجهين فى الاسم الظاهر ، أما الضمير المنفصل فيجب نصبه ، وأما المتصل فيجب جره بالإضافة لعدم التنوين ، نحو : هذا مكرمك ؛ خلافاً للأخفش وهشام، فقد جعلاه فى محل نصب. (٢) الآية: ٣ من سورة الطلاق، ٣٨ من الزمر (٣) أى بالنصب والخفض ، فنصب « أمره » و «ضره» — على المفعولية ، وخفضهما على الإضافة (٤) أى : لتعذر الإضافة بسبب الفصل بالتالى . ومحل النصب إن لم يكن فاعلا وإلا وجب رفعه ، نحو : هذا ضارب محمداً أبوه ،

ويتلخص من هذا : أن التالى للوصف العامل؛ تارة يجب جره ، وتارة يجب نصبه، وتارة يجوز فيه الأمران . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْواً، وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى)(*)

أى انصب المفعول التالى لاسم الفاعل العامل — أى المستوفى شروط العمل ، أو جره على الإضافة ، ويكون فى محل نصب ؛ فإن نصب أكثر من مفعول — جاز جر واحد ، ووجب نصب الباقى . أما التالى للوصف غير العامل — فيجب جره بالإضافة ، وينصب ما عداه ولو أكثر من واحد — بفعل محذوف، نحو : هذا معطى محمد أمس درهماً — ومعلم محمد أمس علياً قائماً . وهذا أيضاً إن لم يكن فاعلا ، وإلا وجب رفعه عند جمهور النحاة، نحو: هذا مكرم أخوه أمس . (٥) من الآية ٣٠ من سورة البقرة

(٦) أى بالوصف بأحد التوابع . أما المنصوب فلا يجوز جر تابعه : لأن شرط الاتباع على المحل كونه أصليا ، والأصل فى الوصف المستوفى للشروط — العمل ، لا الإضافة

(*) « بذى » متعلق بانصب « الإعمال » مضاف إليه « تلواً » مفعول انصب « وهو » مبتدأ « لنصب » متعلق بمقتضى «ما» اسم موصول مضاف إليه « سواه» سوى ظرف والهاء مضاف إليه، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» «مقتضى» خبر المبتدأ «هو» .

ضاربُ زيدٍ وعمرٍو . ويجوزُ نصبُه بإضمارِ وصفٍ مُنوَّنٍ[1] ـ أو فعلٍ اتفاقاً[2] ، وبالعطف على المحلّ عند بعضِهم .

ويتعيّنُ إضمارُ الفعلِ إن كان الوصفُ غيرَ عاملٍ ؛ فنصبُ الشمس فى (وَجَاعِلِ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ)[3] ـ بإضمار جَعل لا غير[4] ؛ إلّا إنْ قُدِّرَ « جاعِل » على حكاية الحال[5] .

لالتحاقه بالفعل (١) فيقال فى المثال : وضارب عمراً ، ويكون حينئذ معمولا للتابع المقدر لا تابعاً (٢) فتقول : ويضرب عمراً . قيل: وإضمار الوصف أرجع؛ ليطابق المذكور، ولأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة . ويحتمل المذهبين قول الناظم :

(وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ
كَـ « مُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ »)(*)

أى أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف ـ يجوز فيه الجر والنصب ، نحو : من نهض مبتغى جاه ومالا ؛ فكلمة « مالا » معطوفة على « جاه » المجرور بالإضافة ؛ لأنها منصوبة باعتبارها مفعولا لاسم الفاعل . (٣) من الآية: ٩٦ من سورة الأنعام

(٤) فلا يجوز النصب بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ لأن الوصف غير عامل لكونه بمعنى الماضى .

(٥) فحينئذ يجوز النصب على الوجهين السابقين ؛ أى بإضمار وصف منون ، أو بالعطف على محل الليل ؛ لأن الوصف على هذا يكون عاملا لكونه بمعنى « يجعل » .

هذا : وقد اختلف في ناصب المنصوب : هل هو فعل مضمر يفسره اسم الفاعل؟ ـ أو اسم الفاعل نفسه ؟ كما اختلف فى الأحسن بالنسبة للمعمول التالى للعامل : أهو الجر بالاضافة ؟ أم النصب ؟ ذهب سيبويه إلى أن النصب أولى ، وقيل: الجر أولى؛ لأنه أخف

(*) «تابع» مفعول تنازعه الفعلان قبله «الذى» اسم موصول مضاف إليه «انخفض» الجملة صلة الذى « كمبتغى » الكاف جارة لقول محذوف فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومبتغى اسم فاعل خبر مقدم وفاعله مستتر فيه « جاه » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « ومالا » منصوب بإضافة وصف منون أو فعل، أو هو معطوف على محل جاه « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « نهض » الجملة صلة الموصول، والتقدير: وذلك كقولك : الذى نهض مبتغى جاه ومالا .

تنبيهات

(ا) إذا كان اسم الفاعل مجرداً من أل والإضافة ـ جاز تقديم معموله عليه ، نحو محمداً أنا مكرم . وإن كان مقترناً بأل ـ لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة ؛ لأن أل الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ، والصلة وما يتبعها لا تتقدم على الموصول . وكذلك إذا كان مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلى ، نحو : هذا رداء معلم الحساب ـ ذهب محمد بمعلم القراءة . فإن كان حرف الجر زائداً جاز التقديم ، نحو: ليس محمد خليلا بمكرم. وأجاز البعض تقديم المعمول إذا كان اسم الفاعل مضافاً إليه ، والمضاف كلمة «غير» ـ أو «حق» ـ أو «جِد» ـ أو «مِثل» أو « أوّل » ، نحو: المنافق ـ الوعدَ ـ غير منجز، محمد ـ الأعداءَ ـ جدّ قاهر أو حق قاهر، كاتبنا ـ جودة ـ مثل الشاعر ، محمد ـ ضيفاً أول مكرم . وكذلك يجوز تقديم المعمول على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرا له ، نحو : الغرباءَ أنت مكرم .

(ب) لايجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه سواء كان لازما أو متعديا ؛ إلا إذا أريد به الثبوت والدوام ، وقامت قرينة على ذلك ، وحينئذ يصير صفة مشبهة تجرى عليه أحكامها الآتية فى بابها ، ويسمى باسمها ـ على الرغم من بقائه على صورته ؛ بخلاف المصدر فإنه يضاف للفاعل والمفعول .

وقيل فى علة ذلك: إنه يجوز حذف فاعل المصدر، ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل .

(حـ) إذا أريد باسم الفاعل الاستمرار، جاز اعتبار إضافته محضة ؛ بالنظر إلى معنى المضى فيه ، وبذلك يقع صفة للمعرفة ولا يعمل . وجاز اعتبارها غير محضة ، بالنظر إلى الحال والاستقبال ، وبذلك يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه .

(باب إعمال اسم المفعول)

وهو : مادَلَّ على حَدَثٍ ومفعولِه[١] ؛ كمَضْرُوب ـ ومُكْرَم . ويَعملُ عَملَ فعلِ المفعول[٢] .

وهو كاسمِ الفاعل ؛ فى أنه إن كان بأل ـ عَمِلَ مطلقاً ، وإن كان مُجرَّداً ـ عَمِلَ بشرط الاعتماد[٣] ، وكَوْنِه للحالِ أو الاستقبال ؛ تقول : زيدٌ مُعْطًى أبوهُ درهماً الآن أو غداً[٤] ـ كما تقول : زيدٌ يُعْطَى أبوهُ دِرهماً . وتقول : المُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِي[٥] ـ كما تقول : الذى يُعْطَى أو أُعْطِىَ ؛ فالمُعْطَى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى « أل »[٦] ، و « كَفَافاً » مفعول ثان ، و « يكتفى » خبر .

باب إعمال اسم المفعول

(١) أى على معنى مجرد ، وعلى الذات التى وقع عليها هذا الحدث .

(٢) أى الفعل المبنى للمفعول ـ أى للمجهول . فإن كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة ـ رفع واحدا بالنيابة، ونصب غيره . قال الناظم :

(فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فى مَعْنَاهُ كَـ« الْمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِى »)(*)

(٣) أى على استفهام ، أو نفى ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، أو ذى حال ـ كما سبق إيضاحه فى اسم الفاعل (٤) « زيد » مبتدأ « معطى » خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين « أبوه » نائب فاعل وهو المفعول الأول « درهماً » مفعوله الثانى. ومعطى مجرد من أل ، وقد اعتمد على المخبر عنه (٥) مثال للمقرون بأل وهو يعمل بلا شرط ؛ وقد مثل به الناظم (٦) وهو مرفوع المحل لأنه نائب فاعل ؛ و « أل » فى المعطى موصولة ، و« معطى » صلتها . وأشار بقوله : الذى يعطى أو

(*) «فهو» الفاء فاء الفصيحة وهو مبتدأ «كفعل» متعلق بمحذوف خبر «صيغ» فعل ماض للمجهول والجملة صفة لفعل «للمفعول» متعلق بصيغ «فى معناه» متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف و«أل» موصولة مبتدأ نقل إعرابها الى ما بعدها لأنها على صورة الحرف، ونائب فاعل «معطى» يعود الى «أل» وهو مفعوله الأول «كفافاً» للمفعول الثانى والكفاف: مايكفى الإنسان من غير إسراف «يكتفى» الجملة خبر المبتدأ الذى هو «أل» الموصولة.

وينفردُ اسمُ المفعول[1] عن اسم الفاعل[2] ؛ بجوازِ إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به فى المعنى[3] ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه[4] إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف[5] ، وَنَصْبِ الاسم على التشبيه[6] .

تقول: الوَرِعُ محمودةٌ مَقاصِدُهُ[7]، ثم تقول: الوَرِعُ محمودُ المقاصدَ —

أعطى — إلى أنه يحتمل الأزمنة الثلاثة . وإلى حكم اسم المفعول — أشار الناظم بقوله :

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ)(*)

أى كل ماتقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط — مما ذكره المصنف — يثبت لاسم المفعول بلا زيادة على شيء من الشروط (١) أى القاصر المصوغ من المتعدى لواحد إذا أريد به معنى الثبوت والاستمرار — لا اسم المفعول المراد به الحدوث .

(٢) أى المتعدى لأكثر من واحد، وأريد به الحدوث — والذى أجمع النحاة على امتناع إضافته لمرفوعه . أما اسم الفاعل اللازم إذا أريد به الدوام — كضامر البطن وعالى القامة — فيجوز إضافته إلى مرفوعه كاسم المفعول .

(٣) وذلك إجراء له مجرى الصفة المشبهة ؛ فى جواز الإضافة إلى المرفوع ، ويبقى على وزنه الأصلى؛ وهو زنة « مفعول » من الثلاثى — وزنة مضارعه المبنى للمجهول من غير الثلاثى، مع إبدال أوله ميما مضمومة كما سيأتى (٤) أى عن المرفوع .

(٥) أى باسم المفعول ، فيجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف؛ لأنه لو أضيف إليه من غير تحويل — لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه .

(٦) أى نصب الاسم المرفوع به — على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف — أشبه الفضلة ؛ لاستغناء الوصف عنه بالضمير . ثم يجر بعد ذلك بالإضافة ؛ فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد — مجرى وصف المتعدى لاثنين ؛ فالجر فرع النصب ، وهذا فرع الرفع .

(٧) « مقاصده » مقاصد نائب فاعل « محمودة »، والهاء مضاف إليه.

(*) «وكل» مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «قرر» فعل ماض للمجهول والجملة صلة ما «يعطى» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل مستتر هو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى «مفعول» مضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ «بلا» متعلق بيعطى ، «ولا» اسم بمعنى غير مضافة إلى ما بعدها.

بالنصبِ[١] ، ثم تقول : الْوَرِعُ محمودُ المقاصدِ ـ بالجرِّ[٢] .

---

(١) وذلك بعد تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف ، فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الورع، وينصب المرفوع ـ وهو المقاصد ـ على التشبيه بالمفعول به .

(٢) أى بجر المقاصد بالإضافة. وفى إضافة اسم المفعول لمرفوعه ـ يشير الناظم بقوله:

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ، كَـ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»)(*)

هذا : وقد وردت صيغ سماعية بمعنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثى ، فى الدلالة على الذات والمعنى ، ولـكنها ليست على زنته .

ومن ذلك : «فعيل» بمعنى مفعول نحو كحيل ـ بمعنى مكحول ، و « فِعل » « كذبح» ـ بمعنى مذبوح، « وَفَعَل » كقنص ـ بمعنى مقنوص ، « وفُعْلة » كمضغة ـ بمعنى ممضوغة ، وغرفة ـ بمعنى مغروفة ، وأُكلة ـ بمعنى مأكولة . يقتصر فى ذلك على المسموع .

ومن الخير والتسامح أن تعمل عمل اسم مفعول بشروطه ، فترفع نائب فاعل حتما . وقد تنصب مفعولا به أو أكثر، إن كان فعلها المبنى للمجهول كذلك.

تنبيه

ذكر فى الأشمونى : أن جواز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة ، وقياسه عليها فى جواز إضافته إلى المرفوع ـ إنما يكون إذا كان على وزنه الأصلى، وهو: وزن «مفعول» من الثلاثى ، ووزن المضارع المبنى للمجهول من غيره ؛ فإن حول عن ذلك إلى «فعيل» ونحوه ـ مما سيأتى بيانه ـ لم يجز؛ لـكراهة كثرة التغييرات ؛ فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ـ ولا قتيل أبيه . ويجوز : مكحول عينه ـ ومقتول أبيه .

(*) «ذا» اسم إشارة إلى اسم المفعول، وهو نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بيضاف «مرتفع» نعت لاسم «معنى» تمييز أو منصوب على نزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى «مثل» خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك مثل ، «محمود» خبر مقدم «المقاصد» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمرفوعه فى المعنى «الورع» مبتدأ مؤخر .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من اسمى الفاعل والمفعول — تعريفاً مفصلا يوضح الفرق بينهما.

٢ — ماذا يشترط فى اسم الفاعل لينصب المفعول ؟ إذا كان بأل ، أو مجرداً منها . ووضح ما تقول بأمثلة من عندك .

٣ — ما حكم المعمول التالى لاسم الفاعل ؟ وما حكمه إذا لم يكن تالياً له ؟ وضح ذلك .

٤ — كيف تعرب تابع المعمول المجرور ؟ اشرح ذلك بأمثلة من إنشائك .

٥ — اشرح قول ابن مالك .

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ، كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ »

٦ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب اسمى الفاعل والمفعول . بين موضع الاستشهاد ، وأعرب ما تحته خط .

قال تعالى : (إن اللهَ بالغُ أمره . وجاعل الليلَ سكَناً والشمسَ والقمرَ حُسباناً. مالك يوم الدين) وفى الحديث : «السّاعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله ، أو القائم الليل الصائم النهار » .

أمُنْجِزٌ أنتُمو وَعْداً وَثِقْتُ به أم اقتفيتُمْ جميعاً نهجَ عُرقوبِ ؟

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ ، وَآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقـــدارِ

وعاجِزُ الرَّأيِ مِضْيَاعٌ لِفُرْصَتِهِ حتى إذا فاتَ أمراً عاتَبَ القَدَرَا

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظَلاَّماً وإنْ ظلماَ ولا الـكريمُ بمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

هل أنتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجتنا أو عبدَرَبِّ أخاعَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

ولست بمِفْرَاحٍ إذا الدهرُ سَرَّنى ولا جازِعٍ من صَرْفِهِ المتقلِّبِ

٧ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتيين ، وبين ما فيهما من شاهد :

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تراءت لراهبٍ بدومة تَجْرٌ دونه وحَجِيـــجُ

قَلَى دينه واهتاج للشَّوْق إنها على الشَّوْق إخوانُ العزاء هيوجُ

٨ — بين فيما يأتى : اسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، ومعمول كل وتابعه ، وحكمه .

الإنسان المخلص فى عمله ، الباذل جهده فى إتقانه ، المطيع أمر خالقه — يكون دائماً مطمئن النفس ، غير مضطرب القلب ، سميعاً أمر رؤسائه ، مرضياً عنه من الله والناس . أما غير المخلص ، المرائى الرؤساء ، المضيع الوقت فى العبث ، القوال غير الفعال — فهو محروم من الطمأنينة ، غير مستوجب مرضاة الله والناس .

قال الجاحظ : المشورة لقاح العقول ورائد الصواب .

وكم مالىء عينيه من شىء غيره ... إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمى

ما عاشَ مَنْ عاشَ مذموماً خلائقه ... ولم يَمُتْ مَنْ كان بالخيرِ مذكورا

ذَرِينِى ، فإنَّ البُخْلَ يا أُمَّ مالِكٍ ... لصالِحِ أخلاقِ الرِّجالِ سَرُوق

لا تحسَبِ المجدَ تمراً أنتَ آكِله ... لن تبلغ المجدَ حتى تَلْعَقَ الصَّبرا

أَخْلِق بذى الصَّبر أن يَحْظَى بحاجتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أن يَلِجا

تباركْتَ إنِّى من عذابك خائِفٌ ... وإنِّى إليكم تائبُ النفس باخِعُ

ضَحُوكُ السِّنِّ إن نَطَقوا بخيرٍ ... وعند الشَّرِّ مِطْرَاقٌ عَبُوسُ

لِكُلِّ جَديدٍ لَذَّةٌ غيرَ أَنَّنِي ... وَجَدتُ جَديدَ الموتِ غيرَ لَذِيذِ

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

وما كلُّ ذى لُبٍّ بمؤتيك نُصْحه ... ولا كلُّ مؤتٍ نُصْحه بلبيبِ

(باب أبنية مصادر الثلاثى) (١)

اعلم أنَّ للفعلِ الثلاثىِّ(٢) ثلاثةَ أوزانٍ :

باب أبنية مصادر الثلاثى

(١) للفعل الثلاثى مصادر كثيرة ، العبرة فيها على السماع . وما يذكره النحويون من الضوابط — لمجرد الحصر التقريبى لغير المسموع. فإذا ورد فعل ولم يعلم مصدره ، أتى بمصدر له على الوزن الغالب المقرر فى أمثاله، فإن سمع له مصدر على غير القياس يكتفى به.

(٢) أى المجرد ، وذلك باعتبار ماضيه فقط . أما باعتبار الماضى مع المضارع ، فيأتى على ستة أوجه — يسميها الصرفيون أبواباً ؛ لأن « فَعَل » بالفتح — يأتى مضارعه مثلث العين . و «فعِل» — بالكسر — يأتى مضارعه مفتوح العين أو مكسورها لا غير، و « فَعُل » — بالضم — لا يكون مضارعه ، إلا مضموم العين . وإليك مجمل القول فى هذه الأبواب :

الباب الأول: « فَعَل يَفْعِل» ، كضرب يضرب — وجلس يجلس وهو مقيس مطرد فى المثال الواوى ، كوعد يعد ؛ بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، كوقع .

وحروف الحلق ستة وهى : الهمزة — والهاء — والعين — والحاء — والغين — والخاء .

وفى الأجوف اليائى ؛ كجاء يجىء — وفاء يفىء .

وفى الناقص اليائى ؛ كأتى يأتى ؛ بشرط ألا تكون عينه حرف حلق ، كسعى .

وفى المضعف اللازم ؛ كفرّ يفرّ . وما عدا ذلك مقصور على السماع .

الباب الثانى: « فَعَلَ يفْعُل . كنصر ينصر — وأخذ يأخذ . وهو مقيس فى : الأجوف الواوى : كجال يجول — وقال يقول . والناقص الواوى أيضاً ، كصفا يصفو — وسما يسمو . والمضعف المتعدى ، كمدّه يمده — وصبّ الماء يصبه .

وفى كل فعل تقصد به المفاخرة والغلبة، نحو : ناصرته فأنا أنصره — وسابقته فأنا أسبقه.

ويشترط ألا يكون من الأنواع التى يجب فيها كسر العين فى الباب السابق .

الباب الثالث: « فَعَل يفعَل » كبدأ يبدأ . ويكثر فيما كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق ، كذهب يذهب — وفتح يفتح .

ويشترط ألا يكون مضعفاً — وإلا فهو على ما سبق ؛ من كسر اللازم — وضم المتعدى . وما جاء من هذا الباب غير حلقى — فشاذ ، كأبى يأبى . وقد اشتهر الكسر فى مضارع : رجع — ونزع — ونضج . والضم فى دخل — وصرخ — ونفخ — وقعد — وأخذ — وطلع — وبزغ — وبلغ — ونخل . فينبغى الاقتصار على ما اشتهر .

« فَعَلَ » بالفتح ؛ ويكون متعدِّياً كضربه ــ وقاصراً كقعد .
و « فَعِلَ » بالكسر ؛ ويكون قاصراً كَسَلِمَ ــ ومتعدِّياً كَعَلِمَهُ .
و « فَعُلَ » بالضم ، ولا يكون إلّا قاصراً [١] كظَرُف .
فأما « فَعَلَ » و « فَعِلَ » ــ المتعدِّيان ــ فقياسُ مصدرهما « الفَعْل » [٢] ؛

الباب الرابع : « فَعِل يفعَل » كعلم يعلم ــ وفهم يفهم . ولا ضابط لهذا الباب . وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه ــ والامتلاء ــ والخلو ــ والألوان ــ والعيوب ، والخلق الظاهرة التى تذكر لتحلية الإنسان ؛ كفرح ــ وطرب ــ وغضب ــ وحزن ــ وشبع ــ وروى ــ وعطش ــ وحمر ــ وعمش ــ وعور ــ وهيف .

الباب الخامس : « فَعِل يَفعِل » كحسب يحسب . وولى يلى . وهو نادر فى الصحيح ــ كثير فى المعتل . قيل : ولم يرد فى اللغة من أفعال هذا الباب إلا خمسة عشر فعلا من المعتل هى : ورِث المال ــ وِلى الأمر ــ ورِم الجرح ــ ورِع عن الشبهات ــ ومِق « أى أحب » ــ وفِق ــ وثِق به ــ ورِى المخ ــ وجِد عليه « أى حزن » ــ وعِق عليه ــ ورِك « أى اضطجع » ــ وكِم « أى اغتم » ــ وقِه ــ وهِم ــ وعِم الدار « قال لها : انعمى » .

وورد أحد عشر فعلا تكسر عينها فى الماضى ، ويجوز الكسر والفتح فى المضارع منها : حسب ــ يئس ــ يبس ــ ولِغ الكلب ــ وغِر الصدر ــ وبِق « أى هلك » .

الباب السادس : « فَعُل يَفعُل » كعظم يعظم . وكرم يكرم ، ولا يكون إلا لازماً كما ذكر المصنف . وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية ــ أى التى لها مكث .

ولم يرد « فَعُل » يائى العين إلا « هيُؤ الرجل ــ أى حسنت هيئته » ، ولا يائى اللام إلا « نَهُو الرجل ــ أى صار ذا نهية » أى عقل .

هذا : ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء ــ كل فعل ثلاثى تريد به الدلالة على أن معناه صار كالغريزة ، أو أردت التعجب منه ، أو القدح فيه ــ كما سيأتى فى الباب التعجب ؛ تقول : حسُن يحسن ــ ورفُه يرفه .

(١) وقد يتعدى بالتضمين كما سبق فى « بابه » . انظر صفحة ١٠٣ جزء ثان ، أو بالتحويل كما بينا هنا .

(٢) سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلا ، إلا إن دل على صناعة ، فمصدره ــ فى الغالب ــ

فالأول: كالأكل والضَّرْب والرَّد. والثانى: كالفَهْم واللَّثم والأمْن.

وأما «فَعِلَ» القاصرُ — فقياسُ مصدرِه «الفَعَل» كالفرَحِ والأشَرِ والجَوَى والشَّلَل[1]؛ إلا إنْ دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ — فقياسُه «الفِعَالة»، كوَلِيَ عليهم وِلَايةً[2].

وأما «فَعَلَ» القاصر — فقياسُ مصدرِه «الفُعُول»[3] كالقُعود والجُلوس

«فِعالة»، كحاك حياكة — وصاغ صياغة — وخاط خياطة. والمراد بالقياس: أنه إذا ورد فعل لم يعلم مصدره — يقاس على ذلك. ولا يقاس مع السماع.

قال الناظم مشيراً إلى مصدر فَعَل — و فَعِل.

(فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ؛ كـ«رَدَّ رَدًّا») (*)

(١) يشير بتكرار الأمثلة، إلى أنه لافرق بين أن يكون صحيحا، أو معتلا، أومضعفا وإليه أشار الناظم بقوله:

(وَ«فَعِلَ» اللَّازِمُ بَابُهُ «فَعَلْ» ... كَفَرَحٍ، وَكَجَوًى، وَكَشَلَلْ) (*)

يقال: جوى المحب جوى: اشتدت به حرقة الحب. وشلل المريض شلا — أصابه مرض الشلل. ويقال: شلت يده تشل — بالبناء للمعلوم، والمجهول.

(٢) مثله: ساس البلاد سياسة — وراض الخيل رياضة. وهذا المصدر يأتى فى «فَعَل» المتعدى الدال على صناعة كما سلف، واللازم كما سيأتى. ويستثنى منه مادل على لون؛ فإن الغالب فى مصدره «فُعلة» كحمرة — وسمرة — وأُدمة. ومادل على معنى ثابت، فقياسه «فُعوله». نحو: يبس يبوسه. أو «فَعاله» كبراعة. ومادل على معالجة — أى محاولة حسية — فمصدره «فُعول» كصعد صعوداً — وقدم قدوماً (٣) هذا إذا كان صحيح العين، فإن كان

(*) «فعل» مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة أنه مراد به لفظ «فعل» المذكور؛ فهو من قبيل الأعلام «قياس مصدر» قياس خبر ومصدر — مضاف إليه «المعدى» مضاف إليه مصدر وأصله نعت لمحذوف — أى مصدر الفعل المعدى «من ذى ثلاثة» من ذى جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى وثلاثة مضاف إليه، و «من» للتبعيض «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، و«ردا» مفعول مطلق.

(*) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعته «بابه فعل» بابه مبتدأ ثان ومضاف إليه، وفعل خبره والجملة خبر الأول «كفرح» خبر لمبتدأ محذوف، وما بعده عطف عليه.

والخُرُوج ؛ إلا إن دَلَّ على امتناعٍ ـ فقياسُ مصدرِه «الفِعال» ؛ كالإباءِ[1] والنِّفَار ـ والجِماح ـ والإباق . أو على تقلُّبٍ[2] فقياسُ مصدرِه «الفَعَلان» كالجَوَلان ـ والغَلَيَان . أو على داءٍ فقياسُه «الفُعال» كمشى بطنُه مُشاءً . أو على سَيْرٍ فقياسُه « الفَعِيل » كالرَّحِيل ـ والذَّمِيل[3] . أو على صوتٍ فقياسُه «الفُعال» ، أو «الفَعِيل»[4] كالصُّراخ والعُواء ـ والصَّهِيل والنَّهِيق والزَّئير[5] . أو على حِرفةٍ أو وِلاية فقياسُه « الفِعَالة » كتَجَرَ تِجارةً ،

معتلها فالغالب فى مصدره ـ أن يكون على وزن « فَعْل » كنام نوماً ـ وصام صوماً . أو على « فِعال » كصام صياماً ـ وقام قياماً . أو « فِعَالة » كناح نياحة . قال الناظم:

(وَ « فَعَلَ » اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا   لَهُ « فُعُولٌ » بِاطِّرَادٍ ، كَغَدَا)(*)

يقال غدا غدواً ؛ أى : أتى أو ذهب فى وقت الغدوة ـ وهى أول النهار .

(١) الإباء : مصدر أبَى بمعنى امتنع . أما أبى بمعنى كره ـ فهو متعد ، تقول : أبيت الشيء ـ إذا كرهته (٢) أى تنقل ، وحركة متقلبة ـ فيها اهتزاز واضطراب ـ لا مطلق تحرك ؛ فلا يرد : قام قياماً ـ ومشى مشياً ـ وسعى سعياً .

(٣) الذميل : ضرب من سير الإبل فيه رفق ولين ، وهو: دون الرسيم .

(٤) يجتمع الفعال والفعيل فى نحو : صرخ الطفل ـ ونعب الغراب ـ ونعق الراعى. ويكون « فُعال » مصدراً لما يدل على مرض كما تقدم، أو صوت نحو: بغم الظبي بُغاماً ـ و « فعيل » لما يدل على سير كما سلف ، أو صوت أيضاً نحو : صهل الفرس صهيلا ؛ ف « أو » ليست للتخيير ـ اللهم إلا إذا لم يسمع أحدهما .

(٥) الزئير : صوت الأسد ـ مصدر زأر . والنهيق : صوت الحمار ـ مصدر نهق ؛

قيل : ويختص « فُعَال » بالناقص ، مثل رُغاء ، وثغاء ـ فلا يأتى على « فَعيل » كما يغلب « فَعيل » فى المضاعف نحو: أزيز ـ وأنين. وقد تجيء الأصوات على « فِعَال »

(*) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نعته « مثل » حال من الضمير فى اللازم « قعدا » مضاف إليه مقصود لفظه « له » خبر مقدم « فعول » مبتدأ ثان مؤخر والجملة خبر المبتدأ الأول « باطراد » حال من الضمير المستكن فى له، « كغدا » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف .

وخاطَ خِياطةً ، وسَفَرَ بينهم سِفارَةً — إذا أصلح[1] .

وأما « فَعُلَ » — بالضم — فقياسُ مصدرِه «الفُعولة » كالصُّعوبةِ — والسُّهولةِ — والعُذوبةِ — والمُلوحةِ ، و « الفَعالةُ » كالبَلاغة — والفَصاحةِ — والصَّراحةِ[2] .

كالعرار — وهو صياح الظليم وإلى المستثنيات من مصدر « فَعَل » مفتوح العين اللازم — يشير ابن مالك بقوله :

(مالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً « فِعَالاَ » أَوْ « فَعَلاَناً » — فادْرِ — أَوْ « فُعَالاَ »
فأَوَّلٌ لِذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى ، وَالثَّانِ لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا « فُعَالٌ » — أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمِلْ سَيْراً وَصَوْتاً « الفَعِيلُ » كَصَهَلْ)(*)

أى : أن مصدر « فَعَل » اللازم هو « فُعول » باطراد ؛ مالم يستوجب الفعل مصدراً آخر على وزن « فِعال » — أو فَعلان » — أو « فُعال » . فالأول : وهو « فِعال » — يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، كأبى إباء — وامتنع امتناعاً . والثانى : وهو « فَعلان » — يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب ، مثل : جال جولاناً . والثالث : وهو « فُعال » لما يدل فعله على داء أو مرض ، نحو : سعل سعالا . أو على صوت ، نحو : نعب نعاباً

ويستعمل « الفعيل » مصدراً للفعل الذى يدل على الصوت أو السير ، نحو : صهل الخيل صهيلا ، ورحل الضيف رحيلا . وقد جاء مصدر « فَعَل » اللازم على غير ذلك كثيراً ، مثل : قام قياماً — ولها لهواً — وفسد فساداً — وطغى طغياناً .

(١) ويتبين من هذا . أن « فِعال » مطرد فى كل ما دل على حرفة أو ولاية ، سواء كان الفعل متعديا أو لازما ، مفتوح أم مكسورها .

(٢) يكون المصدر على وزن « فُعولة » غالباً ، إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن

(*) « ما » مصدرية ظرفية « مستوجباً » خبر يكن ، واسمها ضمير مستتر ، وفاعل مستوجب ضمير مستتر فيه « فعالا » مفعوله « فادر » فعل أمر والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه .

(*) « فأول » مبتدأ « لذى امتناع » متعلق بمحذوف خبر ومضاف إليه « كأبى » خبر لمبتدأ محذوف « والثان للذى » مبتدأ وخبر « اقتضى تقلبا » الجملة صلة الذى (*) « للدا » بالقصر — جار ومجرور خبر مقدم « فعال » مبتدأ مؤخر « أو لصوت » معطوف على للدا « سيراً » مفعول شمل مقدم « وصوتاً » معطوف عليه « الفعيل » فاعل شمل مؤخر « كصهل » خبر لمبتدأ محذوف

وما جاءَ مخالفاً لما ذكرناه فبابُه النقل[١] .

كقولهم فى « فَعَلَ » المتعدى : جَحَده جُحوداً ـ وشَكره شُكوراً وشُكراناً[٢] . وقالوا « جَحْداً » على القياس .

وفى «فعَل» القاصر : مات مَوْتاً ـ وفاز فَوْزاً ـ وحَكَم حُكماً ـ وشاخَ شيخوخةً ـ ونَمَّ نميمةً ـ وذَهب ذَهاباً[٣] . وفى « فَعِل» القاصر : رَغِبَ رُغوبةً[٤] ـ ورَضِىَ رِضاً ـ وبَخِلَ بُخْلاً ـ وسَخِطَ سُخْطاً ـ بضم أولهما وسكون ثانيهما. وأما البَخَل والسَّخَط بفتحتين ـ فعلى القياس، كالرَّغَب[٥]

وفى « فَعُلَ » نحو : حَسُنَ حُسْناً ـ وقَبُحَ قُبْحاً[٦] . وذكر الزجاجىّ وابن عصفور : أن «الفُعْلَ» قياسٌ فى مصدر « فَعُلَ »، وهو خلاف ما قاله سيبويه.

« فَعُل» نحو: سَهُل فهو سهل ـ وعَذُب فهو عَذْب، فالمصدر: سهولة ـ وعذوبة. وعلى وزن « فَعالة » إذا كانت الصفة منه على وزن «فعيل » ، نحو : مَلح فهو مليح ـ وظرف فهو ظَريف ؛ فالمصدر : مَلاحة ـ وظَرافة. وقد يتخلف ذلك نحو: ضخُم ـ فهو ضخم ، وملُح الطعام ـ أى صار ملحاً ، فمصدرها الشائع: الضخامة ـ والملوحة ، مع أن الصفة المشبهة ليست على « فَعل ـ ولا فعيل» . وفى « فَعُل » . يقول الناظم :

(« فُعُولَةٌ » فَعَالَةٌ « لِفَعُلاَ » كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ)(*)

أى أن لـ « فَعُل» ـ ولا يكون إلا لازما ـ مصدرين هما : « فُعولة » مثل : سهل الأمر سُهولة ـ و « فَعالة» مثل جَزُل الرجل جزالة ـ أى جاد أو عظم.

(١) أى السماع عن العرب، ولا يقاس عليه . (٢) والقياس : جحداً ـ وشكراً .

(٣) والقياس فى الجميع ـ « فُعول » . (٤) والقياس: رَغبا .

(٥) وعلى ذلك يكون لرغب ، وبخل ، وسخط : مصادر قياسية ، وأخرى سماعية.
ويلاحظ : أن المصنف اعتبر رضى وسخط ـ لازمين ، مع ورود قولهم : رضيه وسخطه

(٦) والقياس : « الفُعولة » أو « الفَعاله » . قال الناظم :

(*) «فعولة» مبتدأ « فعالة » معطوفة بإسقاط العاطف «لفعلا» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وما عطف عليه «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف «وزيد» مبتدأ « جزلا » الجملة خبر .

. . . .

(وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ، كَسُخْطٍ وَرِضَى)(*)

أى : ماجاء عن العرب مخالفاً لما سبق من أنواع المصادر القياسية ـ يقتصر فيه على السماع

وتتلخص مصادر الثلاثى فيما يأتى ، وأ كثرها بقرار من المجمع اللغوى .

(ا) ما دل على حرفة أو شبهها ، يكون على وزن « فِعالة » كزراعة ـ وتجارة وصباغة ـ وحياكة .

(ب) وما يدل على امتناع، يكون على وزن « فِعال » كإباء ـ وجماح ـ وفرار ـ ونفار .

(حـ) وما يدل على اضطراب وتقلب ، يكون على وزن « فَعَلان » كغليان ـ وجوَلان ـ ودوران ـ وطَيران.

(د) وما يدل على داء ومرض ، يكون على وزن « فُعال » كصُداع ـ وزُكام وسُعال ـ ودُوار .

(هـ) وما يدل على سير، يكون على وزن « فَعيل » كرحيل ـ وذميل ـ ودَبيب ـ ووجيف .

(و) وما يدل على صوت ، يكون على وزن « فُعال » ـ أو « فَعِيل » كصراخ وعويل ـ وزئير .

(ز) وما يدل على لون ، يكون على وزن « فُعْلة » كحمرة ـ وخضرة . وشهبة

وإن لم يدل على شىء من ذلك ـ فالغالب :

(ا) فى « فعِل » اللازم، أن يكون مصدره على وزن « فَعَل » كفرح ـ وعطش.

(ب) وفى « فعَل » اللازم، أن يكون مصدره على وزن « فُعول » كقعود ـ ونهوض

(حـ) وفى المتعدى منهما، أن يكون مصدره على وزن « فَعْل » كفهم ـ ونصر .

(د) وفى « فَعُل » ـ ولا يكون إلا لازماً، يكون مصدره على وزن « فعُولة » و « فَعالة » كسهولة ـ ونباهة .

هذا : وقد قرر مجمع اللغة العربية القاهرى : أن يصاغ من أى باب من أبواب الثلاثى : مصدر على وزن « فَعاله » للدلالة على الحرفة أو شبهها ، كا « الدلاكة » ـ لصناعة الدلك ، و « الوَساطة » ـ لحرفة « القومسيونجية »، وكذلك « الصحافة » و « الطباعة » ؛ إلا إذا كان معتل العين، فالغالب فيه « فعْل » كصوْم ونوم، أو « فِعال » كصيام وقيام ، أو « فِعالة » كنياحة .

(*) « وما » اسم شرط مبتدأ « أتى » الجملة فعل الشرط « مخالفاً » حال من فاعل أتى « لما » متعلق بمخالف و « ما » اسم موصول « مضى » الجملة صلة « فبابه النقل » مبتدأ وخبر، والفاء واقعة فى جواب الشرط ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب خبر المبتدأ وهو « ما »

(باب مصادر غير الثلاثى)

لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ غيرِ ثلاثىٍّ(١) من مصدرٍ مَقيسٍ .

باب مصادر غير الثلاثى

(١) ويشمل غير الثلاثى ما يأتى :

(ا) الرباعى المجرد، وله بناء واحد هو: « فَعْلَل » . ويكون لازما ، كحشرج — « غرغر عند الموت » . ومتعدياً ، كدَحرج . ومنه ما اشتق من أسماء الأعيان ؛ كفلفلت الطعام — وزعفرت الثوب . والمنحوت ؛ كبسمل — وحوقل . ويلحق به ثمانية أوزان، أصلها من الثلاثى، فزيد حرف للالحاق، وهى : « فَعْلَل » كجلبب، يقال: جلببه— ألبسه الجلباب، و « فوْعل » كجورب — ألبسه الجورب . و« فعْول » كهروَل — أسرع فى المشى . و « فَيْعَل » كهيمن ، هيمن عليه: صار عليه رقيباً . و « فَعْيل » كشريف ، يقال : شريف الزرع — قطع شريافه « وهو ورقه الطويل » . و « فَنْعل » كسنبل ، و « فَعْنَل » كقلنس . يقال : قلنسه — ألبسه القلنسوة ، و « فَعْلى » كسلقى — أى استلقى على ظهره .

(ب) مزيد الثلاثى بحرف واحد ، وله ثلاثة أبنية .

« أَفعَل » نحو أحسن وأكرم والغالب فيه أن يكون للتعدية نحو: (وأغرقنا آل فرعون) .

و « فَعَّل » كقطع وقدم ويغلب أن يكون للتكثير . نحو : (وقطَّعن أيديهن) ،

و « فاعَل » كقاتل وخاصم ، ويدل على المشاركة كثيراً .

(حـ) مزيد الثلاثى بحرفين ، وله أبنية خمسة هى : « انْفعل » كانكسر وانصرف . و « افتعل » كاجتمع واتصل . و « تفعّل » كتقدم وتصدع . و « تفاعَل » كتقاتل وتخاصم — ومنه : أدارك واثاقل . و « أفعَل » كأحمر — ومنه : ارعوى .

(د) مزيد الثلاثى بثلاثة أحرف . وأبنيته أربعة هى : « استَفْعل » كاستغفر واستقام . و « افعَوْعَل » كاحدودب — واعشوشب . « وافعَوّل » كاجلوّذ — « أسرع فى السير » ، واعلوّط — « اعلوّط البعير: ركبه بغير خطام » . و « افعَالّ » كاحمارّ — واعوارّ

(هـ) مزيد الرباعى بحرف واحد ، وله بناء واحد هو . « تفعْلل » كتدحرج وتبعثر ويلحق به سبعة أوزان، أصلها من الثلاثى فزيد حرف للالحاق ، ثم زيدت عليه التاء وهى : « تفعلل » كتجلبب . و « تمفعل » — كتمندل — أى تمسح بالمنديل . و « تفوْعل » — كتجورب . و « تفعول » — كترول . و « تفعيل » كتسيطر . و « تفعْيل » — كترهيأ .

فقياسُ «فَعَّل» بالتشديد - إن كان صحيحَ اللام - «التفعيلُ» ؛ كالتَّسليم - والتَّكليم - والتَّطهير؛(١) ومُعتَلُّها كذلك، ولكن تُحذفُ ياءُ التفعيل وتُعوَّضُ

يقال : ترهيأ فى الأمر - اضطرب ، أوهمّ ثم أمسك عنه » . و « تَفعْلى » - كتقلسى - أى لبس القلنسوة .

(و) مزيد الرباعى بحرفين، وله بناءان - هما : « افْعَنْلل » كاحرنجم - وافرنقع ، يقال : « احرنجم الرجل - أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم اجتمعوا »، وافرنقعوا - «تنحوا وانصرفوا» . ويلحق به ثلاثة أبنية أصلها من الثلاثى، فزيد حرف للالحاق ثم حرفان وهى : « افعَنْلل » - كاقعنسس « أى تأخر ورجع » - و « افعَنْلى » كاسلنقى - نام على ظهره . وافتَعْلى كاستلقى.

ويلاحظ أن زيادة الالحاق تكون بتكرير اللام وهو الكثير . أو بزيادة الواو أو الياء - ثانية وثالثة . أو النون وسطاً . أو الألف آخراً .

والإلحاق هو : زيادة فى أصول الكلمة ؛ لتكون على وزن أخرى أزيد منها فى الحروف ؛ لتعامل معاملتها فى التصريف ، كالجمع - والتكسير - والنسب - وغير ذلك. وهو يكون فى الأفعال. وضابطه فيها: اتحاد المصادر، ويكاد يكون محصوراً فى الأوزان السالفة.

أما فى الأسماء ؛ فيمكن أن يقال فى تحديده : كل كلمة فيها زيادة - غير حرف المد - لا تطرد فى إفادة معنى ، وتكون موافقة لوزن من أوزان الاسم الرباعى أو الخماسى المجردين - فى الحركات والسكنات - تكون ملحقة به .

أما حروف المد، فلا تكون للالحاق إلا طرفا، كما سيأتى فى موضعه .

وقد ذكرنا فى الزيادة التى للالحاق: أنها لا تطرد فى إفادة معنى؛ ليخرج مثل : الميم فى « مَفعل »؛ فإنها للزمان أو المكان أو المصدر . وكذلك الهمزة فى « أفعل » فإنها فيه للتفضيل . وكذلك نحو : أكرم ، وقاتل، وقدم - فذلك ونحوه ليس من الإلحاق فى شىء .

هذا : وقد كان الذى يدعو للالحاق عند العرب : دواع ؛ فى مقدمتها : ضرورة الشعر - والتمليح - أو التهكم .. الخ. وليس من حقنا اليوم، ولا من حق أحد سواهم - أن يزيد شيئاً للالحاق ، فأصبح مقصوراً على ما سمع من ذلك .

(١) هى مصادر : سلّم - وكلّم - وطهّر. وفى هذا يقول الناظم :

منها التاء[١] فيصيرُ وزنُه : «تَفعِلةً» كالتوصِية ـ والتَّسمية ـ والتَّزكية[٢] .

وقياس «أَفْعَلَ» ـ إذا كان صحيحَ العين ـ «الإفعالُ» كالإكرام ـ والإحسانِ ، ومعتلُّها كذلك ، ولكن تُنقل حركتُها[٣] إلى الفاء فتقلبُ أَلِفاً[٤] ، ثم تحذف الألِفُ الثانيةُ[٥] وتُعوَّضُ عنها التاء ؛ كأقام إقامةً ـ وأعان إعانةً . وقد تحذف التاء[٦] نحو : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) .

(وَغَــيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ)(*)

(١) أى الدالة على التأنيث ؛ لأنها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة .

(٢) وقد يأتى صحيح اللام كذلك على قلة ، نحو : جرّب تجربة ـ وذكّر تذكرة هذا : وسُمع «فِعَّال» مصدراً لفَعَّل فى لغة اليمن، ومنه قوله تعالى : (وكذبوا بآياتنا كِذَّاباً) ويقتصر فيه على السماع . ويغلب فى مهموز اللام . نحو : جزأ تجزئة ـ وهنأ تهنئة ، ولم يجز سيبويه هذا إلا ماسمع .

(٣) أى حركة العين .

(٤) أى تقلب العين ألفاً، لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

(٥) وهى ألف المصدر ؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المنقلبة عن العين ، ولقربها من الطرف الذى هومحل التغيير. وهذا هو الصحيح ـ وهو مذهب سيبويه، وعليه فوزن إقامة «إفعَلة» . ويرى الأخفش والفراء: أن المحذوف هو الألف الأولى ـ وهى عين الكلمة؛ لأن الأصل: أنه إذا التقى ساكنان والأول حرف مد ـ حذف الأول ، فوزنها عندهما «إفالة» .

(٦) أى للاضافة ، كمثال المصنف ، أو مطلقاً ؛ فقد حكى الأخفش : أجاب إجاباً . ويرى الفراء . أن التعويض لازم ـ إلا إذا أضيفت الكلمة ، فيجوز ترك التاء لقيام المضاف إليه مقامها . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّــلَا تَجَمَّلَا
وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ)(*)

(*) «وغير» مبتدأ» أول «ذى ثلاثة» مضاف إليه «مقيس» ـ بمعنى قياس ـ مبتدأ ثان «مصدره» مضاف إليه «كقدس» خبر المبتدأ الثانى، والجملة خبر الأول «التقديس» نائب فاعل قدس ويجوز جعل «كقدس» متعلقاً بمحذوف حالا من هاء «مصدره»، والتقديس هو خبر «مقيس» .

(*) «تزكية» مفعول مطلق لزكه «وأجملا» فعل أمر والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «إجمال» مفعول مطلق «من» اسم موصول مضاف إليه «تجملا» مصدر مقدم لتجملا

وقياس ما أَوَّله همزةُ وَصْلٍ (١) ؛ أن تَـكْسِر ثالثَه ، وتَزِيدَ قبل آخره أَلِفاً فينقلبُ مصدراً ، نحو : اقتدر اقتداراً - واصطَفى اصطِفاءً - وانطلق انطلاقاً - واستَخرج استخراجاً ؛ فإن كان « استَفْعل » مُعْتَلَّ العين - عُمِلَ فيه ما عُمِلَ فى مصدر « أَفْعَل » المعتل العين (٢) ؛ فتقول : استقامَ استقامةً - واستعاذَ استعاذةً .

وقياس « تَفَعلَل » وما كان على وزنه (٣) - أن يُضَمّ رابعُه فيصير مصدراً ، كتَدحرج تَدَحْرُجاً - وتَجَمَّل تَجَمُّلا - وتَشَيْطَن تَشَيْطُناً - وتمسكَن تمسْكُناً . ويجبُ إبدالُ الضَّمةِ إن كانت اللامُ ياءً ؛ نحو : التَّوَانى - وَالتَّدَانى (٤)

يقول : إن « فَعّل » معتل اللام - مصدره « تَفعلة » نحو : زكى تزكية . « وأفعل » صحيح العين - مصدره « إفعال » نحو : أجمل إجمالا . أما « تفعّل » فمصدره « التّفعل » نحو : التجمّل . ثم بين أن السداسى المعتل العين، والرباعى - كذلك ؛ تحذف عينهما وتعوض عنها التاء غالباً ، ومثل للسداسى - باستعاذ ، وللرباعى - بأقام .

(١) هو : ماضى الخماسى على وزن « افتعل » نحو : انشرح واجتمع . وماضى السداسى على وزن « استفعل » - غير معتل العين ، نحو : استغفر - واحلولى . ويشترط أن تكون الهمزة أصلية ؛ فيخرج ما أصله : تفاعل - أو تفعّل ، كاطّاير - وتطيّر ؛ فلا تكسر ثالث مصدره ، ولا تزاد قبل آخره ألف - بل يضم ما قبل الآخر نظراً للأصل كما سيأتى . (٢) أى : من نقل حركة العين إلى الفاء ، وقلب العين ألفاً . ثم حذفها للساكنين ، وتعويض تاء للتأنيث عنها . وهنا يأتى الخلاف السابق فى المحذوف من مصدر « أفعل » وفى تعويض التاء ؛ فوزن استقامة عند سيبويه - « استفعلة » ، وعند الأخفش « استفالة » . وجاء بالتصحيح ، نحو : استحوذ استحواذاً - وأغيمت السماء إغياما .

(٣) أى فى الحركات والسكنات ، وعدد الأحرف ، وبدىء بتاء زائدة ، وإن لم يكن من بابه - كما مثل المصنف . (٤) أصلهما بضم ما قبل الياء ؛ فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً ؛ لأن ذلك يؤدى إلى وجود ما لا نظير له فى كلام العرب ، وهو : وجود واو مضموم ما قبلها - فى آخر الاسم المعرب .

الواقع صلة لمن * « وغالباً » حال مقدم من الضمير فى لزم « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، وهو إشارة الى المصدر المحذوف منه الحرف « التا » بالقصر مفعول لزم الواقع خبراً لذا .

وقياس « فَعْلَلَ » وما أُلحِقَ به ـ « فَعْلَلَة » ؛ كدَحْرج دَحْرجةً ـ وَزَلزلَ زَلزلةً ـ وبَيْطَرَ بَيْطرَةً ـ وحَوْقَلَ حَوْقلةً[١] .

و « فِعْلالٌ » ـ بالكسر ـ إن كان مضاعفاً[٢] كَزِلزالٍ ـ وَوِسْواسٍ .

وهو[٣] فى غير المضاعف سماعىٌّ ، كسَرْهَفَ سِرْهافاً[٤] .

ويجوز فتح أولِ المضاعَفِ ، والأكثرُ أن يُعْنَى بالمفتوح ـ اسمُ الفاعل[٥]

هذا: وإذا كان الفعل على وزن « تفاعل » وكانت فاؤه دالا أو ثاء نحو : تدارك وتثاقل ـ جاز إدغام التاء فيما بعدها والإتيان بهمزة وصل ؛ لسكون الأول بالإدغام ، تقول: ادّارك ـ واثّاقل ، ويكون المصدر: ادّاركا ـ واثّاقلا . ومثل ذلك ما كانت فاؤه صادا أو طاء ، أو شيئا ، نحو: اصّابر ـ واطّهر ـ واشّاجروا . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا)(*)

أى ما يليه الآخر ـ أى يقع بعده الحرف الأخير ـ مدّه وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى ـ من فعل خماسى أو سداسى مبدوء بهمزة وصل ـ ينشأ منه المصدر القياسى ؛ كاصطفى ـ واستهوى . أما الخماسى ، الذى على وزن « تفعلل » فيكون مصدره بضم ما يربع فعله ـ أى ما يكون رابعاً فيه ، نحو تلملم ؛ فإن مصدره « تلملم » بضم الرابع .

(١) ذكر من الملحق ما كان على وزن « فَعْلَل »ـ و « فيعل »ـ و « فوْعل » ، والباقى سبق بيانه قريباً . ومعنى بيطر : عالج الدواب « وهى ما ليس بإنسان من الحيوان » ، وحوقل : ضعف عن الجماع للكبر .

(٢) المضاعف من الرباعى هو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر .

(٣) أى وزن « فِعلال » .

(٤) يقال : سرهفت الصبى ـ أحسنت غذاءه

(٥) أى: معنى اسم الفاعل ـ لا المصدر .

(*) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لمد « الآخر » فاعل يلى ومفعوله محذوف ـ أى ما يليه الآخر ، والجملة صلة « وافتحا » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا « مع كسر » مع ظرف متعلق بمد وكسر مضاف إليه « مما » متعلق بمحذوف حال من تلو ، وما اسم موصول « افتتحا » فعل ماض للمجهول والجملة صلة « ما » المجرورة محلا بمن (*) « بهمز وصل » متعلق بافتتح ومضاف إليه « كاصطفى » خبر لمبتدأ محذوف « ما » اسم موصول مفعول ضم « يربع » الجملة صلة ما ، وهو من ربعت القوم ـ صرت رابعهم « فى أمثال » متعلق بضم « قد تلملما » مضاف إليه لأمثال ، قصد لفظه .

نحو: (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) - أى الْمُوَسْوِس (١).

وقياس « فاعَلَ » (٢) كضارَبَ وخاصَمَ وقاتَلَ - « الْفِعَالُ » ، و « الْمُفَاعَلَة »

ويمتنعُ « الْفِعَالُ » فيما فاؤه ياء (٣) نحو: ياسَرَ - ويامَنَ. وشذَّ: ياوَمَهُ يِوَاماً (٤).

وما خرج عما ذكرناه - فشاذٌّ (٥) ؛ كقولهم: كَذَّبَ كِذَّاباً.

وفى مصدر « فعلل » الرباعى يقول الناظم :

(فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلاَ وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانياً - لاَ أَوَّلاَ (*))

أى أن « فَعللة » هى المصدر القياسى للرباعى « فَعْـلل » . وقد يجىء مصدره على « فِعلال » قليلا ، وقد أوضح المصنف القول فيه .

(١) ولهذا وصف بالخناس وما بعده . وهما من صفات الذوات . قيل : وليس فى اللغة « فَعلال » - بالفتح - إلا فى المضاعف ، والأصل فيه الـكسر ؛ كما أنه ليس فيها « تِفعال » - بالـكسر - مصدراً ؛ إلا « تلقاء » و « تِبيان » ، وماعداهما بالفتح، وورد من غير المصدر بضعة عشر اسماء على وزن « تِفعال » منها: تِعشار، وترباع، وتبراك - أسماء مواضع. وتمساح - للحيوان المعروف. وتمثال، وتلعاب لـكثير اللعب، وتلقام لسريع اللقم :

(٢) أى غير معتل الفاء بالياء ؛ سواء دل على المشاركة كما مثل المصنف ، أولا . نحو : نادى نداء - ومناداة . (٣) وذلك لثقل الابتداء بالياء المـكسورة .

(٤) المياومة : المعاملة بالأيام - كالمشاهرة بالشهور .

(٥) فيكون مقصوراً على السماع ولا يقاس عليه . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(لِفَاعَلَ : « الْفِعَالُ » وَ « الْمُفَاعَلَهْ » وَغَيْرُ مَا مَرَّ - السَّمَاعُ عَادَلَهْ) (*)

أى أن مصدر « فاعَل » هو : الفِعال - والمفاعلة . وماجاء مخالفاً للمقيس من المصادر السالفة كلها ، فمقصور على السماع لا يقاس عليه ، ومعنى عادَله : ساواه .

(*) « فعلال » مبتدأ « أو فعللة » معطوف عليه « لفعللا » متعلق بمحذوف خبر « مقيساً » مفعول ثان مقدم لا جعل « ثانياً » مفعول أول « لا » عاطفة « أولا » معطوف على ثانياً .

(*) « لفاعل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفعال » مبتدأ مؤخر « والمفاعلة » معطوف على الفعال « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « مر » الجملة صلة « السماع » مبتدأ ثان « عادلة » الجملة خبر المبتدأ الثانى، وجملة الثانى وخبره خبر الأول.

وقوله : بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِياً *(١) . وقولهم :

(١) صدر بيت من الرجز ، استشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبوه لقائل.

وعجزه : * كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللغة والاعراب . تنزى : تحرك . شهلة : عجوز ، أو هى النصف التى بين الشابة والعجوز . « تنزى » الجملة فى محل نصب خبر « بات » — إذا جعلت ناقصة ، وحال من الضمير المستتر فيها — إن جعلت تامة ، واسمها أو فاعلها — يعود على المرأة المعلومة من قبل. «دلوها» ذلو مفعول لتنزى والهاء مضاف إليه « تنزيا » مفعول مطلق لتنزى أيضاً ، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «وما» مصدرية . وهى وما بعدها — فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزيا — أى تنزى دلوها تنزيا مماثلا لتنزية شهلة صبياً ، « شهلة » فاعل تنزى « صبياً » مفعول به لتنزى .

والمعنى : أن هذه المرأة ، باتت تحرك دلوها بيديها حين تخرجه من البئر برفق ولين — كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه — برفق ولين كذلك.

والشاهد فى «تنزيا» ؛ حيث جاء مصدراً للفعل «تنزى» المعتل اللام ، والقياس «تنزية» كتوصية — وتزكية — وتعمية ؛ لأن «التفعيل» مصدر « فعّل » الصحيح اللام.

وقد لخص بعض العلماء الحديثين مصادر الرباعى فيما يأتى — فقال :

(ا) ما كان على وزن « أفعَل » — فمصدره «إفعال » . كأكرم إكراماً

(ب) وما كان على وزن « فعّل » — فمصدره « تفعيل » كقدّم تقديما

(حـ) وما كان على وزن «فاعَل» — فمصدره على «فِعال» أو «مفاعلة» — كقاتل قتالا ومقاتلة.

(د) وما كان على وزن « فَعْلل » — فمصدره « فعللة » كدحرج دحرجة .

وعلى وزن « فِعْلال » إن كان مضاعفاً ، كوسوس وسوسة — ووسواسا .

أما الخماسى والسداسى . فالمصدر منهما يكون على وزن الماضى — مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل الآخر ؛ إن كان مبدوءا بهمزة وصل ، كانطلق انطلاقاً — واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط ؛ إن كان مبدوءا بتاء زائدة ، كتقدم تقدّماً — وتدحرج تدحرجاً .

وإذا كانت عين الفعل ألفاً ، تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها التاء فى الآخر ؛ كأقام إقامة — واستقام استقامة . وإذا كانت لامه ألفاً ؛ ففى « فعّل » تحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها تاء أيضا ؛ كزكى تزكية . وفى « تفعّل — وتفاعل » تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنياً — وتغاضى تغاضياً .

تَحَمَّلَ تَحِمَّالاً ـ وترامى القوم رِمِّيًّا ـ وَحَوْقَلَ حِيْقَالاً ـ واقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً والقياس: تكذيباً، وتنزيةً، وتحمُّلاً، وترامياً، وحَوقلةً، واقشعراراً.

(فصل) ويُدَلُّ على المَرَّةِ[1] من مصدر الفعل الثلاثيِّ ـ بـ «فَعْلَة»[2] بالفتح، كجَلَسَ جَلسةً ـ ولَبِسَ لَبْسَةً؛ إلا إن كان بناءُ المصدرِ العامِّ عليها[3]، فيُدَلُّ على المَرَّة منه بالوصف[4]، كرَحِمَ رحمةً واحدةً. ويُدَلُّ على الهيئةِ[5] بـ«فِعْلَة» بالكسرة، كالجِلسة ـ والرِّكْبة ـ والقِتْلة[6]؛

وفي غير ذلك: تقلب همزة إن سبقتها ألف، كألقى إلقاء ـ ووالى ولاء ـ واقتدى اقتداء ـ وارعوى ارعواء ـ واستولى استيلاء.

(١) أي على حصول الشيء مرة واحدة. (٢) أي: أنه إذا أريد الدلالة على المرة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي ـ علاة على معناه ـ أتى بمصدره مهما كانت صيغته، وجعل على وزن «فَعْل»، وزيدت عليه تاء التأنيث فيصير «فَعلة». وشذ ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيته إتيانة ـ ولقيته لقاءة ـ والقياس: أتية ـ ولقية. قال المتنبي.

لقيتُ بدَرب القلّة الفجر لقية شفتْ كبدِي والليلُ فيه قتيل

ودرب القلة، موضع وراء الفرات. ويشترط أن يكون هذا الفعل الثلاثي الذى تصاغ من مصدره المرة: تاماً ـ متصرفا؛ فلا يصاغ من نحو: كاد وعسى. وأن يكون المصدر لأفعال صادرة عن الجوارح المدركة بالحس؛ كالضرب ـ والمشى ـ والجلوس ـ والقيام ... إلخ، نحو: ضَربة، وقَعدة، وقَومة ـ لا عن الأفعال الباطنة؛ كالعلم ـ والفهم ـ والجهل ـ والجبن ـ والبخل، فلا يقال: علمته عَلمة ـ ولا فهمته فَهمة. وألا يدل على صفة ثابتة ملازمة؛ فلا يصاغ من مثل: حسن ـ وجبن ـ وظرف ـ وقبح

(٣) أي على وزن «فَعله» بالفتح. أما نحو. كدُرة بالضم، ونِشدة بالكسر ـ فيفتحان للمرة، ويكسران للهيئة، ولا يؤتى بالوصف معهما..

(٤) أي بلفظ: «واحدة» ـ أو مايشابهها، أو بقرينة تدل على الوحدة، نحو: أهلك الله ثمود بصيحة. ويتبين من هذا: أن للفعل الثلاثي الصالح للمرة ـ مصدرين: أحدهما مشهور على النحو السالف، والثاني للدلالة على المرة ـ وهذا لا يعمل.

(٥) أي هيئة الحدث وكيفيته عند وقوعه (٦) يعمل هنا ما سبق إيضاحه في «فَعلة»

إلا إن كان بناءُ المصدرِ العامِّ عليها، فيُدَلُّ على الهيئةِ ـ بالصفة ونحوها[١]، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عظيمةً .

والمَرَّةُ من غيرِ الثلاثيِّ، بزيادة التاءِ على مصدرِه القياسيِّ[٢]، كانطلاقةً واستخراجةً . فإن كان بناءُ المصدرِ العامِّ على التاءِ ـ دُلَّ على المَرَّة منه بالوصف[٣] كإقامةً واحدةً ـ واستقامةً واحدةً .

ولا يُبْنَى من غيرِ الثلاثيِّ مصدرٌ للهيئةِ[٤] إلا ما شَذَّ من قولهم : اختمَرَتْ خِمْرَةً[٥] ـ وانتقبَتْ نِقْبَةً[٦] ـ وتعمَّمَ عِمَّةً ـ وتقمَّصَ قِمْصَةً[٧] .

(١) أى بالصفة التى تدل على ما يراد من الهيئة ؛ من حسن ـ أو قبح ـ أو زيادة ـ أو نقص ، أو غير ذلك من الأوصاف . ومثل الصفة : الإضافة ، نحو : نشدة اللهوف . وفى صياغة المرة والهيئه من الثلاثى ـ يقول الناظم :

(وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ   وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ)(*)

(٢) أى: بدون زيادة أو نقص ، أو أى تغيير   (٣) أو بقيام قرينة تدل عليها

(٤) لأن بناء مصدر الهيئة منه يهدم بنية الكلمة ؛ ذلك لأنه يستتبع حذف ما قصد إثباته فيها لغرض من الأغراض ، فاجتنب ذلك ، واكتفى بالمصدر الأصلى مع وصفه عندما تدعو الحال لذلك   (٥) أى غطت رأسها بالخمار ، وهو المعروف « بالطرحة » .

(٦) أى سترت وجهها بالنقاب ، وهو المعروف « بالبرقع » .

(٧) أى غطى جسمه بالقميص . وفيما تقدم يقول ابن مالك :

(فى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ   وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ)(*)

أى تكون الدلالة على المرة من مصدر غير الثلاثى ـ بزيادة التاء فى آخره .
أما الهيئة، فلا تجىء منه مباشرة . وشذ مجيئها منه ؛ كالخِمرة ـ من اختمر .

(*) « فعلة » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور خبر « كجلسة » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف،أى وذلك كجلسة . وإعراب الشطر الثانى كذلك .

(*) « فى غير » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر بعد « ذى » بمعنى صاحب ـ مضاف إليه « الثلاث » مضاف إليه « بالتا » ـ بالقصر للضرورة ـ خبر مقدم «المرة» مبتدأ مؤخر «فيه» متعلق بشذ والضمير لغير ذى الثلاث «هيئة» فاعل شذ «كالخمرة» خبر لمبتدأ محذوف .

تتمة

(١) المصدر الميمي: هو مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ـ مصوغ من المصدر الأصلي للفعل، يعمل عمله ويفيد معناه ـ مع قوة الدلالة وتأكيدها.

واحترز بغير المفاعلة ـ من نحو: مشاركة، ومعاونة، ومقارنة؛ فلا تسمى مصادر ميمية.

وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي مطلقاً ـ غير المضعف[1] مهما كانت صيغته ـ على وزن «مفعَل» بفتح العين؛ نحو: ملعَب، ومَسقَط، ومَصعَد؛ إلا في حالة واحدة، فإنه يكون فيها على وزن «مَفعِل» ـ بكسر العين، وهي:

أن يكون الثلاثي: معتل الفاء[2] بالواو ـ صحيح الآخر ـ تحذف فاؤه في المضارع عند كسر عينه، نحو: مَوْصِل ـ مَوْعِد ـ مَوْضِع ـ مَوْثِق ـ موْرِد؛ فإن كان صحيح الفاء، أو معتلها بالياء، أو معتل الفاء واللام، أو غير مكسور العين في المضارع؛ كوجل ـ فصيغته «مَفْعَل» بالفتح.

وشذ: المَرْجِع ـ المصير، المَعْرِفة ـ المَغْفِرة ـ المجيء ـ المَسِير ـ المشِيب ـ المعصية ـ المعيشة، المعذِرة، المقدِرة. وقد ورد فيها الفتح على القياس.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول «وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا»، نحو: معرَف ـ متعاون، مكرم؛ من عرّف ـ وتعاون ـ وأكرم.

هذا. والمصدر الميمي يلازم الإفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً، نحو: المحبة ـ والمودة ـ والمسرة ـ والموعظة. وقد ترد صيغة «مفعلة» لبيان سبب الفعل. ومن ذلك قوله عليه السلام: «الولد مَبخلة مجبنة محزنة» وذلك مقصور على السماع. كما ترد هذه الصيغة للدلالة على مكان كثرة مسماها. نحو: مَأسدة، ومسبعة، ومفعاة أي مكان تكثر فيه: الأسود ـ والسباع ـ والأفاعي. وقد أجاز المجمع اللغوي أن تصاغ «مَفعلة» قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان ـ أم من النبات ـ أم من الجماد.

---

(١) مضعف الثلاثي هو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو. مد ـ فر ـ عد.

(٢) المعتل الفاء ـ يسمى: «مثالا»، والمعتل اللام ـ يسمى: «ناقصاً»، والمعتل العين يسمى «أجوف». والمعتل الفاء واللام ـ يسمى: «لفيف مفروق» مثل: وعى ـ وني، والمعتل العين واللام ـ يسمى: «لفيف مقرون» مثل: عوى ـ جوى. والذي أحد حروفه همزة ـ يسمى: مهموزاً.

(ب) أسماء الزمان والمكان : هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل ؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه - زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر.

وهما يصاغان من الثلاثي على وزن « مَفْعَل » - بفتح العين ، إن كان معتل اللام مطلقاً ، أو صحيحها - ولم تكسر عين مضارعه ، كرَمَى - ومسعَى ، ومدعَى ، ومنظر - ومَدخَل - ومَقام ، ومَخاف .

وعلى وزن « مَفْعِل » - بكسر العين ؛ إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقاً ، أو كانت عين مضارعه مكسورة ، نحو : مَوعِد ، وميسِر ، ومجلِس ، ومبيع .

وشذ من الأول : المنسِك « الموضع الذي تذبح فيه النسائك - وهي الذبائح » - والمطلِع - والمشرِق - والمغرِب ، والمفرِق ، والمَرفِق ، والمنبِت ، والمسقِط ، والمسكِن « موضع السكن » ، والمسجِد ، والمجزِن . وسمع الفتح في بعضها على القياس .

وشذ من الثاني : مَوْكَل ، « موضع حصن » - ومَوْظَف « موضع قرب مكة » - ومَوْزَن « اسم موضع » ، . وقيل : لا شذوذ في ذلك كله ؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة . ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل.

ويصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول: كمكرم - ومستخرج - ومستعان به ؛ من أكرم - واستخرج - واستعان . قيل: وشذ من ذلك : مأوى ومصبح ، على أنهما من آويت - وأصبحت. واسما الزمان والمكان مشتقان ، ولكنهما لا يعملان عمل الفعل. وتعيين المراد من الزمان أو المكان - خاضع للقرائن .

ويتبين مما تقدم : أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي - واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي إلا فيما يأتي :

١ — في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع .

٢ — وفي السالم المكسور العين في المضارع ؛ فإن المصدر الميمي فيهما على وزن « مَفعَل » بفتح العين ، كموجَل - ومينع - ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن « مَفعِل » فيهما. وعند الاتفاق في الصيغة يكون التمييز بينها بالقرائن .

(ح) المصدر الصناعي - أي المصنوع: هو كل لفظ جامد أو مشتق ، اسم أو غيره - زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، تسمى: تاء النقل، تمحض اللفظ للمعنى

المصدرى؛ ليدل على معنى هو: مجموع الصفات والخصائص والأحوال الخاصة بذلك اللفظ الذى لحقته الياء والتاء، مثل: الحرية ـ والإنسانية ـ والوطنية ـ والتقدمية ـ والوحشية والكيفية ـ والفروسية ـ واللصوصية ـ والرجولية .. الخ

وهو قياسى فى هذا، وليست له صيغ أخرى . والحاجة إليه ـ ماسة ، وبخاصة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية . وهو من المولد المقيس على كلام العرب

ولتوضيح الغرض من المصدر الصناعى نقول :

إن اسم الجنس سواء أكان مصدرا أم اسم عين، يدل على حقيقة الشيء الذى وضع له، ولا يدل على خصائصه وصفاته التى يمكن أن تقوم به ؛ فلفظ « إنسان » يدل على الحيوان الناطق لا غير ، ولا يدل على خصائص هذا اللفظ ؛ ككون الإنسان كريم النفس ـ مأمون الجانب ـ يألف ويؤلف .. إلخ. ولفظ «وطن» يدل على الموضع الذى يقيم به الإنسان ، ولا يدل على غير ذلك من المعانى التى قد تتعلق بهذا الوطن ، ككونه محبوبا ـ تتعلق به النفوس وتفديه بالأرواح ـ وتعمل لخيره ، وهكذا . . إلخ .

فإذا أريد به الدلالة على هذه الأحوال والخصائص ـ قيل: إنسانية ـ ووطنية ؛ لأن صيغة النسب تربط بين المنسوب والمنسوب إليه، فكأنه قيل: صفات وخصائص تنسب إلى الإنسان والوطن. وزيدت تاء النقل من الوصفية للاسمية، ليتمحض اللفظ للمعنى المصدرى.

وقد قرره المجمع اللغوى ، فقال ما نصه :

« إذا أريد صنع مصدر من كلمة ـ يزاد عليها ياء النسب والتاء » .

(د) اسم الآلة : اسم مصوغ من الفعل للدلالة على الأداة التى تعين الفاعل فى عمل ما يفعل. وهو يصاغ قياساً من الفعل الثلاثى المتعدى غالباً، وجاء قليلا من اللازم، كمصفاة ومطهرة. ومن الثلاثى المزيد فيه، كمصباح ، ومسرجة ـ من استصبح ـ وأسرج .

وينقسم قسمين: مشتق ، وجامد. فللمشتق أوزان ثلاثة وهى :

« مِفْعال : كمفتاح ـ ومنشار ـ ومِقراض.

و « مِفْعَل » كمِبرد ـ ومِقص ـ ومِخلب ـ ومِخيط ـ ومِنجل .

وَ « مِفْعلة » : كمِكنسة ـ ومِسْبَحة ـ وَمِسْطَرة ـ وَمِبْرَاة .

أما الجامد فليس له وَزن مخصوص ، وَإنما يأتى على أوزان شتى لا يحدها ضابط ، مثل الفأس ـ والقدوم ـ السكين ـ والخدة ـ والملحفه ... الخ.

أما نحو: المُدهُن وَالمُنخُل ـ وَالمُشْط ـ وَالمُكحلة ـ وَالمُدق ـ مما جاء على وَزن مُفْعُل

ـ بضم الميم والعين ـ فالصحيح : أنها أسماء أوعية مخصوصة ، وليست أسماء آلة جارية على فعلها . ويوصى المجمع اللغوى باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات . فإذا لم يسمع وزن منها لفعل ـ جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة

هذا : ولم يرد فى القرآن الكريم من صيغ اسم الآلة غير ست كلمات هى :

مصباح ـ مفتاح ـ ميثاق ـ ميقات ـ ميكال .

ووردت كلمات أخرى قليلة على غير هذه الصيغ، مثل : حجاب ـ خياط ـ سقاية .

وقد قرر المجمع اللغوى صحة استعمال « فَعّال » لاسم الآلة ، وأضاف هذه الصيغة إلى الصيغ الثلاث المتقدمة « مِفْعَال ، مِفْعل ، مِفْعلة » .

ومعروف أن صيغة « فَعّال » من صيغ المبالغة ، وتستعمل أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الحِرَف ، فقالوا : نجّار ، خبّاز ، نشّال ، كما سيأتى بيان ذلك فى باب النسب. والعرب يسندون الفعل إلى ما يلابس الفاعل؛ زمانه ، أو مكانه ، أو آلته ، فيقولون : نهر جار ، ويوم صائم ، وليل ساهر ، وعيشة راضية .

وقد ورد اسم الآلة على وزن « فِعَال » مثل : سِرَاد ، وإرَاث ، والسراد : المثقب « آلة الخرز » ، والإراث : ما أعد للنار من حراقة وغيرها ـ ولكنه غير مطرد . « انظر مجلة المجمع اللغوى الجزء العاشر » .

(فوائد)

١ — من الشاذ المسموع عند العرب : مجىء المصدر الدال على المرة على وزن « فِعْلَة » مثل قولهم : « حَجّ فلان حِجّة » ـ بكسر الحاء ، و « رَأى الشىء رِأْيَة » ـ بكسر الراء .

٢ — ذكر صاحب المصباح : أن الفعل الثلاثى إن كان من ذوات التضعيف كان مصدره الميمى ـ بالفتح والكسر معا ، نحو : فَرّ مَفَرًّا وَمِفَرًّا .

٣ — المصدر الميمى بجميع صيغه وأوزانه يعرب على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلا ـ ومفعولا به ـ ومضافاً إليه ـ ومبتدأ أو خبرا .. إلخ. وهنالك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر الأحوال باعتبارها مفعولا لفعل محذوف نحو: أفعل وكرامة ومسرة ـ ومرحباً بك .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما المصدر القياسى لكل من « فعل » المتعدى ، و « فعل » اللازم ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٢ — اذكر المصادر الغالبة للفعل الثلاثى الذى يدل على . حرفة ـ أو مرض ـ أو صوت. ووضح بأمثلة من محفوظك .

٣ — فيم ينقاس كل من : « فِعال » و « فُعلة » و « فُعل » و « فُعولة » ؟

٤ — اذكر المصدر القياسى لـ « أفعل » صحيح العين ومعتلها ، وبين ما يحدث من التغيير فى المعتل ، موضحاً ذلك بالأمثلة .

٥ — بين الحالة التى يفترق فيها المصدر الميمى ـ عن اسمى الزمان والمكان ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد بما يأتى فى هذا الباب : بين موضع الاستشهاد .

قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ موسى تَكْلِيما . وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ . وهوَ الغفورُ الودُودُ * ذو العرشِ المجيد * فَعَّالٌ لِما يُريد . وَنَزَّلَ الملائكة تنزيلا. ويسألونك عن المَحِيض قل هو أذًى . قد علم كُلُّ أناس مشربهم . فإن الجنة هى المأوى) . قال عليه الصلاة والسلام : « وإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبحة » . رجعَ القَهْقَرَى . وقعدَ القُرْفصاء . وَاطمأنَّ طُمَأنينة .

لا يمنعنَّكَ مِنْ بُغَا ءِ الخيرِ تعقادُ التمائم
إنَّ الأشائم كالأيا مِنِ وَالأيامِن كالأشائم

متى وَعَدْتُكَ فى تركِ الهَوَى عِدَةً فاشهد عَلَى عِدَتِى بالزُّورِ وَالكَذِبِ

لا تَنَمْ وَاغتنمْ مَسَرَّةَ يومٍ إن تحت الترابِ نَوْماً طويلا

٧ — يقول أمير الشعراء أحمد شوقى ، مخاطباً رجال الصحافة والوطنية :

حَمِدْنَا بلاءَكُمُو فى النِّضَالِ وَأَمْسِ حَمِدْنا بلاءَ السَّلَفْ
وَمَنْ نَسِيَ الفضلَ للسَّابقين فما عَرَفَ الفضلَ فيما عَرَفْ

بين فى هذين البيتين : المصادر ؛ وأفعالها ، وأعرب ما تحته خط فيهما ، ثم اشرحهما شرحاً أدبياً .

٨ — ايت بثلاث جمل ، فى كل منها لفظ يصلح أن يكون مصدراً ميمياً ، واسمى زمان ومكان .

٩ — بين فيما يأتى: المصادر الشاذة والقياسية ، وسبب ما تقول .

ركوب — عظم — رحيل — ذهاب — ملاحة — شراب — طواف — دعوى

صرير — غفران — فصاحة — توحيد — زكام — طوفان — مدينة — رطوبة

سمو — سباب — شرود — تنبيه — إشارة — استشارة — ضجيج — ثوران

١٠ — عرف كلا من المصدر الصناعى ، والمصدر الميمى ، وائت بثلاثة أمثلة فى جمل مفيدة لكل ، وبين حكمهما فى العمل .

١١ — بين فيما يأتى : المصادر، وأسماء الزمان والمكان ، والمرة ، والهيئة ، واذكر فعل كل :

قال على كرم الله وجهه : ليس لواضع المعروف فى غير حقه وعند غير أهله من الحظ — إلا محمدة اللئام ، وثناء الأشرار ، ومقالة الجهال .

إذا ثارت فى رأسك عزة أخرجتك عن جادة الصواب ، وبدرت منك بادرة إساءة لأحد — فأسرع إلى ترضيته ترضية كريمة ؛ لتنعم بالسكينة والطمأنينة ، وأحسن الإصغاء للناصحين المخلصين ، فذلك خير مستقراً وأحسن مقاما .

ومن قصر فى إصلاح نفسه — قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . واعلم أن لكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة . والله المستعان على إنجاح مسعانا .

١٢ — ما الذى تتفق فيه صيغتا المصدر الميمى مع صيغتى الزمان والمكان من الثلاثى ؟ وما الذى تختلفان فيه ؟ مثل لما تقول .

١٣ — أعرب البيت الأول مما يأتى : وبين ما فيهما من شاهد : وهما للمرحوم الشاعر الكبير، محمود سامى البارودى — فى شكوى الزمان :

كُلَّمَا رُمْتُ نهضةً أقعدتْنِي ‏ ‏ ‏ ‏ وِنْيَةٌ لا تُقِلُّهَا أعصَابِى

لم تَدَعْ صَوْلَةُ الحوادِثِ مِنِّى ‏ ‏ ‏ ‏ غيرَ أشلاءِ هِمَّةٍ فى ثِيَابِى

(١٤) أذكر مصادر الأفعال الآتية . ثم صغ منها اسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى ، واسمى المرة والهيئة ، والشكل .

نمـــوذج

الفعل	المصدر	اسم الزمان والمكان	المصدر الميمى	اسم المرة	اسم الهيئة
نام	نوماً	مَنَام	مَنَام	نَوْمة	نِيمة
نزل	نُزُولاً	مَنزِل	مَنزَل	نَزْلة	نِزْلة
دار	دَوَرَاناً	مَدَار	مَدَار	دَوْرة	دِيرة
وزن	وَزْناً	مَوْزِنْ	مَوْزِنْ	وَزنة	وِزنة
انحدر	انحِدَاراً	مُنحَدَر	مُنحَدَر	انحِدَارة	—
باع	بَيْعاً	مَبِيع	مَبَاع	بَيْعَة	بِيعَة
صاد	صَيْداً	مَصِيد	مَصَاد	صَيْدَه	صِيدة
عضّ	عَضًّا	مَعَضّ	مَعَضّ	عَضّة	عِضّة
استكان	استكانةً	مُسْتَكان	مُسْتَكان	استكانة واحدة	—
نهى	نَهْياً	مَنْهَى	مَنْهى	نَهْية	نِهْيَة
أنعَمَ	إنعاماً	مُنعَم	مُنعَم	نَعْمة	نِعْمة عَظِيمة

(١٥) صغ ما مضى فى النموذج من الأفعال الآتية :

مرّ . ذاق . راعى . وفى . التأم . ولى . تأنى . رجا . جرى . أوعد . ترق . عاش . شان . اختار . تحمل . ابتكر . اعى . آنى . أزرى . انتهى .

(باب أبنية أسماء الفاعلين[1] والصفات المشبهات بها)

يأتى وصفُ الفاعِل من الفعل الثلاثى المجرّد[2] – على « فاعِل »[3] ؛ بكثرةٍ فى « فَعَل » – بالفتح ؛ متعدِّياً كان كضربَه وقتَله – أو لازِماً كذَهَب ، وغَذَا – بالغين والذال المعجمتين – بمعنى سالَ[4] .

وفى « فَعِل » بالكسر ؛ متعدِّياً كأَمِنَه ، وشَرِبَه ورَكِبه ، ويَقلُّ فى القاصر كَسَلِم . وفى « فَعُل » بالضم كفَرُه[5] .

وإنما قياسُ الوصِف من « فَعِل » اللازم[6] : « فَعِلٌ » فى الأعراض[7]

باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

(١) اسم الفاعل : هو ما صيغ ليدل على من قام به أصل الحدث، أو وقع منه على جهة الحدوث . فخرج بقوله أصل الحدث – صيغة المبالغة ؛ لأنها تدل على الزيادة على أصل الحدث، وكذلك اسم المفعول ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان .
وبقوله : على جهة الحدوث : تخرج الصفة المشبهة ؛ لأنها تدل على الثبوت .

(٢) بشرط أن يكون متصرفاً ، سواء كان متعدياً – أو لازماً .

(٣) وإن كانت عين الماضى ألفاً ، كقال وباع – قلبت همزة ، تقول : قائل ، وبائع . وإن كان ماضيه ناقصاً ، كدعى ، ورمى ، وسمى – تحذف لامه فى حالتى الرفع والجر، تقول : هذا داع – ورام – وسام .

(٤) تقول : غذا الماء – إذا سال ، وغذا العرق – إذا سال دمه . ويستعمل متعدياً بمعنى ربّى ، تقول : غذوت الصبى باللبن الطبعى – أى ربيته به . واسم الفاعل فى الحالتين : «غاذ» – على وزن «فاعل» (٥) الفاره من الناس : الحاذق بالشىء ، والمليح الحسن . ومن الدواب : الجيد السير ، يقال : رجل فاره – أى حاذق . وجارية فرهاء – أى حسناء ، وفَرُه الفرس يفرُه – بضم الراء : نشط وخف فى السير .

(٦) يسمى هذا : « باب فرح » . وتأتى منه الصفة المشبهة على ثلاثة أوزان قياسية ذكرها المصنف ومثل لها . وتحد الصفة المشبهة باسم الفاعل بأنها : اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم، للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً مستمراً .

(٧) المراد بالأعراض : الأمور والمعانى التى تطرأ على الذات وتزول سريعاً وتتجدد

كفَرِحٍ وأشِرٍ. و « أفْعَلُ » فى الألوانِ والخِلْق[١] ؛ كأخْضَرَ ـ وأسودَ وأكْحلَ[٢] وألْمَى[٣] وأعْوَرَ ـ وأعْمى . و « فَعْلان » فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن[٤] كشبعان ـ وريّان ـ وعَطشان .

وتتردد على صاحبها ، كالفرح ـ والحزن ـ والألم . فخرجت الألوان والأشياء الخلقية ، تقول : فرِح ـ فهو فرِح . وأشِر ـ فهو أشِر . « والأشر : الذى لا يحمد النعمة والعافية » ـ وتعِب ـ فهو تعِب . وحذِر ـ فهو حذِر . ومؤنث « فَعِل » هذا ـ « فِعلة »

وشذ من هذا الباب : مريض ـ وكهل ؛ لأنهما عرضان .

(١) الخِلق : جمع خِلقة ، وهى الحالة الظاهرة الدائمة فى البدن ؛ من عيب ـ أو لون ـ أو حلية . ومؤنث « أفعَل » هذا ـ « فَعلاء » تقول : عوِر ـ فهو أعور ، وحمِر ـ فهو أحمر ، وكحِل ـ فهو أكحل . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية بأنها دعجاء المقلة ، والدعج : سعة العين مع شدة سوادها « كحلاء العين ، وطفاء الأهداب . و « الوطف : غزرة شعر الجفون » :

(٢) الأكحل : من بجفونه سواد كالكحل ـ من غير « اكتحال » .

(٣) الألمى : هو : أسمر الشفتين ، والأنثى : لمياء .

(٤) الواو بمعنى « أو » ؛ لأن المقصود : أنه ينقاس فيما يدل على امتلاء أو خلو ، أو نحو ذلك مما يطرأ ويتكرر ، ولكنه يزول ببطء . ومؤنثه « فَعْلى » تقول : ظمِىء فهو ظمآن ـ وهى ظمأى . وصدِى فهو صديان ـ وهى صديى . وروِى فهو ريان ـ وهى ريا .

والخلاصة : أن باب « فَعِل » اللازم « باب فرح » ـ يبنى الوصف منه على ثلاثة أوزان : « فَعِل ـ وأفعل ـ وفَعلان » وتدور معانيها الغالبة حول ما يأتى : أمور تطرأ وتزول سريعاً وتتردد . وأمور تثبت وتبقى . وأمور تطرأ وتزول ببطء .

وإلى هذا الباب يشير الناظم بقوله :

(كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ ؛ إذَا   مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ ـ يَكُونُ ، كَغَذَا
وَهْوَ قَلِيلٌ فى « فَعُلْتُ » وَ « فَعِلْ »   غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ « فَعِلْ »
وَ « أفْعَلُ » ، « فَعْلَانُ » ، نَحْوُ أَشِرٍ ،   وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الأجْهَرِ)(*)

(*) « كفاعل » متعلق بمحذوف حال مقدم من « اسم فاعل » ـ الواقع مفعولا لصنع ، أو صفة لمصدر محذوف ـ أى صوغاً كصوغ « إذا » ظرف تجرد عن الشرط ، متعلق بصنع « من ذى

وقياسُ الوصف مِن « فَعُلَ » ـ بالضم[(١)] ـ « فَعِيل » : كَظَرِيف وشَرِيف. ودونه « فَعْل » كشَهمٍ وضَخمٍ. ودونهما « أَفْعَل » كأَخْطَب[(٢)] إذا كان أحمر إلى الـكُدرة . و « فَعَل » كبَطَلٍ[(٣)] وحَسَنٍ . و « فَعَال » ـ بالفتح ـ كجَبَان[(٤)] . و « فُعَال » ـ بالضم ـ كشُجاع . و « فُعُل »

أى : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف ـ على وزن « فاعل » نحو : غَذا فهو غاذٍ ، وهذا يصلح متعديًا ولازمًا كما أوضحنا . ووزن « فاعل » قليل فى مثل « فَعُلَ » و « فَعِل » اللازمين ، والقياس فيهما « فَعِلْ » ، تقول : نَجُس ـ فهو نَجِس ، وفَرِح ـ فهو فَرِح . و « أفعل » و « فعلان » مثل « فَعِل » فى أنهما اسما فاعل من « فَعِل » الثلاثى اللازم ، نحو: أَشِر ، فهو أشر . وصَدِى ، فهو صديان . وجَهِر ، فهو أجهر . والصديان : العطشان . والأجهر : من لا يستطيع الإبصار فى الشمس . والحق أن هذه الصيغ صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل كما يفهم من ظاهر كلام الناظم .

(١) يسمى هذا « باب كَرُم » ، وتأتى منه الصفة المشبهة على أوزان كثيرة . أشهرها ما ذكره المصنف ، ومثل له .

(٢) ذكر فى التصريح : أنه بالخاء والظاء المعجمتين ، وليس لهذه المادة أثر فى كتب اللغة ، والذى فيها : خَطِب ، ولـكن فعله من «باب فرح» ، وخَطُب ـ بالضم ـ صار خطيبًا . فلعل التمثيل بهذا اللفظ سهو من المصنف .

(٣) يقال : بَطَل الرجل ـ صار بطَلاً . (٤) يكثر هذا الوزن فى المؤنث ، يقال : حَصُنَت المرأة ـ فهى حَصان . ورَزُنت ـ فهى رَزان . والرزان : المتوقرة

ثلاثة » متعلق بيكون التامة ومضاف إليه « كغذاء » خبر لمبتدأ محذوف (*) « فى فعلت » متعلق بقليل « وفعل » معطوف على فعلت « غير معدى » غير حال من « فعل » ومعدى مضاف إليه « بل » حرف انتقال وإضراب « قياسه » مبتدأ ومضاف إليه والضمير للوصف « فعل » خبر المبتدأ

(*) « وأفعل » معطوف على فعل « فعلان » معطوف على أفعل بإسقاط العاطف « نحو أشر » نحو خبر لمبتدأ محذوف، وأشر مضاف إليه، وما بعده معطوف عليه.

جُنُبُ. و « فِعْل » كعِفْر؛ أى شجاع ماكر(١). وقد يَستغنون عن صيغة «فاعِل» من «فَعَل» بالفتح ـ بغيرها(٢) كشَيْخ، وأَشْيَب، وطَيِّب، وعَفيف(٣).

(تنبيه) جميعُ هذه الصفاتِ صفاتٌ مشبَّهةٌ(٤)؛ إلا « فاعلاً » غير الطائشة.

(١) الذى فى اللسان وغيره: أن العِفر ـ بالكسر ـ الخبيث الماكر، ومنه العفريت. أما بالضم فهو: الشجاع الجلد. (٢) محل الاستغناء: مالم يكن له وزن قياسى من المسموع. أما ما استعمل له قياس وسمع غيره، فليس موضع الاستغناء، نحو: مالَ، فهو مائِل ـ وأميل. (٣) ذكر المصنف لباب « فَعُل » عشرة أوزان قياسية؛ بعضها كثير الاستعمال، وبعضها قليل، والبعض أقل. وهى موزعة بين البابين كما سيأتى؛ منها ما هو خاص بباب كرُم، وهو: « فَعَل، وفُعُل، وفَعال، وفُعال ». أما: أفعل، وفَعلان، فيختصان بباب فرِح. ويشترك بين البابين: « فَعْل، وفِعل، وفعيل، وفَعِل ».

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(وَ« فَعْلٌ » أَوْلَى، وَ« فَعِيلٌ » بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالفِعْلُ جَمُلْ
وَ« أَفْعَلٌ » فِيهِ قَلِيلٌ وَ« فَعَلْ »، ... وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى « فَعَلْ »)(٥)

أى أن الماضى إذا كان على وزن « فَعُل » ـ بضم العين، فالأولى أن يكون وزن اسم فاعله « فَعْل » أو « فَعِيل »، مثل: ضَخْم وجَمِيل، من ضخم ـ وجمل.

ومجىء اسم الفاعل منه على وزن « أفعل » أو « فَعَل »، قليل.

وقد يستغنى عن صيغة «فاعل» من مصدر «فَعَل» ـ بغيرها، نحو: شاب، فهو أشيب. وشاخ، فهو شيخ .. إلخ » كما ذكر المصنف.

(٤) أى إذا قصد بها الدلالة على الثبوت والاستمرار ـ وإن لم تضف لمرفوعها ولم

(*) « وفعل أولى » مبتدأ وخبر « وفعيل » معطوف على فعل « بفعل » متعلق بأولى « والفعل جمل » مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لبيان الواقع لا للاحتراز

(*) و« أفعل » مبتدأ « فيه » متعلق بقليل الواقع خبراً للمبتدأ « وفعل » معطوف على أفعل «وبسوى الفاعل» جار ومجرور متعلق بيغنى ومضاف إليه «فعل» فاعل يغنى. ومعنى يغنى: يستغنى.

كضاربٍ وقائمٍ؛ فإنه اسم فاعل ـ إلا إذا أضيفَ إلى مرفوعه[(١)]؛ وذلك فيما دلَّ على الثُّبوت، كطاهرِ القَلب، وشاحِطِ الدارِ ـ أى بعيدها ـ فصفةٌ مشبَّهةٌ أيضاً[(٢)].

(فصل) ويأتى وصفُ الفاعل من غير الثلاثى المجرَّد ـ بلفظِ مضارِعه[(٣)]؛ بشرط الإتيان بميمٍ مضمومةٍ مكانَ حرفِ المضارعة، وكَسرِ

ولم تنصبه؛ فإن قصد بها الحدوث والتجدد ـ كانت أسماء فاعلين. وهل يجب حينئذ أن تحويل إلى صيغة « فاعل »؛ فتقول: ضائق، وسائد، وفارح ـ فى ضيق ـ وسيد ـ وفرح؟ أم يجوز بقاء زنتها مع هذا القصد؟ لعل الأقرب إلى الصواب: أنه لايجب التحوال إلا إذا قصد التنصيص على إرادة الحدوث.

ولا يختص وزن « فاعل » بجواز قصد الثبوت والاستمرار، بل يجرى ذلك فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى. وقد مثل المصنف للصفة المشبهة بمستقيم الرأى ـ ومعتدل القامة، وهذا يدل على أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى ـ تكون أحيانا صفة مشبهة.

(١) أى فى المعنى ـ وكذلك إذا نصبه.

(٢) يتبين من هذا: أن موازن « فاعل » لا يكون صفة مشبهة؛ إلا إذا قصد به الدوام والاستمرار وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه. وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثى كما أسلفنا، وكما سيمثل به المصنف فى باب الصفة المشبهة من قوله: مستقيم الرأى، ومعتدل القامة؛ مما يدل صراحة على أن الوصف من غير الثلاثى يكون صفة مشبهة

(٣) وشذ من ذلك ألفاظ، منها: أمحل البلد ـ إذا قحط ـ فهو ماحل. وأعشب المكان ـ إذا كثر عشبه ـ فهو عاشب. وأيفع الغلام ـ إذا شب ـ فهو يافع. وأورس النبت والشجر ـ إذا اصفر لونه ـ فهو وارس. وأحصرت الناقة ـ إذا ضاق مجرى لبنها ـ فهى حصور. وأعقت الفرس ـ إذا حملت ـ فهى عقوق. وألقحت الريح ـ فهى لاقحة. قال تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح). الآية: ٢٢ من سورة الحجر

وقيل: إنه سمع: يفع ـ وورس؛ فيكون يافع ووارس حينئذ ـ مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثى عن اسم فاعل غيره. وجاء « مورس » قليلا.

ما قبل الآخِرِ[1] مطلقاً؛ سواء كان مكسوراً فى المضارِع ، كمُنطلِقٍ ومُستخرِجٍ ـ أو مفتوحا، كمتعلّم ومُتدَحرِج.

(باب أبنية أسماء المفعولين)[2]

يأتى وصفُ المفعول من الثلاثىِّ المجرَّدِ[3] ـ على زِنَة « مَفعول » ،

(١) أى : ولو تقديراً ، كمختار ومُعتل ـ اسمى فاعل ـ من اختار واعتل ؛ فإن الكسر مقدر فيهما . وشذ فتح ما قبل الآخر فى: مُسْهَب ـ من أسهب إذا تكلم كثيراً ، ومُحصَن ـ من أحصن إذا تزوج . ومُلقح ـ من ألقح الفحل الناقة.

وفى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى ـ يقول الناظم :

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)(*)

أى أن زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى ـ هى زنة مضارعه ، مع كسر الحرف الذى قبل الآخر فى المضارع ، وضم الميم الزائدة التى يؤتى بها فى أول المضارع بدل حرف المضارعة . نحو : المواصل ـ من أوصل الرباعى .

هذا : وقد يأتى اسم الفاعل فى صورة المصدر ، نحو ماء غور ـ أى غائر ، ورجل عدل ـ أى عادل ـ وجاء ركضا ـ أى راكضا

باب أبنية أسماء المفعولين

(٢) اسم المفعول هو : اسم مشتق يصاغ من مصدر الفعل المبنى للمجهول ؛ للدلالة على معنى مجرد حادث ، وعلى من وقع عليه هذا المعنى .

(٣) بشرط أن يكون تاما متصرفا ؛ لأن الجامد لا يبنى منه اسم مفعول ، ولا اسم

(*) «وزنة المضارع» زنة خبر مقدم والمضارع مضاف إليه «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « من غير » متعلق بزنة « ذى الثلاث» مضاف إليه « كالمواصل» خبر لمبتدأ محذوف

(*) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من كلمة المضارع ، وما بعده مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر« وضم ميم » ضم معطوف على كسر وميم مضاف إليه «زائد » نعت لميم «قد سبقا» الجملة فى محل جر نعت ثان لميم. والألف فى سبقا للاطلاق .

كمضرُوب - ومَقْصود - وممرورٍ به(١). ومنه: مَبيع - ومَقُول - ومَرْمِي؛ إلا أنَّها غُيِّرت(٢). ومِن غيْرِهِ بلفظ مُضارعه؛ بشرط الإتيان بميمٍ مضمومةٍ مكانَ حرف المضارعة. وإن شئتَ فقُل: بلفظِ اسمِ فاعلِه بشرط فتحِ ما قبلَ الآخِر(٣)، نحو: المالُ مُسْتَخْرَجٌ - وزيدٌ منطلَقٌ به.

فاعل، ولا صفة مشبهة؛ كما لا يأتى منه مصدر، ولا غيره من المشتقات. ويصاغ من المتعدى مطلقا، ومن اللازم بشرط ما يأتى:

(١) هذا مثال لبناء اسم المفعول من اللازم بالصلة؛ لأن اسم المفعول لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر - كما تقدم بيان ذلك فى باب التعدى واللزوم. انظر صفحة: ٩٤ «جزء ثان».

(٢) أى غيرت لفظاً عن زنة «مفعول» والأصل: مبيُوع - ومقْوُول - ومرْمُوى، نقلت حركة الياء والواو فى الأولين - إلى الساكن قبلهما. ثم قلبت الضمة كسرة فى الأول لتسلم الياء، وحذفت الواو من الثانى لالتقاء الساكنين. أما الثالث فقد قلبت الواو ياء وأدغمتا؛ لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون. ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء. وإذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره، تقول: فاطمة منزهة عن فحش القول.

وقد أشار الناظم إلى بناء اسم المفعول من الثلاثى بقوله:

(وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِىِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ «مَفْعُولٍ» كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)(*)

أى: أن صيغة اسم المفعول من مصدر الثلاثى - على وزن «مفعول» باطراد، كالوزن الذى تأتى به من الفعل «قصد»، فتقول: مقصود.

(٣) أى فى اسم الفاعل، وفى ذلك يقول الناظم:

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ)(*)

(*) «وفى اسم» جار ومجرور متعلق باطرد، وهو مضاف إلى ما بعده «زنة مفعول» زنة فاعل اطرد ومفعول مضاف إليه «كآت» خبر لمبتدأ محذوف على حذف موصوف «من قصد» متعلق بآت بتقدير مضاف مجرور بعن - أى كمفعول آت من مصدر «قصد».

(*) «وإن فتحت» شرط وفعله «منه» متعلق بفتحت والضمير عائد إلى ما زاد عن الثلاثة «ما» اسم موصول مفعول فتحت «انكسر» الجملة خبر كان، وهى ومعمولاها صلة الموصول «صار اسم مفعول» جواب الشرط «كمثل» خبر لمبتدأ محذوف «المنتظر» مضاف إليه.

وقد ينوب «فَعِيل» عن «مفعول»[١] كَ«دَهِين» — وكَحِيل — وجَرِيح — وطريح ، ومَرْجِعُه إلى السماع[٢] . وقيل : ينقاس فيما ليس له « فَعِيل » بمعنى « فاعِل »[٣] ، نحو : قَدَرَ — ورَحِمَ ، لقَوْلِهِمْ : قديرٌ — ورحيمٌ[٤] .

أى أن صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى ، هى صيغة اسم الفاعل — بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر ، والذى كان مكسوراً فى اسم الفاعل ، تقول : مُنتَظَر — اسم مفعول ، ومُنتَظِر — اسم فاعل. (١) أى ، أن اسم المفعول من الثلاثى، قد يأتى على وزن «فعيل» بدلا من «مفعول» ، فيدل على معناه ، ولكن لا يعمل عمله عند كثير من النحاة ؛ فلا يقال : مررتُ برجل كَحِيل عينه — أو قَتِيل أبوه — أو ذَبِيح كبشه . وأجاز ذلك ابن عصفور فى كتابه « المقرب » واستحسنه بعضهم . وكذلك ينوب عن « مفعُول » — على قلة — « فِعْل » كذِبْح ، وطِحْن — بمعنى : مذبوح ومطحون . و « فَعَل » كمَدَد — بمعنى معدود ، وقَنَص — بمعنى مقنوص . و « فُعْلَة » كمُضْغَة — بمعنى ممضوغ ، وكذلك غُرْفَة ، وأُكْلَة ، وسُبَّة ، وضُحْكَة . و « فَعُول » نحو : رَكُوب ، وجَزُور .

(٢) أى يقتصر فى ذلك على المسموع والمنقول عن العرب . وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو « فَعِيلِ » نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)(*)

أى ينوب « فعيل » عن اسم المفعول من الثلاثى . وهـــذا منقول عن العرب ومسموع منهم . تقول : فتاة كحيل — بمعنى مكحولة العين ، وفتى كحيل كذلك . وصيغة « فعيل » التى بمعنى مفعول — يستوى فيها المذكر والمؤنث غالباً .

وقد يأتى اسم المفعول فى صورة المصدر قال تعالى : (هذا خلق الله) — أى مخلوقه (ولا يحيطون بشىء من علمه) أى معلومه . سورة البقرة : ٢٥٥

(٣) أى: كقتيل وجريح، وذلك لعدم اللبس فيه، بخلاف ماله ذلك فإنه يلتبس بالفاعل.

(٤) أى : بمعنى قادر — وراحم ، وهذا تمثيل للمنفى ، والتعليل لمحذوف

(*) « نقلا » مصدر بمعنى المفعول حال من ذو فعيل — أى منقولا عن العرب «عنه» متعلق بناب « ذو فعيل » فاعل ناب ومضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف « كحيل » صفة لما قبله .

(باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد)[1]

وهى : الصِّفَةُ التى استُحسِن فيها أن تُضَافَ لمـا هو فاعِلٌ فى المعنَى[2] ؛ كـ«حَسَنِ الوجهِ ـ ونَقِيِّ الثَّغْرِ ـ وطاهر العِرْض .

أى : إنما كان الفعلان لهما « فعيل » بمعنى فاعل ـ لقولهم . . إلخ .

وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فنحو : جريح ـ وقتيل .

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

(١) الصفة المشبهة هى: ما اشتق من مصدر فعل لازم لغير تفضيل، بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت. وحق الصفة المشبهة أن تكتفى بمرفوعها ولا تعمل النصب ؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ؛ ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم ـ وهو لا ينصب. ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ـ نصبت مفعولها مثله، على التشبيه بالمفعول به . ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل فى أمرين: الأول، أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله؛ فـ«حسن» مثلا معناه: ذو حسن ، وضارب معناه: ذو ضرب، ولا فرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث والثانى: أنها تقبل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث غالباً، كاسم الفاعل؛ تقول: حسن ـ وحسنة ؛ كما تقول: ضارب وضاربة، وحسنان وحسنون وحسنات ، كما تقول : ضاربان وضاربتان وضاربون.

ويشترط فى عملها النصب على التشبيه بالمفعول به : الاعتماد ، كاسم الفاعل . ومن أجل هذا كله : سميت بذلك الاسم .

(٢) قيد الفاعل بالمعنى ؛ لأن الصفة لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة وقوعه بعدها ، واتصافه بمعناها .

والمراد : استحسان الجر بنوعها لا بشخصها ؛ لئلا يرد صور امتناع الجر، وضعفه ـ كما سيأتى . وفى تعريف الصفة المشبهة ـ يقول ابن مالك :

(صِفَةٌ اُسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ)(*)

(*) «صفة» خبر مقدم «استحسن جر فاعل» الجملة من الفاعل ونائب الفاعل والمضاف إليه نعت لصفة «معنى» تمييز أو منصوب على نزع الخافض «بها» متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر وفيها ضمير مستتر فاعل بها ؛ لأنها اسم فاعل «اسم الفاعل» اسم مفعول به بالمشبهة والفاعل مضاف إليه.

فخرج ، نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوه[١] ؛ فإنّ إضافةَ الوصفِ فيه إلى الفاعل ممتنعةٌ[٢] ؛ لئلا تُوهِمَ الإضافةَ إلى المفعول[٣] .

ونحو : زيد كاتبٌ أبوه[٤] ؛ فإنّ إضافةَ الوصفِ فيه وإن كانت لا تمتنِعُ[٥] لعدم اللَّبس[٦] ـ لكنّها لا تحْسُن ؛ لأنّ الصفةَ لا تضافُ لمرفوعها ، حتى يُقدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضَميرِ مَوصوفِها ؛ بدليلين: أحدهما : أنّه لو لم يُقدَّر كذلك ـ لَزِم إضافةُ الشىء إلى نفسه[٧] .

والثانى : أنهم يُؤنِّثون الصفةَ فى نحو : هندٌ حسنةُ الوجهِ[٨] ؛ فلهذا[٩] حَسُنَ أن يقالَ : زيد حَسَنُ الوجه ؛ لأنّ مَنْ حَسُنَ وجهُه ـ حَسُنَ أن يُسندَ الْحسنُ إلى جملته مجازاً[١٠] . وقَبُحَ أن يقالَ : زيد كاتبُ

أى أن الصفة التى يستحسن أن يجر بها فاعلها فى المعنى هى : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهى تجره بالإضافة ، والمضاف إليه هو فاعلها المعنوى .

(١) مثال لاسم الفاعل المتعدى ـ الواقع على الذوات .

(٢) أى وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف . وأجازها بعض النحاة إذا قصد الثبوت ، وأمن اللبس عند الإضافة للمفعول . وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت ، ويحذف المفعول اقتصاراً ، ويكون من باب الصفة المشبهة .

(٣) أى على أن الأصل : زيد ضارب أباه .

(٤) مثال لاسم الفاعل القاصر ـ أى الذى لا يقع على الذوات .

(٥) وذلك إذا قصد به الدوام والثبوت ؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة . أما إذا قصد به الحدوث والتجدد ـ فإن إضافته ممتنعة .

(٦) أى عند الإضافة إلى المفعول ؛ لأن الكتابة لاتقع على الذوات .

(٧) لأن الصفة نفس مرفوعها فى المعنى ، واللازم باطل ـ فالملزوم مثله .

(٨) فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف وهو هند ـ لذكرت كما تذكر مع المرفوع .

(٩) أى لأجل هذا التحويل المذكور .

(١٠) أى من الإسناد إلى الجزء وإرادة الكل ، والباعث عليه قصد التخفيف .

الأب ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه ـ لا يحسن أن تُسندَ الكتابة إليه[١] إلا بمجاز بعيد[٢] .

وقد تبيَّن أن العِلْمَ بحسنِ الإضافة[٣] موقُوفٌ على النّظر فى مَعناها[٤] لا على معرفَةِ كونها صفةً مشَبّهة ، وحينئذ فلا دَورَ فى التعريف المذكور[٥] كما توَهَّمَه ابنُ الناظم[٦] .

(فصل) وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسمِ الفاعلِ بخمسةِ أمور :

أحدها : أنها تصاغُ من اللازم دون المتعدِّى[٧] ؛ كَحَسن ـ وجَميل وهو يصاغُ منهما ، كقائم ـ وضارب .

---

(١) لأن الأب ليس جزءاً من الابن ؛ فلا يسوغ أن يطلق أحدهما ويراد الآخر .

(٢) وهو الإسناد إلى المضاف ـ وإرادة المضاف إليه .

(٣) أى فى إضافة الصفة إلى مرفوعها .

(٤) أى المعنى الثابت لفاعل الصفة وهو : نسبة الحدث إلى موصوفه على سبيل الثبوت ، والدوام ، فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه ـ فإضافته إلى موصوفه حسنة ، ومالا ـ فلا . (٥) أى التعريف الذى ذكره المصنف ، واتبع فيه الناظم فى قوله : * صفة استحسن جر فاعل * ... إلخ .

(٦) حيث قال : إن هذه الخاصة ـ وهى الإضافة إلى الفاعل ـ لاتصلح للتعريف بالصفة المشبهة وتمييزها عن غيرها ؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها للفاعل ، واستحسان الإضافة متوقف على العلم بكونها صفة مسبهة ؛ فجاء الدور . وقد دفع المصنف ذلك بما حاصله : أن العلم باستحسان الإضافة موقوف على النظر فى المعنى الثابت للفاعل ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة .

(٧) إلا إذا كان المتعدى فى حكم اللازم وفى منزلته ، مثل : ممدود القامة ـ وعالى الرأس ؛ إذا أريد لكل من ممدود و «عالى» ـ الثبوت والدوام ، وفعلهما : مدَّ ـ وعلا . وكلاهما متعد ـ ولكن مجىء الصفة المشبهة منهما ـ جعلهما بمنزلة اللازم . وكذلك إذا حول إلى

الثانى: أنها للزّمن الحاضرِ الدائم[١] ـ دونَ الماضى المنقطعِ، والمستقبَل. وهو يكونُ لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكونَ مُجاريةً للمضارع فى تحرُّكه وسُكونِه؛ كطاهرِ القلب ـ وضامِر البطْنِ ـ ومُستقيمِ الرأى ـ ومُعتَدِل القامةِ، وغيْرَ مُجارية له ـ وهو الغالبُ فى المبنية من الثلاثى ـ[٢] كَحَسن، وجميل، وضَخم، ومَلآن. ولا يكون اسمُ الفاعل إلاَّ مُجارياً له.

«فَعُـل» بالضم؛ كما فى رحمن ورحيم وعليم، فإنها صفات من رحم ـ وعلم، وكلاهما متعد.

(١) أى الثابت المستمر؛ فلابد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة، ولا يقتصر على بعضها؛ فلا يصح ـ على الراجح ـ أن يقال: الوجه حسن أمس ـ أو الآن ـ أو غداً، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام ـ عقلية لا وضعية؛ لأنه لما انتفى عنها التجدد والحدوث ـ ثبت الدوام عقلا؛ لأن الأصل فى كل ثابت دوامه واستمراره.

وإلى الأمرين السابقين ـ أشار الناظم بقوله:

(وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)(*)

أى أنها تصاغ من مصدر الثلاثى اللازم؛ للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ـ أى الحالى ـ اتصال دوام وملازمة. ثم مثل بمثالين: أحدهما اسم فاعل قصد به الثبوت والاستمرار، فصار صفة مشبهة، وهو: طاهر القلب ـ وبقى على وزنه. والثانى: صفة مشبهة أصيلة وهو: جميل الظاهر.

(٢) أما المبنية من مصدر غير الثلاثى، فلا بد من مجاراتها لمضارعها. والمراد بالمجاراة: تساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة فى كل منهما، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلا.

(*) «وصوغها» معطوف على «جر فاعل» المتقدم، أو مبتدأ ومضاف إليه حذف خبره ـ أى وصوغها واجب من زلام .. الخ «من لازم لحاضر» متعلقان بصوغها «كطاهر القلب» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ومضاف إليه «جميل الظاهر» معطوف على طاهر القلب بإسقاط العاطف.

الرابع : أنَّ منصوبَها لا يتقدَّمُ عليها[١] بخلاف مَنصوبِه[٢] ؛ ومِن ثَمَّ صَحَّ النصبُ في نحو : زيداً أنا ضاربُه[٣] ، وامتَنَع في نحو : زيدٌ أبوهُ حسنٌ وجهُهُ[٤] .

الخامس : أنه يلزمُ كونُ معمولها سبَبيًّا[٥] ـ أي متَّصِلاً بضميرِ موصوفِها ؛ إما لفظاً نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجْهُه ، وإما معنًى نحو : زيدٌ

---

(١) أي إن كان شبيهاً بالمفعول به ؛ لأنه كان فاعلا في الأصل . أما المعمولات الأخرى ـ فيجوز تقديمها ؛ تقول : محمد بالضعفاء رحيم القلب .

(٢) فإنه يجوز تقديمه ؛ إذا كان غير مقرون بأل نحو : العواصف شجراً مقتلعة . أما المقترن بأل ، أو المجرور بإضافة ، أو بحرف جر أصلي ـ فيمتنع تقديم منصوبه . ففي مثل : هذا غلام قاتل زيداً ، ومررت بضارب زيداً ـ يمتنع تقديم « زيداً » . أما نحو : لست بضارب زيداً ـ فلا يمتنع التقديم لزيادة الجار . أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما ؛ لأن المرفوع فاعل ، والمجرور مضاف إليه ، وكلاهما لايتقدم .

(٣) أي بنصب «زيداً» على الاشتغال ، وتقدمه على اسم الفاعل المشتغل عنه بالعمل في ضميره ؛ لأنه لو تفرغ من الضمير لعمل فيه ، وما يعمل في المتقدم عليه ـ يصح أن يفسر عاملا فيه .

(٤) فلا يصح نصب الأب ، بصفة محذوفة معتمدة على زيد ، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب سببيه ـ وهو « وجهه » ؛ لأن الصفة المشبهة لاتعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ، و « حسن » خبره ، والجملة خبر « زيد » .

(٥) أي : إذا كان مجروراً أو منصوبا على التشبيه بالمفعول به . وكذلك إذا كان معمولها مرفوعاً ، والصفة جارية على الموصوف . والمراد بالسببي : ما ليس أجنبياً من الموصوف ؛ فيشمل الضمير البارز المتصل ، نحو : حسن الوجه طلقه أنت ؛ فيجوز في الهاء أن تكون في محل نصب أو جر « لطلق » ، و « حسن الوجه طلقه » خبران مقدمان و « أنت » مبتدأ مؤخر .

حَسَنُ الوجهُ أى منه(١) وقيل : إنَّ « أل » خَلَفٌ عن المضاف إليه(٢). وقولُ ابن الناظم : إنَّ جوازَ ، نحو : زَيدٌ بكَ فَرِحٌ(٣) مُبْطِلٌ لعموم قوله(٤) : إنَّ المعمولَ لا يكون إلا سببيًّا مؤخراً - مردودٌ ؛ لأنَّ المرادَ بالمعمولِ(٥) - ما عَمَلُها فيه بحقِّ الشَّبَه(٦) ، وإنَّما عَمَلُها فى الظروف - بما فيها

---

(١) « فالوجه » معمول لحسن ، وهو سببي ؛ لأنه متصل بضمير الموصوف معنى - وهو « زيد » ، وقد حذف الضمير مع حرف الجر ، ولكنه ملحوظ كأنه موجود . وهذا رأى البصريين .

(٢) وهو الضمير ، وعلى ذلك فلا حذف . وهذا رأى الكوفيين . واعترض عليه بأنه قد يصرح بالضمير مع أل ؛ كما فى قول طرفة بن العبد من معلقته :

رَحِيبُ قِطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رقيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

والشاهد فى « الجيب منها » . رحيب : متسع . قطاب الجيب : مخرج الرأس منه . والجس : اللمس . البضة : البيضاء الرخصة . المتجرد : جسدها المتجرد من ثيابها .

وعلى الرغم من هذا الاعتراض - يستحسن بعض العلماء رأى الكوفيين ؛ لخلوه من الحذف والتقدير . وعليه يكون السببى هو : المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير . وإلى الأمرين السابقين - يشير الناظم بقوله :

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ)(*)

أى يجتنب أن يسبقها ماتعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية . وقد أوضحنا ذلك

(٣) أى مما تقدم فيه المعمول - وهو هنا « بك » - على الصفة ، وهى « فرح » ، مع أنه غير سببي ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف - وهو « زيد » .

(٤) أى قول الناظم . (٥) أى فى قوله : * وسبق ما تعمل فيه مجتنب * .

(٦) أى بسبب مشابهتها لاسم الفاعل ، وهو المنصوب على التشبيه بالمعمول به كما يفهم ذلك من قوله :

(*) « وسبق » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « تعمل فيه » الجملة صلة ما « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه « ذا سببية » ذا خبر الكون الناقص وسببية مضاف إليه « وجب » الجملة خبر الكون الواقع مبتدأ

مِنْ مَعنى الفِعل . وكذا عَمَلُها فى الحال ، وفى التمييزِ[١] ونحو ذلك[٢] — بخلاف اسم الفاعل[٣] .

(فصل) لمعمولِ هذه الصفةِ ثلاثُ حالاتٍ[٤] : الرفعُ على الفاعلية،

(وَعَمَــــلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا)(*)

أى ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى لواحد — يثبت لها على الضبط والتحديد الذى قد حدد لكل منهما ؛ ومن ذلك : أن منصوبها لا يسمى مفعولا به وإنما يسمى : المنصوب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة . أما المنصوب على وجه آخر ، والمرفوع — فلا يشترط فيهما ذلك .

(١) مثال الحال : محمد حسن وجهه طلقه . ومثال التمييز : على فصيح قولا .

(٢) أى من الفضلات التى ينصبها الفاعل المتعدى واللازم ، ولا يمنع من تقديمها مانع آخر — ما عدا المفعول المطلق .

(٣) فإنه لقوة شبهه بالفعل — يعمل فى متأخر ومتقدم ، وفى سببى ، وفى أجنبى .

هذا : ومما تختص به الصفة المشبهة أيضاً :

(ا) أنها لاتعمل محذوفة ؛ فلا يجوز : هذا حسن القول والعملَ — بنصب «الفعل» على تقدير : وحسن الفعلَ . أما اسم الفاعل فيجوز : أنت ضارب اللصَّ والخائنَ .

(ب) أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب — بظرف ، أو جار ومجرور عند الجمهور — إلا للضرورة .

(حـ) أنه لا يراعى لمعمولها المجرور محل بالعطف أو غيره — بخلاف اسم الفاعل.

(د) أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً — بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه يتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط ، وأريد به الاستمرار ؛ فيلحظ فى هذا الاستمرار جانب المضى وحده

(هـ) أن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف لاغير : أما الداخلة على اسم الفاعل، فاسم موصول ومعرفة معاً — على الأصح فيهما .

(٤) هنالك معمول يمتنع فيه الرفع ، وآخر يجب فيه — كما سيجىء ذلك قريبا .

(*) « وعمل » مبتدأ مضاف إلى ما بعده « المعدى » مضاف إليه ، وهو نعت لمحذوف — أى الفعل المعدى «لها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « الذى » صفة للحد — أو بدل منه «قد حدا» الجملة صلة الذى والألف للاطلاق.

وقال الفارسيّ: أو على الإبدالِ مِن ضميرٍ مستترٍ في الصفة[١] . والخفضُ بالإضافةِ . والنصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً ـ وعلى التمييز إن كان نكرةً[٢] . والصفةُ مع كلٍّ من الثلاثة: إمَّا نكرةٌ، أو معرفةٌ[٣] وكلٌّ من هذه الستة[٤] للمعمول معه ستُّ حالات ؛ لأنه إمَّا « بأل » كالوَجهِ»، أو مضافٌ لما فيه «أل» «كوَجْه الأبِ»، أو مضافٌ للضمير كوَجْهه، أو مضافٌ لمضافٍ للضمير« كوجه أبيهِ»، أو مجرَّدٌ « كوَجهٍ»، أو مضافٌ إلى المجرَّدِ « كوجهِ أَبٍ »

فالصور ستٌّ وثلاثون . الممتنعُ منها أربعةٌ[٥] وهي : أن تكون الصفةُ بأَل والمعمولُ مجرداً منها، ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوضٌ[٦]

---

(١) أي بدل بعض من كل إذا أمكن ذلك ـ لا مطلقاً . قال الصبان : ويتعين الرفع على الفاعلية في نحو : مررت بامرأة حسن الوجه ؛ لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء . ويتعين عدمه في نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ؛ لأن الوجه لو كان فاعلا ـ لوجب تذكير الوصف . ويجوز الأمران في نحو : مررت برجل حسن الوجه (٢) ويجوز أيضاً في النكرة: أن تنصب على التشبيه بالمفعول به .

(٣) أي مجردة من أل ـ أو مقرونة بها .

(٤) أي الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة ـ في حالتي تنكير الصفة، وتعريفها .

(٥) لا يصح فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وجره .

(٦) لأنه يلزم عليه إضافة ما فيه أل ـ إلى المجرد منها ، ومن الإضافة لتاليها، أو لضمير تاليها ، وذلك ممنوع كما تقدم إيضاحه في باب الإضافة. انظر صفحة: ٣٣ جزء ثان

وهذا في الصفة المفردة . أما المثناة والمجموعة جمع مذكر سالم ـ فتجوز إضافتها مطلقاً . وقد أشار الناظم إلى حالات المعمول وهذه الصور ـ بقوله :

(فَارْفَعْ بِهَا، وَانْصِبْ، وَجُرَّ ـ مَعَ «أَلْ» وَدُونَ «أَلْ» ـ مَصْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلْ

(*) « بها » متعلق بارفع « وانصب وجر » معطوفان على ارفع ، وحذف متعلقهما لدلالة هذا عليه «مع أل» مع ظرف حال من الهاء في بها وأل مضاف إليه «ودون أل» دون ظرف معطوف على مع وأل مضاف إليه «مصحوب أل» مفعول تنازعه الأفعال الثلاثة قبل، فأعمل الأخير وحذف

كالحسن وجهه»[1] ـ أو «وجهِ أبيهِ» ـ أو «وجهٍ» ـ أو «وجهِ» أبٍ.

بِهَا ، مُضَافًا ، أَوْ مُجَـــرَّدًا ، وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا «مَعْ أَلْ» ـ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ ـ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا)(*)

أى ارفع بالصفة المشبهة ، أو انصب ، أو جر ـ مع وجود « أل » فيها ، ودون وجودها : المعمول المقترن بأل ، والمعمول المتصل بالصفة إذا كان مضافا ، أو مجرداً من « أل » والإضافة . « ويدخل تحت قوله : مضافاً ـ ما ذكره المصنف من المعمول المضاف بأنواعه». ثم ذكر الحالات التى لا يجوز فيها الجر، فقال : لا تجرر بالصفة المشبهة المقرونة بأل ـ اسماً خلا من «أل»، أو من الإضافة لما فيه «أل » ، ويشمل ذلك الصور الأربعة التى ذكرها المصنف . وما لم يخل من ذلك ـ يجوز جره ، كما يجوز رفعه ونصبه

(١) محل الامتناع فى هذا وفى الأمثلة الثلاثة بعده ـ إذا كان الموصوف غير محلى بأل ، كزيد مثلا ، وإلا جاز الجر ، تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه . . إلخ ، لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه أل .

هذا : وتنقسم الصور الجائزة إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن . فالقبيح : رفع الصفة ، سواء كانت مع « أل » أو مجردة منها ـ نكرة ؛ ويشمل ذلك أربع صور هى : الحسن وجه ـ أو وجه أب ، حسن وجه ـ أو وجه أب . ووجه القبح : خلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف ، وإنما جازت لتقدير الضمير فيها . والضعيف : نصب الصفة النكرة ـ المعارف مطلقاً ، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور ، مثل : حسن الوجه ـ أو وجه الأب ـ أو وجهه ـ أو وجه أبيه ـ بالنصب فيهن . وحسن وجهه ـ وحسن وجه أبيه . بالجر فيهما. ووجه الضعف : إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى فى حالة النصب . وشبه إضافة الشيء إلى نفسه فى حالة الجر .

والحسن ما عدا ذلك ؛ وهو اثنتان وعشرون صورة .

ضميره مما قبله لأنه فضلة « وما » اسم موصول عطف على مصحوب أل «اتصل» الجملة صلة ما
(*) «بها» متعلق بتجرد «مضافاً» حال من اتصل «أو مجرداً» معطوف عليه «تجرر» مجزوم بلا الناهية « بها » متعلق بتجرر «مع أل» مع ظرف حال من الضمير فى بها العائد الى الصفة، وأل مضاف إليه « سماً » بالقصر لغة فى الاسم ـ مفعول تجرر « من أل » متعلق بخلا ، وجملة « خلا » نعت لسما
(*) «ومن إضافة» معطوفة على من أل «لتاليها» متعلق بإضافة ومضاف إليه « وما» اسم شرط مبتدأ أول « لم يخل» الجملة فعل الشرط « فهو» الفاء للربط ، و « هو » مبتدأ « بالجوار » متعلق بوسما الواقع خبراً للمبتدأ ، وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ الأول، والوسم : العلامة .

الأسئلة والتمرينات

١ — كيف تصوغ اسم الفاعل من الثلاثى ؛ صحيح العين ومعتلها ؟ وضح بالأمثلة .

٢ — يأتى اسم الفاعل صفة مشبهة ، فمتى يكون ذلك ؟ وهل يبقى على زنته ؟ وضح ماتقول بأمثلة من عندك .

٣ — ما زنة اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى ؟ اذكر أمثلة لذلك .

٤ — اذكر أوجه الشبه التى من أجلها سميت : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ؟

٥ — اذكر أوزان الصفة المشبهة من بابى : «فرح» ، و « شرف » ، ومثل .

٦ — بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروق ، فما هى ؟ وضح ذلك بأمثلة .

٧ — كيف يعرب معمول الصفة المشبهة معرفة ونكرة ؟ وما حكم المعمول من حيث التقدم وعدمه ؟

٨ — فيما يأتى شواهد لاسمى الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة . بين الشاهد ، وأعرب ما تحته خط :

قال تعالى : (هوَ اللهُ الذى لا إلَهَ إلا هوَ عالِمُ الغَيْبِ والشهادة هوَ الرَّحمن الرَّحيم * هوَ اللهُ الذى لا إلَهَ إلا هو المَلِكُ القدُّوسُ السلامُ المؤمنُ المُهَيْمِنُ العزيزُ الجَبَّارُ المتَكَبِّرُ سبحانَ الله عَمَّا يُشركون * هوَ اللهُ الخالقُ البارِىءُ المُصَوِّرُ ، لَهُ الأسماءُ الحُسنى ، يُسَبِّحُ لهُ ما فى السَّمٰوَات والأرض وَهوَ العزيزُ الحكيم) . (وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظيم) .

قيل فى صفة الرسول عليه الصلاة والسلام: «وَشَثْن أصابعه» ـ أى غليظها .

وقيل لعربىّ : ما المروءة عندكم ؟ قال : طعامٌ مأكولٌ ، ونائلٌ مبذولٌ ، وبِشرٌ مقبولٌ .

أعندى وقد مارستُ كل خَفِيَّةٍ ... يُصَدِّقُ وَاشٍ أو يُخَيَّبُ سائلُ ؟

وإنى لَسَهْلٌ ما تُغَيِّرُ شِيمَتى ... صُرُوفُ ليالى الدهرِ بالفتلِ والنقضِ

ومَنْ يكُ مُنحل العزائم تابعاً ... هواه ، فإن الرشد منه بعيد

لَعَلَّ عَتْبكَ محمودٌ عواقبهُ ... وربما صَحَّت الأجسامُ بالعِلَلِ

تباركتَ إنى منْ عذابكَ خائف   وإنى إليكَ تائب النفس باخع

السَّمحُ فى الناسِ محبوبٌ خلائقُهُ   وَالجامِدُ الكَفِّ ما ينفكُّ ممقوتا

٩ — بين نوع كل من المشتقات الآتية ، وضعه فى جملة من إنشائك ، وهات فعله الذى اشتق منه :

قاض . لطيف . قوّال غير فعّال . سمح الأخلاق . جيِّد . نقى العرض .
فكه الحديث . لَمّاع . مرضى السجايا . مغرور بنفسه . متعال على إخوانه .

١٠ — يقول الفرزدق الشاعر الأموى — فى مدح سيدنا على زين العابدين بن الحسين رضى الله عنهما :

سهلُ الخليقةِ لا تُخشَى بوادرُه   تزينه الخصلتان : الحِلمُ والكَرَمُ
حَمّالُ أثقالِ أقوامٍ إذا اقترحُوا   حُلو الشمائل يحلو عنده نَعَم

اشرح البيتين شرحا أدبياً ، وبين ما فيهما من شواهد ، وأعرب ما تحته خط .

(١١) صغ اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة من الأفعال الآتية :

لان . ساد . اضطر . روى . هاب . نشط . حلا . استدعى . قاد . رقى .

نمـــوذج

الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة	الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة
لانَ	لائن	مَلين به	لَيِّن	سادَ	سائد	مَسُود عليه	سيِّد
اضطرَّ	مُضطَرّ	مُضطَرّ	—	روِيَ	راوٍ	مَرْوِىٌّ منه	ريَّان
هابَ	هائب	مَهيب	—	نشِطَ	ناشِط	مَنشُوط له	نَشِيط
قادَ	قائد	مَقُود		رَقِيَ	راقٍ	مرقى، مرقى فيه أو به	
حلاَ	حالٍ	مَحلُوٌّ به	حُلو	استدعى	مُستدعٍ	مستدعَى	—

١٢ — صغ من الأفعال الآتية : اسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة :

عضّ . استعانَ . تكبّر . تخاصم . انبطَح . نمَم . وَلِىَ . سَمَا .
استَوْلَى .

(باب التعجب)(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ(٢) وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ؟) ـ « سُبْحَانَ اللهِ(٣) إنَّ المُؤمِنَ لاَ يَنْجُسُ » ـ لله دَرُّه فارساً(٤) .

باب التعجب

(١) هو انفعال وتأثر داخلى يحدث فى النفس عند استعظام أمر له مزية ظاهرة ؛ بسبب زيادة فيه ، جعلته نادراً ولا نظير له ، وقد خفى سببها . قيل : ولعل هذا معناه اللغوى . أما عند النحاة فهو : استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله ـ أو قل نظيره فيها . وهذا يفسر اشتراط أن يكون الفعل الذى تؤخذ من مصدره صيغة التعجب ـ مبنياً للمعلوم ؛ فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ، ولا مما ظهر سببه ، ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب . وأيضاً ، لا يوصف المولى سبحانه بأنه متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه سبحانه شىء . وما ورد فى كلامه أو فى الحديث الشريف أو غيرهما ـ مما يدل على التعجب ـ فالمراد منه : إما توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب نحو : (فما أصبرهم على النار) ـ أى : أن حالهم تستدعى أن يتعجب منها . أو المراد لازمه وهو الرضا والتعظيم ، ونحو ذلك من الأغراض البلاغية ، كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة فى السلاسل » ـ أى : وهم أسارى المشركين ، يسلمون فيدخلون الجنة .

وكان القياس عدم التعجب من صفاته تعالى ؛ لأنها لا تقبل الزيادة ، نحو : ما أعظم الله ـ وما أقدره ـ وما أجله ـ وما أعلمه ، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه على أن المعنى : أنه تعالى فى غاية العظمة ، وأن عظمته مما تحار فيها العقول .

(٢) المعنى : أتعجب من كفركم بالله ، فاستعملت « كيف » للتعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . من الآية : ٢٨ من سورة البقرة

(٣) « سبحان » لفظ موضوع للتنزيه . وقد استعمل للتعجب ؛ لأن الإنسان يسبح الله عند رؤية مخلوقاته العجيبة . والمتعجب منه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن . وهذا حديث ، قاله عليه السلام لأبى هريرة حين رآه فى بعض طرق المدينة وكان جنباً ، فأبى أن يقابله حتى اغتسل .

(٤) قول لبعض العرب . ومن الصيغ التعجبية غير ما ذكر : «يالك» ـ أو « ياله »

والمُبَوَّبُ له منها فى النحو اثنتان[1] :

إحداهما : « ما أَفْعَله » نحو : ما أحسنَ زيداً .

فأمّا « ما » : فأجمعوا على اسميتها[2] ؛ لأنّ فى «أحسنَ» ضميراً يعودُ عليها[3] . وأجمعوا على أنها مبتدأٌ ؛ لأنها مجرّدةٌ للإسناد إليها .

ثم قال سيبويه: هى نَكرة تامّةٌ[4] بمعنى شىء ، وابتُدِئ بها لتضمُّنِهَا معنى التعجُّب[5] ـ وما بعدها خبرٌ[6] فموضعُه رَفْعٌ .

وقال الأخفش: هى معرفةٌ ناقصةٌ[7] ـ بمعنى الذى ـ وما بعدها صِلةٌ فلا موضِعَ له . أو نَكِرةٌ ناقصةٌ[8] ـ وما بعدها صفةٌ ، فمحلُّهُ رَفْعٌ ،

وقولهم : عجبت من كذا ... إلى غير ذلك؛ من كل ما يدل على التعجب بقرينة .

(١) أى : قياسيتان فى التعجب ، يدلان عليه بالوضع لا بالقرينة كغيرهما . وقد يتضمنان أحياناً مع التعجب ـ غرضاً آخر ، كالمدح أو الذم . كما سيأتى بعد .

(٢) وهى علامة التعجب ، ولذا تسمى: «ما التعجبية » . ويجب تقديمها على الفعل .

(٣) أى : والضمير لايعود إلا على الأسماء ، وهذا الضمير هو فاعل « أحسن » وهو مستتر وجوباً ، ويكون مفرداً مذكراً غالباً .

(٤) يراد بالنكرة : أنها بمعنى شىء أى شىء . وبالتمام : أنها غير موصوفة بشىء بعدها ، وقد أفادها التنكير الإبهام وهو يناسب التعجب ؛ لأنه يكون فيما خفى سببه .

(٥) ذلك : لأنها توجه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده عظيم ـ فلها دخل فى إفادته . أما الموضوع للتعجب فهو الجملة بتمامها .

(٦) أى عن الجملة الفعلية ، والتقدير : شىء من الأشياء أحسن زيداً ـ أى جعله حسناً ، وهذا باعتبار الأصل . أما الآن فليس المقصود بهذا التركيب الإخبار ، بل المراد إنشاء التعجب ، ولهذا جاز استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه بجعل جاعل ؛ كالتعجب من صفاته تعالى ـ كما أسلفنا قريبا فى نحو: ما أقدر الله، وما أعلمه ... الخ

(٧) أى اسم موصول ؛ لأنها تحتاج فى إفهام المراد منها إلى الصلة .

(٨) أى موصوفة بمعنى شىء ـ تحتاج إلى صفة .

وعليهما فالخبر محذوف وُجوباً — أي شيءٌ عظيم[١] .

وأما « أَفْعَلَ » كأحسنَ ؛ فقال البصريون والكسائى: فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقايةِ[٢] نحو: ما أَفْقَرَنى إلى رحمةِ الله تعالى، ففتحتُهُ بناءٌ ـ كالفتحة فى ضَرَبَ ، مِنْ: زيدٌ ضَرَبَ عمراً ـ وما بعده مفعولٌ به[٣] وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم : ما أُحَيْسِنَه[٤] ، ففتحتُه إعرابٌ ـ كالفتحة فى «زيدٌ عندَكَ» ؛ وذلك[٥] لأن مخالفةَ الخبرِ للمبتدأ تقتضى عندهم نَصْبَه[٦] ، و«أَحْسَنَ» إنما هو فى المعنى وصفٌ لزيد ـ لا لضميرِ «ما»[٧] ،

---

(١) ويؤخذ على قول الأخفش: أن فيه حذف الخبر من غير أن يسد مسده شىء. وفيه أيضاً : تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر. والمألوف فى الكلام الذى يتضمن إفهاماً وإبهاماً ـ تقديم الإبهام

فالراجح ماذهب إليه سيبويه من أنها نكرة تامة. وينبغى الأخذ به ؛ لأنه خال من التعسف والحذف والتأويل ـ من غير داع . (٢) أى : ونون الوقاية لاتلزم إلا الفعل .

(٣) وهو فى المعنى فاعل . ولهذا المفعول أحكام خاصة ، منها : أنه لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل . ولا يكون إلا معرفة ـ أو نكرة مختصة . ولا يتقدم على عامله . ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح . وسيذكر المصنف بعض هذه الأحكام .

(٤) أى : والتصغير من خصائص الأسماء . ويجيب البصريون ـ ومعهم الكسائى من الكوفيين : بأن هذا شاذ فلا ينهض دليلا على الاسمية .

(٥) أى كون فتحته فتحة إعراب ، مع كونه خبراً .

(٦) أى نصب الخبر ، فعامل النصب عندهم فى الخبر هو المخالفة للمبتدأ ـ أى كونه ليس وصفاً له . أما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ـ كالله ربنا ـ أو مشبهاً به نحو : (وأزواجه أمهاتهم) ـ فإنه يرتفع ارتفاعه . « من الآية : ٦ من سورة الأحزاب »

(٧) هذا بيان للمخالفة هنا ، وهى أن الخبر ليس وصفاً للمبتدأ فى المعنى .

وفيه إشارة إلى أن معنى « أحسن » عندهم : فائق فى الحسن ـ لا صير زيداً حسناً ؛ كما هو مذهب البصريين ؛ إذ التصيير صفة لضمير « ما » ـ لا لزيد .

« وزيدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به[١] .

الصيغة الثانية : « أَفْعِلْ به » نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ . وأجمعوا على فِعْلِيَّة « أفعِل»[٢] . ثم قال البصريون : لفظُه لفظُ الأمر[٣] ومعناهُ الخبر[٤] ، وهو فى الأصل فعلٌ ماض على صيغة « أَفْعَل » ـ بمعنى: صار ذا كذا[٥] كأغَدَّ الْبَعيرُ — أى صار ذا غُدَّة[٦] ، ثم غُيِّرت الصيغةُ[٧] فقَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر[٨] ، فزيدت الباء فى الفاعل ؛ ليصيرَ على صورةِ صيغةِ المفعولِ به[٩] — كـ«امْرُرْ بزيدٍ » ، ولذلك

---

(١) وذلك لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة .

(٢) لأن هذه الصيغة لا تكون إلا للفعل . أما «أصْبِع» فنادر .

(٣) أى أنه جاء على صورة الأمر ؛ فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر ، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتلا ـ كالأمر ؛ نظراً لصورته . أو يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر ؛ نظراً لمعناه .

(٤) أى معناه فى الأصل الخبر . أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب ، ولا تدل على زمن مطلقاً كما بينا قريباً . أو يكون مراد المصنف بالخبر : ما قابل الطلب ، فيشمل الإنشاء غير الطلب كما هنا .

(٥) أى: أن أصل « أحسن بزيد » : أحسن زيد ـ أى صار ذا حسن ، فهمزته للصيرورة . وهكذا باقى صيغ« أفعِل » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ـ وهى فى الحقيقة فعل ماض يراد منه التعجب .

(٦) الغدة : طاعون الإبل ، ولا تكون الغدة إلا فى البطن .

(٧) أى : غيرت إلى صيغة الأمر ، وذلك عند قصد التعجب ؛ ليوافق اللفظ فى التغيير ـ تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء .

(٨) لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا .

(٩) وزيادتها فى هذا الموضع لازمة، إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً لا مصدراً مؤولا . وإلى صيغتى التعجب المذكورتين ـ أشار الناظم بقوله :

التُزِمت[1] ـ بخلافها فى: (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً)[2]، فيجوز تركُها كقوله:

* كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً *[3]

وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنُ كيسان وابنُ خروف: لفظُه

(« بِأَفْعَلَ » انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّباً   أَوْ جِيءْ بِـ« أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا)(*)

أى انطق بصيغة « أفعل » لأجل التعجب ؛ بشرط أن تقع هذه الصيغة بعد « ما » التعجبية . أو جىء بصيغة « أفعِل » بعدها المتعجب منه ـ أى من شىء فيه ـ مجروراً بالباء .

(١) أى التزمت زيادتها صوناً للفظ عن القبح ؛ إلا إذا كان المجرور بها ـ وهو الفاعل ـ مصدراً مؤولا من « أنَّ » أو « أنْ » وصلتهما ؛ لاطراد حذف الجار فى ذلك ، كقول العباس بن مِرْدَاس: * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا * أى بأن تكون (٢) الآية : ٧٩ ، ١١٦ من سورة النساء ، ٢٨ من سورة الفتح

(٣) عجز بيت من الطويل ، لسُحَيم بن وَثِيل ـ عبد بنى الحسحاس ، وصدره :

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِياً *

وبعده: تُرِيكَ غَدَاةَ البَيْنِ كَفًّا وَمِعْصَماً   وَوَجْهاً كَدِينَارِ المِرَقْلِيِّ صَافِيَا

كَأَنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ فَوْقَ نَحْرِهَا   وَجَمْرَ غَضًى هَبَّتْ لَهُ الرِّيحُ ذَاكِيَا

اللغة والاعراب: عميرة : اسم محبوبته وهو تصغير عمرة . تجهزت : تهيأت وأعددت ما يلزمك فى سفرك . غادياً : اسم فاعل من غدا ، أى ذهب وقت الغداة ـ وهى ما بين الفجر وطلوع الشمس . « عميرة » مفعول مقدم لودع « إن تجهزت » شرط وفعله وفاعله « غادياً » حال من التاء فى تجهزت « الشيب » فاعل كفى « والإسلام » معطوف عليه «للمرء» متعلق بناهيا الواقع حالا من الشيب . ويجوز أن يكون «ناهيا» تميزاً مبيناً لنسبة الكفاية إليه .

والمعنى : يجرد من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : اترك عميرة وودعها وداع

(*) « بأفعل » متعلق بانطق « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضا « ما » اسم تعجب مضاف اليه « تعجبا » مفعول لأجله ، أو حال من فاعل انطق على التأويل بالمشتق ـ أى انطق متعجبا « أو جىء » معطوف على انطق، وما بعده متعلق به « ببا » متعلق بمجرور، وقصر للضرورة

ومعناه الأمر ، وفيه ضميرٌ[١] والباءُ للتَّعدية[٢] . ثم قال ابن كيسان : الضميرُ للحُسْن[٣] . وقال غيره : للمخاطَب[٤] ، وإنما التُزِمَ إفرادُه[٥] لأنه كلام جَرَى مجرَى المَثَل .

شخص أعد عدته لترك نوازع الصبا ، متعظاً بما حل به من الشيب ، واعتصم به من حرمة الإسلام ، وكفى بذلك واعظاً . روى : أن عمر رضى الله عنه حين سمعه ينشد هذا البيت قال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

والشاهد : إسقاط الباء من فاعل « كفى » لعدم التزامها . بخلافها فى فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر — فهى لازمة كما بينا ؛ رفعاً للقبح .

(١) أى مستتر تقديره أنت ، وهو الفاعل .

(٢) فهى حرف أصلى، وهى ومجرورها فى محل نصب على المفعولية. وقيل: الهمزة — على قول الفراء ومن وافقه — للنقل، والباء زائدة .

(٣) أى المصدر المفهوم من أحسن ، والتقدير : أحسن يا حُسن بزيد — أى دم به والزمه ، ولذلك أفرد الضمير؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر — لايثنى ولا يجمع .

(٤) أى الذى يراد منه أن يتعجب . وعليه يكون معنى أحسن بزيد : اجعل يا مخاطب زيداً حسناً — أى صفه بالحسن كيف شئت . وعلى كل فالضمير المذكور مفرد مذكر دائما ؛ فلا يقال فى التأنيث : أحسنى ، ولا فى التثنية والجمع : أحسنا — وأحسنوا — وأحسنّ . (٥) أى مع تغير المخاطبين ، وكذلك تذكيره واستتاره .

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَتِلْوَ «أَفْعَلَ» انْصِبَنَّهُ : كَـ« مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا »)(*)

أى انصب ما يجىء بعد « أفعَل» على أنه مفعول به — وهو المتعجب منه .

ثم ذكر مثالين: أحدهما للمتعجب منه المنصوب بعد «أفعَل» وهو: ما أوفى خليلينا.

والثانى للمتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعِل » وهو: أصدِق بهما.

هذا : ولا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة ، نحو : ما أحسن محمداً .

(*) « وتلو أفعل » — أى تالى أفعل — تلو مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، وهو انصبنه ، و «أفعل» مقصود لفظه مضاف إليه «كما» الكاف جارة لقول محذوف، «ما» تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل تعجب وفاعله مستتر وجوبا يعود الى ما « خليلينا » مفعول أوفى منصوب بالياء ومضاف إليه والجملة خبر ما « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة والضمير فاعل أصدق

(مسألة) ويجوزُ حذف المتعجَّب منه[1] فى مثلِ « ما أحسنَه » ؛ إن دَلَّ عليه دليل[2] كقوله : * رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا *[3]

وفى « أَفْعِلْ به » إن كان « أَفْعِلْ » معطوفاً على آخرَ - مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[4] ، وأما قوله :

وما أسعد رجلا يتقى الله فى عمله ؛ وذلك لأن المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى فلا يجوز : ما أحسن رجلا ، ولا أحسن برجل - لعدم الفائدة .

(١) المراد بالمتعجب منه : المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب - من صفة أو فعل، فإذا قلت: ما أحسن الإخلاص فى العمل؛ فإن التعجب من حسن الإخلاص- لا من الإخلاص ذاته ؛ لأن التعجب من الأحوال لا من الذوات .

(٢) ويشترط أن يكون ضميراً ، سواء أكان منصوبا « بأفعل » أم مجروراً بالباء بعد « أفعل » . (٣) عجز بيت من الطويل لسيدنا على بن أبى طالب ، من كلة يمدح فيها ربيعة- على ما أبلت معه يوم صفين ، وصدره:

* جَزَى اللهُ عَنِّى وَالْجَزَاء بِفَضْلِهِ *

اللغة والاعراب : جزى : كافأ - من المجازاة وهى المكافأة . بفضله : بإحسانه . « والجزاء بفضله » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة « ربيعة » مفعول أول لجزى . « خيراً » مفعول ثان « ما أعف » ما تعجبيه مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما ، والجملة خبر المبتدأ « وأكرما » معطوف على أعف والألف للاطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به ؛ أى ما أعفها وأكرمها. والمراد هنا : عفتهم عن المغانم وأسلاب القتلى. انظر إلى قول عنترة :

يُنبِئكَ مَن شهد الوقيعةَ أنَّنِي أَغْشَى الوغى وَأَعِفُّ عند المَغْنَمِ

والشاهد : حذف المتعجب منه وهو مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام . (٤) أى : أبصر بهم. وإنما جاز حذف المجرور بعد « أفعل » للدليل- مع كونه فاعلا ؛ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة ، فجاز فيه ما يجوز فيها . وقيل : لم يحذف ، وإنما استتر فى الفعل بعد حذف التاء .

وقد أشار الناظم إلى حذف المتعجب منه بقوله :

* حَمِيداً وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فأَجْدِرِ *(١)

(وَحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)(*)

أى يباح لك ويجوز حذف المتعجب منه ـ وهو المنصوب بعد « أفعَل »، والمجرور بالباء بعد «أفعِل »ـ إن كان معناه يظهر عند الحذف ؛ بأن دل عليه دليل بعد حذفه.

(١) عجز بيت من الطويل ـ فى وصف صعلوك، لعروة بن الورد ـ المعروف بعروة الصعاليك ، وقد كان حفياً بهم ، يجمعهم ويقوم بشئونهم . وصدره :

* فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا *

اللغة والاعراب : فذلك : الإشارة لصعلوك وصف بأوصاف كثيرة فى أبيات قبل هذا البيت ، منها .

وَلِلّهِ صُعْلُوكٌ صَحِيفَةُ خَـدِّهِ   كَضَوْءِ شِهَابِ الْقَابِسِ الْمُتَنَوِّرُ

المنية : الموت . حميداً : محموداً ، فهو فعيل بمعنى مفعول . فأجدر : أى ما أجدره وما أحقه . « فذلك » ذا : اسم إشاره مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب «إن يلق» شرط وفعله والفاعل يعود إلى الصعلوك « المنية » مفعول به «يلقها» يلق فعل مضارع جواب الشرط ـ مجزوم بحذف الألف، و«ها» مفعول تعود على المنية ، والجملة خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل يلقها « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط الثانى ، و « أجدر » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر ، وحرك للروى ، وفاعله محذوف ـ أى به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

والمعنى : هذا الصلوك الموصوف بالصفات المذكورة ؛ إن مات فى سبيل مطالبه ـ يموت وهو محمود الفعال عند الناس ؛ لما كان عليه من عفة وعزة نفس ، وماله من صفات كريمة ، وإن عاش واستغنى فما أحقه وما أخلقه بالغنى ؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده .

والشاهد : فى قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها ـ معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف ؛ على حد قوله تعالى(أسمع بهم وأبصر) . من الآية : ٣٨ من سورة مريم

(*) « وحذف » مفعول مقدم لاستبح « ما » اسم موصول مضاف إليه « منه » متعلق بتعجبت الواقع صلة لما «إن كان» شرط وفعله «عند الحذف» عند ظرف متعلق بيضح والحذف مضاف إليه« معناه» اسم كان «يضح» الجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

أى به — فشاذ[١].

(مسألة) وكلٌّ من هذين الفِعلين ممنوعُ التَّصرُّفِ[٢]؛ فالأوَّلُ نظيرُ تبارَكَ — وعسَى — وليس[٣]، والثانى نظيرُ « هَبْ » - بمعنى اعْتَقِدْ، وَ « تَعَلَّمْ » بمعنى اعْلَمْ[٤]. وعِلَّةُ جُمودهما: تضمُّنُهما معنَى حرفِ التعجُّب الذى كان يستحقُّ الوضعَ[٥].

(مسألة) ولعدم تَصَرُّف هذين الفِعْلَين - امتنعَ أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهما، وأن يُفْصَلَ بينهما بغير ظرفٍ ولا مجرورٍ؛ لا تقولُ:

---

(١) أى لعدم العطف المذكور. قال الصبان: والأوجه عندى أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المدار على وجود مطلق دليل يدل على المحذوف.

(٢) فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة، مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف، ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما فى التعجب، ولا يدلان على حدث ولا زمن؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب. اللهم إلا إذا اشتملت على لفظة « كان » -أو «يكون»- أو غيرهما من الألفاظ التى تدل على زمن معين.

(٣) أى فى الجمود وملازمة المضى.

(٤) أى فى الجمود وملازمة صيغة الأمر.

(٥) وأيضا: فإن لزومهما حالة واحدة أدل على التعجب؛ لأن التصرف والانتقال من حالة إلى أخرى - ربما يشعر بزوال المعنى الأول. وأجاز هشام الإتيان بمضارع « ما أفعله »، فتقول: ما يحسن محمداً؛ وهو قياس ولم يسمع.

وفى عدم تصرف هذين الفعلين يقول الناظم:

(وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِماَ ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)(*)

أى: ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم محتوم قدما - أى فى الزمن القديم.

(*) « وفى كلا » متعلق بلزما « الفعلين » مضاف إليه « قدما » ظرف متعلق بلزم أيضا « منع تصرف » منع فاعل لزم وتصرف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « حتما » فعل ماض مبنى للمجهول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لحكم - أى لزم منع تصرف فى كلا الفعلين قديماً بحكم محتوم.

ما زيداً أَحْسَنَ ـ ولا بزيدٍ أَحْسِنْ ، وإن قيل: إنَّ « بزيدٍ » مفعول[1] .
وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يا عبدَ الله زيداً[2] ـ ولا أَحْسِنْ لولا بُخْلُهُ بزيد[3] . واختلفوا فى الفصلِ بظرفٍ أو مجرورٍ مُتَعَلِّقين بالفعل والصحيحُ الجوازُ[4] كقولهم : ما أحسَنَ بالرجلِ أن يَصْدُقَ — وما أقبحَ به أن يَكْذِبَ، وقوله : *وَأَحْرِ إذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *[5]

(١) كما هو رأى الفراء ومن وافقه ، وقد تقدم .

(٢) أى بالفصل بالمنادى بين أحسن ـ ومعموله . وقد ورد فى الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول على كرم الله وجهه فى عمار بن ياسر ـ وقد مر به وهو مقتول ، فمسح التراب عن وجهه : « أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيعاً مُجَدَّلاً » — أى مرمياً على الجدالة ـ وهى الأرض . وأبو اليقظان : كنية عمار بن ياسر .

(٣) أى بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها . وأجاز ذلك ابن كيسان .

(٤) وذلك للتوسع فيهما . وقد أشار الناظم إلى الحكمين السابقين بقوله :

(وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّْ)(*)

أى أن معمول الفعل فى هذا الباب ـ لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله . والفصل بالظرف والجار والمجرور مستعمل فى الكلام المأثور . والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه ، والصحيح جوازه .

ومحل الخلاف ؛ إذا لم يكن فى معمول فعل التعجب ضمير يعود على المجرور ، وإلا وجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ـ كمثال المصنف .

(٥) عجز بيت من الطويل ـ لأوس بن حَجَر ، وصدره :

* أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا *

(*) « وفعل هذا » مبتدأ ومضاف إليه « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « معموله » نائب فاعل يقدم ، والجملة خبر المبتدأ « ووصله » مفعول مقدم بالزما ومضاف إليه والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (*) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » متعلق به « مستعمل » خبر المبتدأ « والخلف » مبتدأ « فى ذاك » متعلق به « استقر » الجملة خبر .

ولو تعلَّقَ الظرفُ والجارُّ والمجرور بمعمولِ فعلِ التعجب — لم يَجُز الفصلُ به اتفاقاً، نحو: ما أحسن َمُعتكفاً فى المسجِدِ — وأحسِنْ بجالسٍ عندك[1].

(فصل) وإنما يُبْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانيةُ شروط: أحدها: أن يكون فِعْلاً[2]؛ فلا يُبنيان من «الْجِلْف — والحِمار» فلا يقال: ما أَجْلَفه[3] — ولا ما أَحْمَرَه. وشذَّ: ما أَذْرَعَ المرأة — أى

اللغة والاعراب. دار الحزم: المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما. أحر: أخلق. حالت: تغيرت. أتحول: أنتقل عنها إلى غيرها. «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص «حزمها» اسم دام ومضاف إليه، والخبر محذوف — أى موجوداً. ويجوز أن تكون «دام» تامة وحزمها فاعل به، و«أحر» الواو عاطفة، وأحر فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر «إذا» ظرف زمان متعلق بأحر «حالت» الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بأن أتحولا» الباء زائدة، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظاً، وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب — أحر — مرفوع محلا، والألف فى أتحولا — للاطلاق.

والمعنى: أقم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف؛ وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزاً مكرماً، فإذا تغيرت الحال ولاقى الإنسان مهانة — فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر، يلقى فيه العزة والكرامة.

والشاهد: الفصل بالظرف وهو: «إذا حالت» — بين فعل التعجب وهو «أحر» — وبين معموله وهو قوله: «بأن أتحولا».

(١) فلا يقال فيهما: ما أحسن فى المسجد معتكفاً — ولا أحسن عندك بجالس؛ لئلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله.

(٢) أى ماضياً، وإن كان سيفقد الدلالة على الزمن بدخوله فى صيغة التعجب.

(٣) لبنائه من الاسم لا من الفعل. وقد أثبت له القاموس فعلا؛ فقد جاء فيه، الجلف: الرجل الغليظ الجافى، وجلِف كفرح جَلفاً وجلافة، وعلى ذلك يصح ما أجلفه وكذلك ما أحمره؛ فإنه من الحمار — وهو الحيوان المعروف. ويضرب به المثل فى البلادة، ولا فعل له.

ما أخفَّ يدها فى الغَزْل ؛ بَنَوْهُ من قولهم : امرأةٌ ذَرَاعٍ[١] . ومثله : ما أَقْمَنَه ، وما أَجْدَرَه - بكذا[٢] .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَحْرَج — وضارَب — واستخرَج[٣] ، إلاّ « أَفْعَلَ » ؛ فقيل :يجوز مطلقاً[٤] ، وقيل : يمتنع مطلقاً، وقيل : يجوز إن كانت الهمزةُ لغيرِ النَّقْلِ[٥] نحو : ما أظلمَ الليلَ — وما أقفرَ هذا المكان[٦] .وشذَّ عَلَى هذيْنِ القولَيْنِ[٧] : ما أعطاهُ للدراهمِ

---

(١) فى القاموس : الذراع - كسحاب : الخفيفة اليدين بالغزل - ويكسر . قيل : وقد ذكر ابن القطاع فى كتاب الأفعال : ذَرِعت المرأة - إذا خفت يدها فى العمل فهى ذراع . وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المجهول .

(٢) فقد بنوا الأول من قولهم : هو قَمِنٌ - أو قَمِينٌ بكذا ، والثانى من قولهم : هو جدير بكذا . ومعناها : ما أحقه وما أخلقه ، ولا فعل لهما .

(٣) قال الصبان - نقلا عن المصرح ؛ لأنه يلزم على ذلك حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد ، وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره ؛ كالمشاركة - والمطاوعة والطلب - فى نحو : ضارب ، وانطلق ، واستخرج - مما تدل عليه حروف الزيادة .

(٤) أى سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا .وهذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه.

(٥) همزة النقل هى : التى تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدى - أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، أو من التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة ، وقد سبق بيان ذلك فى باب تعدى الفعل ولزومه . « انظر صفحة ١٠١ جزء ثان »

أما التى لغير النقل فهى : التى وضع عليها الفعل ؛ مثل : أظلم - وأضاء - وأقفر .

(٦) لقائل أن يقول : إن همزة « أفعل » فى التعجب للنقل، ولتعدية ما عدم التعدى فى الأصل ، نحو : ما أظرف زيداً - أو فى الحال ، نحو : ما أضربه لعمرو . فالفعلان المذكوران همزتهما للنقل والتعدية . وقد أجيب بأنهما مبنيان من « أفعل » الذى همزته لغير النقل .

(٧) أى : وهما المنع مطلقا - أو المنع فى أحد شقى التفصيل .

— وما أَوْلاَهُ للمعروف(١) وعلى كلِّ قَوْلٍ :ما أتقاه ـ وما أَمْلأَ القِرْبَةَ ؛ لأنهما من اتَّقى وامتلأت . وما أَخْصَرَه ؛ لأنه مِن اخْتُصِرَ . وفيه شذود آخر(٢) سيأتى .

الثالث : أن يكون متصرفاً(٣) ؛ فلا يُبنيان من نحو : نِعْمَ ـ وبِئْسَ(٤) .

الرابع : أن يكون معناه قابِلاً للتفاضُلِ(٥) ؛ فلا يُبنيان من نحو : فَنِيَ — وَمَاتَ(٦) .

الخامس : ألا يكون مبنياً للمفعول(٧) ؛ فلا يُبنيان من نحو : ضُرِبَ . وشذَّ : ما أَخْصَرَه من وجهين(٨) .

وبعضُهم يَستثنى ما كان ملازماً لصيغةِ «فُعِلَ» نحو : عُنِيتُ بحاجَتِك — وَزُهِيَ علينا ؛ فيُجِيزُ : ما أَعْنَاهُ بحاجتك — وما أَزْهَاهُ علينا(٩) .

(١) أما الشذوذ على القول الأول فواضح . وأما على الثانى فلأن الهمزة فى المثالين، للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ؛ فإن الأصل : عطا زيد الدراهم ـ أى تناولها ، وولى محمد المعروف ـ أى تناوله .

(٢) هو . أنه مصوغ من مبنى للمفعول .

(٣) أى فى الأصل تصرفا كاملا قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية . أما بعد دخوله فيها فيصبح جامداً كما سبق .

(٤) لأن التصرف فيما لايتصرف نقض لوضعه .

(٥) أى التفاوت بالزيادة والنقص ، وذلك ليتحقق معنى التعجب ؛ كالعلم ـ والجهل ـ والغنى ـ والحسن ـ والقبح .

(٦) لأنه لاتفاوت فى الفناء والموت ، ولا مزيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه .

(٧) وذلك لئلا يلتبس المبنى من فعل المفعول ـ بالمبنى من فعل الفاعل .

(٧) هما : كونه من غير ثلاثى ـ وكونه من المبنى للمجهول .

(٩) إنما استثنى ذلك ؛ لأمن الليس، ولوروده فى الأمثال ، فقد قيل: هو أزهى من ديك ـ وأزهى من غراب ـ وأزهى من طاووس. والتفضيل أخو التعجب فيما يشترط فيهما. قال فى التسهيل : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبنيان من نحو : كانَ ـ وظَلَّ وبَاتَ ـ وصار ـ وكاد[١] .

السابع : أن يكون مُثْبَتاً ؛ فلا يُبنيان من منفيّ[٢] ، سواء كان ملازماً للنفي نحو : ما عاجَ بالدواء — أي ما انتفعَ به[٣] ، أم غير مُلازِمٍ كـ « ما قام زيد »[٤] .

الثامن : ألا يكون اسمُ فاعِله على « أَفْعَلَ فَعْلاءَ »[٥] ؛ فلا يُبنيان من نحو : عَرِجَ — وشَهِلَ — وخَضِرَ الزَّرْعُ[٦] .

(فصل) ويُتوصَّلُ إلى التعجُّب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصْفُه على

---

(١) فلا يقال : ما أكون محمداً مسافراً مثلا ؛ لأنه يستلزم نصب « أفعل » الشيئين ، وهذا غير سائغ . ولا يجوز حذف « مسافراً » ؛ لامتناع حذف خبر كان . ولا جره باللام ؛ لامتناع ذلك أيضاً . وحكى عن الكوفيين . ما أكون زيداً قائماً ؛ بناء على أصلهم — من أن المنصوب بعد « كان » حال ، وهو قول لم يؤيده سماع .

(٢) لأنه يؤدى إلى اللبس بين التعجب من المثبت ، ومن المنفى ؛ لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفى . (٣) مضارعه يعيج — أى ينتفع ، وهو ملازم للنفى أيضا . وندر مجيئه للاثبات . أما عاج يعوج — بمعنى : مال يميل — فيستعمل فى النفى والإثبات ، ومن وروده منفيا قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

(٤) فلا يقال : ما أقومه . ومثله : ما عاج — أى مال ، فلا يقال أيضاً : ما أعوجه وذلك لئلا يلتبس المنفى بالمثبت . (٥) وذلك حملا للتعجب على « أفعل » التفضيل الذى يمتنع بناؤه منه لالتباسه بالوصف ؛ لجريانهما مجرى واحداً فى أمور كثيرة كما سيأتى . ولأن هذه المعانى تشبه الخلقة الثابتة التى لاتفاوت فيها بالزيادة والنقص .

(٦) وهكذا من كل ما دل على لون — أو عيب — أو حلية — أو شيء فطرى . وإلى الشروط المتقدمة — يشير الناظم بقوله :

«أَفْعَلَ فَعلاء» ، بِـ «ماأَشَدَّ» ونحوه[١] — ويُنصب مصدرُهما بعده[٢] .
أو بِـ «أَشْـدِدْ» ونحوه — ويُجَرُّ مصدرُهما بعده بالبـاء ؛
فتقول : ما أشدَّ أو أعظمَ — دَحْرَجَتَه — أو انْطِلاَقَه — أو حُمْرَتَه .
وَأَشْدِدْ — أو أَعْظِمْ بها[٣] . وكذا المنفىُّ والمبنىُّ للمفعول ؛ إلا أنَّ

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ ، صُرِّفَا ، قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِى انتِفَا
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ)(*)

أى صغ صيغتى التعجب من مصدر الفعل صاحب الحروف الثلاثة ـ «أى الثلاثى» ـ المتصرف ـ القابل للتفاضل والتفاوت ـ التام ـ غير المنفى ـ والذى صفته المشبهة ليست مثل «أشهل» فإن مؤنثه شهلاء . والشهلة : زرقة تشوب سواد العين ـ وغير مبنى على صيغة «فـُعِل» وهى صيغة بناء الثلاثى للمجهول .

(١) مثل : ما أقوى ـ وما أضعف ، وما أكثر ـ وما أقل ، وما أحسن ـ وما أقبح ، وما أعظم ـ وما أحقر ، وما أكبر ـ وما أصغر ، وغير ذلك مما يناسب المقام .
وأشدد ، وأشد ـ مصوغان من شد الثلاثى ؛ وهو مستكمل للشروط ، ولذلك صح أن يتوصل بهما إلى التعجب مما لم يستكمل الشروط ـ وليس من اشتد الخماسى كما فهم البعض .

(٢) أى ينصب مصدر ما زاد على الثلاثة . أو ما وصفه على «أفعل فعلاء» ـ بعد أشد ونحوه ـ على أنه مفعول به .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَأَشْدِدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْدَرُ العَادِمِ ـ بَعْدُ ـ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ «أَفْعِلْ» جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ)(*)

(*) «وصغهما» صغ فعل أمر والضمير البارز مفعول لفعل الأمر ، وهو عائد إلى فعلى التعجب «من ذى ثلاث» ـ أى من مصدر فعل ذى ثلاث ـ متعلق بصغ ، وثلاث مضاف إليه «صرفا» فعل ماض للمجهول والجملة صفة لفعل المقدر «قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا» نعوت لفعل أيضاً ، بعضها مفرد وبعضها جملة
(*) «غير ذى وصف» معطوف على غير ذى انتفاء ، ومضاف إليه ، فهو نعت أيضاً «يضاهى أشهلا» الجملة صفة لوصف «وغير سالك» غير معطوف على غير أيضاً ، وسالك مضاف إليه ، وفى «سالك» ضمير مستتر هو الفاعل «سبيل» مفعوله «فعلا» مضاف إليه مقصود لفظه .
(*) «وأشدد» مبتدأ قصد لفظه «أو أشد ، أو شبههما» معطوفان عليه «يخلف» فعل مضارع فاعله يعود على أحد المذكورات ، والجملة خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول يخلف «بعض

مصدرَهُما يكون مؤوَّلاً[١] ـ لا صريحاً ، نحو : ما أكثر ألاَّ يقومَ — وما أعظَمَ ما ضُرِب ، وأَشْدِدْ بهما .

أما الفعل الناقص : فإن قُلْنا له مصدرٌ[٢] — فمِنَ النَّوْع الأول[٣] ، وإلاّ — فمِنَ الثانى[٤] ، تقول : ما أشدَّ كَوْنَه جميلاً — أو : ما أكثرَ ما كان مُحسناً . وأَشْدِدْ — أو أكثِرْ — بذلك .

وأما الجامِدُ والذى لا يتفاوتُ معناه — فلا يُتَعَجَّبُ منهما أَلْبَتَّة[٥] .

أى أن صيغة أشْدِد ـ على وزن «أفْعِلْ» ، وأشَدَّ ـ على وزن «أفعَل» ، ومايشبه هاتين الصيغتين ـ مما يؤخذ من فعل مستوف للشروط ـ يخلف الصيغة التى لا يمكن صوغها من الفعل الذى عدم ـ أى فقد ـ بعض الشروط . ومصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة التى جئنا بها ؛ مفعولا بعد «ما أفْعَل» ـ ويجر بالباء بعد «أفعِل» :

(١) أى : من «أن» والفعل المضارع المنفى ـ أو من «ما» والفعل المبنى للمجهول . والمصدر المؤول ـ فى موضع نصب ـ مفعول به بعد «أفعَل» ، ومجرور بالباء بعد «أفعِل» ويجوز فى المنفى : أن تجىء بمصدره الصريح بدلا من المؤول مسبوقاً بكلمة «عدم» ـ الصريحة فى معنى النفى أو ما يشبهها ، فتقول فى : ما قام زيد ـ ما أحسن عدم قيامه .

(٢) أى بناء على القول بأنه يدل على الحدث ـ وهو الصحيح .

(٣) أى : فيؤتى بمصدره الصريح بعد صيغة التعجب التى تؤخذ من الفعل المختار .

(٤) أى : يؤتى له بمصدر مؤول من «ما والفعل» ـ منصوب بعد ما «أفعَل» ، ومجرور بالباء بعد «أفعِل» .

(٥) ذلك ؛ لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه أو جره بالباء ، والذى لايتفاوت ـ معناه غير قابل للتفضيل .

هذا : وبقى من لا فعل له ؛ فقيل : لا يتعجب منه ؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد «أشد» ونحوه ، منصوباً أو مجروراً . قال الصبان : والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها ؛ فيقال : ما أشد حماريته ـ أوما أشد كونه حماراً

الشروط» بعض مفعول عدما مقدم والشرط مضاف إليه ، وجملة «عدما» صلة ما (*) «ومصدر» مبتدأ «العادم» مضاف إليه ، وهو صفة لمحذوف ـ أى الفعل العادم «بعد» ظرف مبنى على الضم متعلق بينتصب الواقع خبرا المبتدأ . «وبعد» ظرف متعلق بيجب «أفعل» مضاف إليه مقصود لفظه «جره» مبتدأ ومضاف إليه «بالبا» متعلق به ، وقصر للضرورة «يجب» الجملة خبر المبتدأ

ولا يختص التوصل بأشد ونحوه ـ بما فقد بعض الشروط ؛ بل يجوز فيما استوفى الشروط ، تقول : ما أشد ضرب محمد لعلى . وقد يكون « أشد » ونحوه للتعجب ابتداء نحو : ما أشد أعوانه ـ وما أكثر أمواله . وحينئذ لا يؤتى بعده بمصدر ، وما ورد عن العرب من فعلى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط ـ يحفظ ولا يقاس عليه لندوره . ومن ذلك قولهم : ما أخصره ـ من اختصر ، وهو خماسى مبنى للمفعول . وقولهم : ما أجنبه ، وما أهوجه ، وما أحمقه ـ مما الوصف منه على « أفعل » ، وما أعساه وأعس به ـ من غير المتصرف .. إلخ . وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ)(*)

أى : أن ما جاء مخالفاً لما سبق ـ فهو محكوم عليه بالندور ، ولا يقاس على المأثور منه ـ أى المسموع عن العرب .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ عرف التعجب ، واذكر بعض الصيغ غير المبوب لها فى النحو . مع وضعها فى جمل من إنشائك .

٢ ـــ يقولون : إذا خفى السبب بطل العجب . بين ارتباط هذا القول بتعريف التعجب .

٣ ـــ اذكر الشروط المجمع عليها فى الفعل الذى تبنى منه صيغتا التعجب ، ومحترزاتها مع التمثيل بأمثلة من عندك .

٣ ـــ كيف تتعجب من فاقد الشروط ؟ ابسط القول فى ذلك ـ مع التمثيل .

٥ ـــ ما حكم معمول فعل التعجب ؟ وهل يتقدم على الفعل ؟ ومتى يجوز حذف المتعجب منه ؟

٦ ـــ هل يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ؟ وضح القول فى ذلك .

٧ ـــ فيما يأتى شواهد فى باب التعجب . بين الشاهد ، وأعرب ما تحته خط :

ما أشبه الليلة بالبارحة . يا جارتا ما أنت جارة . واهاً لسلمى ثم واهاً واها .

أَعْزِزْ عَلَىَّ بِأَنْ تَكُونَ عَلِيلاً أَو أَنْ يَكُونَ لَكَ السَّقَامُ نَزِيلاَ

مَا أَقْبحَ التَّزْهِيدَ مِنْ وَاعِظٍ يُزَهِّدُ النَّاسَ وَلا يَزْهَدُ

(*) « وبالندور » متعلق باحكم « لغير » متعلق به أيضاً « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » ماض للمجهول والجملة صلة ما « على الذى » متعلق بتقس « منه » متعلق بأثر الواقع صلة للذى ، ومعنى أثر : نقل عن العرب .

إذا وَرَّثَ الجُهَّالُ أبناءَهُم غِنًى ... وجاهاً فما أشقى بَنِى الحُكَماء

فما أكثر الإخوان حين تعدّهم ... ولكنهم فى النّائبات قليل

وَلا عَيْبَ فيها غير سِحْرِ جُفُونِها ... وَأَحْبِبْ بها سَحَّارَةً حين تَسْحَر

إلامَ الخُلْفُ بينكُمُو إلامَا ؟ ... وَهٰذِى الضَّجَّةُ الكُبْرَى عَلامَا ؟

ما كان أجملَ عهدَهم وَفِعالَهم ... مَنْ لى بعهدٍ فى الوفاء تَصَرَّمَا

أُولَئِكَ قَوْمِى باركَ اللهُ فيهمُ ... عَلَى كُلِّ حالٍ ما أعفَّ وأكرما

أعظِم بأيامِ الشَّبابِ نضارَةً ... يا ليتَ أيامَ الشَّبابِ تَعُودُ

٨ — يكثر استشهاد النحويين بالبيتين الآتيين فى هذا الباب . اشرحهما ، وبين موضع الاستشهاد فيهما ، وأعربهما :

أخْلِقْ بذى الصبرِ أن يحظَى بحاجتِهِ ... وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أن يَلِجَا

خَلِيلَىَّ ما أحرَى بِذِى اللُّبِّ أن يُرَى ... صَبُوراً، ولكن لاسبيلَ إلى الصَّبْرِ

٩ — هات صيغتى التعجب من الأفعال الآتية ، وبين المعمول بها :

همى الغيث . عُم الحلال . عذُب الماء . هب الريح . اندحر الأعداء . المجاهد فى الحق لا ييأس . أنعم بالفداء فى سبيل الوطن . ما برح المستعمرون يضللون الرأى العام . سننتصر بالصبر والإيمان .

عَسَى الكَرْبُ الذى أمسَيْتُ فيه ... يكُون وَرَاءَهُ فَرَجٌ قريبُ

١٠ — تعجب مما يأتى بصيغتى التعجب المبوب لهما فى النحو « نموذج » .

١ — تسعد الأمم بأبنائها العاملين ... ٢ — يكرم المرء لأدبه

٣ — لا يخذل داعى الوطن إلادخيل ... ٤ — كان ابن الخطاب آية فى العدل

٥ — يستخرج الغواصون المرجان من البحار ... ٦ — بان وجه الصواب بالبحث الجدى

٧ — لون هذا الثوب زاه ... ٨ — ليس للظلم بقاء مهما طالت أيامه

٩ — لم تحرم أمة من النوابغ ... ١٠ — يكرم المصرى ضيفه .

رقم الجملة	الصيغة الأولى	الصيغة الثانية
١	ما أسعدَ الأمم بأبنائها العاملين	أسعد بالأمم بأبنائها العاملين
٢	ما أحسنَ أن يُكرم المرء لأدبه	أحسِن بأن يكرم المرء لأدبه
٣	ما أجمل ألا يخذل داعى الوطن إلا دخيل ما أجمل عدم خذلان . . .	أجمِل بألا يخذل داعى الوطن إلا دخيل أجمِل بعدم خذلان . . .
٤	ما أعظم كون ابن الخطاب آية فى العدل	أعظم بكون ابن الخطاب آية فى العدل
٥	ما أكثرَ استخراج المرجان من البحار	أكثِر باستخراج المرجان من البحار
٦	ما أبيَن وجه الصواب بالبحث الجدى	أبيِن بوجه الصواب بالبحث الجدى
٧	ما أزهى لون هذا الثوب	أزهِ بلون هذا الثوب
٨	لا يتعجب منه البتة لأنه جامد	
٩	ما أحسَن ألا تحرم أمة من النوابغ	أحسِن بألا تحرم أمة من النوابغ
١٠	ما أجمل أن يكرم المصرى ضيفه	أجمِل بأن يكرم المصرى ضيفه

١١ — تعجب مما يأتى بصيغتى التعجب « ما أفعَل » ، « أفعِل به » .

بان للعالم تعصب الصهيونية . لون السماء صاف . لا يهزم المتمسك بحقه العادل . كان الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه .

١٢ — بين القياس والسماعى من أمثلة التعجب الآتية مع ذكر السبب ، وأعرب ما تحته خط .

ما أبرع محمدا فى الخطابة . واها لسلمى ثم واها واها ! ما أجن المنتحر لسقوطه فى الامتحان ، وما أجهله بدينه . يا سبحان الله! كيف يتفرق العرب والعدو بين ظهرانيهم . لله در الفدائيين . ما أشد فرحة الأحرار حين يقدمون أرواحهم فداء لوطنهم . ما أعذب الموت فى سبيل الحرية وأسترداد أرض الوطن . ما أولع الشباب بالتمثيل المذلى . مع أنه مفسد للأخلاق . ما أجدر المخلصين من أبناء الوطن بالتكريم والتقدير .

(هذا باب نعم وبئس)[١]

وهما فِعلان عند البصريين والـكسائى؛ بدليل : « فَبِهَا ونِعْمَتْ »[٢] .
واسمان عند باقى الـكوفيين[٣] ؛ بدليل : « ما هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَد »[٤] .
جامِدانِ[٥] ـ رافعانِ لفاعلَين، مُعرَّفَين بأل الجنسية[٦] نحو: (نِعْمَ الْعَبْدُ ـ

باب نعم وبئس

(١) المراد بهما هنا: الفعلان الجامدان اللذان يراد بهما إنشاء المدح العام والذم العام. أما «نعم وبئس» اللذان يراد بهما الإخبار بالنعمة والبؤس ـ فليستا موضوع هذا الباب : وهما متصرفتان، لهما : مضارع ، وأمر ، واسم فاعل .. وغير ذلك . تقول : نعِم محمد بكذا ، ينعَم ، فهو ناعم . وبئس ، ييأس ـ فهو بائس .

(٢) هذا جزء من حديث ، وتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ـ أى فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء .

ووجه الدلالة على الفعلية : دخول تاء التأنيث الساكنة ، وهى لاتدخل إلا على الفعل.

وحكى الـكسائى: نعما رجلين ـ ونعموا رجالا. وضمائر الرفع البارزة المتصلة ـ من خصائص الأفعال أيضاً ، فهذا دليل ثان على الفعلية .

(٣) وقد بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء .ويعربان مبتدأين. ومعناهما: الممدوح ـ والمذموم . وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلا أو عطف بيان . والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم. ويجوز العكس. وفى مثل: نعم رجلا محمد؛ يعرب «رجلا» تمييزاً أو حالا.

(٤) قول لبعض العرب ـ وقد بشر بمولود أنثى. وتمامه: نصرها بكاء ،وبرها سرقة. ووجه الدلالة فيه : دخول حرف الجر على نعم .

ومثال بئس: قول بعضهم ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير ـ : نعم السير على بئس العَير فقد دخل حرف الجر على بئس . ويجيب البصريون على هذا : بأن حرف الجر داخل على موصوف محذوف مع صفته ، والأصل : بولد مقول فيه: نعم الولد ـ وعلى عَير مقول فيه : بئس العير . والصحيح المعول عليه ـ مذهب البصريين .

(٥) لأنهما تجردا عن الحدث والزمان ـ وإن كانا ماضيين، وقصد بهما إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من معانى الحروف .

(٦) المراد « أل » المعرفة ؛ جنسية كانت أو عهدية ، فلا يقال: نعم زيد، ولا بئس

وبِئْسَ الشَّرَابُ) . أو بالإضافة إلى ما قارنها نحو : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ-فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)⁽¹⁾ ، أو إلى مضاف لِما قارنها كقوله :

* فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *⁽²⁾

رجل- على الراجح . والمراد: الجنس حقيقة ؛ إن قصد بدخول « أل » جميع الأفراد ، ثم نص على الممدوح أو المذموم بعد . أو مجازاً ؛ إن أريد بدخولها الفرد المعين كأنه جميع الجنس، مبالغة فى المدح والذم. أما العهد فقد يكون لشىء معهود فى الذهن . وتكون للعهد الذهنى ، وقد تكون للعهد الذكرى ، والمعهود هو المخصوص . و « أل» الجنسية أقوى فى تأدية المقصود وإن كانت العهدية أظهر . (١) من الآيتين ٢٩، ٣٠ من سورة النحل

(٢) صدر بيت من الطويل لأبى طالب عم النبى ، من كلمة يمدح فيها الرسول عليه السلام ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها ، وعجزه .

* زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ *

اللغة والاعراب . حسام ، الحسام : السيف القاطع؛ سمى بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس . حمائل : جمع حمالة — وهى علاقة السيف . « ابن» فاعل نعم « أخت » مضاف إليه «القوم» مضاف إليه أيضاً «غير مكذب» غير حال من ابن ومكذب مضاف إليه، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم «زهير» مبتدأ مؤخر . أو زهير خبر لمبتدأ محذوف- أى هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف -لانعتان لزهير ؛ لأن المعرفة لاتنعت بالنكرة . وروى حساماً مفرداً على أنها حالان من زهير، ولعل هذه الرواية هى الصحيحة «من حمائل» متعلق بمفرد، وجر بالكسرة للضرورة ، وكان ينبغى جره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف .

والمعنى : يمدح زهيراً ابن عمته؛ بأنه صادق المودة مخلص لرحمه ، لا ينسب إلى الكذب . ماضى العزيمة، نسيج وحده ، كالسيف الذى يفرد عن حمائله . وزهير هذا هو: ابن أمية ابن عاتكة بنت عبد المطلب — أخت أبى طالب، وعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان زهير أحد الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التى تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بنى هاشم آل النبى ، وعلقوها فى الكعبة ليلجئوهم على حمل النبى على ترك دعوته .

أو مُضمرَين مُستتِرَين[(١)] مُفسَّرَين بتمييزٍ[(٢)] ، نحو : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

والشاهد : الإتيان بفاعل « نعم » اسماً مضافاً إلى مقترن بأل ، وهو القوم .

هذا : وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه أل في قول الشاعر :

* فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

وهو نادر لا يقاس عليه . وأجاز الفراء ومن تبعه من الكوفيين : إضافة الفاعل النكرة كقوله :

فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لهم ... وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثمان بن عَفَّانَا

وخص الجمهور ذلك بالضرورة . وورد مجيء الفاعل علما أو مضافا إلى علم، كقول بعض العبادلة : بئس عبد الله أنا إن كان كذا . وقول النبي عليه السلام : « نعم عبد الله هذا » . وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه ، والعلم مخصوص بالمدح ، وما بعده بدل أو عطف بيان .

(١) أى : أو رافعان لضمرين مستترين وجوبا غالبا . ويلتزم هذا الضمير الإفراد والتذكير ، قال الشاعر .

نِعْمَ امرأَيْنِ حاتِمٌ وَكَعْبُ ... كِلاهُمَا غَيْثٌ وَسيفٌ عَضْبُ

ومن غير الغالب: نعما رجلين — ونعموا رجالا ، كما سبق. وشذ إبراز الضمير مع الباء الزائدة، حكى الفارضى: «نعم بهم قوما». ولا يتبع بتابع . وشذ تأكيده فى: نعم هم قوما أنتم

(٢) أى بعدها وهذا من المواضع التى يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها — أى للمخصوص بالمدح أو الذم ؛ إفراداً وغير إفراد ، وتذكيراً وتأنيثاً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ — وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَىْ « أَلْ » ، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا ؛ كَـ « نِعْمَ » عُقْبَى الكُرَمَا

(*) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له « متصرفين » مضاف إليه « نعم » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف — أى هما رافعان وفيه ضمير مستتر هو الفاعل « اسمين » مفعوله . ويجوز أن يكون « رافعان » نعت لفعلين

(*) « مقارنى أل» نعت لاسمين ومضاف إليه « أو مضافين » معطوف على مقارنى «لما » متعلق بمضافين» و « ما » اسم موصول «قارنها» الجملة صلة ما ، والهاء عائدة إلى أل « كنعم» الكاف جارة لقول محذوف ، و « نعم » فعل ماض « عقبى الكرما» فاعل نعم ومضاف إليه

بَدَلاً)[1]. وقوله : * نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ *[2]

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ ؛ كَـ«نِعْمَ» قَوْماً مَعْشَرُهُ)(*)

أى أن نعم وبئس فعلان جامدان ، وهما يرفعان فاعلين : مقترنين بأل ، أو مضافين للمقترن بها ، ومثل لهذا بقوله : « نعم عقبى الكرما » . أو يرفعان ضميراً يفسره تمييز ؛ كنعم قوماً معشره .

ويشترط فى هذا التميز — علاوة على مطابقة المخصوص التى ذكرناها :

(ا) أن يكون نكرة عامة متكثرة الأفراد ؛ فلا يجوز : نعم شمساً هذه الشمس ؛ لأنه لا ثانى لها . أما قولهم: نعم شمساً شمس هذا اليوم — فسائغ ؛ لتعددها بتعدد الأيام .

(ب) وأن يكون مؤخراً عن العامل ؛ فلا يصح تقديمه على نعم وبئس .

(ح) وأن يتقدم على المخصوص بالمدح أو الذم . وشذ قولهم : نعم محمد رجلا .

(د) ويجب ذكره ؛ فلا يجوز حذفه لئلا يبقى الفاعل المستتر مبهماً ليس له مايفسره ، إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه ، كالتاء فى قولك : إن زرت محمداً فبها ونعمت — أى ونعمت زيارة زيارتك ، ومنه الحديث المتقدم « من توضأ يوم الجمعة .. » إلخ .

(ﻫ) ويجب أن يكون صالحاً لقبول « أل » المعرّفة ؛ أوحالا محل ما يقبلها، لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل ، فاعتبر صلاحيته لها ، فلا يفسر بالكلمات المتوغلة فى الإبهام ، ككلمة : « غير » — و « مثل » — و « شبه » — و « أى » — وأفعل التفضيل المضاف والمقرون بمن .

(١) فاعل « بئس » ضمير مستتر فيها ، و « بدلا » تميز مفسر له ؛ والتقدير : بئس هو أى البدل، والمخصوص محذوف — أى إبليس وذريته — من الآية: ٥٠ من سورة الكهف

(٢) صدر بيت من البسيط — ينسب لزهير بن أبى سلمى، يمدح هرم بن سنان، وليس فى ديوانه ، وعجزه :

* إِلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا *

اللغة والاعراب : لم تعر : لم تنزل ولم تعرض . نائبة : كارثة وحادثة من حوادث الدهر . لمرتاع : أى فزع وخائف — وهو اسم فاعل من ارتاع . وزراً : ملجأً

(*) « ويرفعان » فعل مضارع وألف الاثنين فاعل وهو معطوف على رافعان ، من عطف الفعل على الاسم المشبه له « مضمراً » مفعول يرفعان « يفسره » الجملة صفة لمضمر « مميز » فاعل يفسر « قوماً » تميز مفسر لضمير نعم «معشره» مخصوص بالمدح مبتدأ ، وخبره الجملة التى قبله . ومعشر الرجل ، عشيرته .

وأجاز المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ : أن يُجمعَ بين التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ . كقوله : * نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ *(١)

ومعيناً . «نعم» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو «امرأ» تمييز مفسر للضمير المستتر، أى نعم هو – أى المرء، والجملة خبر مقدم «هرم» مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر «نائبة» فاعل تعر « إلا » حرف استثناء «وكان » الواو للحال ، وكان فعل ماض ناقص واسمها يعود على هرم « لمرتاع » متعلق بوزرا الواقع خبراً لكان .

والمعنى : يمدح هرماً بأنه رجل كريم ذو مروءة ، وشجاع، لا تنزل بأحد نازلة أو تحل به كارثة من كوارث الزمان تتطلب النجدة والعون ، إلا أخذ بيده ، وكان له معيناً وناصراً ومساعداً .

والشاهد : فى « نعم امرأ » فإن فاعل نعم ضمير مستتر، وقد فسر لإبهامه بالتمييز بعده الذى هو « امرأ » . وهنالك شاهد آخر فى قوله : « إلا وكان » ، حيث جيء بواو الحال قبل الفعل الماضى الواقع بعد إلا ، وهذا نادر ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كقوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون). من الآية: ١١ من سورة الحجر و ٣٠ من سورة يس

(١) صدر بيت من البسيط – لم يعرف قائله ، وعجزه :

* رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ *

اللغة والاعراب : الفتاة : المرأة الشابة الحديثة السن – وهى مؤنث الفتى . بذلت أعطت . بإيماء ، الإيماء : الإشارة ، مصدر أومأ إلى الشىء – إذا أشار إليه . « الفتاة » فاعل نعم « فتاة » تمييز مؤكد له « هند » مخصوص بالمدح « لو » شرطية – أو حرف تمن «بذلت» فعل الشرط «رد التحية» ردَّ مفعول بذلت، والتحية مضاف إليه « نطقاً » منصوب على نزع الخافض – أى بنطق « أو بإيماء » معطوف على نطقا بأو ، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

والمعنى : إن هنداً تستحق الثناء والتقدير ، لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة ، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

والشاهد : الجمع بين فاعل نعم الظاهر – وهو «الفتاة»، وبين تمييزها وهو «فتاة» ، وليس فى التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شىء. ومثله قول الشاعر :

ومَنعه سيبويه والسيرافى مطلقاً[١] . وقيل: إن أفادَ معنًى زائداً جاز — وإلا فلا ؛ كقولهم : * فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامِى *[٢]

واختُلِفَ فى كلمة « ما » بعد نِعْمَ وبئسَ ؛ فقيل : فاعلٌ[٣] ؛ فهى معرفةٌ ناقصة — أى موصولةٌ فى نحو[٤] : (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)[٥] أى :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وهذا الرأى مؤيَّد بما ورد كثيراً نظماً ونثراً فى الفصيح من كلام العرب ، وهو الصحيح . ومن النثر قول الحارث بن عباد — حين بلغه أن ابنه بجيرا قتل فى حرب البسوس — . « نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) أى سواء أفاد التمييز معنى زائداً عما يفيده الفاعل — أم لا ؛ لأن التمييز لرفع الإبهام ، ولا إبهام مع ظهور الفاعل . وقد أولا ما ورد من ذلك بجعل المنصوب حالا مؤكدة :

(٢) عجز بيت من الوافر — لأبى بكر الأسود بن شعوب الليثى ، وقيل: للحارث ابن عباد ، وصدره : * تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد تقدم شرحه فى باب التمييز صفحة ٢٦٢ من الجزء الثانى .

والشاهد فيه هنا : الجمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » — وبين التمييز وهو « من رجل » . وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة نعته ، وهو أنه تهامى — أى منسوب إلى تهامة . وتهامة : اسم لما انخفض عن نجد من بلاد الحجاز . وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله :

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ)(*)

(٣) وعلى ذلك فهى مستثناة من شرط الفاعل المتقدم . ومثل « ما » — « من » وتكون موصولة ، أو نكرة تامة ، أو موصوفة . ولا تكون معرفة .

(٤) أى من كل تركيب وقع فيه بعدها جملة فعلية ، وتكون الجملة صلة .

(٥) من الآية : ٥٨ من سورة النساء .

(*) « وجمع تمييز » مبتدأ أول ومضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز « ظهر » الجملة نعت لفاعل « فيه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان ،مؤخر « عنهم » متعلق باشتهر الواقع نعتاً لخلاف، والضمير فى عنهم للنحاة، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

نِعْمَ الذى يَعِظُكم به . ومعرفةٌ تامَّةٌ[١] فى نحو : (فَنِعِمَّا هِىَ) أى : فنعم الشىءُ هِىَ . وقيل : تمييزٌ ؛ فهى نكرَةٌ موصوفةٌ فى الأوَّل[٢] ، وتامَّةٌ فى الثانى[٣] .

---

(١) أى غير مفتقرة إلى صلة ؛ وذلك إذا وقع بعدها مفرد ، ويكون ما بعدها هو المخصوص كما مثل المصنف : وكذلك إذا وقعت بعدها جملة نحو : نعم ما فعلت ، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف . والتقدير : نعم الشىء شىء فعلت . والتقدير فى المثال السابق : نعم الشىء شىء يعظكم به .

(٢) أى: إذا وقعت بعدها جملة فعلية ، ويكون الفعل بعدها صفة لها ، والمخصوص محذوف ، والتقدير فى المثال المذكور : نعم شيئاً يعظكم به ذلك القول :

(٣) أى: إذا وليها مفرد . فهى نكرة تامة تمييز ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، والمفرد بعدها هو المخصوص . وكذلك يجوز إذا وليتها جملة — أن تعرب نكرة تامة ، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف — أى نعم هو شيئا شىء يعظكم به. وإذا لم يلها مفرد ولا جملة، نحو: السماحة نعما ، والتقتير بئسما ؛ فهى: إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها ، والمخصوص على كل محذوف — أى نعم الشىء أو شيئا — تلك السماحة . وكذلك بئس.

وإلى الخلاف فى « ما » المتلوة بجملة فعلية — يشير الناظم بقوله :

(وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ ، فِى نَحْوِ « نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ »)(*)

أى أنه اختلف فى « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » ؛ فقيل : هى نكرة منصوبة على التمييز ، ويكون فاعل « نعم وبئس » ضميراً مستتراً . وقيل : هى الفاعل . والمثال الذى ذكره يصلح للقولين — كما يتبين من الإعراب ، ومما أوضحناه .

(تنبيه) إذا كان فاعل «نعم وبئس» ضميراً مستتراً، فلا يجوز أن يكون له تابع؛ من نعت — أو عطف — أو توكيد — أو بدل . وإذا كان فاعلهما مفردا ظاهرا — امتنع

(*) «وما» مبتدأ « مميز » خبر «وقيل» فعل ماض للمجهول «فاعل» خبر لمبتدأ محذوف — أى هو فاعل ، والجملة نائب فاعل، وهى مقول القول «فى نحو» متعلق بمحذوف حال من «ما» «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح وفاعله مستتر «ما» نكرة ناقصة فى موضع نصب تمييز «يقول الفاضل» الجملة فى محل نصب نعت لما — أى نعم شيئاً يقوله الفاضل . وقيل : « ما » معرفة فاعل نعم، والجملة الفعلية فى محل رفع نعت لمخصوص محذوف — أى نعم الشىء شىء يقوله الفاضل .

(فصل) ويذكرُ المخصوص بالمدح أو الذمَّ بعد فاعلِ نِعْمَ وبئْسَ[1] فيقال: نِعْمَ الرجلُ أبو بكرٍ — وبئْسَ الرجلُ أبو لَهَبٍ، وهو مبتدأ، والجملةُ قبله خَبر[2]. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدإ واجبِ الحذف؛ أى الممدوحُ أبو بكرٍ — والمذمومُ أبو لهب[3].

وقد يتقَدَّمُ المخصوصُ[4]، فيتعينُ كونُه مبتدأ، نحو: زيدٌ نِعْمَ

توكيده توكيدا معنويا. فإن كان مثنى أو جمعا — جاز، تقول: نعم الصديقان كلاهما — محمد وعلى، ونعم الأصدقاء كلهم — محمد، وعلى، وعمر والمؤنث كالمذكر.

أما التوكيد اللفظى فجائز، وكذلك العطف والبدل. أما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح — لا التخصيص؛ لأن التخصيص مناف للتعميم المفهوم من أل الجنسية.

(١) يشترط فى المخصوص: أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما من وسائل التخصيص. وأن يكون أخص من الفاعل — لا مساويا له ولا أعم؛ وذلك ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع فى النفس. وأن يكون مطابقا له فى المعنى: تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا. وأن يكون متأخرا عنه ليكون أدعى للتشويق. وكذلك يجب تأخيره عن التمييز، إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز، نحو: نعم رجلا المجاهد. فإن كان الفاعل اسما ظاهرا — جاز تقديم المخصوص على التمييز وتأخيره، تقول: نعم المجد تلميذا محمد — ونعم المجد محمد تلميذا.

وإذا كان المخصوص مؤنثا — جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا.

(٢) والرابط عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه. وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه — وهو الراجح.　　(٣) وهذا مذهب الجمهور.

وإلى الإعرابين يشير الناظم بقوله:

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا　　أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا)(*)

أى يذكر المخصوص بعد الفاعل، ويعرب مبتدأ — أو خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا.

(٤) أى على « نعم وبئس »، وذلك بشرط صلاحيته للتأخير.

(*) « المخصوص » نائب فاعل يذكر « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بيذكر « مبتدا » — بالقصر — حال من المخصوص « أو خبر اسم » أو خبر — معطوف على مبتدأ واسم مضاف إليه « ليس يبدو أبدا » الجملة من ليس ومعموليها فى محل جر نعت ثان لاسم،

الرجلُ . وقد يتقدَّمُ ما يُشعِرُ به فيُحْذفُ[١]، نحو : (إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ) أى : هو[٢] .

وليس منه[٣] : « العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى » ، وإنما ذلك من التقدُّم[٤] .

(فصل) وكلُّ فِعْلٍ ثلاثىٍّ صالحٍ للتَّعَجُّب منه ـ فإنه يجوز استعمالُه على « فَعُل » ـ بضم العين ؛ إما بالأصالةِ كظَرُف ـ وشَرُف، أو بالتَّحويل[٥]

(١) أى قد يتقدم على جملة المخصوص لفظ يدل عليه ويشعر به إذا حذف ـ فيحذف المخصوص جوازا ؛ سواء كان هذا المشعر صالحا لأن يكون مخصوصا ـ أولا، ويعرب على حسب حالته . (٢) أى أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب ، لدلالة ما قبله عليه، وهو يصلح أن يكون مخصوصا. ويجوز أن يكون التقدير: نعم العبد الصابر؛ وعلى هذا يكون المشعر ـ وهو كلمة «صابرا» ـ غير صالح لأن يكون مخصوصا ؛ لأنه نكرة غير مختصة «من الآية: ٤٤ من سورة ص» . وإلى حذف المخصوص أشار الناظم بقوله:

(وَإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)(*)

أى: إذا تقدم على المخصوص بالمدح أو الذم ما يشعر بمعناه ، ويدل عليه من غير لبس أو فساد فى المعنى ـ كفى عنه وجاز حذفه . وقول الناظم : كالعلم نعم المقتنى والمقتفى ـ من تقديم المخصوص لا المشعر به ؛ إذا أعرب « العلم » مبتدأ وما بعده خبر كما هو المتبادر . والأصل : نعم المقتنى والمقتفى العلم . والمقتنى : الشىء الغالى الذى يقتنى ويحرص الناس على الاحتفاظ به . والمقتفى : الذى يتبع ويسار على نهجه .

(٣) أى ليس من حذف المخصوص .

(٤) هذا إذا أعرب « العلم » مبتدأ كما بينا . أما إذا أعرب « العلم » خبراً لمبتدأ محذوف ؛ أى المدوح العلم ، أو عكسه ، أو أعرب مفعولا لمحذوف ـ أى الزم العلم ، وجملة « نعم المقتنى » مستأنفة ـ فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص ؛ لعدم صلاحيته للتأخير؛ لأنه من جملة أخرى ، وعلى هذا يحمل كلام الناظم.

(٥) أى إذا كان فى الأصل مفتوح العين أو مكسورها كمثال المصنف . ثم إن كان

(*) « وإن يقدم » شرط وفعله « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض، والجملة جواب الشرط «كالعلم» الكاف جارة لقول محذوف ، و «العلم» مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف.

كضَرُبَ ـ وفَهُمَ . ثم يُجْرَى حينئذ مُجْرَى نِعْمَ وبِئْسَ ؛ فى إفادة المدحِ والذَّمِّ[1]، وفى حُكْمِ الفاعل ، وحُكْمِ المخصوصِ . تقول فى المدحِ : فَهُمَ الرجلُ زيدٌ ، وفى الذَّمِّ : خَبُثَ الرجلُ عمْرٌو[2] .

ومن أمثلته: « سَاءَ »[3]؛ فإنَّهُ فى الأصل سَوَأَ ـ بالفتح[4]، فَحُوِّلَ إلى « فَعُلَ » ـ بالضم ـ فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى « بِئْسَ » فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذَكرنا[5] ؛ تقول : سَاءَ الرجل أبو جهل ـ وَسَاءَ حَطَبُ النارِ أبو لهبٍ

الفعل معتل العين بالألف نحو: صام ونام ـ بقى على حاله ، وقدر فيه التحويل إلى « فَعُل » .

وإن كان معتل اللام ؛ فإن كانت لامه واواً ـ ظهرت الواو مفتوحة وقبلها الضمة إن لم تكن موجودة من الأصل . نحو : سرُوَ ، وغزُو . وإن كانت ياء قلبت واواً وضم ما قبلها ، نحو ؛ خشُوَ . ويعتبر الفعل بعد ذلك التحويل لازما مجرداً من الدلالة على الزمن ، جامداً ـ لا مضارع له ولا أمر ولا غيرها من المشتقات . واستعمال هذا النوع فى المدح والذم نادر، ولا يحسن استعماله اليوم، فهنالك مايغنى عنه من الأساليب المقبولة . (١) وذلك مع تأدية كل فعل معناه الخاص به ودلالته على التعجب . فكل فعل ثلاثى يحول إلى صورة « فعُل » يؤدى هذه الأمور الثلاثة . وجريان الفعل هذا المجرى ـ ليس على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الأولوية .

(٢) وتقول : شَرُفَ ـ وكَرُمَ ـ ونَبُهَ ـ وفَهُمَ ـ وبَرُعَ ـ ولَعُبَ . . . إلخ .

(٣) خصها المصنف والناظم بالذكر ؛ لأنها للذم العام فهى أشبه ببئس ، ولكثرة استعمالها وللخلاف فيها ؛ أهى مثل بئسَ فى المعنى والحكم ؟ أم هى مثلها فى المعنى ؟ أما فى الأحكام فكالأفعال المحولة ؟

(٤) والسوء : ضد السرور . تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، يقال ساءه الأمر يسوؤه ـ إذا أحزنه ، فهو متعد متصرف .

(٥) أى من كونه كبئس فى أحكامه . قال الناظم :

وفى التنزيل : (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً[١] ـ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ[٢]) . ولك فى فاعل « فَعُل » المذكور : أن تأتىَ به اسماً ظاهراً مجرّداً من أل[٣] ، وأن تجُرَّهُ بالباء[٤] ، وأن تأتِىَ به ضميراً مطابقاً[٥] ، نحو فَهُمَ زيد .

وسُمِع : « مررت بأبياتٍ جادَ بِهِنَّ أبياتاً ـ وجُدْنَ أبياتاً »[٦] ، وقال :

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَلْ فَعُلاَ   مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ)[*]

أى اجعل « ساء » مثل بئس فى معناها وأحكامها . واجعل « فَعُل » من كل فعل ثلاثى ـ مثل « نعم » ـ جعلا مطلقاً فى معناها وأحكامها، من غير تقييد يحدث بينهما فرقاً .

ومعنى مسجلا : حراً عن التقييد بحكم . والاقتصار على « نعم » ليس مقصوداً بل مثلها فى ذلك ـ « بئس » .

(١) فاعل « ساء » ضمير مستتر يعود على النار « مرتفقا » تمييز على حذف مضاف ـ أى نار مرتفق ؛ لأن التمييز ينبغى أن يكون عين المميز فى المعنى . والمرتفق : المتكأ . من الآية : ٢٩ من سورة الكهف

(٢) « ما » إن جعلت فاعلا ـ فهى اسم موصول والجملة صلة ؛ أى ساء الذى يحكمونه . وإن جعلت تمييزاً ـ فهى نكرة موصوفة ؛ أى ساء شيئاً يحكمونه ، وعلى الاتجاهين فالمخصوص بالذم محذوف .   من الآية : ٤ من سورة العنكبوت

(٣) أى بخلاف فاعل نعم وبئس . وهذا أحد الفروق بينهما .

(٤) أى الزائدة . وبكثرة إن كان اسماً ظاهراً ؛ وذلك تشبيهاً بفاعل « أفعل » فى التعجب ، فيجر لفظاً ويرفع محلا ، تقول : حَمُد بالجار معاشرة ـ أى حَمُد الجار معاشرة . وهذا فرق ثان بينهما.

(٥) أى لما قبله وجوباً ، ، وعائداً كذلك إلى شىء سابق ، تقول : المخلص سَعُد رجلا ـ والمخلصان سعدا رجلين .. إلخ، فإن عاد إلى التمييز المتأخر فلا مطابقة. وهذا فرق ثالث ؛ فإن « نعم » يتعين فى فاعلها المضمر ـ لزومه حالة واحدة، وعوده على التمييز بعده .

(٦) حكى ذلك الكسائى ـ بزيادة الباء فى الفاعل أولا ، وتجرده منها ثانياً . وهو سبب تمثيل المصنف به . وجاد بهن ؛ من جاد الشىء ـ إذا صار جيداً . وأصله : جوَد ،

(*) « كبئس » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل « ساء » مفعوله الأول مقصود لفظه « فعلا » مفعول أول لا جعل الثانى على تقدير مضاف « من ذى ثلاثة » متعلق بمحذوف حال من فعلا ومضاف إليه « كنعم » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل « مسجلا » حال من نعم

* حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِى لاَ يُرَى *(١)

أصله: حَبُبَ الزَّوْرُ، فزادَ الباءَ وَضَمَّ الحاءَ؛ لأن « فَعُلَ » المذكور يجوزُ فيه أن تُسَكَّن عَيْنه، وأن تُنقلَ حركتُهَا إلى فائِه(٢)؛ فتقول: ضَرْبَ الرجلُ — وضُرْبَ.

(فصل) ويقالُ فى المدح: « حَبَّذَا »، وفى الذَّم: « لاَ حَبَّذَا »، قال:

محول إلى « فَعُل » لقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء فى الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر، فقيل: بهن، و « أبياتاً » تمييز. و « جدن » فعل وفاعل. و « أبياتاً » تمييز أيضاً. وقد جمع فيهما بين الفاعل والتمييز.

(١) صدر بيت من المديد — للطِرِمّاح بن حكيم، وعجزه:

* مِنْــــهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أو لِمَامُ *

اللغة والاعراب. الزور: الزائر، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل، ويطلق على الواحد والجمع — مذكراً ومؤنثاً. صفحة، المراد: صفحة الوجه — وهى جانبه. لمام: جمع لمة، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكب سمى: جُمّة. « حب » فعل ماض لإنشاء التعجب « بالزور » فاعل حب على زيادة الباء « الذى » صفة للزور «لا» حرف نفى «يرى» فعل مضارع للمجهول «منه» متعلق به «إلا» أداة حصر «صفحة» نائب فاعل يرى. والجملة صلة الذى، «أو لمام» معطوف على صفحة

والمعنى: ما أحب الضيف الذى لا يثقل على مضيفه بالمكث عنده ومضايقته، حتى لا يكاد يتحقق من ملامحه؛ لسرعة انصرافه وتركه المضيف.

والشاهد: مجىء فاعل «حب» — التى تفيد معنى « نعم » — مقترنا بالباء الزائدة؛ لقربها من معنى التعجب، وقد علمت أن الباء تزاد فى فاعل فعل التعجب.

(تنبيه) يتبين مما ذكره المصنف: أن «ساء»، و «حب» — إذا لم يكن معهما «ذا» — من المحول إلى «فَعُل» بالضم، وتجرى عليهما أحكامه التى ذكرها، وهذا هو المشهور. ويرى الدماميني: أنه يلتزم فى فاعل «ساء» — ما التزم فى فاعل «بئس» من جميع الأحكام.

وقال الشاطبي: إن فاعل « حب » — إذا لم يكن معه « ذا » — يلتزم فيه ما التزم فى فاعل « نعم ».

(٢) وفى ذلك، وفيما تقدم فى فاعل «حب» — إذا كان غير «ذا» — يقول الناظم:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِى فى الهَوَى ... وَلاَ حَبَّذَا الجاهِلُ العَاذِلُ[(١)]

ومذهبُ سيبويه : أَنَّ «حَبَّ» فعل ، و «ذَا» فاعل ، وأَنَّهما باقيان على أصلهما[(٢)] ، وقيل : رُكِّبَا وَغَلَبت الفعليةُ لتقدُّمِ الفعلِ ، فصار الجميع

(وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بِحَبَّ ، أَوْ فَجُرّ
بِالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ)(*)

أى ارفع الفاعل بحب؛ إذا كان اسماً غير كلمة «ذا» ، أو جره بالباء الزائدة ويكون فى محل رفع . وانضمام الحاء مع « حب » إذا كان دون ذا ـ كثير .

(١) بيت من المتقارب ، لم نقف على قائله :

اللغة والإعراب . العاذر : الذى يقبل العذر ، ولا يلوم ـ من عذَره يعذِره ، والاسم المعذرة . العاذل . اللائم ـــ من عذله يعذُله ، والاسم العذل . « ألا » حرف تنبيه « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وسيذكر المصنف لها أعاريب أخرى « عاذرى » مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالمدح « فى الهوى » متعلق بعاذر « ولا » نافية « حبذا الجاهل » إعرابه كسابقه « العاذل » صفة للجاهل .

والمعنى : نعم من يعذرنى فى الهوى ـ ويكف عن لومى وعذلى ، وبئس الجاهل الغبى الذى يلومنى ولا يلتمس لى عذرا فى هواى .

والشاهد : استعمال « حبذا » للمدح فى الشطر الأول من البيت ، و « لاحبذا » للذم فى الشطر الثانى ، وقد جمع بينهما .

(٢) أى أنهما جملة فعلية ماضوية لإنشاء المدح ، و « ذا » كفاعل « نعم » لا يجوز إتباعه . وإذا وقع بعده اسم ـ نحو : حبذا الرجل ـ فهو المخصوص ، لا تابع لاسم الإشارة . وإلى هذا أشار الناظم بقوله .

(وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذَا» ، الفَاعِلُ «ذَا» ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ : «لاَ حَبَّذَا»)(*)

(*) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لارفع « سوى » ظرف صلة ما « ذا » مضاف إليه « بحب» متعلق بارفع « أو فجر » معطوف على ارفع ، والفاء زائدة «بالباء» متعلق بجر وقصر للضرورة « ودون ذا » دون ظرف متعلق بمحذوف حال من محذوف للعلم به، وذا مضاف إليه «انضمام» مبتدأ « الحا » ـ بالقصر ـ مضاف إليه « كثر » الجملة خبر المبتدأ، والتقدير : وانضمام الحاء من حب حال كونه دون « ذا » ـــ كثير .

(*) « ومثل » خبر مقدم « نعم » مضاف إليه « حبذا » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه

فعلاً ، وما بعده فاعل(١) . وقيل : رُكِّبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم ، فصار الجميع اسماً مبتدأ ، وما بعده خبره(٢) . ولا يتغيَّر « ذَا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال : حَبَّذَا الزيدان وَالهندان ـ أو الزيدونَ وَالهندات؛ لأنَّ ذلك كلامٌ جرى مجرى المَثَل(٣) ، كما فى قولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ » . يقال لكلِّ أحدٍ ـ بكسر التاء وإفرادها(٤) . وقال ابن كَيسان :

أى مثل « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ـ جملة « حبذا » ، وهى جملة فعلية ، الفاعل فيها هو « ذا » . وعند إرادة الذم قل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية . ويجب وصلها بذا كتابة .

(١) هذا رأى ضعيف ؛ لأنه لم يعهد تركيب فعل من فعل واسم ، على أنه قد يحذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف ـ كما فى قول الشاعر .

ألاَ حَبَّذَا لولا الحياءُ ورُبَّمَا مَنَحْتَ الهوَى ما لَيْسَ بالمتقارِبِ

(٢) وأجاز بعضهم : كون « حبذا » خبرا مقدما ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر . وينسب هذا إلى المبرد وابن السراج . وضعف بأن « حبذا » لو كان اسماً لوجب تكرار « لا » عند إهمالها فى نحو : لا حبذا زيد ولا عمرو . وأيضاً : عمل « لا » فى معرفة إن أعملت عمل « إن » أو ليس .

وبقى وجه آخر، وهو : أن يكون «حب» فعلا، و«ذا» ملغاة ، والاسم بعده فاعل.

(٣) أى فى كثرة الاستعمال . وفيه علة تقتضى عدم التغيير كالمثل ، وهى : إرادة الإبهام بذا ، ثم الإيضاح بما يأتى بعدها مثل : ربه رجلاً ـ و (قل هو الله أحد) .

(٤) ذلك لأنه فى الأصل خطاب لامرأة طلقت زوجاً غنياً لكبره ، وأخذت شاباً فقيراً ـ وكان ذلك فى زمن الصيف ؛ فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً ؛ فقال لها ذلك . وصار مثلا يضرب لمن يطلب الشىء بعد تفريطه فيه، و« الصيف » منصوب على الظرفية لضيعت .

« الفاعل ذا » مبتدأ وخبر « وإن ترد » شرط وفعله « ذماً » مفعول ترد « فقل » الفاء واقعة فى جواب الشرط « لا » نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب مقول القول وجملة القول جواب الشرط .

لأنَّ المشارَ إليه مضافٌ محذوف ـ أى حَبَّذَا حُسْنُ هندٍ[١]. ولا يتقدم المخصوصُ على «حَبَّذَا» ؛ لما ذكرنا من أنه كلام جرَى مجرَى المَثَل[٢]، وقال ابن بابشاذ: لئلا يُتوَهَّم أنَّ فى «حَبّ» ضميراً[٣]، وَأَنَّ «ذا» مفعولٌ.

(تنبيه) إذا قلت: «حُبَّ» الرجلُ زيدٌ» ؛ فحبَّ هذه من باب «فَعُل» المتقدِّم ذِكْرُه، ويجوزُ فى حائِه: الفتح ـ والضم، كما تقدم. فإن قلت «حَبَّذَا» ـ ففتح الحاء واجبٌ؛ إن جعلتَهَا كالكلمة الواحدة[٤].

---

(١) هذا قول غير مسلم؛ لأنه لو كان كما ذكره ـ لظهر هذا المبتدأ المقدر فى بعض التراكيب العربية؛ ولم يثبت ذلك إطلاقا؛ فهو قول لا دليل عليه.

(٢) وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

وَأَوْلِ «ذَا» المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لاَ تَعْدِلْ بِذَا؛ فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ (*)

أى اتبع كلمة «ذا» وجىء بعدها بالمخصوص أياً كان؛ مفردا أو غيرها. ولا تعدل بذا أو تمل إلى سواه ـ أى لا تدخل عليه تغييرا مطلقاً؛ فهو يشبه المثل فى لزومه حالة واحدة للجميع.

(٣) أى ضميراً مرفوعا على الفاعلية عائدا على المخصوص. وهذا التوهم بعيد؛ لأن معنى هذا التركيب قد اشتهر فى غير ذلك المعنى المتوهم. على أن هذا التوهم الذى يفر منه ـ لا يمتنع وروده على الذهن بسبب التأخير؛ لأنه يفهم أن «ذا» مفعول مقدم، و«زيد» فاعل مؤخر

(٤) أى بالتركيب؛ فإن أبقيا على أصلهما بلا تركيب ـ جاز الوجهان. وإذا كان فاعل «حب» اسماً غير «ذا»؛ فإنه لا يلتزم صورة واحدة، وإنما يساير المعنى؛ فيكون مفردا أو غير مفرد ـ مذكرا وغيره؛ على حسب ما يقتضيه المقام. ويجوز رفعه أو جره بباء زائدة. تقول: حُب المضىءُ القمرُ ـ وحُب المضيئان القمران ـ وحُبت المضيئات الأقمار ... وهكذا.

(*) «وأول» فعل أمر يتعدى لاثنين ـ أى اتبع «ذا» مفعول أول «المخصوص» مفعول ثان ويجوز العكس «أيا» اسم شرط خبر لكان مقدم، وهى فعل الشرط واسمها يعود الى المخصوص «لا» ناهية «تعدل» مضارع مجزوم بها، والجملة جواب الشرط، وحذفت الفاء للضرورة «فهو» الفاء للتعليل، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ «يضاهى المثلا» «المثلا» مفعول يضاهى والجملة خبر المبتدأ،

تنبيه

يخالف مخصوص « حبذا » مخصوص نعم فى أمور، منها :

(ا) أن مخصوص «نعم» يجوز تقديمه عليها ؛ بخلاف مخصوص « حبذا » فلا يتقدم مطلقاً ؛ لا على « حب » — ولا على «ذا» . وقد أوضح ذلك المصنف .

(ب) يجوز عمل النواسخ فى مخصوص « نعم » تقول : نعم رجلا كان محمد ؛ ولا يجوز ذلك فى مخصوص « حبذا » .

(حـ) تقديم التميز على المخصوص فى «نعم» — كثير ، وتأخيره شاذ ونادر . أما فى «حبذا» ؛ فيجوز ذكر التميز أو الحال قبله أو بعده ؛ تقول : حبذا رجلا محمد — وحبذا محمد رجلا — وحبذا راكباً محمد — وحبذا محمدان مسافرين . وصاحب الحال والمميز هو « ذا » ؛ لأنه الفاعل المبهم — لا المخصوص .

فائدة

يجوز زيادة « كاف الخطاب » فى آخر « نعم وبئس »، تقول : نعمك الرجل محمد — وبئسك الرجل زيد .

وهذه الكاف حرف لمجرد الخطاب ، وليس لها موضع من الإعراب .

ومع جوازها فهى قليلة فى الأساليب البليغة .

الأسئلة والتمرينات

١ — يرى بعض الكوفيين: أن «نعم وبئس» اسمان. بين حجتهم فى ذلك ، وادحضها

٢ — يأتى فاعل « نعم وبئس » اسماً ظاهرا أحياناً ، وضميرا أحيانا أخرى .
اشرح الشروط اللازمة فى كل — ومثل .

٣ — للنحاة أقوال فى إعراب « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » .
اشرح ذلك ؛ ووضح بأمثلة من إنشائك .

٤ — كيف تعرب المخصوص ؟ وما الفرق بين مخصوص « نعم » — و « حبذا » ؟

٥ — ابسط القول فى « ساء » ، و « حب » ، وما يحول إلى « فَعُل ». وبين الفرق بينها ، وبين « نعم وبئس » .

٦ — اشرح قول ابن مالك الآتى ؛ موضحاً ما تقول بالأمثلة :

(وَجَمْعُ تَمييز وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فيه خِلَافٌ عنهمُ قد اشْتَهَرْ)

٧ — فيما يأتى شواهد للنحويين فى باب « نعم وبئس » . بين موضع الشاهد ، وأعرب ما تحته خط ، واذكر المخصوص بالمدح أو الذم :

قال تعالى : (وَلَنِعْمَ دار المتّقِينَ • بِئْسَ للظالمين بَدَلا • بِئْسَمَا اشتروا به أنفسهم • سَاءَ مَثَلاً القوم الذين كَذَّبُوا بآياتنا • كَبُرَت كلمةً تخرج من أفواههم • إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هى • وحَسنَ أُولئكَ رَفيقاً)

تَزَوَّدْ مثـــلَ زاد أبيك فِينا — فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيـــك زادا

فَنِعْمَ صديقُ المرء مَنْ كان عَوْنه — وَبِئْسَ امْرَأً مَنْ لا يُعين على الدهر

فقلتُ اقتـــلوها عنـكمُ بمِزَاجِهَا — وَحَبَّ بها مقتـــولةً حين تُقْتَلُ

لَعَمْرِى ـ وما عَمْرى عَلَىَّ بِهَيِّن — لَبِئْسَ الفتى المدعوُّ بالليل حاتِمِ

أَأَلُومُ مَنْ بَخِلَتْ يَدَاهُ وَأَغْتَدِى — لِلْبُخْلِ تِرْباً ؟ سَاءَ ذَاكَ صَنِيعاً

أَلاَ حَبَّذَا ، لولا الحياء ، وَرُبَّمَا — منحتُ الهوَى ما ليس بالمُتَقَارِب

نِعْمَ امرأينِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ — كِلاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

---

٨ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتيين ؛ وبين ما فيهما من شاهد . وهما لجرير الشاعر الأموى المشهور :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ — وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبَّـــذَا نفحاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ — تأتيكَ من قِبَلِ الرَّيَّانِ أحْيَانَا

(باب أفعل التفضيل)(١)

إنما يصاغُ أفعلُ التفضيل مما يُصَاغُ منه فِعْلاَ التعجب(٢)؛ فيقال: هو أَضْرَبُ وَأَعْلَمُ وَأَفْضَلُ ـ كما يقال: ما أَضْرَبَه وَأَعْلَمَه وَأَفْضَلَه.

باب أفعل التفضيل

(١) هو: اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة خاصة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة. وهو يصاغ قياساً على وزن «أفْعَل» للمذكر ـ ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

وعلى وزن «فُعْلى» للمؤنث، والزائد يسمى «المفضَّل»، والمزيد عليه يسمى: «المفضَّل عليه ـ أو المفضول» سواء كانت صفة مدح كأفضل وأحسن ـ أو ذم كأقبح وأسوأ.

ومنه: خير ـ وشر ـ وحَب؛ وقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال؛ قال تعالى: (وأن يستعففن خير لهن ـ أولئك هم شر البرية) وقال الشاعر:

* وحَبُّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعا *

وجاء على الأصل قول رؤبة:

* بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابنِ الأَخْيَرِ *

وقراءة بعضهم: (من الكذاب الأشرّ)، وفي الحديث: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قلّ».

(٢) تقدم ذلك مستوفى في «باب التعجب» قريباً فارجع إليه إن شئت.

وفي ذلك يقول الناظم:

(صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي)(*)

أي صغ «أفعل» للدلالة على التفضيل. من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب. وامنع هذه الصياغة من الفعل الذي منع منه الصوغ هنالك.

(*) «من مصوغ» متعلق بصغ والموصوف محذوف ـ أي من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور نائب فاعل مصوغ «للتعجب» متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول صغ «للتفضيل» متعلق بصغ «وأب» فعل أمر مبني على حذف الألف «اللذ» اسم موصول لغة في الذي ـ مفعول «أبي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى الذي، والجملة صلة.

وشذَّ بناؤُه من وصفٍ لا فِعْل له ؛ كهُوَ أقمنُ به ـ أى أحقُّ[(١)] ، وَأَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[(٢)] .

ومِمَّا زادَ على ثلاثة ؛ كـ«هذا الـكلام أَخْصَرُ مِن غيْرِه[(٣)] . وفى «أَفْعَلَ» المذاهبُ الثلاثةُ[(٤)] ، وَسُمِعَ : هُوَ أَعْطَاهُم للدَّرَاهِمِ ـ وَأَوْلاَهُم للمعروفِ[(٥)] وهذا المكانُ أَقْفَرُ من غيْرِه[(٦)] . ومن فِعْلِ المفعولِ ؛ كهُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ[(٧)] ـ وَأَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ[(٨)] ـ وَأَعْنَى بحاجَتِكَ[(٩)] .

---

(١) بنوه من قَمِن ـ أى حقيق . ومثله قولهم : ما بالبادية أنوأ منه ـ أى أعـلم بالأنواء منه . (٢) بنوه من لِصٍّ . وقد حكى ابن القطاع لَصَصَ ـ بالفتح ـ إذا استتر ، وحكى أيضاً : لَصَّه ـ إذا أخذه خفية . وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وشِظاظ ـ بكسر الشين ـ اسم لص ، معروف بالذكاء فى اللصوصية ـ من بنى ضبة ، ويضرب به المثل فى ذلك . ومثل هذين قولهم : هو أفرس من غيره ـ من الفروسية .

(٣) بنوه من : «اختُصِر» . وفيه شذوذ آخر ، وهو : بناؤه من المبنى للمجهول .

(٤) أى فى بناء « أفعل » التفضيل من الرباعى الذى على وزن « أفعل » ـ الخلاف السابق فى التعجب ؛ فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ـ وإلا فلا . (٥) هذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل ؛ لأن همزتهما كذلك .

(٦) هذا شاذ على القول بالمنع مطلقاً ؛ لأن همزته ليست للنقل .

(٧) بنوه من قولهم : زُهِى ـ بمعنى تـكبر ، وحكى ابن دريد : زها يزهو ـ أى تـكبر ، وعليه فلا شذوذ ؛ لأنه من المبنى للفاعل .

(٨) بنوه من « شُغِل » بالبناء للمفعول ؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية ـ لا أنها أكثر شغلا لغيرها ، وهذا الفعل يجىء مبنياً للفاعل ، قال تعالى : (شغلتنا أموالنا وأهلونا) .

والنحيين : تثنية نِحى ـ وهو : زق السمن . وذات النحيين : امرأة من « تيم الله بن ثعلبة » كانت تبيع السمن فى الجاهلية . فأتى رجل أنصارى ـ قبل أن يسلم فساومها حلت نحيا ، فقال لها : امسكيه حتى أنظر إلى غيره . حلت الآخر ، فقال لها : امسكيه . فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وفر .

(٩) بنوه من « عُنِى » ـ وسمع فيه : عَنِى كرضى ، وعليه فلا شذوذ فيه .

وما تُوُصِّل به إلى التعجُّبِ مما لا يُتَعَجَّب منه بلفظه - يُتوصَّلُ به إلى التَّفضيل . ويُجاءُ بعده بمَصْدَرِ ذلكَ الفِعْلِ تمييزاً ، فيقالُ : هو أشَدُّ استخراجاً وَحُمْرَةً(١) .

(١) إذا كان الفعل جامداً ؛ كعسى وليس ، أو غير قابل للتفاضل ؛ كمات وفنى - لم يجز التفضيل منه مطلقاً بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، وعدم التفاوت يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفاضل. وفى المنفى والمجهول - خلاف بين النحاة ؛ لأن مصدرهما مؤول فيكون معرفة ، فلا يصلح نصبه تمييزاً لأشد ونحوه ، وهو ما ينبغى أن يعرب به المصدر هنا . والتحقيق صحة التفضيل منهما بالطريق غير المباشر ؛ لصحة مجىء كلمة « عدم » قبلهما ، ولصحة التنكير فى بعض الأحوال .
أما ما عدا ذلك - مما فقد الشروط - فيتوصل إلى التفضيل منه بصوغ اسم تفضيل من «أشد» ونحوه مما يناسب المعنى ، ويوضع مصدر الفعل غير المستوفى للشروط بعده - منصوباً على التمييز كما بينا . ويقوم مقام المصدر : اسم فاعل ، أو اسم مفعول فى آخره ياء مشددة وتاء ، تقول : هو أشد ضاربية ، ومضروبية - من غيره ، كما سبق .
ويلاحظ : أن « أشد » ونحوه فى باب التعجب - « فعل » ، أما هنا - فـ« اسم » .
هذا : وقد ذكر النحاة: أن الألفاظ الدالة على العيوب والألوان - لا يصاغ منها « أفعل » مباشرة ؛ إذا كانت هذه العيوب والألوان ظاهرة . وسمع من ذلك : أسود من حلك الغراب - وأبيض من اللبن ، وقيل: إن هذا شاذ لا يقاس عليه ، ولا ندرى السبب فى عدم القياس ، وما ذكروه من علل غير مقنع . والرأى جوازه ؛ إذا لم يحصل لبس بصيغة أخرى ، وقامت قرينة على التفضيل. أما العيوب والألوان المعنوية فتصح الصياغة منها مباشرة ، مثل : فلان أبله من فلان - وأحمق منه - وأرعن منه - وأخرق منه - وأبيض سريرة منه - وأسود قلباً منه . . وهكذا . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِـــلْ   لِمَانِـعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ)(*)

أى أن ما يتوصل به إلى التعجب - من الأفعال التى لم تستكمل الشروط ، بسبب

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بوصل على أنه نائب فاعله قدم عليه ، وساغ ذلك لأنه جار ومجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » متعلق بوصل ، والجملة صلة، «لمانع» متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل » متعلقان بصل « صل » فعل أمر ، والجملة خبر المبتدأ .

(فصل) ولاسم التفضيلِ ثلاثُ حالاتٍ[١] :

إحداها : أن يكون مجرّداً من «أل» والإضافةِ ، فيجبُ له حكمان:

(أحدهما) أن يكون مُفرداً مذكّراً دائماً[٢] ، نحو : (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ)[٣]، ونحو:(قُلْ إنْ كانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ... الآية)[٤]

مانع يمنع التعجب المباشر منها — يتوصل به إلى التفضيل منها عند وجود ذلك المانع.

وليعلم أن « أفعل » التفضيل يدل غالباً على الدوام والاستمرار. وهو اسم جامد ليس له ماض — ولا مضارع — ولا اسم فاعل — ولا مفعول — ولا شيء من المشتقات، ولا يتقدم عليه فى الاختيار شيء من معمولاته ؛ كما هو الحكم العام فى العوامل الجامدة — إلا فى مواضع نص عليها النحاة ، وسيأتى بعضها ؛ كأن يكون المعمول شبه جملة كقول الشاعر :

وَلِلحِلمِ أوقَاتٌ وَلِلجهلِ مِثلُهَا ‏ ‏ ‏ ‏ وَلـكِن أَوقَاتى إلى الحِلمِ أَقرَبُ

(١) هذا بالنظر إلى لفظه. أما بالنظر إلى معناه، فله ثلاث استعمالات أيضاً :

(ا) ما تقدم ذكره فى تعريفه .

(ب) أن يراد به أن شيئاً زاد فى صفته الخاصة به — على شيء آخر فى صفته ، فالاشتراك بينهما فى مطلق الزيادة ، نحو قولهم . السكر أحلى من الملح — والصيف أحر من الشتاء يريدون : أن السكر فى حلاوته — أقوى من الملح فى ملوحته، والصيف فى حرارته — أشد من الشتاء فى برودته ... وهكذا ؛ فليس بين كل اثنين اشتراك فى المعنى — إلا فى مطلق الزياة المجردة المقصورة على صاحبها .

(حـ) أن يتجرد عن معنى التفضيل ، ويراد به ثبوت الوصف لصاحبه ، فيؤول باسم فاعل — أو صفة مشبهة . وقد أشار إليها المصنف والناظم فيما سيأتى :

(٢) أى ولو كان مسنداً إلى مؤنث، أو مثنى، أو مجموع. (٣) سورة يوسف — الآية: ٨

(٤) تمام الآية : (وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم) من الآية : ٢٤ من سورة التوبة فقد أفرد « أحب » فى الآية الأولى مع الاثنين . وفى هذه مع الجماعة .

ومِنْ ثَمَّ(١) قيل فى «أُخَرَ» – إنَّه معدولٌ عن آخر(٢)، وفى قول ابن هانىء:

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهاَ *(٣) – إنَّه لَحْن .

(والثانى) : أن يُؤْتَى بَعده «مِنْ»(٤) جَارَّةً للمفضولِ ، وقد

---

(١) أى: ومن أجل أن «أفعل» التفضيل المجرد من أل والإضافة – يلزم فيه الإفراد والتذكير كما أسلفنا .

(٢) أى: وليس من باب التفضيل ؛ لأنه ليست فيه مشاركة وزيادة ، لأن معناه الأصلى : أشد تأخراً . و «أخر» : جمع أخرى – أنثى آخر على وزن «أفْعَل» .

(٣) صدر بيت من البسيط ، للحسن بن هانىء – المشهور بأبى نواس ، فى وصف الخمر : وعجزه :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ من الذَّهَبِ *

اللغة والاعراب : فقاقعها : جمع فقاعة ، وهى النفاخات التى على وجه الماء أو الخمر – شبه حبات صغيرة من الحصباء وهى : دقاق الحصى . در : لآلىء ، جمع درة – وهى اللؤلؤة . «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسم كان «من فقاقعها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى «حصباء» خبر كأن «در» مضاف إليه «على أرض» متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» متعلق بمحذوف صفة لأرض.

والمعنى : كأن النفاخات الصغيرة البيضاء التى تعلو الخمر وهى فى الكأس – فى لونها الذهبى – حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب .

والشاهد : مجىء «أفعل التفضيل» – وهو صغرى وكبرى – مؤنثاً مع أنه مجرد من أل والإضافة ، وكان حقه أن يكون مفرداً مذكراً ، فيقال : أصغر وأكبر . لهذا : قال بعضهم : إنه لحن . وقال الآخرون : إنه لم يقصد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، فهو صفة مشبهة – لا أفعل تفضيل .

(٤) ولا يجر المفضول غيرها من الحروف ، وهى واجبة فى هذه الحالة . واختلف فى معناها ، فقال المبرد : هى للابتداء ، وتكون لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ، نحو : النشيط أفضل من الخامل . ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر على المجتمع من العدو . وقال ابن مالك : هى للمجاوزة – أى أن المفضل جاوز المفضول فى الوصف الممدوح أو المذموم ، وزاد عليه.

يحذفان[١]، نحو: (وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)[٢]. وقد جاء الإثباتُ وَالْحذفُ في: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) — أى: منك[٣].

وأكثرُ ما تحذف «مِنْ» إذا كان «أَفعلُ» خبراً[٤]. ويقِلُّ إذا كان حالاً كقوله: * دَنَوْتِ وَقد خِلْنَاكَ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ *[٥]

(١) أى «من» ومجرورها وهو المفضل عليه، وذلك عند وجود دليل على الحذف — وإلا امتنع. (٢) أى من الحياة الدنيا. من الآية: ١٧ من سورة الأعلى

(٣) وعند الحذف لفظاً يلاحظان فى التقدير والنية. من الآية: ٣٤ من سورة الكهف. وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً، أَوْ لَفْظاً — بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا)(*)

أى أن «أفعل» التفضيل المجرد من أل والإضافة — ينبغى أن يوصل فى اللفظ بمن جارة للمفضل عليه. وتقدر عند الحذف.

(٤) سواء كان خبراً لمبتدأ، أو خبر ناسخ، أو أصله الخبر؛ كثانى مفعولى «ظن» وأخواتها — وثالث مفاعيل «أعلم وأرى» .. إلخ، نحو: محمد أكرم — كان محمد أفضل — ظننت محمداً أعلم — أعلمت عليا محمداً أقدر على تحمل المسئولية

(٥) صدر بيت من الطويل، استشهد به النحاة — ولم ينسبوه لقائل. وعجزه:

* فَظَلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ *

اللغة والاعراب. دنوت: قربت، من الدنو — وهو القرب. خلناك: ظنناك وحسبناك. ظل: استمر. مضللا: حيران غير مهتد إلى الصواب، من الضلال — وهو عدم الرشد. «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو للحال من التاء فى دنوت، و«قد» حرف تحقيق «خلناك» خال: فعل ماض ناقص، من أخوات ظن، و«نا» فاعل، والكاف مفعول أول «كالبدر» متعلق بمحذوف مفعول ثان «أجملا» أفعل

(*) «وأفعل التفضيل» أفعل مفعول لمحذوف يفسره ما بعده، والتفضيل مضاف إليه، «أبداً» ظرف منصوب «تقديراً أو لفظاً» مصدران حالان من المجرور بعدهما، أو منصوبان بإسقاط فى «بمن» متعلق بصل «إن جردا» شرط وفعله، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

أى دَنوتِ أَجملَ من البدر .

أو صفةً كقوله : * تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَن تَقِيلِي * (١)

تفضيل حال من التاء فى دنوت أيضاً « فظل » معطوف بالفاء على دنوت « فؤادى » اسم ظل « فى هواك » متعلق بضللا الواقع خبراً لظل .

والمعنى : قربت منا أيتها المحبوبة وأنت أكثر جمالا وبهاء من البدر ، وقد كنا نظنك مثله فى الجمال وحسن المنظر ، فصار قلبى حائراً فى هواك وحبك ، لايعرف سبيل الرشد ووجه الصواب .

والشاهد : فى « أجملا » حيث حذفت «من» التى تجر المفضول عليه مع مجرورها، وأفعل التفضيل هنا حال من التاء فى « دنوت » كما ذكرنا . وجملة « وقد خلناك كالبدر » اعتراضية . وهذا على قلته قياسى .

(١) عجز بيت من الرجز ـ أو بيت من مشطوره ، وبعده :

غداً بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلِ

وهو لأُحَيْحَة بن الْجُلَاح الصحابى ـ يخاطب فَسِيلَة «نخلة صغيرة» وكان أُحَيْحَة مثرياً وله نخل كثير بيثرب ـ مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ـ ومع ذلك كان يدعو إلى الادخار والجمع .

ومن كلامه الذى جرَى مجْرَى المَثَل : «التَّمْرَةُ إلى التَّمْرَةِ تَمْر — والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل » ، أى أن القليل إذا انضم إلى القليل صار كثيراً .

اللغة والاعراب. تروحى : ارتفعى وطولى ـ من قولهم تروح النبت ـ إذا طال أجدر : أحق وأحرى . تقيلى : من القيلولة ـ وهى الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار ، والمراد : أنها فى هذا الوقت تكون متصفة بما يأتى . بجنبى بارد ظليل: أى فى مكان يساعد على النمو والازدهار . رسيل : سهل لين ، وهو وصف لمشرب . « تروحى » فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل « أجدر » أفعل تفضيل صفة لمحذوف ـ هو وعامله المعطوف على تروحى؛ أى: وخذى مكاناً أجدر، «أن تقيلى» أن : مصدرية، وتقيلى :مضارع منصوب بأن بحذف النون، والمصدر المنسبك مجرور بحرف جر محذوف قياساً ـ أى بقيلولتك، « غداً » ظرف زمان منصوب بتقيلى « بجنبى » متعلق

أى: تَرَوَّحى وائتى مكاناً أجدَرَ من غيرِه بأن تَقيلى فيه .

ويجبُ تَقديمُ «مِن» ومجرورِها عليه[١] ؛ إن كان المجرور استفهاماً[٢] نحو : أنت مِمَّنْ أفضَلُ[٣] ؟ ، أو مضافاً إلى الاستفهامِ ، نحو : أنت مِنْ غلام مَن أفضلُ ؟ وقد تتقدَّمُ فى غير الاستفهامِ كقوله :

* فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *[٤] — وهو ضرورة .

بتقيلى وهو مثنى « بارد » مضاف إليه « ظليل » معطوف على بارد بحذف العاطف . وهما وصفان لموصوفين محذوفين — أى بجنبى ماء بارد ومكان ظليل .

والمعنى : ارتفعى أيتها النخلة الصغيرة وطولى ، وخذى مكاناً أحرى من غيره بأن يزداد فيه نموك وازدهارك ، بجنبى ماء بارد ومكان ظليل . وقد كان أهل يثرب ضنوا بطلعهم عليه، فهبت ريح الصبا وقت التأبير على الذكور واحتملت طلعها فألقته على الإناث فقام ذلك مقام التأبير، فاستغنى عنهم .

والشاهد : فى « أجدر أن تقيلى » ؛ حيث حذف «من» والمفضل عليه مع «أفعل» وهو صفة لموصوف محذوف . وذلك قليل .

هذا : وقد ظن بعضهم أن الشاعر يخاطب بهذا ناقته ، وأنه يطلب منها الصبر على مشاق السير فى وقت الرواح المقابل للغدو ، وأن تقيل فى وقت الظهيرة ، وعليه تقدير المصنف . ولـكن هذا لا يتناسب مع ما قبل هذا البيت وما بعده . وقبله :

تَأَبَّرِى يا خَـــيْرَةَ الفَسِيلِ   تَأَبَّرِى مِنْ حَنَذٍ فَشُولِى
إذ ضَنَّ أهلُ النَّخْلِ بالفُحُولِ   تَرَوَّحِى أجدَرَ أن تَقِيلِى

والصحيح ما ذكرنا . وقد ذكره الفيومى فى « المصباح المنير » .

(١) أى على « أفعل » وحده ، دون تقديمها على الجملة كلها .

(٢) ذلك لأن الاستفهام له الصدارة فى الكلام   (٣) الأصل : أنت أفضل ممن ؟

(٤) عجز بيت من الطويل — لجرير الشاعر الأموى ، وصدره :

* إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً *

ومثل قول ذى الرمة — الشاعر الأموى :

وَلا عيبَ فيهاَ غير أنَّ قُطوفهاَ   سريع وَأنْ لاشىء منهن أطيَبُ

اللغة والإعراب . سايرت : سارت وصاحبت . ظعينة ، الظعينة : الهودج كانت فيه امرأة أولا ــ والجمع : ظعْن وظعائن، وهى أيضاً : المرأة مادامت فى الهودج. والمراد هنا : المرأة مطلقاً . أملح : أحسن ــ من ملُح ــ كظرف .

«إذا» ظرف فيه معنى الشرط سايرت فعل الشرط «أسماء» فاعل سايرت «ظعينة» مفعوله « فأسماء » الفاء واقعة فى جواب « إذا » وأسماء مبتدأ « من تلك » متعلق بأملح الواقع خبراً للمبتدأ « الظعينة » بدل من اسم الإشارة .

والمعنى : أن أسماء ــ كلما سارت مع نسوة ظهر حسنها وجمالها ، وتفوقت على من يسايرنها فى الحسن والملاحة .

والشاهد : تقدم « من » ومجرورها ــ وهو قوله : « من تلك الظعينة » ــ على أفعل التفضيل ، وهو « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ لضرورة الشعر . وفى تقديم « مِن » مع مجرورها فى حالتى الاستفهام ــ يقول الناظم :

(وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَــــــدِّمَا

كَمِثْلِ: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى   إِخْبَارِ ــ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا)(*)

أى: إن تكن مستفهماً بالاسم التالى « مِن » ــ أى مجرورها ، فقدمهما وجوباً دائماً ؛ مثل : ممن أنت خير وورد التقديم نادراً حالة الإخبار ؛ أى إذا كان الكلام خبراً ــ لا إنشائياً استفهامياً .

هذا : وإذا بنى أفعل التفضيل من مصدر فعل يتعدى بحرف الجر « مِن » ــ كالفعل « قَرُب ، وبعُد» ــ جاز تقديم « مِن » المعدية ، على «مِن» الداخلة على المفضول ، وتأخيرها عنها ، نحو : محمد أقرب من الصواب من على ــ وأقرب من على من الصواب . ولا يجوز الفصل بين « أفعل » وبين « مِن » ومجرورها ؛ إلا بمعمول « أفعل » ، نحو : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) . أو بـ « لو » وما يتبعها، كقول الشاعر :

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا   مِنْ مَاءِ مَوْهِبَــــةٍ عَلَى خَمْرِ

الموهبة : نقرة فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد ، والجمع مواهب « لو »

(*) « بتلو » ــ أى بتالى ــ متعلق بمستفهما « من » مضاف إليه « مستفهما » خبر تكن الواقع فعلا للشرط « فلهما » الفاء لربط الجواب بالشرط ، و « لهما » متعلق بمقدما الواقع خبراً لكن : والجملة جواب الشرط « أبداً » ظرف متعلق بمقدما (*) « كمثل » الكاف زائدة ، و « مثل » خبر لمبتدأ محذوف ــ أى وذلك مثل «ممن» متعلق بخير الواقع خبراً عن « أنت » « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بوردا « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نزرا » حال من فاعل « ورد » العائد على التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ

الحالة الثانية : أن يكون « بأل » فيجب له حكمان :

(أحدهما) أن يكون مطابقاً لموصوفه(١) ، نحو : زيدٌ الأفضلُ — وهندٌ الفُضْلَى — والزيدانِ الأفضَلاَنِ — والزيدُون الأفضلُون — والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ — أو الفُضَل(٢) .

للتمنى، أو شرطية حذف جوابها — أى لأحسنت إلينا «على خمر» متعلق بمحذوف صفة لماء .
أو بالنداء كقول الشاعر :

لم أَلْقَ أَخْبَثَ — يافرَزْدَقُ — منكُمُو ليــلاً وَأَخْبَثَ بالنَّهَارِ نهارَا

فائدة

قال الصبان : « من كلامهم المشهور : زيد أعقل من أن يكذب »، وظاهره مشكل؛ لأنه يقتضى تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له . وخير ما قيل فى هذا وأمثاله: أن « أفعل » التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوى، مع تضمين « أفعل » معنى « أبعد » وبيان سبب البعد ؛ فالمراد بهذا التركيب : زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله . ويكون الغرض من هذا التفضيل : ابتعاد الفاضل من المفضول . ولا تكون « من » تفضيلية ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان بأفعل — الذى هو بمعنى متباعد ، والمفضول متروك لقصد التعميم .

(١) أى فى التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل — أضعف شبهه بأفعل فى التعجب.

(٢) الفُضَل : جمع تكسير لفضلى . قيل : وينبغى أن يرجع فى تأنيث اسم التفضيل وجمعه جمع تكسير — إلى السماع . فقد لا يسمع ذلك ، كالأشرف — والأظرف ؛ فإنه لم يسمع فيهما : الأشارف والأظارف — جمعاً ، ولا الشُّرْفَى والظُّرْفَى — للمؤنثة ، كما سمع ذلك : فى الأفضل والأطول . وقد سمع فى الأكرم والأمجد — جمعهما ؛ فقيل: الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكُرْمى والمُجدى — للمؤنثة . ونقل صاحب الأمالى : أن بعض العرب يقولون : الأكرم — والأجمل — والأحسن — والأرذل — والأنذل — والألأم . وهى : الكُرْمى — والجُملى — والحُسنى — والرُّذلى — واللؤمى .. إلخ وعليه فيمكن القياس مع التحفظ للتيسير ؛ لأن الوصول إلى المسموع يحتاج إلى عناء شديد

(والثانى) ألا يُؤتَى معه « مِنْ »[١] ، فأمّا قول الأعْشَى :

* وَلَسْتُ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *[٢]

فَخُرِّج على زيادة « أل »[٣] — أو على أنها[٤] متعلِّقةٌ بـ« أكثر » نكرةً محذوفاً مُبْدَلاً من « أكثر » المذكورةِ[٥] .

الحالة الثالثة : أن يكون مُضافاً[٦] ؛ فإن كانت إضافتُه إلى نكرةٍ

(١) أى : لأن المفضل عليه غير مذكور ، إذ تغنى عنه أل . و «من » ، و « أل » يتعاقبان ولا يجتمعان ، فلا يقال : على الأفضل من محمد .

(٢) صدر بيت من السريع ، للأعشى— ميمون بن قيس — من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة الصحابى ، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل — فى المنافرة التى وقعت بينهما — وهى مشهورة ؛ وعجزه :

* وَإِنَّمَا العِـــــزَّةُ لِلكَاثِرِ *

اللغة والاعراب . حصى ، المراد : العدد من الأعوان والأنصار . العزة : القوة والغلبة . الكاثر : اسم فاعل ، من كثرته أكثره— من باب نصر— غلبته فى الكثرة . « بالأكثر » خبر ليس على زيادة الباء « حصى » تمييز لأكثر « وإنما » الواو عاطفة، وإنما أداة حصر « العزة للكاثر » مبتدأ وخبر .

والمعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عدداً وأعواناً وأنصاراً ، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر، وأعوان ونصراء.

والشاهد فى قوله: « بالأكثر منهم »؛ حيث يدل ظاهره على أن « من » لحقت أفعل التفضيل المحلى بأل ، وهذا ممنوع لما ذكرنا . وقد خرجه المصنف ، وقال بعضهم إنه ضرورة . (٣) أى : فلا تفيد تعريفاً ، ويكون أفعل التفضيل نكرة — كما تزاد فى التمييز والحال . (٤) أى « من » فى قوله « منهم » .

(٥) ويكون الأصل . ولست بالأكثر أكثر منهم ، وفيه حذف البدل . وقيل : إن « من » بمعنى « فى » — أى فيهم .

(٦) الرجيح أن تكون إضافته غير محضة — وقيل محضة . ويشترط فى هذه الحالة مطلقاً ، سواء أضيف لنكرة أو لمعرفة : ألا يقع بعد أفعل — « مِن » الجارة للمفضول.

لَزِمه أَمرانِ: التذكيرُ، والتوحيدُ — كما يلزمان المجرَّدَ؛ لاستوائهما فى التَّنكير(١). ويلزمُ فى المضافِ إليه أن يُطَابِقَ، نحو: الزيدان أفضلُ رَجلينِ — والزيدون أفضلُ رجالٍ — وهندٌ أفضلُ امرأةٍ.

فلا يصح: على أفضل المتسابقين من محمد. أما الجارة لغيره فتقع، تقول: محمد أقرب الناس منى كما يشترط: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه عند إرادة التفضيل؛ فلا يصح محمد أفضل امرأة. فإن لم يقصد التفضيل — جاز، نحو: يوسف أحسن إخوته. والمراد بكونه بعضاً من المضاف إليه: أن يكون «أفعل» جزءاً والمضاف إليه كلا، نحو: الرأس أنفع الجسم. أو يكون «أفعل» فرداً من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه. وينبغى حينئذ: أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد كثيرة، نحو: النيل أكبر الأنهار فى مصر.

(١) ولكونهما على معنى «مِن». وإذا عطفت على المضاف النكرة — مضافاً إلى ضميرها؛ فقيل: يذكر الضمير أيضاً ويفرد على التوهم، تقول: محمد أفضل رجل وأعقله — وهند أكرم امرأة وأعقله — والمحمدان أكرم رجلين وأعقله ... وهكذا.

وقيل: تجوز المطابقة، إن لم تكن واجبة أو أولى. أما إذا أضفت «أفعل» إلى معرفة فإنك تؤنث وتثنى وتجمع وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقول الشاعر:

وَمَيَّةُ أحسنَ الثقلينِ جِيداً ... وَسالِفَةً وَأحسنَهُ قَذَالاَ

أى أحسن مَن ذكر. وإلى حكم «أفعل» التفضيل المجرد من «أل» والإضافة، أو المضاف إلى نكرة — يشير الناظم بقوله:

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا)(*)

أى: إذا أضيف «أفعل» التفضيل لنكرة، أو جرد من أل والإضافة — يلزم فيه أن يكون مذكراً دائما، وأن يكون مفرداً.

(*) «وإن»: شرطية «لمنكور» متعلق بيضف الواقع شرطا لإن، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل «أو جردا» معطوف على يضف «ألزم تذكيرا» نائب فاعل ألزم يعود إلى أفعل التفضيل وهو المفعول الأول، وتذكيرا المفعول الثانى، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «وأن يوحدا» المصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على «تذكيرا».

فأمّا: (وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)(١) - فالتقديرُ: أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ به(٢).

وإن كانت الإضافةُ إلى معرفةٍ؛

فإن أُوِّلَ «أَفعلُ» بما لا تفضيلَ فيه(٣) - وجبت المطابقةُ(٤) كقولهم: «النّاقصُ والأشجُّ أعدلاَ بنى مَرْوان»، أى عادِلاَهم(٥).

وإن كان على أصلِه من إفادةِ المُفاضلةِ؛ جازت المطابقةُ كقوله تعالى: (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا(٦) — هُمْ أَرَاذِلُنَا)، وتركُها كقوله تعالى:

---

(١) أى بإفراد «كافر». ومقتضى القاعدة: «كافرين» بالجمع؛ ليطابق الواو فى «تكونوا». من الآية: ٤١ من سورة البقرة (٢) فهو على حذف موصوف مطابق فى المعنى - وهو «فريق»؛ لأنه جمع فى المعنى. وقد أفرد «كافر» باعتبار لفظ فريق.

(٣) سواء كان الغرض عدم المفاضلة وإرادة الزيادة مطلقاً - وأن «أفعل» بمعنى الفاعل أو الصفة المشبهة. أو أن الغرض بيان المفاضلة والزيادة المطلقة - لا على المضاف إليه وحده. (٤) أى للموصوف؛ فى الإفراد والتذكير وفروعهما. ولا يلزم حينئذ أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه؛ لأن الإضافة لمجرد التخصيص - لا لبيان المفضل عليه. بل تارة يكون، نحو: محمد أفضل قريش - أى أفضل الناس من بينهم، وتارة لا يكون - كيوسف أحسن أخوته؛ إن قصد أنه أحسن الناس من بينهم - أو أحسنهم؛ لأن «أفعل» لا يكون على معنى «من» حينئذ..

(٥) هذا مثال لما لا تفضيل فيه؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل. والناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج هو: عمر بن عبد العزيز؛ لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. ومثل هذا: نصيب أشعر الحبشة - أى: شاعرهم.

ومثال ما يقصد به التفضيل المطلق على المضاف إليه وعلى غيره: محمد أفضل قريش.

(٦) فيه أعاريب، أولاها - كما قال الصبان: تفسير «جعلنا» بـ«مكنا»، «فى كل قرية» ظرف لغو متعلق به «أكابر» مفعوله: «والشاهد فيه» إضافة «أكابر» لمجرميها مع مطابقته لموصوفة المقدر - أى قوما أكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر

(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)[١] ، وهذا هو الغالب. وابن السَّرَّاج يُوجِبُه[٢] ؛ فإنْ قَدَّرَ « أكابرَ » مفعولا ثانياً و « مُجرميها » مفعولاً أول — فيلزمُه المطابقةُ فى المجرَّد[٣] .

مجرميها . من الآية : ٢٣ من سورة الأنعام .

وكذلك أراذلنا ، ولولم يطابق لقيل : أرذلنا . من الآية : ٣٧ من سورة هود

وفى حكم المقرون بأل ، والمضاف إلى معرفة — يقول الناظم :

(وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ
هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ — فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ)(*)

أى أن « أفعل » الذى يتلو « أل » ويقع بعدها — تجب مطابقته لما قبله .

وما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب ، وهما : المطابقة وعدمها ؛ بشرط أن تنوى «من» — أى يقصد التفضيل؛ فإن لم تنو « مِن » فهو مطابق لما قرن التفضيل به — أى للموصوف الذى يقصد به التفضيل .

(١) «هم» مفعول أول لتجد «أحرص» مفعول ثان له. ولو طابق لقال : أحرصى.

(٢) أى يوجب ترك المطابقة ، ويجعل « أفعل » فيه كالمجرد ، ويلتزم فيه الإفراد والتذكير . ويرده : « أكابر مجرميها » — المتقدم .

وقول المصنف: « فإن قدر .. إلخ » — جواب عن تقدير سؤال لابن السراج ، وهو : كيف يوجب ترك المطابقة وقد جاءت فى أكابر مجرميها ؟ (٣) وقد تقدم أنها غير جائزة.

والخلاصة

(ا) أن « أفعل » يجب إفراده وتذكيره ؛ إن كان مجرداً — أو مضافا لنكرة . وينبغى دخول « من » الجارة للمفضول — فى المجرد ، ولا تحذف إلا إذا دل عليها دليل؛

(*) « وتلو » — أى تالى — مبتدأ « أل » مضاف اليه قصد لفظه « طبق » خبر — أى مطابق « وما » اسم موصول مبتدأ « لمعرفة » متعلق بأضيف الواقع صلة لما « ذو وجهين » ذ خبر المبتدأ وجهين مضاف إليه « عن ذى » متعلق بمحذوف صفة لوجهين « معرفة » مضاف إليه — أى ذو وجهين منقولين عن صاحب معرفة (*) « هذا » اسم إشارة مبتدأ والخبر محذوف — أى الحكم مثلا ، والإشارة الى جواز الوجهين فى المضاف إلى المعرفة « معنى » مفعول نويت « من » مضاف إليه « وان لم تنو » جملة شرطية ، ومفعول تنو محذوف يدل عليه ما قبله « فهو » الفاء للربط ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق بقرن الواقع صلة لما ، والمراد بمعنى من — الذى قد تنويه وقد لا تنويه — هو التفضيل .

(مسألة) يَرفعُ أفعلُ التفضيلِ الضميرَ المستترَ — في كُلِّ لغةٍ، نحو: زيدٌ أفضلُ[١]. وَالضميرَ المنفصلَ، والاسمَ الظاهرَ — في لُغةٍ قليلةٍ[٢] كمررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ـ أو أنتَ[٣]. ويَطَّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ[٤]،

كما يجب في النكرة أن تكون مطابقة لصاحب أفعل التفضيل في الإفراد والتذكير وفروعهما

(ب) تجوز فيه المطابقة وعدمها؛ إن كان مضافا لمعرفة وقصد التفضيل باق. وتجب البعضية في هذه الصورة.

(حـ) وجوب المطابقة؛ إذا اقترن بأل. ويجب عدم ذكر «مِن» ومجرورها. أو أضيف لمعرفة ولم تكن المفاضلة قائمة، وفي هذه الصورة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه أو غير بعض.

(١) ففي «أفضل» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد.

(٢) حكاها سيبويه، وأشار إليها الناظم كما سيأتي. وإنما كان رفعه لهذين قليلا؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل؛ إذ هو يلزم الإفراد والتذكير عند تجرده ـ أو إضافته لنكرة

(٣) بخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صفة لرجل، و«منه» متعلق به ـ ورفع «أبوه، وأنت» على الفاعلية بأفضل. وأكثر العرب يرفع «أفضل» في مثل ذلك على أنه خبر مقدم، و«أبوه وأنت»: مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرابط الضمير المجرور بمن.

وعلى هذا لا يكون «أفضل» رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً.

(٤) أي إذا صح أن يحل محل «أفعل» التفضيل ـ فعل بمعناه، من غير فساد في المعنى أو في الأسلوب؛ وذلك لأن الفعل يرفع الظاهر ـ فكذلك ما يحل محله.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ... عاقَبَ فِعْــــلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)(*)

(*) «ورفعه» مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله «الظاهر» مفعوله «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط وهو ظرف متعلق بفعله وهو عاقب «فعلا» مفعول عاقب «فكثيرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«كثيرا» حال من فاعل ثبت العائد على رفعه الظاهر وألفه للاطلاق

(*) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، و«لن» حرف نفي ونصب «من رفيق» مفعول ترى على زيادة من «أولى» اسم تفضيل نعت لرفيق «به» متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى ـ أي من الفضل بالصديق.

وَذلك إذا سبَقه نفيٌ[١] ، وكان مرفوعُه أجنبيًّا[٢] مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارَيْنِ[٣] ، نحو : ما رأيت رجــلاً أحسن فى عينهِ الــكُحلُ منهُ فى عَينِ زيدٍ[٤] ؛ فإنه يجوزُ أن يقــالَ : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ فى عينه الــكُحْلُ كحُسْنِه فى عَينِ زيدٍ . والأصلُ أن يقعَ هذا الظَّاهرُ[٥] بينَ ضميرَينِ : أولهما للموصوفِ[٦] ، وثانيهما للظاهرِ[٧] كما مَثَّلنا .

أى : أن رفع « أفعل » التفضيل للاسم الظاهر — نزر ؛ أى قليل — لا يقاس عليه ، لــكن متى عاقب « أفعل » فعلا — أى حل محل الفعل ؛ فإن رفعه الظاهر قد ثبت كثيراً عن العرب . ومثل الناظم لهذه الــكثرة بالبيت الثانى . وسيذكر المصنف أصله ، وما حدث فيه من حذف ، ويمكن أن يحل محله فعل بمعناه وهو : يحق .

(١) أى : أو شبهه ، وهو النهى والاستفهام الإنــكارى على الصحيح . وبعد هذا ينبغى أن يكون أفعل التفضيل نعتاً لاسم جنس ؛ ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر .

(٢) المراد بالأجنبى هنا : ألا يكون متصلا بضمير يعود على الموصوف ، ويدل على صلة بين « أفعل » ومنعوته ؛ فيخرج نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه .

(٣) أى أن ذلك الأجنبى — يكون مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين . وهذا القيد يغنى عما قبله ؛ لأن الأجنبى لا يختلف بالاعتبار — بل بالذات .

(٤) « ما » نافية « رجلا » مفعول رأيت « أحسن » نعت لرجل إن كانت « رأى » بصرية — ومفعول ثان إن كانت علمية ، وهو : اسم جنس مسبوق بنفى « فى عينه » حال من الــكحل — أو ظرف لغو متعلق بأحسن « الــكحل » فاعل أحسن ، وهو أجنبى من الموصوف ؛ لأنه لم يتصل بضميره ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ؛ فــكونه فى عين زيد — فاضل ، وفى عين غيره — مفضول « منه » متعلق بأحسن « فى عين زيد » فى عين حال من الهاء فى منه ، وزيد مضاف إليه .

والمعنى : أن الــكحل فى عين زيد أحسن من نفســه فى عين غيره من الرجال ؛ فالمفضل والمفضل عليه شىء واحد ، لــكن فضل باعتبار مكان — على نفسه فى مكان آخر .

(٥) أى الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل .

(٦) أى المنعوت بأفعل التفضيل ، وهو فى المثال : الهاء فى « عينه » .

(٧) وهو الهاء فى « منه » ، فيــكون المفضول مذكورا . وقد يحذف الضمير الأول .

وقد يحذفُ الضميرُ الثانى[1] وتدخُل « مِن » ؛ إمّا على الاسم الظاهرِ[2] ، أو على محلِه[3] ، أو على ذِى المحل[4] ؛ فتقولُ : مِن كُحل عَين زَيد ـ أو مِن عينِ زيدٍ ـ أو من زَيدٍ ؛ فتحذف مضافاً[5] أو مُضافَين[6] .
وقد لا يُؤتَى بعد المرفوع بشىء[7] فتقول : ما رأيت كعينِ زيد أحسنَ فيها الـكُحلُ[8] ، وقالوا : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ[9] . والأصلُ: ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من حُسْنِ[10] الجميل بزيد ، ثم إنهم أضافُوا

العائد على الموصوف، إن دل على حذفه دليل ، تقول : ما رأيت رجلا أحسن الـكحل منه فى عين زيد ، وتقول : ما رأيت رجلا أكمل الإشراق منه فى وجه المؤمن ، والتقدير : أكمل الإشراق فى وجهه ... إلخ .

(١) أى العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر .

(٢) وهو « الـكحل » فى مثالنا .

(٣) أى المحل والمكان الذى يقوم به الفاعل ويحل فيه، وهو « العين» فى المثال .

(٤) أى صاحب ذلك المحل الذى يحل فيه الفاعل ، وهو فى المثال « زيد » .

(٥) أى إذا أدخلت « من » على المحل ـ وهو « العين » .

(٦) وذلك إذا أدخلت «من» على صاحب المحل ـ وهو «زيد» .وقد يحذف الضمير الأول للعلم به ، تقول : ما رأيت رجلا أحسن الـكحل منه فى عين زيد .

(٧) فيحذف الضميران معاً ؛ وذلك إذا تقدم محل المفضل نفسه على «أفعل» التفضيل ، فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ، وذلك كمثال المصنف . وكقولهم : ما شىء كالغزال أحسن به الحوَر .

(٨) فتحذف ضمير « الـكحل» ومحله ، وصاحب محله ـ اختصاراً .

(٩) فأدخلوا « من » فى اللفظ على غير المفضل عليه ، وهو ملابسه ـ لا محله حقيقة .

(١٠) الأولى : إسقاط «حسن» ؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين ـ لا بينه بأحد ، وحسنه بزيد . ويظهر أن الذى دعى المصنف إلى تقدير « حسن » ليتعلق به المجرور وهو « بزيد » ، ويمكن عند الحذف أن يكون «بزيد» حالا من مجرور «من»

«الجميلَ» إلى زيدٍ لملابسته إيَّاه[١]، ثم حَذفوا المضاف[٢]. ومِثْلُه فى المعنى:

لَنْ ترَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٣]

والأصلُ: مِن ولاية الفَضْلِ بالصِّدِّيق[٤]، ثم ـ مِن فَضلِ الصِّدِّيقِ، ثم ـ من الصِّدِّيقِ.

---

(١) أى فى المعنى، فصار التقدير: من جميل زيد.

(٢) أى: وهو «جميل»، وأقاموا المضاف إليه مقامه ـ وهو «زيد».

(٣) هذا بيت من النظم. وقد سبق. انظر صفحة: ١٢٢

(٤) الأولى حذف «ولاية» كما سبق؛ لأن المفاضلة إنما هى بين الفضل ونفسه باعتبارين ـ لا بينه، وبين ولايته. والخلاصة: أن الضميرين قد يذكران معا، وقد يحذفان، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر.

فائدتان

(ا) ينصب «أفعل» التفضيل: المفعول لأجله، والظرف، والحال، وبقية المنصوبات ـ ما عدا المفعول المطلق، والمفعول معه. وفى المفعول به خلاف. والرأى جوازه لوروده، كقوله تعالى: (هو أهدى سبيلا). أما التميز؛ فإن كان فاعلا فى المعنى نصب بأفعل، نحو: الطبيب أكثر نفعاً من المهندس. وإن لم يكن فاعلا، وكان «أفعل» مضافا ـ صح نصبه، نحو: الحطيئة أكثر الشعراء هجاء.

(ب) إذا كان «أفعل» التفضيل مصوغاً من مصدر فعل متعد بحرف جر معين ـ عدّى «أفعل» بذلك الحرف، نحو: كان عمر أشفق الناس على الرعية ـ وأزهدهم فى الدنيا ـ وأسرع إلى إغاثة الملهوف. وإن كان من متعد بنفسه؛ فإن دل على علم ـ تعدى بالباء، نحو: أنا أعلم بصديقى، وأدرى الناس بحالته. وإن دل على حب أو بغض أو ما فى معناهما ـ عدى باللام؛ إن كان مجرورها مفعولا به فى المعنى، وما قبل «أفعل» هو الفاعل، نحو: المسلم أحب للخير من غيره ـ وأبغض لمخالفة دينه.

وعدى بإلى؛ إن كان المجرور هو الفاعل فى المعنى، نحو: المال أحب إلى البخيل من كل شىء.

وإن دل على غير ذلك ـ عدى باللام، نحو: محمد أنفع للجار.

وإن كان فعله متعدياً لاثنين ـ عدى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به، نحو: محمد أعطى للمحتاجين الكثير من المال.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف اسم التفضيل ، وبين وزنه القياسى ، ومم يصاغ ؟ ومثل لما تقول .

٢ — اذكر حالاته من جهة لفظه ، ثم من جهة معناه ، ووضح ما تقول بالأمثلة .

٣ — متى يلزم « أفعل التفضيل » الإفراد والتذكير ؟ ومتى تجب مطابقته للموصوف ؟

٤ — بين حكمه إذا أضيف لمعرفة أو لنكرة — من حيث المطابقة وعدمها، ومثل .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ، وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

واشرح القاعدة التى يبنى عليها رفعه الظاهر، والضمير البارز. ووضحها بأمثلة .

٦ — فيما يأتى شواهد لأفعل التفضيل . بين الشاهد ، وأعربه :

قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَبدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عليهِ . يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) . وقال عليه الصلاة والسلام : « اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى » وقال : « ألاَ أخبرُكُمْ بأحبِّكُمْ إلَىَّ وأقربِكُمْ مِنِّى منازلَ يوم القيامة ! أحاسِنُكُمْ أخلاقاً ، المُوَطَّئُونَ أكْنافاً ، الذينَ يألَفُونَ وَيُؤلَفونَ » . وفى الأمثال : أمضى من سَهم .

وأحبُّ أوطان البلاد إلى الفتى ... أرضٌ ينال بها كريمَ المطلب

إنَّ الذى سمكَ السماء بَنى لنا ... بيتاً دَعائمُهُ أعزُّ وأطول

فقالتْ لنا : أهْلاً وَسَهلاً وَزَوَّدت ... جنى النَّحْل أو ما زَوَّدت منه أطيب

وَظُلْمُ ذوِى القُرْبَى أشدُّ مضَاضةً ... عَلَى المرءِ مِنْ وَقعِ الْحُسامِ المُهَنَّدِ

صَبرتُ وَمَنْ يَصْبِر يجِدْ غِبَّ صَبره ... ألَذَّ وَأحْلَى مِنْ جَنَى النَّحْلِ فى الفَم

٧ — خاطب بالعبارة الآتية : المؤنثة ، والمثنى ، والجمع بنوعيه :

محمد أحق بالوصاية لأنه أعقل إخوته والأوفر مالا .

٨ — صغ اسم التفضيل وفعلى التعجب من مصادر الأفعال الآتية ، وضع أربعة منها فى جمل :

انزَوَى . عَظُم . قَتِل . ملَّ . سئم . اسودَّ . طَوَى . أنعَم . أتى . نَاضَل .

٩ ـــ صغ اسم التفضيل وفعلي التعجب من مصادر الأفعال الآتية
ارعوى . قال . اشمأز . طوى . مات . راقب . بر . وعد . ندم . أصفر .

نموذج

المصدر	اسم التفضيل	فعلا التعجب	المصدر	اسم التفضيل	فعلا التعجب
ارعواء	أكثر ارعواء	ما أكثر ارعواءه	قولاً	أقوَل	ما أقوَله ـ وأقوِلْ به
		وأكثر به	طيًّا	أطوى	ما أطوَاه ـ وأطوِ به
اشمئزازاً	أكثر اشمئزازاً	ما أكثر اشمئزازه	مراقبةً	أقوى مراقبة	ما أقوى مراقبتَه
		وأكثر به			وأقوِ بها
موتاً	لا يأتي منه	لا يأتيان منه	وَعْداً	أوْعَدَ	ما أوعَدَه ـ وأوعِدْ به
برًّا	أبَرّ	ما أبرّه ـ وأبرِرْ به	اصفرارا	أكثر اصفرارا	ما أشدَّ اصفراره
ندماً	أندمَ	ما أندمه ـ وأندم به			وأشدد به

١٠ ـــ أعرب البيت الآتي ، واشرحه شرحاً أدبياً ، وبين ما فيه من شاهد في هذا الباب :

لولاَ العقُولُ لـكانَ أدْنَى ضَيغمٍ أدْنَى إلى شرفٍ مِنَ الإنسانِ

١١ ـــ بين فيما يأتي : اسم التفضيل، ومعموله، وموضعه من الإعراب ، وحكمه من حيث الإفراد والمطابقة :

كان عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان ـ المعروف بصقر قريش ـ من أرجح الناس عقلا ، وأنفذهم عزماً ، وأسخاهم يداً . ولد في إحدى ضواحي دمشق الدنيا سنة ١٣٣ هـ ، وما كاد يبلغ العشرين من عمره أو أكثر قليلا ـــ حتى كان ملك بني أمية أقرب إلى الزوال ، وأخذ العباسيون يتعقبون الأعاين من البيت الأموي ، ففر عبد الرحمن إلى أقصى الغرب ، واستطاع بما وهب من رجاحة العقل وسعة الفكر ـ أن يؤسس بالأندلس دولة ضارعت أرقى الدول ، وكان لها اليد الطولى في نشر الحضارة بالغرب . وتوفى سنة ١٧٢هـ وعاصر من الخلفاء العباسيين : المنصور، والمهدي، والرشيد .

ومن آثاره الباقية إلى اليوم : الجامع الأموي في قرطبة، وقد كان العنوان الأسمى لمجد الأمويين في الغرب، والرمز الأعلى لعزهم وحضارتهم . وقد أنشأ في مواجهته ـ قصراً يعتبر تحفة فنية عظمى ، وهو الأول من نوعه في الغرب والشرق .

(باب النعت)(١)

الأشياءُ التي تتبعُ ماقبلَها في الإعراب(٢) خمسةٌ : النعت ، والتوكيدُ، وعطف البيانِ ، والنَّسَقُ ؛ والبَدَلُ(٣) . فالنعتُ عند الناظم هو :

باب النعت

(١) يسمى النعت أيضاً : الصفة ، والوصف .

(٢) سواء كان الإعراب لفظياً أو تقديرياً أو محلياً . ومثل الإعراب : ما يشبهه من حركة عارضة – لغير الإعراب ، نحو : يا زيد الفاضل – بضم الفاضل على أنه تابع للمنادى على اللفظ .

(٣) وقد أشار الناظم إلى هذه التوابع بقوله :

(يَتْبَعُ في الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نعتٌ ، وَتَوْكيدٌ ،وَعَطفٌ،وَ بَدَلْ)(*)

أى أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها – الأسماء الأول التي سبقتها وتقدمت عليها – وهى الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء لأنها الأكثر .

وقد اختلف في عامل التابع ؛ فالجمهور على أن العامل فيه هو العامل في المتبوع – ما عدا البدل فإن عامله محذوف ، وقيل : غير ذلك ، ولكن ماذكرناه هو الراجح .

ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى محض عنهما . ويجوز بمعمول الوصف ، نحو قوله تعالى : (ذلك حشر علينا يسير) من الآية : ٤٤ من سورة ق .

وبمعمول الموصوف ، نحو : يعجبنى ضربك زيداً الشديدُ ، وبعامل المتبوع نحو : المريض أكرمت الجريحُ . وبمعمول العامل ، كقوله تعالى : (سبحان الله عما يصفون عالم الغيب) من الآية : ٩١ من سورة المؤمنون . وبمفسر العامل ، نحو : (إن امرؤ هلك ليس له ولد) وبالاستثناء ، وبالقسم وبجوابه ، كقوله تعالى : (بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والشهادة) من الآية : ٣ من سورة سبأ . وبالاعتراض كقوله سبحانه وتعالى : (وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة ... إلخ

ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع . وأجاز بعضهم تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه ، نحو : نجح محمد الذكيان وعلى .

(*) « الأسماء » مفعول يتبع « الأول » نعت للأسماء « نعت » فاعل يتبع ، وما بعده معطوف عليه ، وخص الأسماء بالذكر ؛ لأنها وحدها التي تجرى فيها جميع التوابع ، وهذا لا ينافى أن بعضها يجرى في غير الأسماء ؛ كالتوكيد اللفظى ، والبدل ، وعطف النسق – كما سيأتى

التابعُ[1] الذى يُكَمِّلُ متبوعَه ؛ بدَلالتِه على معنًى فيه[2] ، أو فيما يَتَعَلَّقُ به[3] . فخرج بقيد التكميل — النسقُ والبدلُ[4] ، وبقيد الدّلالةِ المذكورة — البيانُ والتوكيدُ[5] . والمراد بالمكَمِّلِ : الموضِّحُ للمعرفةِ[6] كجاء زيدٌ التاجرُ — أو التاجرُ أبوهُ ، والمخصِّصُ للنكرةِ[7] ؛ كجاءنى رجلٌ تاجرٌ — أو تاجرٌ أبوه .

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواعِ النعت ؛ فإن النعتَ قد يكون لمجرّدِ المدح كـ (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، أو لمجرّدِ الذّمّ ، نحو : (أَعُوذُ باللهِ

---

(١) التابع هو : اللفظ المتأخر المشارك لما قبله فى نوع إعرابه : الحاصل ، والمتجدد وليس خبراً . ومعنى الحاصل والمتجدد : تغير النعت بسبب تغير المنعوت بتغير التراكيب.

(٢) هذا إذا كان نعتاً حقيقياً ، وهو : مايدل على معنى فى نفس منعوته ـ أو ماهو فى حكمه

(٣) وذلك إذا كان نعتاً سببياً ، وهو : ما يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمتبوع ، قال الناظم :

(فالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ)(*)

أى : أن النعت هو : التابع الذى يتمم المنعوت الذى سبقه ، ويكمله بوسمه ـ أى بزيادة سمة وعلامة فى المنعوت ، أو وسم ما اعتلق به ـ أى ما اتصل بالمنعوت بعلاقة ـ وهو سببيه .

(٤) لأنهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعهما ـ لا بإيضاح ، ولا تخصيص .

(٥) لأنهما لا يدلان على صفة ومعنى فى متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به : فإنهما عين متبوعهما ـ فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال .

(٦) وذلك بإزالة الاشتراك اللفظى فيها ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى معناها .

(٧) أى بتقليل الاشتراك المعنوى فيها ، وتضييق عدد ما تشمله .

(*) « فالنعت تابع » مبتدأ وخبر « متم » نعت لتابع وفيه ضمير مستترهو فاعله « ما » اسم موصول مفعول متم « سبق » الجملة صلة ما « بوسمه » متعلق بمتم « أو وسم » معطوف على وسمه « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق باعتلق الواقع صلة لما ، والهاء فيه وفى بوسمه ـ عائدة إلى « ما » الواقعة على المتبوع .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، أو للترحُّمِ [١] ؛ نحو : اللَّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المسكين. أو للتوكيد نحو : (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[٢] .

(فصل) وتجبُ موافقةُ النّعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه ؛ مِن أوجُهِ الإعرابِ الثلاثة[٣] . ومن التعريفِ والتّنكير[٤]، تقول : جاءنى زيدٌ الفاضلُ – ورأيتُ زيداً الفاضلَ – ومررت بزيدٍ الفاضلِ . وجاءنى رجلٌ فاضلٌ كذلك .

وأما الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتّذكيرُ والتأنيثُ ؛ فإنْ رَفَعَ الوصفُ

---

(١) أى : إظهار الرحمة والحنان للغير (٢) يجاب على هذا : بأن الأصل فى النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص، ومجيئه للمدح وغيره – أمر عرضى تدل عليه القرائن ؛ فهو من باب المجاز، فلهذا اقتصر المصنف وغيره من المؤلفين عليهما . الآية : ١٣ من سورة الحاقة

(٣) وهى : الرفع – والنصب – والجر ، وذلك لأن المخالفة فيها تنافى التبعية .

(٤) لأن المخالفة فى ذلك تجعل الشىء معيناً وغير معين فى وقت واحد . ويشترك فى الموافقة فيما تقدم : النعت مطلقاً ؛ حقيقياً أو سببياً . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَلْيُعْطَ فى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَلاَ ، كـ « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »)(*)

أى : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير، ما ثبت للذى تلاه النعت – وهو المنعوت وفى المثال الذى ذكره – وهو: « كرماء » – نعت لقوم، وكلاهما نكرة . وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بوصف – بالمعرفة . ومثل لذلك بقوله تعالى : (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) ، من الآية : ١٠٧ من سورة المائدة فجعل « الأوليان » المعرف بأل – نعتاً لآخران النكرة ؛ لوصفه بالجار والمجرور .

كما أجاز بعضهم: نعت المعرف بأل الجنسية – بالنكرة المخصوصة ، وما فى حكمهما وهو

(*) وليعط » فعل مضارع مجزوم بلام الأمر بحذف الألف، ونائب الفاعل العائد إلى النعت هو المفعول الأول « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « لما » متعلق بمحذوف صلة « ما » وهى واقعة على المنعوت « تلا » فعل ماض وفاعله يعود على النعت، والجملة صلة ما الثانية المجرورة باللام « كامرر » الكاف جارة لقول محذوف وامرر فعل أمر « كرما » جمع كريم صفة لقوم، وقصر للضرورة.

ضميرَ الموصوفِ المستترِ ـ وافقَه فيها[١]، كجاءتنى امرأةٌ كريمةٌ ـ ورجُلان كريمانِ ـ ورجالٌ كِرامٌ . وكذلك جاءتنى امرأةٌ كريمةُ الأبِ ـ أو كريمةٌ أباً[٢] ، وجاءنى رجلانِ كريمَا الأبِ ـ أو كريمانِ أباً ، وجاءنى رجالٌ كرامُ الأب ـ أو كرامٌ أباً ؛ لأنَّ الوصفَ فى ذلك كلِّه رافعٌ ضميرَ الموصوفِ المستتر[٣] .

وإنْ رَفَعَ الظاهرَ أو الضَّميرَ البارزَ ـ أُعْطِىَ حُكْمَ الفِعْلِ[٤] ، ولم

الجملة ، ومنه قوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) الآية: ٣٧ من سورة يٰس

(١) وهذاهو النعت الحقيقى،وحينئذ تكمل له الموافقة لمتبوعه فى أربعة أشياء من عشرة هى : حركات الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث .

(٢) الوصف فى هذا المثال وما بعده ـ يسمى بالوصف المجازى ، وهو الذى يجرى على غير من هوله . وذلك بأن يحول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، ويجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، وينصب على التمييز إن كان نكرة ـ كما فى الأمثلة .

(٣) أى : أصالة أو تحويلا ، ولم يرفع السببى .

هذا : وهنالك أشياء لا تلزم فيها المطابقة المتقدمة غير ما أسلفنا ، منها :

الألفاظ التى تلزم صيغة واحدة فى التذكير والتأنيث كـ «فَعُول» بمعنى فاعل ـ و «فعيل» بمعنى مفعول؛ مثل صبور ـ وجريح . ومنها «أفعل» التفضيل إذا كان مجرداً من أل،أو مضافا لنكرة ؛ فإنه يلزم الإفراد والتذكير. ولا يطابق المنعوت فى التأنيث والتثنية والجمع .

ومن ذلك: صفة جمع مذكر مالا يعقل؛ فإنه يجوز معاملتها معاملة المفرد المؤنث أو الجمع، نحو : أياماً معدودة ـ ومعدودات . ومنها : أن يكون المنعوت تمييزاً مفرداً للأعداد المركبة ـ أو المعطوفة ـ أو العقود ؛ فإنه يجوز فى النعت: الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ـ والجمع مراعاة للمعنى ، تقول : خمسة عشر طالباً ذكياً ـ أو أذكياء . وعشرون رجلا أديباً ـ أو أدباء ، وخمسة وثلاثون عالماً كذلك . . وهكذا .

ومنها : بعض ألفاظ مسموعة من غير مطابقة فى الجمع مثل : « ثوب أخلاق » ـ جمع خَلَق ـ وهو البالى . و « بُرمة أعشار » البرمة : قدر من حجارة ، و «نُطفة أمشاج » جمع مشيج ـ أى مختلط . (٤) أى الذى يقع موقع النعت، فيجب تجريده

يُعْتَبَرْ حَالُ الموصوف ؛ تقول : مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّه ـ وبامرأةٍ قائمٍ أبوها ؛ كما تقول : قامت أُمُّه ـ وقام أَبُوها ، ومررتُ برجلين قائمٍ أبواهُما ؛ كما تقول : قام أبواهُمـاَ ، ومن قال : قاما أبواهما[١] ـ قال : قائمَيْنِ أبواهما[٢] . وتقول : مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم ؛ كما تقول : قامَ آباؤهم ، ومن قال : قاموا آباؤُهم ـ قالَ : قائمِينَ آباؤهم[٣] .

وجمعُ التكسيرِ أفصحُ من الإفراد[٤] كقيامٍ آباؤهم .

من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، ويراعى حالة مرفوعه فى التذكير والتأنيث؛ سواء أكان المنعوت كذلك أم لا . وهذا هو النعت السببى .

ويجب أن يشتمل الاسم الظاهر على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . ويطابق النعت السببى منعوته حتما فى اثنين من خمسة هما : حركات الإعراب ، والتعريف والتنكير ـ كما قدمنا .

(١) أى بإلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، وهى لغة « طيء » وأزد شنوءة

(٢) أى بتثنية الوصف الرافع للسببى .

(٣) أى : بإلحاق علامة الجمع فى الفعل والوصف ، وهى لغة « أ كلونى البراغيث »

(٤) إعلم أنه يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع جمع تكسير : الإفراد ، والتكسير ـ أى المطابقة وعدمها ، والتكسير أفصح عند سيبويه .

ويتعين الإفراد ـ أى عدم المطابقة ـ فى السببى المثنى ، والإفراد أفصح حين يكون السببى جمع مؤنث سالماً، أو جمع مذكر سالماً. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّذْكِيرِ، أَوْ سِوَاهُمَا ـ كَالفِعْلِ،فَاقْفُ مَا قَفَوْا)(*)

أى : أن حكم النعت عند التوحيد ـ أى الإفراد ، وعند التذكير ـ وسواهما من فروعهما ـ هو حكم الفعل، فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر الفعل، وطبقه على النعت

(*) « وهو » مبتدأ ، خبره قوله « كالفعل » الآتى « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بما تعلق به الخبر « التوحيد » مضاف إليه « والتذكير أو سواهما » معطوف على التوحيد « ما » اسم موصول مفعول اقف « قفوا » الجملة صلة ما، والعائد محذوف ـ أى قفوه ،والقفو : الاتباع

(فصل) والأشياء التى يُنعت بها أربعة :

(أَحدها) المشتقُّ . والمرادُ به : ما دلّ على حَـدثٍ وَصاحِبِه[1] ؛ كضارب ـ وَمضروب ـ وحَسَن ـ وَأَفْضَل .

(الثانى) الجامدُ المُشبِهُ للمشتقِّ فى المَعَنَى[2] ؛ كاسمِ الإشـارة[3] ، « وذِى » بمعنى صاحب[4] ، وَأسماءِ النَّسبِ . تقول : مررت بزيدٍ هذا

فائدة

قال الصبان نقلا عن المغنى : يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين ، وإن لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له ؛ لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل. ويمتنع:قائمين لاقاعد أبواه ـ على إعمال الثانى؛ للزوم ما ذكر فى الأوائل

(١) المراد بصاحب الحدث : من قام به الفعل أو اتصف به، أو وقع عليه أو منه . ويشمل ذلك : الأسماء المشتقة العاملة ، وهى : اسم الفاعل . واسم المفعول به ـ وما هو بمعناه؛ كفعيل بمعنى مفعول فى مثل : أمين ـ وجريح . وصيغ المبالغة . والصفة المشبهة . وأفعل التفضيل . أما غير العاملة ؛ كاسمى الزمان والمكان . واسم الآلة ـ فلا ينعت بها ؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الأعم .

(٢) بأن يفيد ما يفيده المشتق من المعنى ـ وهذا هو المسمى بالمشتق تأويلا .

(٣) أى الزمانية؛ مثل: «هذا » وفروعه، وهى معارف، فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة. أما اسم الإشارة المكانية مثل : « هنا ـ وثم »ـ فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ، تقول : مررت برجل هنا ، أو ثم ـ أى كائن أو موجود . ويقال من باب الاختصار : الظرف نعت .

(٤) ومثلها : فروعها وهى : « ذوَا ـ ذوى » للمثنى المذكر ، و « ذوُو ـ ذوِى » لجمع المذكر ، و « ذات » للمفردة المؤنثة ، و «ذاتا ـ وذاتَى» للمثنى المؤنث، و« ذوات » لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتاً إلا لنكرة . ويوصف كذلك « بذو » الموصولة وفروعها،وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بأل؛كالذى والتى. و«بأل» نفسها. أما «مَن» و « ما » ـ ففى النعت بهما خلاف ، والرأى جوازه . ولما كانت الموصولات معرفةـ وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الجامد المشبه للمشتق: أسماء

- وَبرجُلٍ ذِى مالٍ - وَبرجلٍ دِمَشْقِىٍّ ؛ لأن معناها: الحاضرُ- وَصاحب مالٍ - وَمنسوبٌ إلى دِمَشق [١].

(الثالث) الجملة : وَللنّعتِ بها ثلاثةُ شروط : شَرْطٌ فى المنعوتِ ، وَهو أن يكون نكرةً [٢] ؛ إمَّا لفظاً وَمعنًى [٣] ، نحو : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [٤] — أومعنًى لا لفظاً ، وَهو المعرَّفُ بأَل

الأعداد ، نحو : اشتريت الكتب الخمسة . ولفظ « أى » ؛ إذا أضيفت لنكرة تماثل المنعوت فى المعنى ، نحو : اتخذت صديقاً - أىّ صديق . ولفظ « كل - أو جدّ - أو حق » ؛ إذا أضيف كل إلى اسم جنس يكمل معنى الموصوف، تقول : أنت الرجل كل الرجل - هذا صديق جد وفىّ - أنت الزميل حق الزميل .

(١) أى: فقد أفادت ما يفيده المشتق من المعنى. ولا يقتصر فى النسب على المنسوب بالياء، بل يشمل ما يكون على صيغة « فعّال » أو « فاعل » أو غيرهما كما سيجىء فى باب النسب وينبغى أن يكون مقصوداً، وإلا بقى الاسم على جموده فلا يقع نعتاً؛ كمن اسمه: بدوىّ - أو مكىّ. ويصلح المنسوب نعتاً للنكرة والمعرفة؛ بشرط المطابقة فى ذلك . ومثل المنسوب: المصغر. وإلى النعت بالمشتق وشبهه - يشير الناظم بقوله :

(وَأنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِى ، وَالْمُنْتَسِبِ) (*)

والذرب : الحاد اللسان . والمنتسب : المنسوب الذى يفيد النسبة إلى غيره .

(٢) لأن الجملة - كما يقول الرضى - مؤولة بالنكرة ، وإن كان يجرى على الألسنة أنها نكرة ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . ويقول صاحب المفصل : إنها نكرة؛ بدليل وقوعها نعتاً للنكرة . والخلاف شكلى لا أثر له على الجوهر .

(٣) أى : بأن تكون نكرة محضة خالصة من شائبة التعريف ؛ وذلك بخلوها من « أل » الجنسية ، ومن أى مخصص آخر - كالإضافة ، والنعت ونحوهما .

(٤) من الآية: ٢٨١ من سورة البقرة .

(*) « بمشتق » متعلق بانعت ، وهو نعت لوصف محذوف « كصعب » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب . « وشبهه » معطوف على مشتق والهاء مضاف إليه « كذا » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، وما بعده معطوف عليه .

الجنسيّة[1] كقوله : * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى *[2] .

وَشَرْطانِ فى الجملة :

(أحدهما) : أن تكونَ مُشتمِلةً على ضمير يَربِطها بالموصوف[3] ؛ إما ملفوظٌ به كما تقدَّم ـ أو مقدَّرٌ كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) — أى : لا تجزى فيه .

---

(١) فإن معناه نكرة ؛ لأنها للحقيقة فى ضمن فرد منهم . ومثله ما قيد بما يفيد التخصيص ، ولا تتعين الجملة فى هذه الحالة للنعت ، بل يجوز أن تكون حالا أيضاً ، والمنعوت صاحب الحال .

(٢) صدر بيت من الكامل ، نسبه سيبويه فى كتابه لرجل من بنى سلول ولم يعينه ،وقيل أنه مولد . ونسبه الأصمعى إلى شمر بن عمرو الحنفى ـ ضمن خمسة أبيات ذكرها ، وعجزه :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى *

اللغة والاعراب . اللئيم : الدنىء النفس الخبيث الطباع . لايعنينى : لا يقصدنى . «ولقد» الواو للقسم واللام للتوكيد، وقدللتحقيق «يسبنى» يسب: فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة صفة اللئيم بإعتبار معناه ؛ لأنه نكرة فى المعنى « ثمت » ثم : حرف عطف والتاء لتأنيث اللفظ « لايعنينى » لا نافية والجملة مقول القول .

والمعنى : لقد أمر على اللئيم الذى ديدنه وطبعه الشتم والسب من غير مبرر ، فأمضى ولا أهتم به ولا أجيبه بالمثل ، وأردعه ـ احتقاراً له ، وأقول فى نفسى : إنه لا يقصدنى بسبه وشتمه .

والشاهد : وقوع «يسبنى» نعتاً للمعرفة ـ وهى « اللئيم ». وساغ ذلك لأن « أل » جنسية ، فمدخولها معرفة لفظاً ، نكرة معنى .

ويشترط كذلك فى المنعوت : أن يكون مذكوراً . ويجوز حذفه بشرط أن يكون مرفوعاً وبعض اسم متقدم مجرور بـ «من» أو «فى» ، وسيأتى زيادة إيضاح لذلك .

(٣) ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وإذا كانت جملة النعت فعلية بعد مبتدأ هو ضمير للمتكلم أو للمخاطب ـ جاز فى الضمير الرابط : أن يكون للمتكلم أو للمخاطب ، وأن يكون للغائب ، تقول : أنا مخلص أحب ـ أو يحب ـ الأهل

(والثانى) : أن تكون خبريّةً - أى محتملةً للصّدق والكذب ؛ فلا يجوزُ: مررتُ برجلٍ اضْرِبْه ، ولا بعبدٍ بِعْتُكَهُ — قاصداً لإنْشَاء البيع[(١)] . فإن جاء ما ظاهرُه ذلك — يُؤَوَّلُ على إضمار القول[(٢)] كقوله:

والأصـدقاء . وأنت مخلص تحب - أو يحب المخلصين الأوفياء . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن . والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالأسمية. وقد تغنى « أل » عند بعض النحاة - عن الضمير الرابط ؛ إذا دخلت على الجملة الأسمية الواقعة نعتاً ، نحو : اشتريت كتاباً - الورق ناعم مصقول والطباعة جيدة - أى ورقه ناعم وطباعته جيدة. وهو مسموع كثيراً يصح القياس عليه إذا أمن اللبس . ولا تصلح الواو التى تسبق جملة الوصف للربط - بخلاف الجملة الحالية، بل هى تزاد أحياناً؛ لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت وتؤكد دلالتها على النعت، ولذلك يسميها البعض: «واو اللصوق». ومن أمثلتها فى القرآن الكريم: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) . الآية : ٤ من سورة الحجر .

(١) أى لا الإخبار به ، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه ؛ فلا بد أن يكون معلوماً عند السامع قبل . والإنشاء بنوعيه : الطلبى وغير الطلبى — ليس كذلك ؛ لأنه لا خارج لمدلولهما إلا عند التلفظ بهما .

(٢) ويكون القول المضمر صفة ، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول .

وإلى هذا ، وإلى النعت بالجملة - يشير الناظم بقوله :

(وَنَعَتُوا بِجُمْـلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)(*)

أى أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنعوت المنكر . وإذا حدث ذلك فإنها تعطى من الحكم ماأعطته وهى خبر ؛ وذلك من ضرورة اشتمالها على رابط يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أن تعطى جملة النعت جميع الأحكام التى تستحقها وهى خبر ؛ بدليل قوله:

(*) « منكراً » مفعول نعتوا «ما» اسم موصول مفعول ثان لأعطيت ، والأول نائب الفاعل والتاء للتأنيث « أعطيته » الجملة صلة ما ، ونائب الفاعل يعود إلى « جملة » وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثان « خبرا » حال من نائب الفاعل .

(*) « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول امنع « ذات » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « الطلب » مجرور بإضافة ذات « وإن أتت » شرط وفعله « فالقول » الفاء واقعة فى الجواب ، و « القول » مفعول مقدم لأضمر « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى .

* جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟ *(١)

أى : جاءوا بلَبَن مخلوطٍ بالماء، مَقولٍ عند رُؤيته هذا الكلام .

(الرابع) المَصدر(٢) قالوا : هذا رَجُلٌ عَدْلٌ — وَرِضاً — وَزَوْرٌ —

وامنع هنـــا ـ أى فى باب النعت ـ وقوع الجملة الطلبية « المراد الإنشائية مطلقاً » . وإن ورد فى الـكلام جمـل إنشائية وقعت نعتاً ، فيخرج على إضمار قـــول محذوف هو النعت ، وتـكون الجملة الإنشائية مقولا له .

(١) عجز بيت من الرجز ـ ينسب للعجاج ، وقيـل لراجز غيره ، وقد نزل ضيفاً بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل . ثم أتوه بلبن قليل قد خلطوه بماء كثير حتى صار لونه يحاكى لون الذئب فى الزرقة ، وصدره :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ *

اللغة والاعراب . جن : دخل وستر . اختلط : امتزج ظلامه بالضياء . بمذق : هو مصدر بمعنى الممذوق ـ أى المخلوط ، من مذقت اللبن ـ إذا خلطته بالمـاء . «قط» : اسم للزمان الماضى . «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط « جن الظلام » فعل الشرط وفاعله ، وجملة « جاءوا » جواب الشرط « هل رأيت » الجملة فى محل نصب مقول لقول مقدر واقع صفة لمذق ـ أى بمذق مقول فيه ذلك عند رؤيته « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر فى محل نصب لرأيت ، وسكن للروى . **والمعنى** واضح بعد ما ذكرنا .

والشاهد . فى قوله : « بمذق هل رأيت الذئب » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنـكرة وهو «مذق» ، وليس كذلك ؛ بل جمـلة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتاً ـ كما بينا وأوضح المصنف .

(٢) بشرط أن يـكون منكراً ، وصريحاً لا مؤولا ، وأن يـكون مصدر فعـل ثلاثى أو بزنته ، وألا يبدأ بميم زائدة ، وأن يلتزم صيغة واحـدة — وهى : الإفراد والتذكير غالباً ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ـ إلا ما سمع من ذلك . وهو مع هذا كله مقصور على السماع . قال الناظم :

(وَنَعَتُوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا)(*)

(*) « نعتوا » فعل وفاعل والضمير للعرب « بمصدر » متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمصدر محذوف ـ أى نعتاً كثيراً، وقيل : حال « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكيرا » معطوف على الإفراد .

وَفِطرٌ ؛ وذلك عند الكوفيينَ على التأويل بالمشتق (١) ؛ أى عادلٌ — ومرضِىٌّ — وزائرٌ — ومُفْطِرٌ . وعند البصريين على تقدير مضافٍ — أى ذو كذا ؛ ولهذا التُزِمَ إفرادُه وتذكيرُه (٢) كما يُلتَزَمان لو صُرِّح بذو (٣)

(فصل) وإذا تَعَدَّدت النُّعوتُ (٤) ؛ فإن اتَّحدَ معنَى النعت — استُغْنِىَ بالتثنية والجمع عن تَفْرِيقِه، نحو : جاءنى رجلانِ فاضلانِ ، ورجالٌ فُضَلاءُ . وإن اختلَف (٥) — وَجَبَ التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو (٦) كقوله :

أى نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوه عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر .

(١) ذلك لأنه لا يصح أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات . ويؤيد قولهم : ورود أساليب وقع فيها المصدر نعتاً مع إضافته لمعرفة ؛ كقولهم : مررت برجل حسبِك من رجل، أو شرعك من رجل — أى كافيك ، وهَمِّك من رجل — أى مهمك، ونحوِك من رجل — أى مشابهك ومماثلك . وهذه المصادر لم تكتسب التعريف من المضاف إليه لأنها مؤولة بالمشتق . ومن أمثلة المشتق الذى لا يكتسب التعريف — قوله تعالى: (هذا عارض ممطرنا)؛ فقد وصف عارض النكرة — بممطرنا المضاف إلى الضمير . من الآية : ٢٤ سورة الأحقاف

(٢) لأن المصدر من حيث هو مصدر — لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على الأصل للتنبيه على أن حقه ألا ينعت به لجموده ، وأنهم توسعوا فيه بالتأويل والحذف .

(٣) أى : وفروعه ؛ فيقال : هذا رجل ذو عدل — وامرأة ذات عدل — ورجلان ذوا عدل — ورجال ذو وعدل — ونساء ذوات عدل . قيل : ومن النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف — قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل ، وقوله تعالى : (فى أى صورة ما شاء ركبك) . وقيل: إنه من النعت بالجملة .

(٤) أى : وكان المنعوت دالا على متعدد؛ بأن كان مثنى أو مجموعاً من غير تفريق.

(٥) أى النعت؛ إما لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، كالذاهب والمنطلق، أو معنى فقط ، كالضارب — من الضرب بالعصا ، والضارب — من الضرب فى الأرض ؛ أى السير فيها.

(٦) أى لا غير ؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب فى الفعل — بل فى حصول الوصفين أو الأوصاف للمنعوت ، والترتيب فى هذا غير مراد .

* عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ *(١)

وقولك : مررتُ برجالٍ ، شاعرٍ ــ وكاتبٍ ــ وفقيهٍ .

وإذا تعدَّدت النعوتُ(٢) واتحدَ لفظُ النعت ؛ فإن اتحد معنى العامل

---

(١) عجز بيت من الوافر : أنشده سيبويه ولم ينسبه لقائل ، وصدره :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة والاعراب . ربعين : مثنى ربع ــ وهو المنزل . مسلوب : ذاهب لم يبق له أى أثر . بال : ذهبت عينه وبقيت آثاره ورسومه . « ما » نافية « بكا » اسمها ، أو مبتدأ ــ إن جعلت « ما » مهملة « رجل » مضاف إليه « حزين » صفة لرجل ، والخبر محذوف ــ أى مفيد . والجملة معترضة بين العامل وهو بكيت ــ والمعمول وهو : «على ربعين » المتعلق ببكيت، «مسلوب» نعت لربعين و« بال » معطوف عليه .

والمعنى: بكيت من ألم الفراق والحزن على منزلين للأحبة؛ أحدهما ذهب ولم يبق له أثر ما، والثانى بلى ولم يبق منه إلا الأطلال والرسوم. ولكن ماذا يفيد البكاء والحزن على الآثار والأطلال؟

والشاهد : عطف «بال» على «مسلوب» وهما نعتان، ولم يثنهما لاختلافهما فى المعنى.

هذا : وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت واحداً ــ وجب تفريق النعوت بعطف بالواو ، أو بغيرها مما يناسب السياق ــ أو بغير عطف ، تقول : رأيت فى الطريق رجلا ماكراً محتالا زرياً ، أو ــ ومحتالا وزرياً . وتمتنع الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، نحو : شرب المريض الدواء ؛ الحلو المر .

وفى تعدد النعت ومنعوته ــ يقول الناظم :

(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ ؛ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إذَا ائْتَلَفْ)(*)

أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه ، أو فى أحدهما ــ يجب أن تفرقه بالعطف ؛ إذا كان المنعوت متعدداً ــ والعطف يكون بالواو لا غير . أما إذا ائتلف النعت ــ أى اتفق لفظه ومعناه ــ فلا تفرقه

(٢) أى وكان المنعوت متعدداً متفرقاً .

(*) « ونعت » مبتدأ ، وما بعده مضاف إليه « إذا اختلف » شرط وفعله «فعاطفاً» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « عاطفاً » حال من فاعل فرقه ، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر للمبتدأ « لا » عاطفة للنفى « إذا ائتلف » شرط وفعله ، والجواب محذوف .

وعَمَلِه — جاز الإتباعُ مطلقاً[١] ؛ كَجَاء زيدٌ وأتى عمرٌو — الظَّرِيفانِ ، وهذا زيدٌ وذاكَ عمرٌو — العاقلانِ ، ورأيت زيداً وأبصرتُ خالداً — الشَّاعِرَيْن[٢] . وَخَصَّ بعضُهم جوازَ الإتبـاع بكونِ المتبوعين فاعِلَىْ فِعلَيْن — أو خَبَرَىْ مبتدأين[٣] .

وإن اختلفا فى المَعنى وَالعَملِ ؛ كَجَاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلَيْنِ . أو اختلفَ المعنَى فقط ؛ كَجَاء زيدٌ وَمَضى عمرٌو الـكاتبانِ . أو العَملُ فقط ؛ كهذا مؤلِمُ زيدٍ ومُوجِـعٌ عمراً الشاعِرانِ — وَجَبَ القَطعُ[٤] .

---

(١) أى : سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين — أو خبرى مبتدأين، أو منصوبين أو مجرورين . وبعضهم يشترط فى هذه الحالة : اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً ؛ لئلا تتبع المعرفة بالـنكرة أو بالعكس . كما يشترط : ألا يكون أول المنعوتين اسم إشارة ؛ فلا يجوز : جاء هذا ، وجاء محمد الشاعران ؛ لأن نعت الإشارة لا يفصل منه .

(٢) لم يمثل المصنف للمجرور ، ومثاله : مررت بعلى وجزت على خالد الـكريمين .

(٣) ليس هنالك من سبب ؛ إلا أن سيبويه نص على هذين فى كتابه ، فتوهم البعض الاختصاص بهما ، والصحيح تعميم الحـكم . وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى وَعَمَلٍ — أَتْبِـعْ بِغَـيْرِ اسْتِثْنَا)(*)

أى : اتبع — بغير استثناء — نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل .

(٤) إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل . ويمتنع الاتباع لأنه يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى والعمل — على معمول واحد ؛ لأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع كما تقدم . وإن كان العامل واحداً ؛ فإن اتحد عمله ونسبته إلى المعمولين فى المعنى — «بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا» — جاز الاتباع والقطع بشرطه ، نحو : حضر محمد وعلى الخطيبان . وإن اختلفا ، نحو : ضرب محمد علياً الـكريمان . أو اختلفت النسبة دون العمل ، نحو : أعطيت محمداً أباه الفاضلان — وجب القطع

(*) « ونعت » مفعول مقدم لأتبع « معمولى » مضاف إليه « وحيدى » مضاف إليه أيضاً وهو صفة لمحذوف — أى نعت معمولى عاملين وحيدى « معنى » مضاف إليه « وعمل » معطوف على معنى « بغير » متعلق بأتبع « استثنا » مضاف إليه ، وقصر للضرورة .

(فصل) وإذا تـكرَّرت النعوتُ لواحدٍ؛ فإن تعيَّن مُسماه بدونها — جاز إتباعُها — وقَطْعُهَا، والجَمعُ بينهما[١]؛ بشَرْطِ تقديم المُتْبَع، وذلك كـقول خِرْنِق[٢]:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُـــزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْــتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعــاقِدَ الأُزُرِ

(١) أى: بين القطع والاتباع؛ فيقطع البعض ويتبع البعض الآخر.

(٢) هى الخرنق بنت بدر بن مالك، من بنى قيس بن ثعلبة — وهى أخت طرفة بن العبد لأمه. وهذان البيتان من بحر الكامل، من قصيدة فى رثاء زوجها بشر بن عمرو ابن مرثد — سيد بنى أسد، ومن قتل معه فى يوم القُلاب «اسم جبل بديار بنى أسد».

اللغة والاعراب. لا يبعدن: دعاء خرج مخرج النهى؛ أى لا يهلكن، من البعد بمعنى الذهاب بالموت أو الهلاك، وهو مضارع «بَعِدَ» من باب فَرِحَ. ومن عادة العرب؛ إذا أرادوا الدعاء لشخص — يقولون له: لا تبعد — أو لا يبعد. وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا: بعدت — أو بعداً لك، وفى التنزيل: (ألا بُعداً لِمَدْيَنَ كما بَعِدَتْ ثمود) العداة: جمع عاد — بمعنى العدو — أى أنهم بمنزلة السم للأعداء، يقتلونهم بلا رحمة. آفة الجزر. الآفة — اسم لـكل ما يؤذى أو يهلك، والجزر: جمع جزور وهى الإبل؛ يريد أنهم كرماء. معترك: موضع الاعتراك والقتال. معاقد: جمع معقد، وهو موضع عقد الإزار. والإزار: ما يشده الإنسان على وسطه — وكنى بذلك عن طهارتهم وعفتهم عن الفحشاء. «لا» دعائية «يبعدن» فعل مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة «قومى» فاعل يبعدن «الذين» صفة لقومى، وما بعده صلة «النازلون» نعت لقومى — أو خبر لمبتدأ محذوف «والطيبون» كذلك «معاقد» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «الطيبون» صفة مشبهة «الأزر» مضاف إليه.

والمعنى: تدعو لقومها بالسلامة والنجاة، وتصفهم بالشجاعة، وأنهم للأعداء بمنزلة السم لا يبقون عليهم. وبالـكرم، فهم يفنون الإبل ذبحاً للضيفان. وبالإقدام، فهم لا يجبنون عن القتال فى كل معركة. وهم مع هذا شرفاء بعيدون عن الخنا والفحشاء.

والشاهد. فى «النازلون — والطيبون» فهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت؛ ومن ثم يجوز فيهما الإتباع والقطع، وقد بين ذلك المصنف.

ويَجوزُ فيه : رفعُ النازِلين والطّيبين على الإتباع لقومى — أو على القَطعِ بإضمار « هُمْ » . وَنَصْبُهَا بإضمار أمدَح أَوْ أذكرُ . وَرَفعُ الأوَّلِ وَنَصْبُ الثانى على ما ذَكَرْنَا[١] . وَعَكْسُهُ على القَطعِ فيهما[٢] .

وإنْ لم يُعرَف إلاّ بمجموعِها — وَجَب إتباعُها كلُّها ؛ لتنزيلِها منه منزلةَ الشيء الواحِدِ ، وذلك كقولك : مررت بزيدٍ التاجرِ الفقيه الكاتبِ ؛ إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركُه فى اسمه ثلاثةٌ : أحدُهم تاجرٌ كاتب — والآخرُ تاجرٌ فقيهٌ — وَالآخرُ فقيه كاتبٌ[٣] .

وَإن تعيَّن ببعضِها ، جاز فيما عَدا ذلكَ البعضِ — الأوجه الثلاثةُ[٤] .

---

(١) أى : فيكون الأول — وهو النازلون — مرفوعاً على الإتباع لقومى، أو على القطع بإضمار « هم »، ويكون خبر المبتدأ محذوف . ويكون الثانى — وهو الطيبون — منصوباً على القطع بإضمار أمدح — أو أذكر

(٢) العكس هو : نصب الأول ورفع الثانى ولا يجوز الإتباع فى الثانى؛ لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع ممنوع؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولأنه رجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه

(٣) « فزيد » المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب حينئذ إتباعها كلها .

(٤) أى الإتباع ، والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بينهما ؛ بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع. ويجب إتباع المفتقر إليه فى التعيين كما سلف .

وإلى حكم النعوت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إليها فى تعيين مسماه — يشير الناظم بقوله :

(وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِـعْ إنْ يَـكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا)(*)

(*) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لمحذوف يفسره ما بعده — وهو فعل الشرط « وقد تلت » الواو للحال وقد للتحقيق « مفتقراً » مفعول تلت « لذكرهن » متعلق بمفتقراً، وهو مضاف للضمير « أتبعت » فعل مضارع مبنى للمجهول والجملة جواب الشرط .

(*) « أو اتبع » بنقل فتحة الهمزة إلى الواو؛ لأنه من اتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة — معطوف على اتبع « إن يكن معينا » إن يكن شرط وفعله، ومعينا خبر يكن « أو بعضها » مفعول مقدم لاقطع مضاف إلى ها « معلنا » حال من الضمير فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

وَإن كان المنعوتُ نكرةً تعيَّنَ فى الأوَّلِ من نُعوته — الإتْبَاعُ ، وَجاز فى الباقى القَطعُ[١] كقوله :

وَيَأْوِى إِلَى نِسْـــوَةٍ عُطَّلٍ ... وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى[٢]

وَحقيقة القَطع : أن يُجْعلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعلٍ . فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرّد مدحٍ أَوْ ذمٍّ أو ترحُّمٍ — وجَب حذفُ

أى : إذا كثرت النعوت وتعددت ، وجاءت بعد منعوت غير معين ، محتاج إليها جميعاً فى تعيين مسماه — وجب إتباعها كلها له فى حركته الإعرابية . وإن كان المنعوت معيناً ومتضحاً بدونها كلها — فاقطع النعوت أو أتبعها . وإذا كان معيناً ببعضها — فاقطع أو أتبع هذا البعض ، وأتبع ما عداه . (١) سواء افتقر إلى جميعها — أولا ؛ لأن القصد من النعت هنا التخصيص ، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد .

(٢) بيت من المتقارب ، من قصيدة لأمية بن أبى عائذ الهذلى — يصف صياداً .

اللغة والاعراب : يأوى ، المراد: يرجع ويؤوب ، وأصله من أوى فلان إلى فلان — أى نزل عنده وسكن إليه ، وفلان مأوى المساكين — أى أنهم ينزلون عليه ويجدون عنده راحتهم . عطل : جمع عاطل ، وهى المرأة التى خلا جيدها من الحلى . شعثاً : جمع شعثاء ، وهى المرأة السيئة الحال ، الملبدة الشعر . مراضيع : جمع مرضع ، وزيدت الياء للاشباع ، أو جمع مرضاع — والياء منقلبة عن الألف فى المفرد . السعالى : جمع سِعلاة — وهى أخبث الغيلان . « يأوى » فعل مضارع فاعله يعود على الصائد « عطل » صفة لنسوة « وشعثاً » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، تقديره أخص « مراضيع » صفة لشعثاً « مثل السعالى » مثل نعت ثان لشعثاً والسعالى مضاف إليه .

والمعنى : أن هذا الصائد يغيب عن منزله ونسائه مدة للصيد — سعياً وراء رزقه ، ثم يعود إليه فيجد نسوة بائسات ، قد خلت أعناقهن من الحلى ، وتلبدت واغبرت شعورهن ، وهن يرضعن أبناءهن . وتراهن فى هذا المنظر القبيح كأخبث الغيلان .

والشاهد : جر «عطل» على الإتباع وجوباً ؛ لأنه نعت للنكرة . وجواز الإتباع والقطع فى «شعثاً» . وقد روى مجروراً أيضاً — كما ذكر سيبويه .

المبتدإ والفعلِ[١] كَقولهم: الحمدُ لِلهِ الحميدُ ـ بالرفع بإضمار هو، وقوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبْ) ـ بالنصب[٢] بإضمار أذُمُّ.

وَإن كان لِغَيْرِ ذلك[٣] ـ جازَ ذِكْرُه، تقول: مررتُ بزيدٍ التاجرِ بالأوجه الثلاثة[٤]. ولك أن تقول: هو التاجرُ ـ وَأَعْنِي التاجرَ.

---

(١) ليكون وجوب الحذف دليلا على قصد إنشاء المدح ـ أو الذم ـ أو الترحم.

(٢) أى: بنصب «حمالة» على أنه نعت مقطوع للذم ـ مفعول لمحذوف تقديره أذم «وامرأته» مرفوع بالعطف على فاعل «يَصلى» المستتر فيه. ومثال الترحم: اللهم الطف بعبدك المسكين ـ برفع المسكين ونصبه (٣) أى: لغير المدح والذم والترحم؛ بأن كان للتوضيح، أو التخصيص، أو التعميم، أو الإبهام، أو التفصيل.. الخ.

(٤) أى: بالجر على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية بفعل محذوف أيضاً. وإذا قطع النعت ـ خرج عن كونه نعتاً، وكانت جملته مستأنفة مستقلة لا محل لها. وقد تسبقها الواو أحياناً، وتكون هذه الواو زائدة كما قدمنا. ويرى البعض: أن جملة النعت المقطوع إذا وقعت بعد معرفة محضة ـ كانت حالا وإذا وقعت بعد نكرة محضة ـ كانت نعتاً. وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة. والرأى الأول أقوم وأفضل؛ لأن الجملة الثانية إنشائية للمدح أو للذم أو غيرهما، والانشائية لا تصلح نعتاً إلا بتأويل، ولا تقع حالا.

والخلاصة

أنك إذا أتبعت الأول ـ جاز لك فى التالى: الاتباع، والقطع. وإذا قطعت الأول ـ وجب القطع فى التالى؛ فإن قطعت الجميع ـ لم يلزم جعل التالى كالأول، بل يجوز التوافق والتخالف.

وإلى حركة النعت المقطوع وعامله ـ يشير الناظم بقوله:

(وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرَا)(*)

(*) «وارفع أو انصب» معطوفان على ما قبل «إن قطعت» شرط وفعله وجواب الشرط محذوف «مضمرا» حال من التاء فى قطعت، وفيه ضمير هو فاعله «مبتدأ» مفعوله «أو ناصباً» معطوف على مبتدأ «لن يظهرا» ألف الاثنين فاعل، وهى عائدة على مبتدأ أو ناصباً، والجملة صفة لهما

(فصل) ويجوزُ بكثرةٍ حذفُ المنعوتِ إن عُلِم[١] ، وكان النَّعتُ : إمَّا صالحاً لمباشَرَةِ العاملِ[٢] ، نحو : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) — أى دُروعاً سابغاتٍ . أو بعضَ اسمٍ مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أو فى[٣] .

فالأول كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ — أى مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ[٤] ، والثانى كقوله :

أى ارفع النعت المقطوع أو انصبه ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ خبره المقطوع ، والنصب على تقدير عامل محذوف . والعامل فى الحالتين لن يظهر ؛ لأنه محذوف وجوباً — وقد فصل المصنف القول فى ذلك .

هذا : ولا يجوز القطع إذا كان النعت للتوكيد ، نحو : أهلك الله عاداً بصيحة واحدة ؛ لأن القطع ينافى التوكيد . أو كان النعت من الألفاظ التى كثر استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة ، نحو : جاءوا الجمَّاء الغفير . أو كان نعتاً لاسم الإشارة مثل : إننا نقدر هذا النابغة .

(١) وذلك : بأن كانت هنالك قرينة تدل عليه بعد حذفه؛ كأن يكون النعت مختصاً بالمنعوت مشتهراً به ، نحو : مررت برجل راكب صاهلا — أى فرساً صاهلا . أو يكون قد صاحب ما يعينه ، نحو : (وألنا له الحديد — أن اعمل سابغات) ؛ فإن تقدم ذكر الحديد أشعر بالمحذوف . من الآية : ١١ من سورة سبأ أو يتقدم ما يدل على المنعوت المحذوف ، نحو : ألا ماء ولو بارداً ؟

(٢) أى : بأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه ؛ فيكون مفرداً — إن كان المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجروراً أو مبتدأ . ويكون جملة مشتملة على رابط — إن كان المنعوت خبراً مثلا ، نحو : أنت يضرب محمداً — أى : أنت رجل يضرب محمداً ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا أو مفعولا أو مجروراً أو مبتدأ ، وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة لاتقع شيئاً مما ذكر .

(٣) أى : يحذف المنعوت جوازاً أيضاً ، إذا كان النعت جملة أو شبهها ، وكان المنعوت مرفوعاً — كما قال الفارسى . أو كان المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور بـ « من » أو « فى » .

(٤) « فظعن وأقام » — جملتان فى موضع رفع — نعتان

لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيْسَمِ[١]

أصلُه : لو قُلتَ مافى قَوْمِها أحدٌ يَفْضُلها — لَمْ تَأْثم ، فَحَذَف الموصوف — وهو « أَحَدٌ » ، وكَسَرَ حرف المضارَعةِ من « تَأْثم » ، وأبْدَلَ الهمزةَ ياءً ، وقَدَّمَ جواب « لو » فاصلاً بين الخبر المقدَّم — وهو الجارُّ والمجرور ، والمبتدأ المؤخّر — وهو « أَحَد » المحذوف[٢] .

ويجوز حذفُ النعتُ إن عُلِم ، كقوله تعالى : (يأخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) — أى كل سفينةٍ صالحة[٣] ، وقول الشاعر :

لمنعوتين محذوفين ، والمنعوتان مرفوعان على الابتداء ، وهما بعض اسم مقدم — وهو الضمير المجرور بمن . وهذا تقدير البصريين . ويقدر الكوفيون المحذوف اسم موصول ؛ أى منا الذى ظعن والذى أقام . وتقدير البصريين أحسن وأقيس ؛ لأن اتصال الموصول بالصلة — أشد من اتصال الموصوف بصفته .

(١) بيت من الرجز ، نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحمانى — يصف امرأة . ونسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربعى — راجز إسلامى ، كان معاصراً للعجاج .

اللغة والاعراب : لم تيثم : لم تأثم — أى لم تقع فى الإثم ، وكسرت التاء على لغة وقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة . يفضلها: يزيد عليها. حسب : كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه . ميسم : وسامة وحسن . « لو » شرطية غير جازمة « قلت » فعل الشرط « ما » نافية « فى قومها » جار ومجرور خبر مقدم لمبتدأ محذوف — أى أحد «لم تيثم» جواب الشرط «يفضلها» الجملة صفة لأحد المحذوفة «فى حسب» متعلق بيفضلها .

والمعنى : لو قلت : إنه ليس فى قوم هذه المرأة أحد يفضلها ويزيد عليها فى عراقة النسب والجمال — لم تكن كاذباً فى قولك .

والشاهد : حذف المنعوت — وهو « أحد » ، وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى — وهو « قومها » ، وقد قدره المصنف .

(٢) وقدر المبتدأ مؤخراً ؛ لأنه يجب تقديم خبر النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختصين . (٣) بقرينة قوله تعالى: (فأردت أن أعيبها) . وهنالك قرينة أخرى، وهى: أن الملك الغاصب لا يغتصب مالا نفع فيه . الآية : ٧٩ من سورة الكهف

* فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ *[1] — أى شيئاً طائلا ، وقوله :

---

(١) عجز بيت من المتقارب ، للعباس بن مرداس السلمى ـ أحد المؤلفة قلوبهم ، من أبيات قالها يخاطب النبى عليه السلام حين وزع غنائم حنين ، فأعطى قوماً من المؤلفة قلوبهم ـ من أشراف العرب ـ كل واحد مائة من الإبل ؛ منهم أبو سفيان ، ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن الفزارى . وأعطى العباس أقل من ذلك . وصدر هذا البيت :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

اللغة والاعراب : ذا تدرأ : صاحب عدة وقوة فى القتال ومحاربة الأعداء . والدرء : الدفع، والمدارأة : المدافعة. «ذا» خبر كنت منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « تدرأ » مضاف إليه «أعط»فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم بحذف الآخر ونائب الفاعل « أنا » وهو المفعول الأول « شيئاً » مفعول ثان « أمنع » فعل مضارع مجزوم بلم . وحرك بالكسر للروى .

والمعنى : كنت فى الحرب مجاهداً شجاعاً ، صاحب عدة وقوة لقهر الأعداء وهزيمتهم ، فلما وزعت الغنائم لم أعط شيئاً مناسباً لعملى كما أعطى غيرى مما لم يبذل مثل ما بذلت ، ولم أمنع نهائياً .وقد بذلت أنا وفرسى جهداً عظيما

والشاهد : ذكر المنعوت وهو شيئاً ، وحذف النعت للعلم ؛ لأنه أعطى بالفعل عطاء ، غير أنه كان أقل مما كان يرجو ؛ بدليل قوله : ولم أمنع . وقبل بيت الشاهد :

أَتَجْعَلُ نَهْبِى وَنَهْبَ الْعُبَيْـ ... ـدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالأَقْرَعِ

وبعده :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمُ ... وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لاَ يُرْفَعِ

والنهب بمعنى المنهوب ـ وأراد به الغنيمة ، والجمع نهاب ، وهو أيضاً : ضرب من الركض ، وكل ما انتهب . والعُبيد : اسم فرس العباس بن مرادس . يفوقان : يفضلان، « فى مجمع » : أى عند اجتماع الناس للتفاخر والتنافر.

قيل : إن النبى عليه السلام ـ حين سمع ذلك ـ قال : اقطعوا لسانه عنى، فزادوا عطاءه حتى رضى .

* مُهَفْهَفَةٍ لهاَ فَرْعٌ وَجِيدُ *[١] — أى : فرع فاحِمٌ ، وجيدٌ طويلٌ.

---

(١) عجز بيت من الوافر للمرقش الأكبر — عمرو بن سعد بن مالك — أحد بنى بكر بن وائل، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

اللغة والاعراب : أسيلة الخدين : ناعمتهما مع طول واسترسال . مهفهفة : ضامرة البطن خفيفة اللحم . فرع : شعر تام . جيد : عنق . « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد. « الخدين » مضاف إليه ، والخبر فى الأبيات بعد ، « بكر — مهفهفة » صفتان « لها » خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر « وجيد » معطوف على فرع .

والمعنى : يمدح هذه الفتاة بأن لها خداً ناعماً طويلا ، وجسماً فيه ضمور بطن ودقة خصر ، وشعر مسترسل فاحم ، وعنق طويل .

والشاهد : حذف الوصفين من « فرع » و « جيد » ، ويدل على ذلك مقام المدح ؛ لأنه غير مستساغ أن يمدحها بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين؛ فكل إنسان له ذلك. وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب — وهو الطول والسواد . وكذلك العنق بالطول

وإلى حذف النعت والمنعوت يشير ابن مالك بقوله :

(وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِى النَّعْتِ يَقِلْ)[*]

أى : أن ماعقل— «أى علم» — من النعت والمنعوت — يجوز حذفه . وحذف النعت أقل فى الكلام من حذف المنعوت .

هذا : وقد يحذف النعت والمنعوت معاً، إذا دلت القرينة عليهما، وهذا قليل ، ومنه قوله تعالى فى الأشقى الذى يدخل النار: (ثم لا يموت فيها ولا يحيي) — أى : لايحيا حياة نافعة ؛ لأنه ليست هنالك واسطة بين الحياة والموت . من الآية : ٧٤ من سورة طه

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « من المنعوت » متعلق بعقل « والنعت » معطوف على المنعوت «عقل» فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما «يجوز حذفه» الجملة خبر المبتدأ « وفى النعت » متعلق بيقل ، والواو للعطف ، وفاعل يقل يعود على الحذف .

تتمة

(ا) النعت الذى شرحناه — يسمى «النعت التأسيسى»؛ وهو: الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بدون ذكره. وهناك نوع يسمى: «النعت الموطىء» أو: «الممهّد» وهو: أن يكون النعت جامداً وغير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده. وقد ذكر ليكون توطئة وتمهيداً للمشتق التالى له المقصود حقيقة، نحو: قابلت أخاً أخاً مخلصاً حقاً، فأخا الثانية نعت موطىء غير مقصود، والمقصود ما بعده — وهو مختصا.

(ب) يجوز أن ينعت النعت، فتقول: هذا ورق أبيض ناصع البياض — وهذا وجه مشرق أى إشراق. وقد يقع قبل النعت المفرد: «لا» النافية — أو «إما»؛ فيجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو — العاطفة لما بعدها على ما قبلهما، تقول: صاحبت صديقاً، لا بخيلا ولا مسرفاً. واختر زميلا، إما شاعراً وإما خطيبا.

(ح) إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها — بأن كانت مفردة — فأنت بالخيار فى تقديم بعضها على بعض، على حسب ما ترى من أهمية. وكذلك إذا كانت كلها جملا.

أما إذا اختلفت أنواعها، فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة، وهذه على الجملة، تقول: هذا طائر أليف على غصن يغرد بصوت حسن، ومنه قوله تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) ٢٨ من سورة غافر. ومن غير الغالب، قوله سبحانه (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) ٩٢، ١٥٥ من سورة الأنعام. وهو فصيح يجوز القياس عليه.

(د) إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، وكانت مفردة متحدة المعنى — لم يجز عطف أحدها على الآخر، نحو: هذا محمد الشجاع الجرىء الفاتك؛ لأن العطف يقتضى المغايرة. وإن كانت مختلفة المعنى — جاز العطف فى المفردات بجميع حروف العطف، ماعدا: «أم» — و «حتى». وفى الجمل خلاف، نحو: هذا طالب يعرف العربية، ويتقن الإنجليزية، ويتعثر فى الفرنسية.

(هـ) من الأسماء ما ينعت وينعت به لاستيفائه شروط ذلك؛ كاسم الإشارة تقول: مررت بمحمد هذا وبهذا الشاعر، ولا يكون نعتاً إلا لمعرفة؛ لأنه معرفة. وإذا وقع منعوتاً وجب أن يكون النعت مقروناً بأل. وإذا كان جامداً فالأحسن اعتباره عطف بيان، ويجب أن يطابق منعوته فى الإفراد والتذكير وفروعهما. والموصول كالإشارة.

ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به، وذلك كالمضمر، والمصدر الدال على الطلب، وكثير

من الأسماء المتوغلة فى الإبهام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام — و « كم » — و « ما » التعجبية ، وبعض الظروف المبهمة ؛ كقبل وبعد. ويستثنى من ذلك: «غير»—و «سوى» — و « من » و « ما » — النكرتان التامتان ؛ فإنهما تقع نعتاً .

ومنها ما ينعت ولا ينعت به ؛ كالأعلام . ومنها ما يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً .

ومن ذلك : « أى »؛ بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، و «كل» ، نحو : أنت «الأمين كل الأمين—أى المتناهى فى الأمانة»، و «جدّ» تقول: سمعت خطاباً بليغاً جد بليغ.

وإذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه، ويكون المنعوت بدلا منه نحو قوله تعالى : (ويهدى إلى صراط العزيز الحميد الله) . من الآية : ٦ من سورة سبأ.

فائدة

ذكر الصبان : أن النعت بعد المركب الإضافى — يكون للمضاف؛ لأنه هو المقصود بالحكم، وإنما جىء بالمضاف إليه لغرض التخصص، فلا يكون له إلا بدليل . مالم يكن المضاف لفظ « كل » فالنعت للمضاف إليه — لا له ؛ لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم .

ولذلك ضعف قوله :

وَكُلّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُـــوه   لَعَمْـــرُ أبيكَ إلا الفرقَدانِ

وذكر فى المغنى : أن نحو قوله تعالى « سبح اسم ربك الأعلى » — يجوز فيه : كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب، وعلى الأول تكون منصوبة بفتحة مقدرة على الألف للتعذر . أما على الثانى فمجرورة بكسرة مقدرة على الألف .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف النعت ، وبين الأغراض التى يأتى لها ، ووضح الفرق بين السببى والحقيقى منه . ومثل لما تقول .

٢ — يتبع النعت متبوعه ، ففيم يتبع كل من الحقيقى والسببى ؟ وضح بأمثلة .

٣ — وضح — بالأمثلة — ما يشترط فى النعت بالمصدر ، والجملة التى تقع نعتاً .

٤ — ماحكم النعوت إذا تعددت لواحد ؟ ولأكثر من واحد؟ من حيث الإتباع والقطع.

٥ — متى يحذف كل من النعت والمنعوت ؟ وما شرط ذلك ؟ مثل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات النعت . بين موضع الشاهد ، وأعربه.

قال تعالى : (وَلَدارُ الآخرةِ خَيْرٌ . قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ . وما نُرِيهِمْ

من آيةٍ إلاّ هِيَ أكبرُ من أختِها . فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً .
وذلك دِينُ القيِّمة . وإن منْ أهلِ الكتابِ إلاّ ليؤمننَّ به) .

إن أخاكَ الحقَّ من يَسْعى معك ومَنْ يَضُرُّ نَفْسَهُ لِيَنفَعَكْ

والخِلّ كالماء يبدى لى ضمائره من الصفاء ويُخفيها مع الكدر

كِلينى لِهَمّ يا أميمةُ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطىءِ الكواكِبِ

وإذا أراد اللهُ نَشر فضيلة طُوِيت أتاحَ لها لسان حَسُود

قال لى: كيف أنت؟ قلت : عَليل سهر دَائِم وحُزْن طَوِيل

٧ — أعرب ما تحته خط من قول أبى العلاء المعرى الآتى ، واشرحه شرحاً أدبياً :
وَقَدْ سارَ ذِكْرى فى البلاد فَمَنْ لَهم بإخفاء شمْسٍ ضوؤها متكامِلُ ؟

٨ — أكمل الجمل الآتية بالنعت المناسب ، وبين حكمه من حيث الاتباع والقطع :
سافر على وذهب إبراهيم ... حفظت الخطبة والقصيدة ... أكرم محمود علياً .. حضر الطبيب وحضر المريض . . أعطيت الولد أباه ... مررت بالطلبة وقابلت الضيوف ... أقبل محمد وانصرف على ...

٩ — بين النعت المفرد ، والجملة ، والسببى ، والحقيقى — ومنعوتهما فيما يأتى :
يعتبر يوم الثامن عشر من ذى الحجة المباركة سنة ١٣٧٦ ، الموافق السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ — يوما خالداً لا ينسى ذكره على مر العصور والأجيال ؛ ففيه قررت مصر تأميم قناة السويس ، واسترداد هذا المرفق المائى ، العظيم الأثر فى اقتصادنا القومى — من يد المستعمرين ، الذين استغلوه عشرات السنين ، وأهملوا صيانته الضرورية ، وبذلك قضت على مفتاح الاحتلال ، البغيض ذكر اسمه ، وبدأت تعمل بنشاط دائم على تحسين هذا المر العظيم نفعه ، لخدمة الملاحة البحرية العالمية .
وقد ارتفع دخل القناة إلى ما يقرب من ٩٠ تسعين ألف ألف جنيه سنويا .
رجال الغدِ المأمول إنّا بحاجةٍ إلى قادةٍ تَبْنِي وشعْبٍ يُعَمِّرُ

(باب التوكيد)(١)

وهو ضَرْبان : لَفظِىٌّ وسيأتى ، ومعنوىٌّ(٢) وله سبعة ألفاظ :

الأول والثانى : النَّفْسُ ، والعَيْنُ(٣) . ويؤكَّدُ بهما لِرَفع المجازِ عن الذَّات ، تقول : جاء الخليفةُ ؛ فيحتمل أنَّ الجائىَ خَبَرُه ، أو ثَقَلُه(٤) ، فإذا أكَّدت بالنَّفسِ أو بالعينِ أو بهما(٥) ـ ارتَفعَ ذلك الاحتمالُ .

ويجبُ اتصالُهما بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد(٦) ، وأن يكون لفظهما طِبقَه فى الإفراد والجمعِ(٧) . وأمَّا فى التثنية — فالأصحُّ جمعُهما على «أَفْعُل»(٨)

باب التوكيد

(١) هو فى الأصل ؛ مصدر وكد ، ثم استعمل فى التابع المذكور ، ويقال فيه : التأكيد ـ بقلب الواو همزة ، والأول أشهر فى استعمال النحاة .

(٢) هو : التابع الذى يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقى الظاهر ، وعدم إرادة العموم والشمول (٣) المراد بهما : ذات الشىء وحقيقته التى يتكون منها ـ ولو لم يكن فى تركيبه نفس ولا عين . ويختصان عن بقية ألفاظ التوكيد المعنوى ـ بجواز جرهما بالباء الزائدة ، تقول : رأيت الناظر نفسه ـ أو بنفسه ، وعينه ـ أو بعينه . والمجرور فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ـ على حسب المتبوع .

وإذا أكد معهما بكلمة « كل » ـ يحسن تأخير « كل » عنهما ، كما سيأتى .

(٤) الثقل ـ بكسر الثاء وسكون القاف ـ واحد الأثقال ، كحِمل وأحمال ، وبفتحهما : متاع المسافر وحشمه وكل شىء نفيس مصون . (٥) أى معا بدون عطف ، ويشترط تقديم النفس على العين . (٦) أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وذلك للربط بين التابع والمتبوع ولا يجوز حذفه ولا تقديره (٧) ينبغى أن يجمع النفس والعين جمع تكسير للقلة على «أفعُل» لا غير ؛ حين يكون المؤكد جمعا ، مع إضافتهما لضمير الجمع . ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ـ على المختار .

(٨) فيقال : جاء المحمدان أنفسهما أو أعينهما . ويجوز إفرادهما وتثنيتهما فيقال : نفسهما ـ وعينهما . أو : نفساهما ـ وعيناهما . ولا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكد . وفيما تقدم يقول الناظم :

ويترجح إفرادُهما على تثنيتهما عند الناظم ، وغيرُه بعكسِ ذلك : والألفاظ الباقية : كِلاَ ، وكلتاَ — للمثنَّى [١] ، وكُلّ ، وجَميع ، وعامَّة لغيره [٢] . ويجبُ اتصالهنَّ بضميرِ المؤكَّد [٣] ؛ فليسَ مِنْهُ : (خَلَقَ لَكُمْ مَافى الأرضِ جَمِيعاً) [٤] — خلافاً لمن وَهِم [٥] ، ولا قراءةُ بعضهم : (إنَّا

(بِالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا « بِأَفْعُلِ » إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً — تَكُنْ مُتَّبِعا) (*)

أى أكد الاسم بالنفس أو بالعين ؛ بشرط أن يضاف كل منهما إلى ضمير يطابق المؤكد — فى الإفراد والتذكير وفروعهما للربط به . وإذا كانا تابعين لغير الواحد — وهو المثنى والجمع — فجىء بهما مجموعين على وزن « أفعل » ، لتكون متبعاً للنهج العربى الصحيح . وأجاز بعض النحاة جمع « نفس » و « عين » — على نفوس وعيون ؛ كما أجاز آخرون جمع « عين » جمع قلة — على أعيان . والراجح ما ذكره المصنف .

(١) أى: ولو على سبيل التفريق، نحو: فاز محمد وعلى كلاهما — بشرط اتحاد العامل. ويقصد بهما : إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هى المقصودة .

(٢) أى لغير المثنى ؛ وهو الجمع مطلقاً ، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله ، نحو : حضر الطلبة كلهم — جميعهم — عامتهم، واشتريت المنزل كله — جميعه — عامته، والمقصود من التأكيد بها: إفادة التعميم الحقيقى ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل .

(٣) أى لفظاً ؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما أسلفنا ، كما يجب أن يطابق هذا الضمير — المؤكد فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وهذا كله إذا جرت على المؤكد ، فلا يرد نحو قوله تعالى : (وكل فى فلك يسبحون) . من الآية : ٤٠ سورة يس

(٤) لعدم اتصال جميعاً بالضمير . من الآية : ٢٩ من سورة البقرة

(٥) فأعرب « جميعاً » توكيداً لما الموصولة الواقعة مفعولا لـ « خلق » ، ولو كان

(*) «بالنفس» متعلق بأكدا « الاسم » بالرفع مبتدأ « أكدا» نائب الفاعل يعود إلى الاسم والألف للاطلاق، والجملة خبر المبتدأ — وبالنصب مفعول مقدم لأكدا على أنه فعل أمر «مع ضمير» مع ظرف حال من النفس وما عطف عليه ، وضمير مضاف إليه «طابق المؤكدا» الجملة صفة لضمير

(*) « بأفعل » متعلق بأجمعهما «إن تبعا» شرط وفعله ، والألف فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « ما » اسم موصول مفعول تبع «واحداً» خبر ليس واسمها يعود على « ما » وجملة « تكن » مجزومة فى جواب الأمر وهو أجمع ، واسمها مستتر « متبعا » خبرها

كُلاًّ فيها) (١) — خلافاً للفرّاء والزمخشرى ؛ بل « جميعاً » حالٌ (٢) ، و « كُلاًّ » بدلٌ (٣) ، ويجوز كونُه حالاً من ضمير الظَّرف (٤) . ويؤكَّدُ بهنَّ لرفعِ احتمال تقديرِ « بعضٍ » مضافٍ إلى متبوعِهنّ ؛ فَمِنْ ثَمَّ جاز: جاءنى الزيدانِ كلاهما – والمرأتانِ كلتاهما؛ لجواز أن يكونَ الأصلُ: جاءَ أحدُ الزَّيدينِ – أَوْ إحْدَى المرأتين (٥) كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَانُ) بتقديرِ يَخرجُ من أَحَدِهما (٦) . وامْتَنع – على الأصح – اختصمَ الزَّيدانِ كلاهما ، والهندانِ كلتاهما ؛ لامتناعِ التقديرِ المذكورِ (٧) .

كذلك لقيل «جميعه»، على أن التوكيد بجميع غريب كما سيأتى ، فلا يحمل عليه التنزيل .

(١) من الآية : ٤٨ من سورة غافر (٢) أى من « ما » الموصولة ، ومعناها مجتمعا ، وخلق – بمعنى : قدّر خلق ذلك فى علمه ؛ فلا يرد أن الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما فى الأرض فى حالة الاجتماع – وليس كذلك .

(٣) أى بدل « كل » من اسم « إن » ، وهو لا يحتاج إلى ضمير .

(٤) أى من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع فى « فيها » . قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتنكير « كل » بقطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى ، والحال واجبة التنكير . قيل : وقد يستغنى عن الاضافة إلى الضمير – بالاضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير .

كَمْ قد ذَكَرْتُكِ لو أُجْزَى بِذِكْرِكُمُو ... يا أَشْبَهَ الناسِ كُلَّ الناسِ بالقَمَرِ

(٥) أى : وقد أطلق المثنى وأريد به واحد .

(٦) أى : وهو البحر الملح ؛ لأن العذب ليس فيه ذلك . واللؤلؤ : كبار الدر . والمرجان : صغاره . الآية : ٢٢ من سورة الرحمن

(٧) لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ، فلا فائدة من التوكيد هنا . ومثله : كل ما يدل على المفاعلة والمشاركة ؛ كتقاتل – وتحارب . وهذا رأى الأخفش ومن تبعه . وأجاز الجمهور مثل ذلك – على ما فيه من ضعف بلاغى ؛ لأن التوكيد قد يكون للتقوية – لا لرفع الاحتمال .

وجازَ : جاءَ القومُ كلُّهم — واشتريتُ العبدَ كلَّه . وامتنع : جاءَ زيدٌ كلُّه(١) . والتوكيدُ بجميع — غريبٌ ، ومنه قول امرأةٍ :

فِدَاكَ حَيُّ خَـوْلاَنْ   جَمِيعُهُمْ وَهَمْـدَانْ(٢)

وكذلك التوكيدُ « بعامَّة »، والتاءُ فيها بمنزلتِها فى النَّافِلةِ(٣)؛ فتصلُح

---

(١) لعدم الفائدة من التوكيد ، لأنه يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه .

(٢) بيت من مجزوء الرجز ، قالته امرأة أعرابية ترقص به ولدها . وبعده :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ   وَالأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ

اللغة والاعراب : فداك ، الفِدا — بالقصر والمد — مايعطى من مال ونحوه عوضاً عن المفدى ، والمراد هنا : الدعاء والثناء . خولان وهمدان : قبيلتان من قبائل اليمن . قحطان : أبوالعرب اليمانية . عدنان : أبو عرب الحجاز . «فداك» — بفتح الفاء — فعل ماض والكاف مفعول « حى » فاعل ، وبالكسر مبتدأ ومضاف إليه ، و «حى »خبر « خولان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكن للوقف «جميعهم» جميع توكيد لحى خولان، وهم مضاف إليه ، « وهمدان » معطوف على حى كذلك « وكل » معطوف على حى . وكذلك « الأكرمون » ، و «عدنان» عطف بيان على « الأكرمون » .

والمعنى : واضح .

والشاهد : فى « جميعهم » حيث جاء توكيداً للفاعل أو الخبر . وهو بمنزلة « كل » فى المعنى والاستعمال . والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه

وقد يجيء «جميع» بمعنى مجتمع — ضد متفرق ، فلا يفيدتوكيداً ، كقول الشاعر :

* نَهَيْتُكَ عن هَذا وَأَنْتَ جَمِيعُ *

(٣) أى فىأنها زائدة لازمة، لاتفارقهافى إفراد— ولا فى تذكير—ولا فى فروعهما. وهى للمبالغة لا للتأنيث . وفيما تقدم من ألفاظ التوكيد الخمسة — يقول الناظم :

(« وكُلاًّ » أَذْكُرْ فى الشُّمُولِ ، وَ« كِلاَ »   « كِلْتَا »، « جَمِيعاً » — بالضَّمِيرِ مُوصلاَ

مع المؤنّث والمذكَّر، فتقول: اشتريت العبدَ عامَّتَه — كما قال الله تعالى: (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً).

(فصل) ويجوزُ — إذا أُريدَ تقويةُ التوكيد — أن يُتبَعَ «كلّه» بأجمع، و «كلّها» بجمعاء، و«كلّهمْ» بأجمعين، و «كلّهنّ» بجُمَعَ[1]؛

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ (*)

أى: اذكر — عند إرادة الشمول — لفظ «كل» للدلالة على التوكيد، وكذلك «كلا» و «كلتا» — وهما لإفادة الشمول فى المثنى، و «جميع»، ولا بد من وصلها بالضمير المطابق للمؤكد. وقد استعمل العرب للتوكيد فى الدلالة على الشمول ككل — لفظاً على وزن «فاعلة» من الفعل «عَم» — وهو «عامة»، وهذا اللفظ مثل كلمة «نافلة» وزنا، وفى لزوم التاء فى جميع الأحوال؛ تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وغيرها.

هذا: وقد قيل إن معنى «مثل النافلة» — أن ذكر هذا اللفظ — وهو «عامة» فى التوكيد — زائد على ما ذكره النحاة؛ فهو كالنافلة بالنسبة للفرائض. وكونه للتوكيد هو مذهب سيبويه. وذهب المبرد: إلى أن معنى «عامتهم» فى مثل: جاء القوم عامتهم — أكثرهم لا جميعهم، وعلى هذا يكون بدل بعض من كل — لا للتعميم كما يرى سيبويه.

(١) تعتبر هذه ملحقة بألفاظ التوكيد المتقدمة، ولهذا ينبغى فى الفصيح: أن تسبقها لفظة «كل»، وأن تكون مطابقة لها.

وقد يتبع «أجمع» وفروعه: «أكتع»، فأبصع، فأبتع — وفروعها؛ لزيادة التقوية لأنها بمعناها. واستعمال هذه قليل، ولهذا تركها المصنف والناظم. وإلى ماتقدم يشير الناظم بقوله:

(*) «وكلا» مفعول مقدم لاذكر «فى الشمول» متعلق باذكر «وكلا، كلتا، جميعاً» معطوفات على «كلا» بحذف العاطف من الأخيرين «بالضمير» متعلق بموصلا الواقع حالا من «كل» وما عطف عليه. وقد أفرد على معنى: ما ذكر

(*) «أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف «ككل» متعلق بمحذوف حال من «فاعله» الواقع مفعولا لاستعملوا «من عم» متعلق بمحذوف حال من «فاعله» كذلك «فى التوكيد» متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله «النافلة» مضاف إليه.

قال الله تعالى : (فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) . وقد يؤكَّد بهنّ ، وإن لم يتقدَّم « كلّ »[1] نحو : (لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ — لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ).

ولا يجوزُ تثنية « أجمع » ، ولا جمعاء — استغناءً بكِلاَ وكِلْتا[2] كما استغنَوا بتثنية « سِيّ » عن تثنية سَوَاء[3] . وأجاز الكوفيون والأخفشُ ذلك ؛ فتقول : جاءني الزيدان أجمعان — والهندان جمعاوان.

(وَبَعْدَ « كلّ » أَكَّدُوا ، « بِأَجْمَعَا » « جَمْعَاءَ » ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا)(*)

أى استعمل العرب بعد لفظة « كل » التى للتوكيد — هذه الألفاظ الأربعة ؛ لتقوية التوكيد بها . (١) وفى هذه الحالة يجوز إعراب «أجمعين» وأخواتها — حالاً، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ؛ فإن معناها على الحال يكون — مجتمعين — أى فى حال اجتماعهم وعدم تفرقهم ، وعلى التوكيد : يكون معناها الشمول والإحاطة . وينبغى ملاحظة ذلك عند الإعراب . قال الناظم :

(وَدُونَ كُلّ قَدْ يَجِيءُ : أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ)(*)

(٢) قيل . إنما يصح الاستغناء بذلك ؛ إذا قصد شمول الأفراد . أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد — كما فى اشتريت المنزلين أو الحديقتين — فإن « كلا » و « كلتا » لاتفيده

(٣) فقالوا : سيان ، ولم يقولوا: سواءآن إلا نادراً . وهذا رأى جمهور البصريين. وفى ذلك يقول الناظم :

(وَاغْنَ بِكِلْتَا فى مُثَنًّى و « كِلاَ » عَنْ وَزْنِ « فَعْلاَءَ » وَوَزْنِ « أَفْعَلاَ »)(*)

أى استغن بكلتا وكلا فى المثنى — عن تثنية « أجمع » و « جمعاء » ؛ فلا تقول : أجمعان ولا جمعاوان — رفعاً ، ولا أجمعين ولا جمعاوين — نصباً وجراً .

(*) « وبعد كل » بعد ظرف متعلق بأكدوا ، وكل مضاف إليه « بأجمعا » جار ومجرور متعلق به أيضا ، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف — فيما عدا الأخير .

(*) « ودون » ظرف متعلق بيجىء ، أو فى موضع حال من أجمع وماعطف عليه وهو مضاف إلى « كل » « قد » حرف تقليل « أجمع » فاعل يجىء ، وما بعده معطوف عليه بعاطف مقدر — فيما عدا الأخير.

(*) « واغن » فعل أمر — أى استغن « بكلتا فى مثنى » متعلقان باغن « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن « فعلاء » مضاف إليه ، « ووزن » معطوفة على وزن قبله « أفعلا » مضاف إليه .

وإذا لم يُفِد توكيدُ النكرة — لم يَجُز باتفاق(١) : وإن أفادَ جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح(٢) .

وتحصل الفائدةُ ؛ بأن يكونَ المؤكَّدُ محدوداً(٣) ، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة ؛ كاعتكفت أسبوعاً كُلَّه ، وقوله :

هذا : وجميع ألفاظ التوكيد المعنوى ، معارف بإضافتها إلى الضمير الرابط . و«أجمع» وفروعه معارف بالعلمية ؛ لأن كل لفظ منها « علم جنس » على الإحاطة ، ولهذا لا يجوز نصبها على الحال ، وتمنع من الصرف ، كما سيأتى فى موضعه .

وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وليس الثانى توكيداً لما قبله ، ولا يجوز فيها القطع ، ولا عطف بعضها على بعض . ولا يجوز حذف المؤكد ـ المتبوع ـ على الصحيح؛ لأن الحذف ينافى الغرض من التوكيد. وأجاز بعض النحاة الحذف إذا كان المؤكد ضميراً رابطاً فى جملة الصلة أو الصفة أو الخبر؛ تقول : جاء الذى أكرمت نفسه ـ أى أكرمته نفسه ، وجاء طلبة أكرمت كلهم ، أى أكرمتهم كلهم ، والطلبة أكرمت كلهم ـ أى أكرمتهم كلهم . ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى ؛ فلا يجوز : مات محمد وعاش على كلاهما . فإن اتحد معنى جاز، تقول : انطلق زيد وذهب عمر كلاهما

(١) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، وألفاظه معارف كما قدمنا . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ، فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

(٢) لأن هذا يقربها من التعريف نوعا ما ، ولوروده فى الكلام العربى الفصيح . ويمنعه البصريون مطلقاً . وفى هذا يقول الناظم :

(وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ)(*)

أى أنه يجوز توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد ـ ومنع نحاة البصريين توكيدها مطلقاً ؛ أفاد أو لم يفد .

(٣) أى موضوعا للدلالة على زمن محدود ، ببدء ونهاية معينين ؛ كيوم ـ وأسبوع ـ وشهر ـ وسنة .. إلخ . أو على شىء معلوم المقدار ، كدرهم ، ودينار .. إلخ .

(*) «وإن يفد » شرط وفعله «توكيد منكور» توكيد فاعل يفد، ومنكور مضاف إليه «قبل» فعل ماض للمجهول فى محل جزم جواب الشرط، وسكن للوقف، ونائب الفاعل يعود الى توكيد منكور « وعن نحاة البصرة » عن نحاة متعلق بالمنع والبصرة مضاف إليه « شمل » الجملة خبر المنع.

* يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رجبُ *[١]

ومَن أنشد «شَهْر» مكان «حَول» ، فقد حَرَّفه[٢] . ولا يجوزُ : صُمتُ زمناً كُلَّه[٣] ، ولا شهراً نَفْسَه[٤] .

---

(١) عجز بيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جُندب الهذلى . وصدره :

* لَـكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ *

اللغة والاعراب : شاقه : أعجبه وهاجه ــ أو بعث الشوق إلى نفسه . والشوق : نزوع النفس إلى الشيء . حول : هو العام . « لـكنه » لـكن حرف استدراك ونصب والهاء اسمها « شاقه » فعل والهاء مفعوله «أن» مصدرية « قيل » فعل ماض للمجهول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله خبر لـكن ، «ذا رجب» ذا مبتدأ ورجب خبر ، والجملة نائب فاعل قيل . «يا» للتنبيه « ليت» حرف تمن ونصب « عدة حول » عدة اسمها وحول مضاف إليه «كله» توكيد لحول «رجب» الثانية خبر ليت ، وهو مصروف وإن أريد به معين ــ كما فى المصباح .

وقيل : إن أريد به معين منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ــ أو للعدل عن الرجب . ومثله فى ذلك « صفر » .

والمعنى: يقول : إنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه ــ حين قيل: هذا الشهر رجب، وتمنى أن تـكون شهور العام كلها « رجب » ؛ لما يجد فيه من الخير والأنس .

والشاهد : توكيد النـكرة وهى «حول »ــ على رأى الـكوفيين ؛ لأنها محدودة. فالعام معلوم الأول والآخر ، ولفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو « كله » قيل : والصواب نصب « رجب » ــ لا كما رواه النحاة ؛ لأن البيت من قصيدة منصوبة الروى ، ومطلعها :

يا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأربعاءِ ، أَما   يَنفَكُّ يُحْدِثُ لِى بعد النُّهَى طَرَبَا ؟

(٢) لأنه يفسد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ؛ فإن الشهر لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب ، حتى يتمنى أن يكون كله رجباً .

(٣) لأن النـكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار .

(٤) لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول .

(فصل) وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ مُتّصلٌ[١] بالنَّفس أو بالعين — وجب توكيدُه أوّلاً بالضَّميرِ المنفصلِ[٢] ، نحو: قومُوا أنتم أنفُسُكم؛ بخلاف قام الزيدون أنفُسُهم ـ فيمتنعُ الضمير[٣] ، وبخلاف ضَرَبْتُهُمْ أنفُسَهم، ومررت بهم أنفُسِهم ، وقاموا كلُّهُمْ ـ فالضمير جائزٌ لا واجب[٤] .

(١) سواء أكان بارزاً كما مثل المصنف ، أم مستتراً نحو : محمد حضر هو نفسه .

(٢) لوقوع اللبس أحياناً في مثل : هند خرجت نفسها ـ أو ذهبت عينها ؛ إذ يحتمل أن المراد هو خروج نفسها التي بها حياتها ، وذهاب عينها التي تبصر بها ؛ فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، واطرد الباب . ويعرب الضمير المنفصل توكيداً لفظياً للضمير السالف . وقيل : إن الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير ، نحو : قوموا في الدار أنفسكم ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل ـ أحسن وأفصح .

(٣) لأن المؤكد ـ «وهو الزيدون» ـ ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر ؛ فإن الظاهر أقوى منه ؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره .

(٤) لأن الضمير المؤكد في الأولين ليس مرفوعاً ، فهو منصوب المحل على المفعولية في الأول ، ومجرور المحل بالباء في الثاني ، فلا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، ومع هذا يجوز توكيده بالضمير ، تقول: ضربتهم هم أنفسهم ـ ومررت بهم هم أنفسهم . ويجوز بغير توكيد بالضمير . والتوكيد في الثالث بغير النفس والعين . أما توكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس أو بالعين ـ فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ لا يحتاج إلى فاصل ، تقول : أنت نفسك حضرت ـ وأنتما أنفسكما سافرتما ـ وأنتم أنفسكم امتنعتم عن الإجابة ... إلخ .

وفيما سبق يقول الناظم :

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ـ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا ، وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا)(*)

(*) « وإن تؤكد » شرط وفعله « الضمير » مفعوله « المتصل » صفة للضمير « بالنفس والعين » متعلقان بتؤكد « فبعد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « بعد » ظرف متعلق بمحذوف ـ أي فأكد بهما بعد « المنفصل » مضاف إليه (*) « ذا الرفع » ذا مفعول عنيت والرفع مضاف إليه « بما » متعلق بأكدوا وما اسم موصول « سواهما » سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة والضمير مضاف إليه

وأما التوكيدُ اللفظيُّ : فهو المكرَّرُ به ما قبله(١) ؛

أى إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين — فينبغى أن يسبقهما ضمير منفصل، يفصل بين التابع والمتبوع. ثم قال : عنيت ذا الرفع — أى قصدت الضمير المتصل المرفوع . ويجوز التوكيد بلفظ آخر غير النفس والعين . ولا يلتزم حينئذ الفصل بالضمير المنفصل ، بل يجوز بغيره ، وبدون فاصل . كما لا يلتزم الفصل إذا كان المتبوع ليس بضمير رفع متصل .

(١) إما بنصه وعينه ، ولا يضر بعض تغيير يسير ، نحو : (فَمَهِّل الكافرين أمهلهم رويداً) ، فكلمة « أمهل » توكيد لفظى لمهل ، و « هم » عائدة على الكافرين لا محل لها من الإعراب . من الآية : ١٧ من سورة الطارق . ومن هذه الآية يتبين : أنه يجوز فى التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد .

وإما بمرادفه قول الشاعر : * أنتَ بالخـــــــيْرِ حَقِيقٌ قَمِنُ *

— أى جدير . والمرادف : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماماً ؛ ويخالفه فى حروفه ، ويكون اسماً مثل : ذهب — وتبر ، وفعلا مثل : قعد — وجلس ، وحرفاً نحو : نعم — وجير .

ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات ؛ لأنه لم يسمع غير ذلك .

والغرض من التوكيد اللفظى : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه — أو لم يتبينه من أول الأمر .

وقد يراد منه التهديد ، كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون) . وقد يكون للتهويل كقوله سبحانه : (وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين) . وأحياناً يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه نحو : الصحة الصحة أغلى شىء — الجنة الجنة نعم من يفوز بها — مصر مصر جنة الله فى أرضه . وقد اقتصر الناظم على تعريف التوكيد اللفظى — فقال :

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً ؛ كَقَوْلِكَ ادْرُجِى ادْرُجِى)(*)

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفظى » خبر لمبتدأ محذوف — أى هو لفظى ، والجملة لا محل لها صلة ما « من التوكيد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى لفظى ؛ لأنه فى تأويل مشتق ؛ إذ هو منسوب « يجى » فعل مضارع والجملة خبر « ما » « مكرراً » حال من ضمير يجى « كقولك » خبر لمبتدأ محذوف « ادرجى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة مقول القول ، وادرجى الثانية توكيد

فإن كان جُمْلةً ـ فالأكثرُ اقترانُهَا بالعطفِ[١]، نحو : (كلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثمَّ كلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ، ونحو : (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) . وتأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : «وَاللهِ لأغزُوَنَّ قُرَيْشاً » ـ ثلاثَ مرَّاتٍ[٢]. ويجب التركُ عند إيهامِ التَّعَددِ، نحو : ضَرَبت زيداً ضَرَبْتُ زيداً[٣] .

وإن كان اسماً ظاهراً[٤] ، أو ضميراً منفصلاً منصوباً ـ فواضح[٥]، نحو : فنكاحها باطلٌ باطلٌ[٦] ، وقوله : * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ *[٧]

أى : والذى هو لفظى من التوكيد ـ يجىء مكرراً ؛ سواء كان التكرار باللفظ والمعنى ، أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ ـ كما أوضحنا .

(١) وهو « ثم » خاصة . وجعل الرضى الفاء كثم ، ويؤيده : (أولى لك فأولى) والعطف هنا صورى ؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأولى عطفاً حقيقياً ، وإلا كانت التبعية بالعطف لا بالتوكيد .

(٢) أى كررها الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثلاث مرات .

(٣) لأنه لو عطف بثم أو بالفاء ـ لتوهم تكرار الضرب .

(٤) مثله : اسم الفعل .

(٥) أى أن توكيده يكون بمجرد التكرار من غير شرط ، ويتبع الثانى الأول فى الضبط ، ولا محل له من الإعراب . ويجب فى الأسماء الموصولة عند توكيدها توكيداً لفظياً ـ إعادة لفظها وصلتها معه . ولا يجوز تكرار الموصول وحده دون صلته .

(٦) هذا جزء من حديث، وهو : «أيما امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها..إلخ.

(٧) صدر بيت من الطويل ، للفضل بن عبد الرحمن القرشى . وعجزه :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة والاعراب : المراء : الجدال والمعارضة بالباطل. دعاء : صيغة مبالغة ـ من دعا فلان فلاناً ـ إذا طلب حضوره . جالب : مسبب له ؛ من جلبه ـ إذا ساقه وجاء به . « فإياك » منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً، « إياك » الثانية توكيد للأولى « المراء » مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف ـ أى أحذرك المراء « فإنه » الفاء للتعليل

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً ـ جاز أن يؤكَّد به كلُّ ضميرٍ مُتَّصل[١]، نحو: قمتَ أنتَ ـ وأكرمتُكَ أنتَ ـ ومررتُ بكَ أنتَ.

وإن كان ضميراً متَّصلاً ـ وُصِلَ بما وُصِلَ به المؤكد[٢]، نحو: عجبتُ مِنْكَ مِنْكَ.

وإن واسمها « إلى الشر » متعلق « بدعاء » الواقع خبرا لإن « وللشر » جار ومجرور متعلق « بجالب » المعطوف بالواو على « دعاء ».

والمعنى: أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق؛ فإن ذلك كثيراً ما يجر إلى الشرور والخصومات، ويسبب للانسان متاعب ومصاعب.

والشاهد: توكيد الضمير المنفصل المنصوب ـ وهو « إياك » ـ بإعادة اللفظ بنفسه.

(١) أى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور. ويكون على وجه الاستعارة فى توكيده ضمير النصب والجر، وليس له محل إعرابى. ويؤكد به كذلك المنفصل المرفوع لا المنصوب؛ فلا يقال: إياك أنت أكرمت. وليس هناك ضمير منفصل مختص بالجر.

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)(*)

أى أن الضمير المنفصل المرفوع ـ يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، لكن على وجه الاستعارة فى توكيده ضمير النصب والجر ـ كما سبق.

(٢) أى يجب أن يعاد مع التوكيد ـ اللفظ الذى يتصل بالمؤكد، اسماً كان أو فعلا أو حرفاً؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال إلى الانفصال.

وفى ذلك يقول الناظم:

(وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ)(*)

(*) « ومضمر » بالرفع مبتدأ، وبالنصب مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول صفة لمضمر « قد انفصل » قد حرف تحقيق وفاعل انفصل يعود إلى الذى، والجملة صلة « اتصل » الجملة فى محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

(*) « ولا » ناهية « لفظ » مفعول تعد « ضمير » مضاف إليه « متصل » صفة لضمير « إلا » حرف استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ « اللفظ » مضاف إليه « الذى » صفة للفظ « به » متعلق بوصل ـ الواقع صلة للموصول، ونائب فاعله يعود على الذى.

وإنْ كان فِعلا أو حرفاً جَوَابِيّاً ـ فواضح[1] ، كقولك : قَامَ قَامَ

أى لا تكرر لفظ الضمير المتصل ـ للتوكيد ، إلا إذا أعدت معه اللفظ الذى اتصل بالمؤكد « المتبوع » ؛ أى أنه لا بد من تماثل الضميرين ـ المؤكَّد والمؤكِّد ـ فى اللفظ وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يكون مع كل منهما لفظ يماثل اللفظ الذى مع الآخر .

(١) أى : يكون التوكيد اللفظى بتكرار الفعل وحده ، أو الحرف ـ بدون شرط ما . وحروف الجواب هى : ما يجاب بها عن سؤال سائل ، سواء كان بالإيجاب ؛ كنعم ـ وأجل ـ وجير ـ وإى ، أو بالنفى مثل : لا ـ وبلى .

وبهذه المناسبة ؛ يحسن أن نلقى بعض الضوء على معانى هذه الحروف واستعمالها :

(ا) الأصل فى استعمال « نعم » ، و « جير » ، و « أجل » ، و « إى » ـ أنها حروف جواب ؛ تقرر حكم ما قبلها من إيجاب أو نفى ؛ فإن كان مثبتاً أبقته على إثباته ، وإن كان نفياً أبقته نفياً . فإذا جاءت بعد الاستفهام المثبت ـ أفادت إثباته . وإذا أتت بعد استفهام منفى ـ قررت إثبات نفيه .

وتأتى « نعم » بعد الطلب فتفيد الوعد بإنجاز المطلوب ، سواء كان الطلب أمراً أم نهياً أم غيرهما من أنواع الطلب ، تقول : أخبرنى الصدق يا أخى ـ لا تغرر بى ـ هلا صدقتنى القول . فيقال : نعم أخبرك الصدق ـ نعم لا أغرر بك ـ نعم صدقتك ؛ فهى تصديق لحديث متقدم. قيل: وبعد الاستفهام، ومنه قوله تعالى: (فهل وجدتم ماوعد ربكم حقاً ؟ أئن لنا لأجراً ؟) وهو غير مطرد . وكذلك تأتى «نعم » بعد الجملة الخبرية مثبتة أو منفية ، نحو : قام محمد وما قام على ـ فتفيد تصديق مضمونها وتقريره .

وأما « أجل » فهى حرف جواب مثل « نعم » . وتجىء بعد الخبر والاستفهام ، ولكنها بعد الخبر أحسن من « نعم » ؛ كما أن « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها ، وقال جماعة ـ منهم ابن مالك والزمخشرى : إنها للخبر لا غير، ولا تقع بعد الاستفهام ، والحق أنها تكثر فيه لا غير .

وأما « جير » فحرف جواب بمعنى « نعم » ، وتأخذ حكمها فى كل ما تقدم .

وأما « إى » فكذلك حرف جواب بمعنى « نعم » فى جميع استعمالاتها .

وزعم ابن الحاجب : أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (ويستنبئونك أحق هو ؟ قل : إى وربى إنه لحق) . واتفق الجميع على أنها لا تقع إلا قبل القسم .

زيد ، وقوله : * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا *(١)

(ب) أما « لا »، فهى حرف جواب لنفى إثبات ما قبلها . ولا يجاب بها نفى أصلا ، فهى تناقض « نعم » فى معناها ، وكثيرا ما تحذف الجمل بعدها .

وأما «بلى» فهى حرف جواب أيضا، وهى عبارة عن «بل» التى للاضراب،و«لا» التى للنفى؛ ولذلك لا تقع إلا إضرابا عن النفى لتبطله وتصيره إيجابا — فهى بعكس «لا» سواء كان النفى مجرداً نحو: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ، قل بلى وربى لتبعثن)— أو مقروناً باستفهام ؛ حقيقياً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فتقول : بلى . أو توبيخاً نحو : (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ؟ بلى) ، أو تقريرياً نحو : (ألست بربكم؟ قالوا : بلى) . وقد يجاب بـ «بلى» عن الاستفهام المجرد عن النفى ؛ ففى صحيح البخارى أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى » .

وفى صحيح مسلم : أن الرسول قال لرجل أراد زيادة بعض أولاده بالإعطاء : « أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟» قال : « بلى» .

ومما سبق يتبين : أن « لا » لا تأتى إلا بعد إيجاب . وأن « بلى » لا تأتى إلا بعد نفى غالبا . وأن « نعم » تأتى بعدهما .

(١) صدر بيت من الكامل ، لجميل بن عبد الله بن معمر العذوى — المعروف بجميل بثينة — محبوبته : وعجزه :

* أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا *

اللغة والاعراب : لا أبوح : لا أفشى ولا أظهر ؛ من باح بسره — إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه . بثنة : محبوبته ، واسمها بثينة ، وقد تصرف فى اسمها تمليحا . مواثقا : جمع موثق — وهو العهد والميثاق . « لا » نافية ، والثانية توكيد لها «بحب» متعلق بأبوح « بثنة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « مواثقا » مفعول أخذت « وعهودا » معطوف على مواثقا عطف تفسير .

والمعنى : لا أفشى ولا أخبر أحداً بالحب الذى بينى وبين بثينة ؛ لأنها أخذت على عهداً مؤكداً ألا أبوح بحبها ولا أظهره ، ويجب أن أفى بعهدى لها .

والشاهد : توكيد « لا » توكيدا لفظيا ، وهى حرف جواب لا تحتاج للفصل بين المؤكد والمؤكَّد ، ولا لشىء آخر كالحروف غير الجوابية — كما سيأتى .

وإن كان غير جَوَابِيٍّ ـ وَجَبَ أمران: أن يُفصَلَ بينهما(١)، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتَّصَلَ بالمؤكَّدِ إن كان مضمَراً(٢)، نحو: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ؟)(٣)، وأن يُعَادَ هُوَ أو ضميرُه إن كان ظاهراً(٤)، نحو: إنَّ زيداً إنَّ زيداً فاضلٌ ـ أو: إنَّ زيداً إنَّه فاضلٌ، وهو الأَولَى(٥).

وشذَّ اتصالُ الحرفَينِ كقوله: * إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَالَمْ *(٦)

(١) أى بين المؤكِّد والمؤكَّد بفاصل ما.

(٢) أى: إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمراً.

(٣) فأنكم الثانية مؤكدة لأنكم الأولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد، وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع الثانية ما اتصل بالأولى ـ وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمر.

(٤) أى يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا.

(٥) أى أن إعادة الضمير أولى وأفصح من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة اللفظ التكرار، وإبهام أن الثانى غير الأول، وبه جاء التنزيل. قال تعالى: (فى رحمة الله هم فيها خالدون). من الآية: ١٠٧ من سورة آل عمران

أما إعادة الظاهر فمن وضعه موضع المضمر. وفى توكيد الحرف يقول الناظم:

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلاَ   بِهِ جَوَابٌ؛ كَنَعَمْ، وَكَبَلَى)(*)

أى: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به ـ كما سبق فى البيت قبل؛ كذلك الحروف غير الجوابية ـ لا يعاد لفظها إلا مع الاسم الظاهر المتصل بها أو ضميره. أما حروف الجواب، كنعم وكبلى ـ فتعاد وحدها.

(٦) صدر بيت من الخفيف، لم يعرف قائله، وعجزه:

* يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيماً *

اللغة والاعراب: يحلم: من الحلم ـ وهو الأناة والتعقل. أجاره: جعله فى

(*) «كذا» خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» بالرفع نعت الحروف، وبالنصب أداة استثناء، «ما» اسم موصول مضاف إليه، «تحصلا» فعل ماض والألف للاطلاق «به» متعلق به. «جواب» فاعله، والجملة صلة «كنعم» خبر لمبتدأ محذوف «وكبلى» معطوف على كنعم.

وأسهلُ منه قوله : * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ *[(١)]

جواره وحمايته. ضيم : فعل مبنى للمجهول ــ أى ظلم وبُخِس حقه . «إنّ» حرف توكيد ونصب «إنّ» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية حرف مبنى لا محل له من الإعراب «يرين» فعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم ــ أى يحلم مدة عدم رؤيته . . . إلخ «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة الموصول «قد ضيما» قد حرف تحقيق، وضيم فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله يعود على من ، والجملة فى محل نصب صفة لمن، أو حال ؛ إن جعلت «يرى» بصرية ، ومفعول ثان إن كانت علمية .

والمعنى : أن الرجل الكريم الخلق الأبى الطيب النفس، يتحلى بالحلم و الصبر، و التعقل فى أحواله وتصرفاته، ما لم ير أن مَن أجاره وجعله فى حماه ــ قد ظلم و اعتدى عليه ؛ فعند ذلك يذهب عنه حلمه، ويبطش بهذا الظالم، المعتدى على من التجأ إليه .

والشاهد : توكيد الحرف «إن» بإعادتها من غير فاصل بينهما ، مع أنها ليست من حروف الجواب . وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(١) صدر بيت من الرجز ، ينسب لخطام المجاشعى ــ يصف إبلا . وقيل : هو للأغلب العجلى . وعجزه :

* أَعْنَاقَهَا مُشَــــدَّدَاتٌ بِقَرَنْ *

اللغة والاعراب : أعناقها : جمع عنق ــ وهو الرقبة . قرن : حبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض ، «حتى» حرف غاية وجر «تراها» ترى فعل مضارع والفاعل أنت والضمير البارز مفعول ، وهو عائد على الإبل فى البيت قبله «وكأن» الواو للحال ، وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد ، وخففت للقافية «أعناقها» أعناق اسم كأن الأولى وهو مضاف إلى الهاء «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

والمعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها و انتظامه، فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال ؛ حتى يظن من يراها أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال ؛ لانتظامها جميعا فى السير .

والشاهد : تأكيد «كأن» بمثلها، مع عدم الفاصل بمعمول الأولى ــ مع أنها ليست

لأنَّ المؤكدَ حرفان(١) ، فلم يتَّصِلْ لفظٌ بِمِثْلِهِ .

وأشذُّ منه قوله : * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبداً دَوَاءُ *(٢)

لـكون الحرف على حرف واحد .

وأسهلُ منه قوله : * فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *(٣)

من حروف الجواب . وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ؛ لأنه فصل هنا بواو العطف.

(١) وهما : الواو وكأن .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى الأسدى ، وقيل : هو لرجل من بنى أسد لم يعين . وصدره :

* فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِى *

اللغة والاعراب . لايلفى: لا يوجد ، من ألفى ــ إذا وجد. لما بى: أى للذى بى . « فلا » الفاء عاطفة « ولا » زائدة لتوكيد القسم ، « والله » الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مجرور به، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، «لا» نافية « يلفى» فعل مضارع للمجهول جواب القسم «لما» اللام جارة وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بيلفى « بى » متعلق بمحذوف صلة « ولا للما بهم » ولا معطوف على ما قبله ، واللام الأولى ــ فى « للما » ــ جارة والثانية توكيد للأولى، وما اسم موصول . وبهم متعلق بمحذوف صلة « أبداً » ظرف متعلق بيلفى « دواء » نائب فاعل يلفى.

والمعنى : يقسم أنه لا يوجد للذى به من الموجدة والألم ، ولا للذى عند خصومه من الحقد والضغينة ــ علاج ، وليس هنالك أمل فى المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن ، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف .

قيل: إن السبب فى هذه القصيدة التى منها هذا البيت؛ أن مسلما كان غائبا، فكُتبت إبله لعامل الزكاة ، فظن أنه عُمل به ذلك كيدا . ومنها قوله :

بَكَتْ إبلى وحُقَّ لها البكاء وفرَّقها المظالم والعداء

والشاهد : فى «للما» فإن اللام الثانية فيها توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائى واحد لا يكاد يقوم بنفسه ، ولو جاء على ما يقتضيه الصواب ــ لقال: «لما لما بهم» . (٣) صدر بيت من الطويل، للأسود بن يعفر، وعجزه :

لأنَّ المؤكَّدَ على حَرْفَينِ ، ولاختلافِ اللَّفظين .

---

* أَصَعَّدَ فى عُلوِ الهوَى أَمْ تَصَوَّبا *

اللغة والاعراب : أصعد : أى ارتفع وارتقى . تصوبا : نزل وتسفل. «فأصبحن» الفاء عاطفة ، وأصبح فعل ماض ناقص ونون النسوة اسمها ، وهى عائدة على الغوانى « لا يسألنه » الجملة خبر أصبح « عن » جارة « بما » الباء حرف جر بمعنى « عن » توكيد لها، و «ما» اسم موصول فى محل جر بعَن «به » متعلق بمحذوف صلة «أصعد» الهمزة للاستفهام، وصعد فعل ماض والفاعل يعود على المحب لهن، وكذلك الضمير فى «به».

والمعنى : أن هؤلاء الغوانى أصبحن ــ بعد أن وخط المحب الشيب، وهده الكبر ونالت منه الشيخوخة ــ لا يكترثن به ولا يملن إليه ، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره ، وهل لا يزال يحلق فى الهوى والحب ؟ أم نزل إلى السفل ونسى كل شىء ؟

والشاهد : فى « عن بما »، حيث أكد « عن » الجارة بلفظ مرادف وهو الباء التى بمعنى « عن » المتصلة بما الموصولة . وهذا شاذ أيضاً لعدم الفاصل ، ولكنه أهون من سابقه ؛ لأن الحرف المؤكد ــ وهو «عن» ــ موضوع على حرفين ، ولأن اللفظين مختلفان وإن اتفقا فى المعنى ؛ إذ يقال : سألت به ــ وسألت عنه .

تتمة

(ا) يمتنع حذف المؤكد توكيداً لفظياً ؛ لأن حذفه مناف لتكراره .

(ب) إذا أتبع الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : رأيتك إياك ؛ فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ــ وهو الأصح .

أما المرفوع فيجوز أن يكون توكيدا ، كما يجوز أن يكون بدلا بالإجماع .

(ج) من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمعهم، وتعرب «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ بالباء الزائدة ؛ فى محل رفع، أو نصب، أو جر ــ على حسب حالة المؤكد «المتبوع».

وبعضهم يعربها بدلا وإن كانت تؤدى معنى التوكيد. وينبغى إضافتها إلى ضمير مطابق.

(د) تنفرد كلتا : نفس ، وعين ــ بجواز جرها بالباء الزائدة؛ تقول: بنفسه أو بعينه ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المتبوع .

(د) لا يفصل بين المؤكد والمؤكد، بـ « إمّا » ــ على الأصح ، وأجاز الفراء : مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التوكيد، وبين الفرق بين التوكيد اللفظى والمعنوى – بأمثلة موضحة .

٢ — بم يؤكد بالنفس والعين ؟ وما الذى تختص بهما عن بقية ألفاظ التوكيد ؟
اشرح ذلك بأمثلة من الواقع. ثم بين ما يؤكد بجميع وعامة وما يشترط فيهما ؟

٣ — اشرح قول ابن مالك :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَه ... مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَة

٤ — كيف تؤكد الضمير المتصل– بالنفس والعين ؟ وكذلك المنفصل؟ وضح بأمثلة .

٥ — بين كيف تؤكد الحروف غير الجوابية، والجوابية ؟ وما الفرق بينهما ؟

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب. وضح موضع الشاهد، وحكمه فى المعنى والإعراب :

قال تعالى : (فوربكَ لنسألنَّهم أجمعينَ عمَّا كانوا يَعملونَ . يا أيُّها الذينَ آمنُوا قُوا أنفُسَكمُ وأهليكمْ ناراً . كلاَّ إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا * وجاء رَبُّكَ والملكُ صفًّا صفًّا . كلاَّ سيعلمون * ثم كلاَّ سيعلمونَ . لقدْ كُنتُمْ أنتُمْ وآباؤُكُم فى ضلالٍ مُبِين . وما أدراكَ ما يومُ الدِّين * ثم ما أدراكَ ما يومُ الدِّين) .

إذا ما بَدَت مِنْ صاحبٍ لكَ زَلّةٌ ... فكُن أنتَ مُحتالاً لِزَلَّتِهِ عُذْرَا

والنَّجْمُ تستصْغِرُ الأبصارُ طلعتَهُ ... والذَّنبُ للعَيْنِ لا للنَّجْمِ فى الصِّغَرِ

فلمَّا تبيَّنَّا الهُدَى كان كُلُّنا ... عَلَى طاعَةِ الرَّحمن والحقِّ والتُّقَى

لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فما ... ما مِنْ حِمَامٍ أحدٌ مُعْتَصِماَ

بلادٌ مَتَى ما جئتها جئتَ جنّةً ... لعَيْنِكَ فيها كلّ ما شئتَ رِضْوَانُ

إلاَمَ الخُلفُ بينكُمُو إلاَمَا ؟ ... وهذِى الضجّة الكُبْرَى عَلاَمَا ؟

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أوّلُ مشرب ... أجَلْ جَيْرِ إن كانتْ أُبِيحتْ دعَاثِرُهُ

قال صاحب المغنى : الفردوس : روضة باليمامة . والدعثور : الحوض المتلىء .

٧ — أعرب ما تحته خط في البيتين الآتيين ، وبين الشاهد فيهما في هذا الباب :

أيا مَنْ استُ أقلاه ولاَ في البُعْدِ أنْساهُ
لكَ اللهُ على ذاكَا لكَ اللهُ لكَ اللهُ

٨ — بين فيما يأتي: ألفاظ التوكيد ونوعها ، والمؤكد ونوعه ، وموضع كل من الإعراب :

كان الاعتداء الغاشم على بور سعيد سنة ١٩٥٦ — امتحاناً للشعوب العربية جميعاً ولمبلغ قدرتها كلها على الدفاع ، والوقوف في وجه المستعمر . ولقد وقف العرب أنفسهم، ومن ورائهم الشعوب المخلصة جميعها — وقفة أدهشت العالم أجمع، ولم يكن في مصر كلها متخاذل ولا متقاعد ؛ بل كان الشعب عامة كرجل واحد ؛ حتى اندحر المعتدون وارتدوا على أعقابهم خاسرين .

وفي ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ كان اعتداء إسرائيل بجمعها ، ومن ورائها المستعمرون عامتهم ، على البلاد العربية — تجربة أخرى ، استطاعوا فيها بالخديعة — الانتصار على العرب ، وإصابتهم بنكسة مؤلمة ، ولكن الشعب العربي المعروف بصلابته — لم ييأس ، وسينتصر وينتصر بمشيئة الله . فصبراً صبراً ، وإلى الأمام إلى الأمام ، وشكراً شكراً لكل من يؤازرنا في هذه المحنة؛ بنفسه — أو بماله . والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

ليتَ شِعْرِى هَلْ، ثمَّ هَلْ، آتِيَنْهم أم يَحُولَن دُون ذَاكَ حِمَام ؟

٩ — أكد الفاعل ، والمفعول ، والضمير — في العبارات الآتية — بالنفس والعين ، وبما يناسب من ألفاظ التوكيد الأخرى :

جلست في الدرس منصتاً ، وأصغيت إلى أستاذي حين يتكلم . أمسك لسانك عن الشتم ، ويديك عن الأذى .

إيَّاكَ أن تَعِظَ الرِّجَالَ وَقَدْ أصبحتَ مُحْتَاجاً إلى الوَعْظِ

وقفَ الخلق يَنظُرُون جَمِيعاً كيف أبنى قواعد المجد وَحْدِى

١٠ — عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« لو قيل « نعم » في قوله تعالى : (ألست بربكم ؟ — كان كفراً » .

بين السبب في ذلك — على ضوء ما عرفت في « نعم » ، و « بلى » .

(باب العطف)(١)

وهو ضربان : عطفُ نَسَقٍ وسيأتى ، وعطفُ بيان ، وهو : التابع(٢) المُشْبِهُ للصِّفَةِ فى توضيح مَتْبُوعِهِ(٣) إن كان معرفةً ، وتخصيصِهِ إن كان نكرةً .

والأوَّل(٤) مُتَّفَقٌ عليه ، كقوله : * أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ *(٥)

والثانى(٦) : أثبتَهُ الكوفيّون وجماعة ، وجوَّزوا أن يكونَ منه : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) - فيمَنْ نوَّنَ « كفَّارَة » ، ونحو :

باب العطف

(١) هو فى الأصل : مصدر بمعنى الميل والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وأطلق على التابع المذكور ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثانى ، أو أشركه معه فى الحكم - كما سيأتى .

(٢) يشترط فيه: أن يكون جامدا، بخلاف النعت فإنه لايكون إلامشتقاً - أومؤولا به

(٣) النعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته ، ومعنى فيه أو فى سببه - كما سبق ، أما عطف البيان ، فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه .

(٤) أى : وهو توضيح ذات متبوعه المعرفة ، وإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها .

(٥) عجزه :

* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ *

وقد تقدم شرح هذا البيت وقصته فى باب العلم ، فى الجزء الأول - صفحة ١٣٦ والشاهد فيه هنا : أن « عمر » عطف بيان على أبو حفص ، وهو علم معرفة ، وقد قصد به الإيضاح .

(٦) أى : وهو تخصيص النكرة . فقد نفاه جمهور البصريين ، وأثبته الكوفيون وبعض البصريين المتقدمين ؛ كأبى على الفارسى - وابن جنى ، وبعض المتأخرين كالزمخشرى - والناظم وابنه - كما سترى بعد .

(مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)[١] .

والباقون يوجبُون فى ذلك البدليَّةَ[٢] ، ويَخُصُّون عطفَ البيان بالمعارف[٣] ،

ويُوَافِقُ متبوعَه فى أربعةٍ من عَشرةٍ : أوجُه الإعرابِ الثلاثة[٤] ،
والإفراد ، والتذكير ، والتنكير[٥] — وفروعهن .

(١) فقد أعربوا « طعام » عطف بيان لكفارة ، و « صديد » عطف بيان لـ « ما » وكلاهما نكرة . والصديد : الدم المختلط بالقيح . (٢) أى بدل كل من كل .

(٣) حجتهم : أن عطف البيان — كاسمه — يقصد به البيان والإيضاح ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يعين المجهول . ويقول المجيزون : إن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، فلا مانع من أن يبين الأخص غيره ، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(العَطْفُ : إِمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ   وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو البَيَانِ : تَابِعٌ ، شِبْهُ الصِّفَهْ ،   حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)(*)

أى أن العطف ينقسم إلى نوعين : عطف بيان ، وعطف نسق ، ونحن الآن فى صدد تعريف وإيضاح عطف البيان ؛ وهو : تابع يشبه الصفة — أى النعت — إلا أن بينهما فرقا وهو : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويوضح ذاته نفسها . أما النعت فيبين معنى عارضاً ، وصفة من صفات الذات كما بينا .

(٤) ويجوز فيه القطع كالنعت ، وقد سبق إيضاح ذلك — فارجع إليه .

(٥) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً ؛ بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ؛ ليتحقق الغرض من عطف البيان . وقد يقع عطف البيان بعد « أى » المفسرة ، نحو : هذا الخاتم لجين — أى : فضة . ويجوز أن يعرب فى هذه الصورة بدلا . وفى موافقة العطف لمتبوعه يقول الناظم :

(فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

(*) « العطف » — بمعنى المعطوف — مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ « بيان » مضاف إليه « أو نسق » معطوف على ذو بيان « الآن » ظرف زمان « بيان » خبر المبتدأ وهو الغرض « ما » اسم موصول إليه « سبق » الجملة صلة ما

(*) فذو البيان تابع » مبتدأ ومضاف إليه وخبر « شبه الصفة » نعت لتابع ومضاف إليه « حقيقة القصد » مبتدأ ومضاف إليه « به » متعلق بمنكشفة الواقع خبراً ، والجملة صفة ثانية لتابع .

(*) « فأولينه » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول ، ومرجعها ذو بيان .

وقولُ الزمَخْشرى: إنَّ (مَقَامُ إبرَاهِيمَ) عطف على: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ)[١] ـ مخالفٌ لإجماعهم[٢]. وقولُهُ، وقولُ الْجرجانى: يُشْترط كونه أوضحَ من متبوعه[٣] ـ مُخَالِفٌ لقول سيبويه فى «ياهذا ذَا الْجُمَّة»: إنَّ «ذا الْجُمَّة» عَطف بيان، مع أنّ الإشارةَ أوضحُ من المضاف إلى ذِى الأداة[٤].

ويصحُّ فى عطف البيان: أنْ يُعْرَبَ بدلَ كلٍّ[٥]؛ إلاَّ إنِ امْتَنَع

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ (*)

أى أعطه من موافقة الأول «المتبوع» ـ مثل ما ولى وأخذ النعت؛ من موافقة لمنعوته فى الأمور السابقة. ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه ـ يتماثلان تعريفاً وتنكيرا؛ ليرد على القائلين بأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة.

(١) أى: مع أن «مقام» مخالف لآيات ـ فى التنكير، والتأنيث، والجمع. والمراد بالآيات: أثر القدم فى الصخرة، وغوصها فيها إلى الكعبين، وإبقاء هذا الأثر دون آثار سائر الأنبياء، وحفظه آلاف السنين. وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بناء الكعبة ـ قام إبراهيم على هذا الحجر، ليتمكن من رفع الحجارة فغاصت فيه قدماه.

(٢) أى على وجوب مطابقة البيان للمبين؛ تعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وغيره، وتذكيرا وغيره. فالوجه: أن «مقام» مبتدأ حذف خبره ـ أى منها مقام إبراهيم، أو العكس ـ أى بعضها مقام. وقيل: يجوز كونه بدلا من آيات ـ بدل بعض من كل

(٣) أى أعرف منه؛ لأنه يوضح حقيقته وذاته.

(٤) لم يعرب سيبويه: «ذا الجمة» نعتاً؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل، والجمة: الشعر الواصل إلى المنكب.

(٥) وذلك إذا قصد به ما يقصد بالبدل، وحينئذ يتعين كونه بدلا.

(*) «من وفاق» متعلق بأولينه «الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول ثان لأولينه «من وفاق الأول» متعلق بولى ومضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولى» فعل ماض وفاعله يعود إلى النعت، والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص وألف الاثنين اسمه، وهى عائدة على البيان والمبين «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، و«ما» مصدرية والجملة بعدها مقدرة بمصدر مجرور بالكاف ـ أى ككونهما معرفين.

الاستغناء عنه[١]، نحو : هندٌ قَام زيدٌ أخوها . أو إحلالُهُ محلّ الأوّل ، نحو : يازيدُ الحارثُ[٢]، وقوله : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ *[٣]

(١) أى : فيمتنع أن يكون بدلا . ومن ذلك — غير ما سيذكره الناظم — أن تفتقر جملة الخبر إلى رابط وهو فى التابع كمثال المصنف ، « فأخوها » يتعين كونه عطف بيان ؛ لأنه لو أعرب بدلا — لخلت جملة الخبر عن الرابط ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل على الصحيح ، فهو من جملة أخرى . وكذلك جملة الصلة والصفة نحو : حضر الذى أو رجل — ضرب محمد أخوه . وجملة الحال ، نحو : هذا محمد قام رجل أخوه .

(٢) أى : مما فيه تابع المنادى محلى بأل ، والمتبوع منادى خالياً منها ، فيتعين كون « الحارث » عطف بيان من زيد — لا بدلا ؛ لامتناع إحلاله محله ، فلا يقال : يا الحارث ؛ لأن « يا » و « أل » لا يجتمعان هنا .

وإيضاح ما تقدم : أنه يصح فى عطف البيان — إذا قصد به مايقصد ببدل الكل — أن يعرب بدل كل إلا فى حالتين :

(ا) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان ، لمانع يحول دون صحة البدل .

(ب) وألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه ؛ لمانع يحول دون البدلية ، ووضع البدل مكان المبدل منه .

(٣) صدر بيت من الطويل ، لطالب بن أبى طالب بن عبد المطلب — أخى أمير المؤمنين على بن أبى طالب — من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام ، ويبكى أصحاب القليب — « البئر » — من قريش ، الذين قتلوا يوم بدر ، وعجزه :

* أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا *

وروى فى السيرة : * فِدًى لَكُمَا لاَ تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبَا *

اللغة والاعراب : عبد شمس : فصيلة من قريش — منهم بنو أمية . نوفل : فصيلة أخرى من قريش أيضاً . أعيذكما بالله ، يريد : ألجأ إلى الله من أجلكما — أو أحصنكما بالله وأجعلكما فى رعايته ؛ مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكما . « أيا » حرف للنداء « أخوينا » منادى منصوب بالياء لأنه مبنى مضاف إلى نا « عبد شمس » عبد عطف بيان على أخوينا وشمس مضاف إليه « ونوفلا » معطوف على عبد شمس « أن تحدثا حرباً » أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بأعيذ — أى من إحداثكما حرباً . **والمعنى** : واضح — بعد ما تقدم من الشرح

وقوله : * أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *(١)

والشاهد : تعين كون « عبد شمس » عطف بيان لأخوينا، و « نو فلا » عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ لعدم صحة حلوله محل « أخوينا » ؛ لأن ذلك يستلزم ضم « نوفل » المعطوف عليه ؛ لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، والرواية بالنصب لا غير .

ومن الصور التي يمتنع فيها البدل لعدم صحة إحلاله محل الأول : أن يكون تابع المنادى اسم إشارة ؛ كيا محمد هذا . أو مقروناً بأل ، نحو : يا على الحسن . أو يتبع وصف « أى » فى النداء ، أو وصف اسم الإشارة بالخالى من أل ، نحو : يا أيها الرجل محمد ـ ويإذا الرجل غلام محمد. أو يضاف « أفعل » فى التفضيل إلى اسم عام يتبع بقسميه بمتفرق ، نحو : على أفضل القوم ـ الرجال والنساء . أو أن يتبع ما أضيف إليه « كلا وكلتا » بمتفرق ، نحو : جاء كلا المجاهدين ـ أحمد وعلى .

ففى كل ما تقدم، يتعين أن يكون التابع عطف بيان ، ويمتنع البدل للسبب المتقدم . فإن الفصيح أن يكون تابع اسم الإشارة مقروناً بأل. ودخول «أل» على المنادى ممنوع. وتابع «أى» فى النداء لابد أن يكون مقروناً بأل، أو اسم إشارة له تابع مقرون بها. وأفعل التفضيل لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، ويلزم على البدلية أن يكون « علىّ » بعض النساء . وكلا وكلتا لا تضافا للمثنى المتفرق إلا شذوذاً .

(١) صدر بيت من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسى ، من قصيدة يفتخر فيها بأن جده خالد بن فضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد ـ زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى ـ الشاعر المشهور ، وذلك فى يوم « القُلاب » . وعجزه :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً *

اللغة والاعراب . التارك : اسم فاعل ـ من ترك . البكرى : المنسوب إلى بكر بن وائل. وهى قبيلة مشهورة ، منها: جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل. ترقبه: تنتظره. « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن التارك » خبر ومضاف إليه « البكرى » مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله ، «بشر» عطف بيان للبكرى « عليه الطير » عليه خبر مقدم والطير مبتدأ مؤخر، والجملة حال من البكرى «ترقبه» الجملة حال من ضمير الطير المستتر فى عليه ، « وقوعا » مفعول لأجله حذف متعلقه : أى ترقبه لأجل وقوعها عليه ـ أو حال من الضمير المستتر فى ترقب .

وتجوز البدليَّةُ فى هـذا عند الفراء ؛ لإجازته الضاربُ زيدٍ[١] وليس بمرضيّ .

والمعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، وأنه ابن الذى ترك البـكرى ـ بشراً ـ مجندلا فى العراء ، مثخناً بالجراح ، فى حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده ، فهو شجاع من نسل شجعان .

والشاهد : تعين كون « بشر » عطف بيان ؛ لأنه لو أعرب بدلا ـ والبدل على نية تـكرار العامل ـ لـكان التقدير : أنا ابن التارك البـكرى ، التارك بشر ؛ فيضاف الوصف المقترن بأل ـ إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره . وذلك غير جائز ـ كما تقدم فى باب الإضافة .

(١) مذهبه : جواز إضافة الوصف المقترن بأل ـ إلى جميع المعارف ، وهو غير مرضى عند الجمهور . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَصَالِحًا لِبَـدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »
وَنَحْوِ « بِشْرٍ » تَابِعِ « الْبَكْرِىِّ » ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِىِّ)(*)

أى أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير التركيب الذى يشبه « يا غلام يعمر » ـ ويعمر : اسم شخص ـ ، وهو أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً ، والمتبوع منادى .

فيتعين أن يكون « يعمر » عطف بيان ؛ لأنه لو جعل بدلا لوجب بناؤه على الضم ، وهو منصوب . وكذلك إذا كان التابع خالياً من أل ، كـ« بشر » ، والمتبوع بأل « كالبـكرى » ، وقـد أضيفت إليه صفة بأل ، نحو : أنا ابن التارك البـكرى بشر ـ فيتعين كون « بشر » عطف بيان لما بيناه . وليس إعرابه بدلا مرضياً عند المصنف والجمهور .

وهاتان المسألتان اللتان ذكرهما الناظم ـ هما من أفراد النوع الثانى الذى ذكره المصنف

(*) « وصالحاً » مفعول ثان مقدم ليرى « لبدلية » متعلق بصالح « يرى » فعل مضارع المجهول ونائب الفاعل يعود إلى عطف البيان ـ وهو المفعول الأول « فى غير نحو » متعلق بيرى ومضاف إليه « ياغلام » يا : حرف نداء ، وغلام : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يعمرا » عطف بيان لغلام على المحل ، وهو بضم الميم وفتحها ـ علم لشخص منقول من عمر يعمر (*) « ونحو بشر » معطوف على نحو الأول ومضاف إليه « تابع » بالجر نعت لبشر ، وبالنصب حال منه « البكرى » مضاف إليه « أن يبدل » أن وما بعدها فى تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » خبرها على زيادة الباء .

أما الأول — وهو أن يكون التابع غير مستغنى عنه فى التركيب — فلم يتعرض له .

هذا : وعلى الرغم من أن بين عطف البيان ، وبدل الكل من الكل — مشابهة كبيرة فى المعنى والإعراب؛ فإن عطف البيان يقصد به إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها — لا أمراً عرضياً طارئاً عليها — فهو بمنزلة التفسير للمتبوع .

أما البدل فيدل على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة وفرد معين واحد فى حقيقته ، ولا شأن له بالإيضاح والتخصيص .

ويذكر النحاة فروقاً أخر بينهما من جهة الصناعة ، منها :

(ا) أن عطف البيان لا يكون ضميراً ، ولا تابعاً لضمير ؛ ولهذا امتنع إعراب « مخصوص حبذا » — عطف بيان .

(ب) ولا يكون مخالفاً لمتبوعه فى التعريف والتنكير — على الصحيح .

(ج) ولا يقع جملة ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلا ولا تابعاً لفعل .

(د) وأنه لا يلحظ فيه إحلاله محل الأول .

(ه) ولا يعد متبوعه فى حكم الطرح . ولا يعد فى جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه — بخلاف البدل فى ذلك كله . وفى بعض تلك الأمور خلاف بين العلماء .

ولهذا يرى الإمام الرضى وفريق من النحاة: أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل ؛ فإن المشابهة بينهما تامة . وما ذكر من الفروق مبنى على دعوى أن البدل على نية تكرار العامل — وهى دعوى لا تثبت عند التمحيص . على أنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل — أى يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع .

(باب عطف النسق)(١)

وهو تابعٌ يتوسَّط بينه وبين متبوعِه أَحدُ الأحرفِ الآتى ذِكرُها(٢)

وهى نوعان : ما يَقتضى التشريكَ فى اللَّفظِ والمعنَى(٣) ؛

إمَّا مطلقاً ، وهو : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وحَتَّى(٤) — وإمَّا مُقيداً ،

باب عطف النسق

(١) النسق ـ بالفتح ـ اسم مصدر ، وبالسكون ـ مصدر نسقت الكلام أنسقه ـ من باب نصر ـ عطفت بعضه على بعض ، وربطت بعض أجزائه ببعض . وهو بمعنى المنسوق ـ من إطلاق المصدر على اسم المفعول ؛ فالمراد : العطف فى الكلام المنسوق بعضه على بعض .

(٢) وفى تعريف عطف النسق يقول الناظم :

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ   كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)(*)

أى أن التالى والتابع بسبب حرف متبع ـ أى مشرك ـ ما بعده لما قبله فى الحكم والإعراب ـ يسمى عطف النسق . ثم ساق الناظم مثلا للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو الواو ، والتالى المشارك فى الحكم لـ«ود» ـ هو الثناء . وعلى هذا فليست « أى » التفسيرية من حروف العطف عند الجمهور ؛ لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها . وما بعدها بدل أو عطف بيان ، خلافاً للكوفيين الذين يعدونها عاطفة ومعناها : التفسير .

فخرج بقول المصنف : يتوسط . . إلخ ـ التوابع كلها ما عدا عطف النسق ، وبالتقييد بالحروف المذكورة ـ « أى » التفسيرية كما ذكرنا .

(٣) أما فى اللفظ فبوجوه الإعراب ، وأما فى المعنى فباحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد ؛ نفياً ، وإثباتاً ، وصلاحية له . وهذا إذا كانا مفردين ؛ فإن كان المعطوف غير مفرد؛ فقد لا يفيد التشريك ، نحو : حضر التلميذ ولم يحضر والده .

(٤) يرى الكوفيون أن « حتى » لا تكون حرف عطف ، بل هى حرف ابتداء

(*) « تال » خبر مقدم «بحرف» متعلق به «متبع» صفة لحرف « عطف النسق » عطف مبتدأ مؤخر والنسق مضاف إليه «كاخصص» خبر لمبتدأ محذوف، وهو فعل أمر «بود» متعلق به «وثناء» معطوف على ود « من » اسم موصول مفعول اخصص « صدق » فعل ماض والجملة صلة من

وهو : أَوْ، وأَم (١) ؛ فشرطُهما أَلاَّ يقتضيا إضراباً (٢).

وما يقتضى التشريك فى اللَّفظ دون المعنى.

إما لكونه يُثبِتُ لما بعدهُ ما انتفى عمَّا قبله ؛ وهو « بل » عند الجميع، و « لكِن » عند سيبويه وموافقيه (٣).

وإمَّا لكونه بالعكس (٤)، وهو « لاَ » عند الجميع (٥)، و « ليس ».

دائماً. ويقدرون عاملا لما بعدها تتم به الجملة ، ففى مثل : قدم الحجاج حتى المشاة — يقدرون: حتى قدم المشاة. (١) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استفهام كالهمزة.

(٢) فإن اقتضيا إضراباً — كانا مشركين فى اللفظ فقط ، مثل « بل »

وإلى الحروف الستة المذكورة— أشار الناظم بقوله :

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً ؛ بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ كَـ« فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا ») (*)

أى أنه يعطف بالواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ، وأم ، وأو — فتفيد مشاركة المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً ؛ أى فى اللفظ والمعنى.

(٣) يرى يونس : أن « لكن » حرف استدراك دائماً ، وعندما تأتى عاطفة تكون قبلها الواو؛ لتكون هى العاطفة ، وسيأتى بيان واف عن « لكن » قريباً.

(٤) وهو أن ينفى عما بعده — ما ثبت لما قبله.

(٥) سيأتى بيان شاف لكل منها. وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: بَلْ ، وَلاَ ، لَكِنْ ؛ كَـ« لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ ») (*)

أى : وأتبعت وأفادت مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى اللفظ فقط — أى فى

(*) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من الضمير المستتر فى الخبر وهو « بواو » — على رأى من يجيز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور « ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو » — معطوفات بعاطف مقدر على واو — بقصد اللفظ « كفيك » الكاف جار لقول محذوف ، و « فيك » خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفا » معطوف على صدق.

(*) « وأتبعت » فعل ماض والتاء للتأنيث « لفظاً » تمييز أو منصوب على نزع الخافض « فحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، و « حسب » بمعنى كاف — مبتدأ مبنى على الضم ، وخبره محذوف — أى فحسبك ذلك « بل » فاعل أتبعت « ولا ، لكن » — معطوفان على بل بحذف العاطف من لكن ، « امرؤ » فاعل يبد « لكن » حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ.

عند البغداديين ، كقوله : * إنَّمَا يَجْزِى الفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ *(١)

(فصل) أما الواوُ : فلمُطلَقِ الجمع(٢) ؛ فتَعطِفُ متأخِّراً فى الْحُكْمِ ،

الإعراب لا فى المعنى — «بل ، ولا ، ولكن» والطلا — بالقصر — ولد الظبية حين يولد ، أو ولد البقرة الوحشية ، أو ولد ذات الظلف مطلقاً — وجمعه أطلاء .

(١) عجز بيت من الرمل ، للبيد بن ربيعة العامرى — يحث على المعروف وحسن المكافأة . وصدره :

* وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ *

وهذا البيت من قصيدته التى مطلعها :

إنَّ تَقْوَى اللهِ مِنْ خَيْرِ نَفَلْ وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِى وَالْعَجَلْ

اللغة والإعراب : النفل الغنيمة . الريث : الإبطاء والتمهل . أقرضت قرضاً : أعطيت شيئاً من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد ، والمراد : قدمت إليك معونة ما — أو صنع معك معروف . فاجزه : كافىء صاحبه . الفتى : الإنسان . الجمل : الحيوان المعروف ، وقد يراد بالفتى — الشاب الذى فى طراوة الشباب ، وبالجمل — الرجل الذى تقدمت به السن .

«وإذا» ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط «أقرضت» فعل ماض للمجهول فعل الشرط والتاء نائب فاعل «فاجزه» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واجزه فعل أمر والفاعل أنت والهاء مفعوله «إنما» أداة حصر «يجزى الفتى» فعل وفاعل «ليس» حرف عطف بمعنى «لا» — على مذهب البغداديين ، «الجمل» معطوف على الفتى .

والمعنى : إذا أسدى إليك أحد يداً ، أو صنع معك معروفا — فكافئه بمثله ، أو بخير منه ؛ فإن هذا شأن الشاب القادر الخير . أما من كان كالجمل فى اللؤم والخداع ، أو من ضعف وقعدت به السن — فلا يجازى على المعروف إلا مضطراً .

والشاهد : استعمال «ليس» حرف عطف بمعنى «لا» ؛ لتنفى عما بعدها صنع الخير الذى ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين — تبعاً لابن عصفور وبعض الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى التسهيل . ويخرجه المانعون : على أن «ليس» فعل ماض ناقص و «الجمل» اسمها ، وخبرها محذوف — أى ليس الجمل جازياً :

(٢) أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، من غير دلالة على مصاحبة — أو ترتيب زمنى — أو مهلة — أو نحو ذلك ، وخالف فى ذلك البعض وقالوا : إنها للترتيب .

نحو: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)[١] . ومُتقدِّمًا، نحو: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)[٢] ، ومُصَاحِبًا نحو: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)[٣] .

وتنفرد الواوُ[٤] ؛ بأنها تعطفُ اسمًا على اسمٍ لا يَكْتفِي الكلامُ به[٥] ، كـ « اخْتَصم زيدٌ وعمرو — وتضارب زيدٌ وعمرٌو — واصطفَّ زيدٌ وعمرٌو — وجلست بين زيدٍ وعمرٍو ؛ إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ والبَيْنِيَّة — من المعانى النِّسْبِيّةِ التى لا تَقومُ إلاَّ باثنين فصاعداً[٦] . ومِن هنا قال الأصمعىُّ : الصوابُ أن يقال :

---

(١) من الآية : ٢٦ من سورة الحديد (٢) من الآية : ٣ من سورة الشورى فـ « الذين » معطوف على الكاف مع إعادة الجار — عطف متقدم على متأخر .

(٣ « فأصحاب السفينة » معطوف على الهاء عطف مصاحب فى الانجاء على مصاحبه ومضاف إليه وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقَا ... فِى الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا)(*)

أى اعطف بالواو : اللاحق والسابق والمصاحب فى الحكم كما مثل المصنف ؛ لأنها تدل على مطلق الاجتماع والاشتراك فى الحكم بلا قيد ما . وإنما تفيد ذلك إذا كان المتعاطفان مفردين ، ولم تقع بعدها « إما » الثانية ، ولم تكن هنالك قرينة تدل على عدم التجرد للتشريك المطلق ؛ فإن وقعت بعدها « إما » الثانية — فمعناها يوحى به المقام كما سيأتى . وإن وجدت قرينة — وجب الأخذ بما تدل عليه .

هذا : واستعمالها فى المعية والمصاحبة أكثر، وفى تقدم ما قبلها كثير، وفى تأخره قليل.

(٤) أى من بين سائر حروف العطف . ولها مواضع أخرى تنفرد بها تقدم بعضها

(٥) أى بالمعطوف عليه فى أداء معناه ؛ وذلك حين يتطلب الحكم متعدداً ؛ كالاختصام ، والمساواة ، ونحوها — كما مثل المصنف .

(٦) أى : ولا يمكن أن تكون من طرف واحد ، وذلك مثل : تنازع — وتصالح

(*) « لاحقاً » مفعول اعطف « أو سابقاً » معطوف عليه « فى الحكم » متعلق بسابقاً، وقد تنازعه الوصفان قبله « أو مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقاً » نعت له ،

* بين الدَّخولِ وحَوْمَلِ * — بالواو(١) .

وتشارك ـ وتعاون ... إلخ . وإنما انفردت الواو بهذا ؛ لأنها لمطلق الجمع، وتترجح فيها المعية . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَاُخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لاَ يُغْنِى مَتْبُوعُهُ، كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِى»)(*)

أى اخصص الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأن يعطف بها ، حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه فى تحقيق معنى العامل ، كالمثال الذى ذكره الناظم ؛ فإن الاصطفاف يتطلب أكثر من واحد .

(١) لأن البينية لايتحقق معناها بواحد . ولا يعطف فيها بالفاء ؛ لأن الفاء تدل على الترتيب . وهذا بعض بيت من الطويل ، لامرىء القيس بن حجر الكندى ـ هو مطلع معلقته ، وأوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى . . . .

اللغة والإعراب . قفا: فعل أمر من الوقوف ـ والألف فيه للاثنين . وقيل منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والمخاطب واحد ، وعوملت الكلمة فى الوصل كما تعامل فى الوقف . ذكرى : مصدر بمعنى التذكر . سقط اللوى : السقط ـ بتثليث السين وسكون القاف ـ منقطع الرمل حيث يستدق طرفه . واللوى : رمل يتلوى وينحنى . الدخول : اسم موضع ، وكذلك : حومل . «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر «من ذكرى» متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه «بسقط اللوى» بسقط جار ومجرور، واللوى مضاف إليه ـ متعلق بمحذوف صفة لمنزل «بين الدخول» بين ظرف مكان، والدخول مضاف إليه ـ صفة ثانية «فحومل» معطوف على الدخول .

والمعنى : قفا يا صاحبى وشاركانى فى البكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب كان يقيم هنا ، ومنزل كان عامراً به ـ بين هذين الموضعين .

والشاهد : فى قوله «بين الدخول وحومل» ؛ فإن «بين» لاتضاف إلا إلى متعدد والفاء تدل على الترتيب من غير مهملة ، فالبينية غير متحققة هنا ، وإنما تتحقق بالعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معاً دفعة واحدة ـ فى مدلول

(*) «عطف» مفعول اخصص «الذى» مضاف إليه «لايغنى متبوعه» الجملة من الفعل المنفى ونائب فاعله صلة الذى «هذا» فاعل اصطف «وابنى» معطوف على «هذا» .

وحُجة الجماعةِ: أَنَّ التقديرَ: بين أماكن الدَّخول فأماكنِ حَوْمَلِ[١]؛ فهو بمنزلة: اختَصم الزيدون فالعمرون[٢].

العامل . ولهذا خطأ الأصمعى امرأ القيس . وقد عنى العلماء بتصحيح قول امرىء القيس ، كما بين ذلك المصنف .

(١) أى أن كلمتى الدخول وحومل هنا ـ لا يراد بهما جزئى مشخص ، وإنما يراد بهما أجزاء هذين المكانين ، وهنالك مضاف محذوف يفيد هذا التعدد مثل : أماكن، أو مواضع ، أو أجزاء ـ الدخول وحومل . وقدر يعقوب بين أهل الدخول .. إلخ .

(٢) يقال هذا ؛ إذا كان كل فرد من كل فريق خصماً لمن هو من فريقه ؛ فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض ـ عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض .

هذا . وتختص الواو كذلك : بعطف الشىء على مرادفه ؛ لتقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده، نحو: البغى والظلم وبال على صاحبه ، ومنه قوله تعالى : (شرعةومنهاجا).

وبعطف النعوت المتعددة المتفرقة ـ التى منعوتها متعدد غير متفرق ، نحو : أصبحت بلادنا زراعية وصناعية وتجارية .

وبوقوعها قبل «إما» المسبوقة بمثلها، نحو: إنكار المعروف إما جهل، وإما عدم تقدير.

وبوقوع « لا » النافية بعدها إذا عطفت مفرداً بعد نفى أو نهى ، نحو : الكريم لا يحب البخل ولا الرياء . ومنه قوله تعالى : (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ... إلخ) من الآية: ٢ من سورة المائدة ؛ فتكرار «لا» يفيد أن النفى والنهى واقعان على كل من الصفتين وحدها. وعدم تكرارها يوهم أنهما مقصوران على حالة اجتماعهما.

وباقترانها بالحرف « لكن » كقوله تعالى : (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) ؛ فالواو هى العاطفة ، أما « لكن » حرف استدراك .

وبعطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى : (رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات) . من الآية : ٢٨ من سورة نوح

أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص ـ فتشاركها فيه «حتى» ، نحو : (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ... الآية) ، ومات الناس حتى الأنبياء .

وتختص كذلك بالعطف فى التحذير ، والإغراء نحو : المروءة والنجدة ، ومنه قوله تعالى :(ناقة الله وسقياها)، وغير ذلك كثير. وقد أوصل النحاة ما تختص به الواو ـ إلى واحد وعشرين نوعا . وسيذكر المصنف فى آخر الباب بعضاً آخر مما تختص به .

وأما الفاء : فللتّرتيبِ[١] والتّعقيب[٢]، نحو: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)[٣].

وكثيراً ما تقتضي أيضاً التَّسَبُّبَ[٤]، إن كان المعطوفَ جملة[٥]، نحو: (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ).

واعتُرِضَ على الأوَّلِ[٦] بقوله تعالى: (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[٧] ونحو: (تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وجْهَهُ ويَدَيْهِ .... الحديث)[٨].

والجوابُ، أَنَّ المعنَى: أَردنَا إهلاكَها — وأَرادَ الوضوء[٩].

---

(١) أى بنوعيه : المعنوى ، والذكرى . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف — متأخراً عنه فى المعطوف عليه ، نحو : من الخير الإنصات ، فالسماع ، فمحاولة الفهم . أما الترتيب الذكرى فهو : وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما — لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، نحو : حدثنا المعلم عن أبى بكر فعثمان فعمر .

(٢) التعقيب هو: اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة، وقصر المدة التى بين وقوع المعنى عليهما ، والتعقيب فى كل شىء بحسبه . (٣) من الآية : ٢١ من سورة عبس

(٤) أى الدلالة على السببية ؛ بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه . ولكنها لا تسمى فاء السببية — إلا إذا دخلت على مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة كما سيأتى فى موضعه . (٥) أى فى الغالب ، وكذلك إذا كان المعطوف وصفاً مشتقاً ، نحو : الطلبة واثقون بأنفسهم فمقبلون على الاختبار ففائزون . ومثل قوله تعالى (لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون) . من الآية : ٥٢ من سورة الواقعة

(٦) وهو الترتيب المعنوى . (٧) من الآية : ٤ من سورة الأعراف

(٨) فإن الإهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى، وهو متقدم عليه فى التلاوة والذكر، وغسل الأعضاء الأربعة متقدم فى المعنى، ومتأخر عن الوضوء فى الذكر.

(٩) وبهذا انتفى الاعتراض ؛ فإن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس ، وإرادة الوضوء سابقة على غسل الأعضاء . وأجيب أيضاً : بأن الفاء فى الآية والحديث — للترتيب الذكرى لا المعنوى ؛ لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

وعلى الثانى[١] بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)[٢]

والجواب : أَنَّ التقدير فمضَتْ مُدَّةٌ فجعله غُثَاءً[٣] — أو بأن « الفاء » نابَتْ عن « ثُمَّ » ؛ كما جاء عكسُه ، وسيأتى .

وتختصُّ الفاء : بأنها تعطفُ على الصِّلة ما لا يصحُّ كونُه صلةً ؛ لِخُلُوِّه من العائد[٤] ، نحو : اللَّذَانِ يَقُومان فَيَغْضَبُ زيدٌ أَخَوَاكَ[٥] .

وعكسه[٦] ، نحو : الذى يقومُ أَخَوَاكَ فيغضب هو زيدٌ[٧] .

---

(١) أى وهو التعقيب . (٢) أى : بعد قوله تعالى : (الذى أخرج المرعى) ؛ فإن جعله غثاء أحوى ـ لا يعقب إخراج المرعى ولا يتصل به . ومعنى غثاء : جافاً هشيماً . والأحوى : الأسود . من الآية : ٥ من سورة الأعلى

(٣) أى فيكونُ المعطوف عليه محذوفاً . وقد قيل : إن هذا لا يدفع الاعتراض ؛ لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج . وأجيب بأنه يكفى أن يكون أول أجزاء المضى متعقباً للاخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) من الآية : ٣٣ من سورة الحج

فإن اخضرار الأرض يبتدى بعد نزول المطر ، لكن لا يتم إلا فى مدة ومهلة .

(٤) ذلك لأن ما فى الفاء من معنى السببية ـ جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، ، فأغنى ذلك عن الرابط .

(٥) « اللذان » مبتدأ « يقومان » الجملة صلة « فيغضب زيد » الجملة معطوفة بالفاء على جملة يقومان الواقعة صلة . وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها عن ضمير يعود إلى الموصول ؛ لأنها رفعت الظاهر ـ وهو « زيد » ، ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك ؛ لما فى الفاء من معنى السبب كما بينا ، « أخواك » خبر المبتدأ .

(٦) أى : وهو أن تعطف الفاء ما يصلح أن يكون صلة ـ على ما لا يصلح لذلك .

(٧) « الذى » اسم موصول مبتدأ « يقوم أخواك » الجملة صلة ، وهى خالية من ضمير يعود إلى الموصول ؛ فكان القياس عدم صلاحيتها ، ولكن عطف جملة ، « فيغضب هو » عليها بالفاء ـ وهى مشتملة على عائد إلى الموصول ـ سوغ ذلك ، « زيد » خبر المبتدأ ، والعائد هو الضمير المستتر فى « يغضب » . أما لفظ « هو » فتوكيد له . ويجوز :

ومِثلُ ذلك جارٍ فى الخبرِ ، والصِّفةِ ، والحالِ[١] ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[٢] . وقوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فيبدو . . . .[٣]

أن يكون مبتدأ و « زيد » خبره، والجملة خبر الذى.

كما يحتمل أن يكون فاعلاليغضب،وأبرز لدفع توهم كون « زيد» فاعلا.

(١) فتعطف بالفاء على كل منها ــ ما لا يصلح أن يكون خبراً أو صفة أو حالا ، وبالعكس ــ « أى تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لاتصلح » .

(٢) جملة « فتصبح الأرض» معطوفة بالفاء على جملة « أنزل » الواقعة خبراً لأنّ ، وهى خالية من ضمير يعود على اسم «أن» ، ولكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

(٣) جزء من بيت من الطويل لذى الرمة ــ غيلان بن عقبة ــ وتمامه :

. . . . . . * وتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ *

اللغة والاعراب . إنسان عينى : هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين . يحسر : ينكشف وينزاح . فيبدو : فيظهر . يجم : يكثر . « إنسان عينى »إنسان مبتدأ وعينىمضاف إليه «الماء» فاعل يحسرعلى أنه مبنى للمعلوم، ونائب فاعل، إذا بنى للمجهول والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ، و « يبدو »فعل مضارع والفاعل يعود على إنسان العين « وتارات » معطوف على تارة « يجم » الجملة خبر لمبتدأ محذوف ــ أى هو يجم، « فيغرق » معطوفعلى يجم .

والمعنى : أن إنسان العين ينكشف عنه الماء ويزول أحياناً ، فيظهر الإنسانللرائى، وأحياناً يكثر الماء فى العين فيغرق إنسانها ويستتر ولا يرى .

والشاهد : عطف جملة « فيبدو»، وهى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأــوهو « إنسان » ، لاشتمالها على ضمير يعود إليه ــ على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير ــ وهى جملة « يحسر الماء » :

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف ــ على أخرى تصلح لذلك : هذا قائد يسهر على حراسة الشعب فتسعد الرعية : وعكسه نحو : هذا قائد شكت الرعية فأزال أسباب الشكوى .

ومثال عطفها جملة لاتصلح حالا ــ على أخرى تصلح، أن تقول : أقبل محمد يضحك فتنشرح قلوب الزملاء .

وأما « ثُمَّ » ؛ فللترتيبِ والتَّراخِي(١) نحو : (فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)(٢) . وقد توضَعُ موضعَ الفاء كقوله:

* جَرَى فى الأنابيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ *(٣)

وعكسه نحو. أقبل محمد تنشرح قلوب الزملاء فيضحك. وإلى ماتقدم يشير الناظم بقوله:

(وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ)(*)

أى تختص الفاء بأنها تعطف جملة لاتصلح أن تكون صلة ـ لخلوها من الرابط ـ على جملة أخرى تصلح صلة لاشتمالها على الرابط ومثل الصلة: الخبر، والصفة، والحال كما بينا.

ومن أحكام الفاء : أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل مطلقاً . وتعطف المفردات كما تعطف الجمل . ويجوز حذفها بقرينة ، تقول : أنفقت المال جنيهاً ـ جنيهين ـ ثلاثة . وتشترك مع الواو ؛ فى أن كلا منهما يعطف عاملا قد حذف وبقى معموله ، تقول : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً ـ أى فذهب الثمن صاعداً . وسيأتى إيضاح ذلك . وأن كلا يجوز حذفه عند أمن اللبس ، وحذف الواو أكثر .

(١) التراخى هو : انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ، ووقوعه على المعطوف . وتحديد هذه المدة متروك للعرف . و « ثم » تعطف المفردات والجمل، وقد تدخل عليها تاء التأنيث لتأنيث اللفظ ، فتختص بعطف الجمل نحو : من ظفر بمطلوبه ثمت أهمل فى الحفاظ عليه ـ فلا يلومن إلا نفسه . وتكتب بتاء غير مربوطة .

(٢) الآية : ٢٢ من سورة عبس (٣) عجز بيت من المتقارب لأبى دُؤاد ـ حارثة بن الحجاج الإيادى ، من قصيدة يصف فيها فرسه . وصدره :

* كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ *

اللغة والاعراب : الردينى : الرمح المنسوب إلى ردينة ، وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر . العجاج : الغبار ، والمراد : ما تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم الأنابيب : جمع أنبوب، وهو ما بين كل عقدتين من القصب . « كهز » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف «الردينى» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله . والمشبه : اهتزاز

(*) « عطف » مفعول اخصص « ما » اسم موصول مضاف إليه « ليس صلة » الجملة من ليس ومعموليها صلة ما « على الذى » متعلق بعطف « أنه الصلة » المصدر المؤول من أن ومعموليها فاعل استقر، وجملة «استقر» من الفعل والفاعل صلة الموصول.

وأما « حَتَّى »[١] : فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونَه[٢] .

وشرطه أربعة أُمور :

فرس كانت تحت الممدوح . « تحت العجاج » تحت ظرف مكان منصوب بهز ، والعجاج مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم » حرف عطف بمعنى الفاء « اضطرب » فعل ماض مبنى على الفتح ، وسكن للروى .

والمعنى : إن اهتزاز هذا الفرس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال — يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه، فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة .

والشاهد : فى قوله « ثم اضطرب »، فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة فى لحظات — من غير مهلة .

وفى معنى « الفاء » و « ثم » — يقول الناظم :

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ)(*)

ومعنى « باتصال » : أى من غير مهلة زمنية ، وهو ما يعبر عنه بالتعقيب . ومعنى « بانفصال » : أى بمهلة زمنية ، وهى التراخى .

هذا : وقد ترد « ثم » للترتيب الذكرى الإخبارى « أى الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات ؛ من غير ملاحظة ترتيب كلامى سابق، ولا ترتيب زمنى حقيقى » كقول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

هذا : وقد تدخل همزة الاستفهام على ثم — والواو — والفاء ؛ مثل (أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنتُم بهِ — أَوَ لَمْ يتفكَّروا ما بصاحِبِهِم من جِنَّة — أَفَلَمْ يَسِيرُوا فى الأرض) فقيل : إن الهمزة تقدمت على العاطف لأصالتها فى التصدير ، وقيل : إن هذه حروف استئناف داخلة على جمل مستأنفة .

(١) معناها : ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ؛ سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية — محمودة أو مذمومة . وكل هذا بحسب التخيل .

(٢) ويعربونها ابتدائية فى مثل : جاء الطلبة حتى محمد — ورأيت المسافرين حتى علياً — ومررت بالمائدين حتى أخيك ، وما بعدها معمول لعامل محذوف .

(*) « والفاء » مبتدأ « للترتيب » متعلق بمحذوف خبر « باتصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب ، وإعراب الشطر الثانى كذلك .

(أحدها) كونُ المعطوف اسماً(١) .

(والثانى) كونه ظاهراً؛ فلا يجوز: قام الناسُ حتى أنا. ذكره الْخُضَراوى(٢)

(والثالث) كونه بعضًا من المعطوفِ عليه ؛ إمَّا بالتحقيق(٣) ، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها - أو بالتأويل(٤) كقوله :

أَلْقَى الصحيفةَ كى يُخَفِّفَ رَحْله وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا(٥)

---

(١) فلا يصح أن يكون فعلا ، ولا حرفاً ، ولا جملة . أما على الفعل ؛ فلأنها منقولة من « حتى » الجارة ، وهى لاتدخل على الأفعال ؛ فلا يصح - على العطف - صفحت عن المذنب حتى خجل . وأما على الحرف ؛ فلأن الحرف لايدخل على نظيره غالباً إلا فى التوكيد اللفظى أو الضرورة الشعرية . وإذا دخلت على جملة فعلية ، أو على جملة اسمية - كانت حرف ابتداء .

(٢) حقق بعض العلماء - الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال المذكور ، وفيه تيسير مقبول . انظر ترجمة الخضراوى صفحة ٤٩ جزء ثان .

(٣) وذلك بأن يكون جزءاً من كل - كمثال المصنف ، أو فرداً من جمع ، نحو : عاقبت التلاميذ حتى علياً ، أو نوعاً من جنس ، نحو: أعجبنى العنب حتى البناتى .

(٤) أى بتقدير أنه كالبعض ؛ لملازمته الكل فى كثير من الأحيان ، ولأهميته .

(٥) بيت من الكامل، من كلام أبى مروان النحوى فى المتلمس - حين فر من عمرو ابن هند لما أراد قتله . والمتلمس : لقب جرير بن عبد المسيح . وبعد هذا البيت:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً ، وَفَارَقَ أَرْضَـــه وَقَلَاهَا

اللغة والاعراب . ألقى: رمى إلى الأرض. الصحيفة: ما يكتب فيه من ورق وغيره رحله ، الرحل : ما يستصحبه المرء من المتاع ،وهو أيضاً: ما يوضع على ظهر الناقة - بمنزلة السرج للفرس . والزاد : كل ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده . « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصحيفة » مفعوله «كى» حرف تعليل « يخفف» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد « كى » « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على الزاد .

والمعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه

فيمَنْ نَصَب نَعلَه ؛ فإنَّ ما قبلها في تأويل ألْقى : ما يُثقِلُه(١) .

أو شبيهاً بالبَعض(٢) كقولك : أعجبتـــنى الجارية حتَّى كلامُها ، ويمتنعُ : حتى ولَدُها(٣) .

وضابط ذلك : أنه إن حَسُن الاستثناء — حَسُن دُخول حتَّى(٤) .

(والرابع) كونُه غايةً في زيادةٍ حِسِّيَّةٍ ، نحو : فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ . أو معنويةٍ نحو : مات النَّاسُ حتى الأنبياءُ ، أو الملوكُ(٥) .

أو في نقصٍ كذلك ، نحو : المؤمنُ يُجْزى بالحسناتِ حتَّى

من زاد يتبلغ به ؛ حتى نعله التى يلبسها رمى بها . وكان من أمر هذه الصحيفة : أنه وطرفة — هجيا عمرو بن هند الملك ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وختمها ، وأمره فيها بقتلهما . وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة ؛ فلما بلغا الحيرة فتح المتلمس صحيفته وعلم بما فيها فألقاها فى النهر وفر إلى الشام . وأبى طرفة أن يفتح صحيفته ، ودفعها إلى العامل فقتله .

والشاهد : عطف «نعله» بحتى — على ماقبله ؛ لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بين المصنف . ويحتمل أنه منصوب بفعل محذوف يفسره «ألقاها» ، وهذا على رواية النصب وروى بالرفع ؛ على أن «حتى» ابتدائية ، و «نعله» مبتدأ ، وجملة «ألقاها» فى محل رفع خبر — كما روى بالجر ؛ على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و « نعله »مجرور بها .

(١) ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويتعب حركته فى الهرب .

(٢) أى فى شدة الاتصال به ؛ كالعرض اللازم للكل ، من غير أن يدخل فى تكوينه مثل : العلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، والكلام .. إلخ .

(٣) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهاً بالجزء ، بخلاف الكلام — كما أوضحنا

(٤) المراد : الاستثناء المتصل ؛ لأن شرط الاستثناء المتصل : أن يتناول ما قبل أداته — ما بعدها نصاً . (٥) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس فى الزيادة المعنوية ، وهى الاتصاف بالنبوة والملك . ولهذا لايصح : فاز الناس حتى زيد ؛ إذا لم يكن زيد متميزاً بشىء عن غيره

مِثقالِ الذَّرة ، ونحو : غلَبَك النَّاسُ حتى الصبيانُ — أو النساء[١]

وأما « أَمْ »، فضربان: مُنقطعة وستأتى . ومُتَّصلةٌ ، وهى المسبوقة؛ إمَّا بهمزةِ التَّسْوِيةِ[٢] ، وهى الداخلةُ على جُملةٍ فى محلٍّ المصدر[٣] .

(١) غاية النقص المعنوى فى الصبيان والنساء هى : الاتصاف بالصبا ـ والأنوثة . وقد اجتمع المعنيان فى قول الشاعر :

قهرناكمُو حتَّى الكُماةَ فأنتم تهابُوننَا حتى بَنِينَا الأصاغرا

فإن فقد شرط من هذه الشروط ـ لا تكون حتى عاطفة . و «حتى» العاطفة لمطلق الجمع ، كالواو ـ عند عدم القرينة . ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاطف والمعطوف والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ؛ من الأضعف إلى الأقوى ـ وبالعكس . وإذا عطف بها آخر شىء ، على معطوف مجرور بحرف ـ وجب إعادة هذا الحرف بعدها لأن المعنى يلتبس بعدم إعادته ، وتلتبس هى بالجارة ، تقول: سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ؛ إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع ، فلو لم تذكر « فى » ثانية ـ لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره .

ولا تعطف « حتى » نعتاً على نعت . وتكون كالواو فى عطفها الخاص على العام .

وفى « حتى » وشروطها ـ يقول الناظم :

بَعْضًا بحَتَّى اعْطِفْ عَلَى «كُلٍّ» ، وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ (*)

أى اعطف بحتى بعضاً على كل؛ أى أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه ـ وهو المعطوف عليه . والمراد : الغاية فى الزيادة أو النقص ـ كما أوضح المصنف .

(٢) سميت بذلك: لوقوعها غالباً بعد لفظ«سواء»، أو: لا أبالى ، أو : لا أدرى ـ أو ما يشبهها ؛ فى الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان فى الحكم عند المتكلم .

(٣) بيان لعلامتها ، وهى : أن تتوسط بين جملتين خبريتين قبلهما الهمزة . وكانتا

(*) « بعضاً » مفعول مقدم لاعطف « بحتى » متعلق باعطف « ولا » الواو للحال ، و « لا » نافية «يكون»فعل مضارع ناقص واسمها يعود إلى بعض « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية » خبر يكون « الذى » مضاف إليه « تلا » الجملة صلة ، وجملة « يكون » من اسمها وخبرها ـ حال من بعض ، ومجىء الحال من النكرة بلا مسوغ ـ قليل

وتكونُ هى والمعطوفةُ عليها : فِعليَّتين ، نحو : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[١] . أو اسميَّتينِ كقوله :

* أَمَوْتِىَ نَاءٍ أم هُو الآنَ واقعُ ؟ *[٢]

الجملتين يصلح أن يحل محلها هى والهمزة ـ مصدر مؤول منهما معاً .

(١) أعرب الجمهور لفظ «سواء» خبراً مقدما عن الجملة التى بعده، لتأويلها بمصدر ـ أى إنذارك وعدمه سواء، ويجوز العكس. وسوغ الابتداء بسواء ـ تعلق الجار والمجرور به، وهذا من مواضع سبك الجملة بلا سابك . ومنها : الجملة المضاف إليها الظرف ، نحو قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، من الآية : ١١٩ من سورة المائدة ومنها قولهم: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »؛ بناء على عدم تقدير « أن» قبل تسمع .

(٢) عجز بيت من الطويل ـ لم يعرف قائله ، ويظهر أنه لمتمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك . وصدره :

* وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِىَ مَالِـكاً *

اللغة والاعراب : أبالى : أكترث وأعبأ . ناء : بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى ينأى ـ أى بعد . « لست » ليس واسمها «أبالى» الجملة خبرها « بعد » ظرف متعلق بأبالى « فقدى » مضاف إليه ، وهو مصدر مضاف إلى الياء فاعله « مالـكا » مفعوله « أموتى » الهمزة للاستفهام، و « موتى » مبتدأ « ناء» خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، والجملة فى محل نصب مفعول أبالى . وقد علق عن العمل فى اللفظ بالاستفهام « أم » عاطفة متصلة « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « واقع » خبر المبتدأ .

والمعنى : لست مهتماً ولا مكترثاً بشىء فى الحياة ، بعد أن فقدت أخى مالـكا ، ولا يعنينى ـ وقد فقدته ـ أن يكون موتى بعيداً، أو ينزل بى الآن .

والشاهد : وقوع « أم » بين جملتين اسميتين ، وقد عطفت إحداهما على الأخرى والتقدير : لست أبالى ؛ نأى موتى ـ أو وقوعه الآن .

أو مختلِفتَين ، نحو : (سوَاءٌ عَليْكُمْ أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ)[١].

وإمَّا بهمزةٍ يُطْلَبُ بها، و « بأَمْ » — التَّعيينُ[٢] . وتَقعُ بين مُفرَدَين ؛

(١) الجملة المعطوف عليها فعلية ، والمعطوفة اسمية ، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم — أى الأصنام — وصمتكم . من الآية : ١٩٣ من سورة الأعراف

ومثال العكس : لا يبالى المخلص فى عمله ؛ أرئيسه حاضر أم يغيب ؟ والمصدر المؤول هنا مفعول به ، والتقدير : لا يبالى المخلص حضور رئيسه وغيابه .

ومما تقدم يتبين : أن « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية — لا تعطف إلا جملة على جملة ، وعطفها للمفرد نادر لايقاس عليه . وهمزة التسوية لا شأن لها بالاستفهام بعد أن تمحضت للتسوية .

(٢) قوله : « وإما بهمزة » — معطوف على قوله قبل — « إما بهمزة التسوية » . وهمزة التعيين — عند كثير من النحاة — هى الواقعة بعد : « ليت شعرى — ولا أعلم — وما أدرى — ونحوها » ؛ لأن هذه الألفاظ ليست فى حكم « لا أبالى » التى تكون الهمزة بعدها للتسوية — كما أسلفنا ؛ لأن قائلها يريد : لا أدرى ، ولا أعلم ، وليت شعرى — جواب هذا الاستفهام ، ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند عدم القرينة ؛ فإن دل السياق على غير ذلك — وجب النزول على ما يحدده السياق .

وعلامة « أم » المسبوقة بهمزة التعيين : أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما — غير معين — أمر ما معروف للمتكلم ، وقبلهما همزة استفهام يقصد بها وبأم — تعيين أحد هذين الشيئين . وتسد « أى » مسد الهمزة مع « أم » — فى طلب التعيين ، وهما يغنيان عن « أى » فى ذلك . وفى « أم » المتصلة بنوعيها يقول الناظم :

(وَ«أَمْ» بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَىٍّ» مُغْنِيَهْ)(*)

أى : أن « أم » يعطف بها : بعد همزة التسوية وقد شرحها المصنف . وبعد الهمزة التى تغنى مع « أم » عن لفظ « أى » فى طلب التعيين — وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين على النحو الذى بيناه . وسميت « أم » فى هذين النوعين متصلة ؛ لأنها تقع بين شيئين لا يكتفى بأحدهما فى تأدية المعنى المطلوب ؛ لأن التسوية وطلب التعيين لا يكونان إلا بين متعدد . وتسمى كذلك : « أم » المعادلة ؛ لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية فى

(*) « وأم » مبتدأ قصد لفظها « بها » متعلق باعطف ، وجملة اعطف خبر المبتدأ « إثر » ظرف بمعنى بعد — متعلق باعطف « همز التسوية » مضاف إليه « أو همزة » معطوف على همز « عن لفظ أى » جار ومجرور متعلق بمغنية ومضاف إليه « مغنية » نعت لهمزة

متوسِّطاً بينهما مالا يُسْأَلُ عنه ، نحو : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء ؟)(١)
أو متأخِّراً عنهما ، نحو : (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ)(٢)
وبين فعليّتين كقوله : * فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَم عادَنِي حُلُمُ ؟ *(٣)
لأنَّ الأرجحَ كونُ « هِيَ » فاعلاً بفعل محذوف .

النوع الأول ، وإفادة الاستفهام فى النوع الثانى. وتخالف همزة التسوية ـ الهمزة التى يطلب بها التعيين ؛ فى أن الأولى لاتستلزم جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية، فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين ؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام .

(١) الاستفهام هنا توبيخى ، والسؤال عن المبتدأ وهو « أنتم » ، والمعادل « السماء » المعطوفة على أنتم ـ وهما مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو « أشد خلقاً » ـ الواقع خبراً تقديرا عن المتعاطفين. من الآية : ٢٧ من سورة النازعات

(٢) المسئول فى هذه الآية عن الخبر ـ وهو قريب وبعيد ، والمسئول عنه متأخر ـ وهو « ما توعدون » ؛ وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم : أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلى « أم » المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . ويرى سيبويه : أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى ـ لا واجب. وإذا عادلت «أم» بين مثبت ومنفى، فالغالب أن يلى المثبت الهمزة ـ والمنفى أم .

(٣) عجز بيت من البسيط لزياد بن حَمَل ، وقيل : لزياد بن منقذ العدوى ـ من كلمة يحن فيها إلى وطنه . وصدره :

* فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي *

وقبله : زارَتْ رُقَيَّةُ شُعْثاً بعْدَ ما هَجَعُوا   لَدَى نَوَاحِلَ فى أرساغِها الْخَدَمُ

اللغة والاعراب . الطيف : المراد به خيال المحبوبة الذى يراه فى النوم . مرتاعا: خائفاً ، يقال: راعه فارتاع ـ أى أفزعه ففزع، ولا ترع ـ أى لا تخف. أرقنى :أسهرنى.
أهى : بسكون الهـاء ـ إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه .
سرت : من السرى ـ وهو السير ليلا. عادنى: زارنى وأتانى بعد إعراض. « مرتاعاً » حال من التاء فى قمت « فأرقنى » الفاء عاطفة ، وفاعل أرق يعود إلى الطيف والنون للوقاية والياء مفعول « أهى » الهمزة للاستفهام ؛ و« هى » فاعل لفعل محذوف يفسره

وإسميتين كقوله : * شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أَم شُعيث ابنُ مِنْقَرِ ؟ *(١)

سرت « أم » عاطفة متصلة «عادنى حلم» الجملة فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول المحذوف ـ أى ، فقلت: أهى ... إلخ .

والمعنى : استيقظت من النوم فزعا خائفاً ؛ لما رأيت فى نومى من خيال المحبوبة ، وقلت فى نفسى : ـ وقد أزعجنى ذلك وأطار النوم من عينى ـ أهى المحبوبة جاءت إلى ليلا ؟ أم ذلك حلم ومنام ؟

والشاهد : وقوع « أم » المعادلة لهمزة الاستفهام ـ بين جملتين فعليتين ، فإن « هى » فاعل لفعل محذوف على الأرجح ؛ لأن الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل .

(١) عجز بيت من الطويل ، نسبه سيبويه للأسود بن يعفر التميمى ـ يهجو قبيلة شعيث بأنها لاتُعزى إلى أب معين. ونسبه بعضهم إلى اللعين المنقرى الشاعر ،وصدره :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدرِى وَإِنْ كُنْتَ دارِياً *

اللغة والاعراب . ماأدرى : ما أعلم . دارياً : أى من أهل الدراية والعلم بالأنساب. شعيث : اسم حى من بنى تميم . سهم : اسم حى من قيس عيلان . منقر : حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم . « لعمرك » اللام للتوكيد ، وعمرك مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوباً ـ أى قسمى . وقد تقدم مثل ذلك، « ما » نافية «أدرى» فعل مضارع « وإن » الواو اعتراضية وإن شرطية « كنت » كان واسمها « داريا » خبرها، والجملة اعتراضية ، « شعيث » مبتدأ ، وقد حذفت منه الهمزة « ابن سهم » ابن خبر وسهم مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب مفعول لأدرى، وقد علق عن العمل فى اللفظ بالهمزة المحذوفة «أم»عاطفة متصلة«شعيث ابن منقر»شعيث مبتدأ، وابن منقر خبر ومضاف إليه.

والمعنى : يقسم الشاعر : أنه لا يعلم ـ وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب ـ أى نسبى شعيث هو الصحيح والحق ! أنسبتها إلى سهم ؟ أم نسبتها إلى منقر ؟

والشاهد : وقوع «أم» المعادلة ـ بين جملتين اسميتين؛ ولهذا ثبتت همزة « ابن »، لأنها تحذف إذا كان « ابن » نعتاً لعلم ، ومضافاً إلى علم ، والثانى أبو الأول ، وهو هنا خبر .

هذا : وقد ذكر سيبويه ، أنه إذا جاءت همزة التسوية بعد كلمة « سواء » فلا بد من ذكر « أم » العاطفة . فإن لم تجىء الهمزة بعد « سواء » ـ عطف الثانى على

الأصل : أَشُعَيثُ ؟ فحذفت الهمزة والتنوين منهما(١) .

الأول بالحرف « أو »، نحو : سواء علينا رضى العدو أو سخط . وجاء في المغنى : أنه لايصح العطف بأو بعد « سواء » ، سواء ذكرت همزة التسوية أم حذفت . وقيل : إن قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا — خطأ ، وصوابه « أم » . وقد علمت أنه صواب على رأى سيبويه . وحقق بعض العلماء: اجتماع همزة التسوية و «أو» ،مخالفاً في ذلك رأى سيبويه ، وهذا يدل على إباحة استعمال « أو » في جميع الحالات ، وهو رأى فيه تيسير، ولامانع من الأخذ به. أما العطف بـ«أو» بعدهمزةا لاستفهام—فجائز قياسا تقول: أسعيدعندك أو بكر، والمعنى: أحدهما عندك أم لا؟. وتخالف همزة التسوية الهمزة التى يطلب التعيين؛ فى أن الأولى لاتستحق جوابا ؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية فتتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين، لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام .

(١) أما حذف التنوين فللضرورة ؛ بناء على أن «شعيثاً» مصروف نظراً إلى الحى ، ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظراً إلى القبيلة . ولا ينافى ذلك الوصف بابن ؛ لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين . وأما حذف الهمزة فجائز اختياراً .

ونقل الدمامينى اطراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة ؛ لكثرته نظماً ونثراً ، وذلك إن علم أمرها ولم يوقع حذفها فى لبس . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَرُبَّمَا أُسْقِطَتْ الْهَمْزَةُ ، إنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ)(*)

أى قد تحذف الهمزة — سواء كانت همزة التسوية ، أو الهمزة المغنية عن أى — إذا كان حذفها لا يؤدى إلى خفاء المعنى ، والوقوع فى اللبس . وتبقى « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة . وقد تحذف « أم » مع معطوفها على قلة ، كقول الشاعر :

دَعَانِي إليها القَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا ؟

يريد : أرشد أم غى ؟ وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . ويجوزحذف المعطوف عليه قبلها— كما سيأتى .

(*) « وربما » رب حرف تقليل ، و « ما » زائدة كافة « الهمزة » نائب فاعل أسقطت « إن كان » شرط وفعله « خفا » بالقصر — اسم كان «المعنى» مضاف إليه «بحذفها» متعلق بأمن الواقع خبراً لكان ، وجواب الشرط محذوف للعلم به من سابق الكلام

والمنقطعة : هى الخاليةُ من ذلك[١] ، ولا يُفارقها معنى الإضراب[٢]
وقد تقتضى مع ذلك استفهاماً حقيقيًّا ، نحو : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ — أى : بلْ أهِى شاءٌ[٣] . وإنَّما قدَّرنا بعدها مبتدأً ؛ لأنها لا تدخلُ على المفرد[٤] .

أو إنكاريًّا كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ) — أى : بلْ أَلَه البنات ؟[٥] . وقد لا تقتضيه أَلبتَّة[٦] ، نحو : (أَمْ هَلْ يَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟)[٧] — أى : بلْ هَل تستوى ؛ إذ لا يدخلُ استفهامٌ على استفهام . وكقول الشاعر :

---

(١) أى من المذكور فى المتصلة ؛ فلا تتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين . وسميت منقطعة ، وقد تسمى منفصلة ؛ لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين فى معناها ، لكل معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدها وتمامه على الآخر . (٢) المقصود بالإضرب هنا : إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها ، ويسمى هذا : الإضراب الإبطالى . وقد يراد الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه ، وحينئذ يسمى : الإضراب الانتقالى . وسيأتى زيادة إيضاح لذلك بعد .

(٣) أخبر أولا بأنها إبل ، ثم تحقق غير ذلك فأضرب عنه ، مستفهما عن كونها شاء .

(٤) لأنها غير عاطفة ، بل هى بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، فـ « شاء » خبر لمبتدأ محذوف . وقيل : تعطف المفرد بقلة .

(٥) من الآية : ٣٩ من سورة الطور . ولا يصح أن تقدر هنا للاضراب المحض ؛ لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله سبحانه منزه عن ذلك . وقد تفيد مع ذلك الوعيد ، كقوله تعالى (أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حصبا) ، من الآية : ١٧ من سورة الملك . والسخرية كقوله سبحانه (أم أبرموا أمرا فإنا مبرمون) . من الآية : ٧٩ من سورة الزخرف (٦) أى : فتكون للخبر المحض .

(٧) من الآية : ١٦ من سورة الرعد

* هُنَالِكَ أم فى جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ * (١) إذ لا معنى للاستفهام .

(١) عجز بيت من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وصدره :

* وَلَيْتَ سُلَيْمَى فى المَنَامِ ضَجِيعَتِى *

وقبله: ألاَ ليتَ أنّى يومَ تَقْضَى مَنِيَّتِى لَثَمْتُ الّذِى ما بَيْنَ عينَيْكِ والفَمِ
وَليتَ طَهُورِى كان رِيقَكِ كُلّه وَلَيْتَ حَنُوطِى من مُشاشِك وَالدَّمِ

اللغة والاعراب : سليمى : اسم محبوبته . المنام : النوم . ضجيعتى : مشاركتى فى المضجع ، وهو مكان الرقاد . « سليمى » اسم ليت « فى المنام » متعلق بضجيعتى الواقع خبراً لليت « هنالك » هنا اسم إشارة إلى مكان النوم - فى محل نصب بضجيعتى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « أم » حرف ابتداء بمعنى « بل » للاضراب «فى جنة» متعلق بمحذوف خبر ليت المحذوفة مع اسمها «أم فى جهنم» إعرابها كذلك.

والمعنى : يتمنى أن تكون محبوبته سليمى معه ، وضجيعته حيث ينام . ثم رأى أن ذلك غير متيسر فأضرب عنه ، وتمنى أن تكون ضجيعته فى الجنة . ثم أضرب عن هذا لعدم يقينه من تحققه ، وتمنى أن يكونا فى جهنم معا .

والشاهد : أن « أم » المنقطعة هنا تمحضت للاضراب بمعنى « بل » ، ولا تدل على الاستفهام ولا تقضيه أصلا ؛ لأن الشاعر لا يريد الاستفهام ، وإنما ساقه مساق التمنى ؛ ولهذا قدرنا بعدها جملة ؛ لأن « أم » التى بمعنى « بل » - لا يقع بعدها إلا الجمل ، وفى « أم » المنقطعة يقول الناظم .

(وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى «بَلْ» وفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ)(*)

أى أن » أم » تكون منقطعة ، ويترتب على ذلك أن تكون بمعنى « بل » إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ؛ وهو أن تسبقها همزة التسوية ، أو همزة مغنية عن لفظ «أى» ، فإذا خلت من هذا التقييد - وفت بالانقطاع، وكانت مفيدة له وقد تقع

(*) «وبانقطاع وبمعنى» متعلقان بوفت «بل» مقصود لفظه مضاف إليه «وفت» فعل ماض والفاعل يعود إلى أم، والتاء للتأنيث «إن تك» شرط وفعله، واسم تك يعود إلى أم أيضاً «مما» متعلق بخلت ، و « ما » موصولة « قيدت به » قيدت فعل ماض للمجهول وبه متعلق به، والجملة صلة ما « خلت » الجملة فى محل نصب خبر تك، وجواب الشرط محذوف - مع فوات شرط حذفه - وهو : مضى الشرط - للضرورة

وأمَّا أَو : فإنَّها بعدَ الطلبِ[١] للتَّخييرِ، نحو: تزوَّجْ زينبَ أو أُختَها.
أو للإباحةِ[٢] ، نحو : جالس العلماءَ أو الزُّهَّادَ .

والفرق بينهما: امتناعُ الجمعِ بيْنَ المتعاطفين في التّخيير، وجوازُه في الإباحة
وبَعد الْخبر للشَّك[٣] ، نحو : (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[٤] .
أو للإبهام[٥] نحو: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٦] .
وللتَّفصيل نحو ، (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) .

بعد أداة استفهام غير الهمزة كقوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير * أم هل تستوى الظلمات والنور) . وجرى العلماء على تسميتها حرف عطف . والراجح أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هى حرف ابتداء يفيد الإضراب، ولا يدخل إلا على الجمل . قيل : وقد تكون « أم » زائدة كما فى قول ساعدة بن جؤية :

يا ليتَ شِعرى وَلا مَنْجَى من الهرم أم هَل عَلَى العيشِ بعد الشَّيب من نَدَم

وهذا النوع مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه .

(١) المراد بالطلب : الصيغة التى تدل على معنى الأمر ، سواء كانت فعل الأمر ـ أم لام الأمر الداخلة على المضارع ؛ لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ، ولا فى باقى الأنواع الطلبية على الصحيح . ولا فرق بين الأمر الملفوظ والملحوظ ، كقوله تعالى : (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ـ أى: فليفعل أى الثلاثة. الآية: ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) التخيير. ترك المخاطب حراً فى اختيار أحد المتعاطفين والاقتصار عليه ـ دون الجمع بينهما، لسبب يمنع الجمع . أما الإباحة فهى: حرية المخاطب فى اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارهما معاً، وله الجمع بينهما إذا أراد . والمراد : الإباحة بحسب العقل أو العرف ، فى أى وقت ، وعند أى قوم ـ لا الإباحة الشرعية .

(٣) المراد بالخبر : ما يحتمل الصدق والكذب لذاته . والشك يكون من المتكلم فى الحكم؛ لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة . (٤) من الآية : ١٩ من سورة الكهف

(٥) أى من المتكلم على المخاطب والسامع ، وذلك بأن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المخاطب والسامع ؛ رغبة فى عدم إثارتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك .

(٦) الشاهد فى « أو » الأولى ، وقيل فى الثانية ، وقيل فيهما . والمعنى :وإن أحد

أو للتَّقسيم ، نحو : الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرف[١] .

وللإضراب عند الكوفيين وأبى على . حكى الفراء : « اذْهَبْ إلى زَيدٍ، أو دَعْ ذلك فَلاَ تَبرحِ اليومَ »[٢] .

وبمعنى الواوِ عند الكوفيين[٣] ، وذلك عند أَمْنِ اللَّبس كقولك :

* مَا بينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ *[٤]

الفريقين منا ومنكم ـ لثابت له أحد الأمرين؛ فى كونه على هدى، أو كونه فى ضلال مبين وجاء بالكلام فى صورة الاحتمال، مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى، ومن عبد غيره فهو فى ضلال ـ توطيناً للمخاطب ؛ ليكون أكثر قبولا لما يلقى إليه ..

(١) قيل : الفرق بين التفصيل والتقسيم : أن الأول تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد ؛ فـ « أو » فى الآية تفصيل للاجمال فى الواو ـ فى « قالوا » العائدة على اليهود و النصارى؛ أى: قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى : كونوا نصارى. أما التقسيم فهو: تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ـ كمثال المصنف. ويرى المحققون ألا فرق بينهما ، ولا ضرر من توحيد معناها وجعلهما مترادفين، والمسألة اصطلاحية محضة .

(٢) فـ « أو » فى المثال للاضراب بمعنى بل . ومنه قول الشاعر :

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلاَدِى

وهل هى حرف لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة ؟ أو أنها مع إفادة الإضراب حرف عطف ، فما بعدها معطوف على ما قبلها ؟ ـ رأيان ، والأول أنسب. واشترط سيبويه فى مجيئها للاضراب : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل معها نحو: ما قام محمد أو ما قام على ـ ولا يخرج محمد أو لا يخرج على . والمراد : بل ما قام علىّ ـ وبل لا يخرج علىّ

(٣) أى تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين. ويصح أن يحل محلها الواو. ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمى، والأخفش.

(٤) عجز بيت من الكامل ، لحميد بن ثور الهلالى . وصدره :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة والاعراب . الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث ، ويطلق على المستغيث نفسه وكلا المعنيين يصلح هنا ، وقد يطلق الصريخ على المغيث ، قال تعالى : (فلا صريخ لهم)

وزَعم أكثر النَّحويين : أنَّ « إمَّا » الثانية ـ فى الطَّلب والخبر ،

أى : لا مغيث . ملجم : جاعل اللجام فى موضعه من الفرس . مهره : أصله الحصان الصغير ، والمراد هنا : الحصان . سافع : قابض على ناصية فرسه . « قوم » خبر لمبتدأ محذوف « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل الشرط وفاعل « رأيتهم » جواب الشرط. «ما بين » ما: زائدة ، و« بين » ظرف فى موضع المفعول الثانى لرأيت « ملجم مهره » مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو « سافع » معطوف على ملجم .

والمعنى : يصف القوم بالشجاعة والنجدة فيقول : إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد أسرعوا لإجابته ونجدته ؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه، حتى يحضر له غلامه اللجام ـ للاسراع فى نجدة المستغيث .. الخ.

والشاهد : استعمال « أو » بمعنى الواو العاطفة ؛ ذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى ، فلو أبقيت «أو» على معناها ـ وهو أحد الشيئين أو الأشياء ـ لأضيفت « بين » إلى واحد، وهو غير سائغ فى العربية. وفى معانى «أو» يقول الناظم:

(خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ ـ بِأَوْ ـ وَأَبْهِمِ ... وَاشْكُكْ،وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِى
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ ، إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا)(*)

أى أن «أو» تؤدى هذه المعانى، وهى: التخيير ـ والإباحة ـ والتقسيم ـ والإبهام ـ والإضراب . وقد تعاقب الواو ـ أى تحل محلها وتؤدى معناها ـ إذا لم يجد المتكلم منفذاً للالتباس ؛ أى ألا يكون استعمالها موقعاً فى اللبس ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو . وخلاصة ما تقدم من معانى « أو » : أنها تكون للتخيير والإباحة بعد الأمر ، وللشك والإبهام بعد الجمل الخبرية . أما التفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو ـ فتكون بعد الطلب وبعد الخبر . والأفضل فى الإضراب : أن يسبقه نفى أو نهى ، وأن يتكرر العامل معه : وهذه المعانى المسموعة خاضعة للسياق والقرائن لتبين نوع كل منها

(*) « أبح ، قسم » أمران معطوفان على خير بحذف العاطف « بأو » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم ،واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» متعلق بإضراب «أيضا» مفعول مطلق لمحذوف « نمى » فعل ماض مبنى المجهول ، والجملة خبر المبتدأ .

(*) «وربما» رب :حرف تقليل، و«ما» كافة « عاقبت » الفاعل يعود إلى أو «الواو» مفعول به «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «ذو» فاعل يلف «النطق» مضاف إليه، والجملة فى محل جر بإضافة إذا «للبس» متعلق بمنفذا «منفذا» ـ أى طريقاً ـ مفعول أول ليلف، والثانى محذوف، وكذلك جواب إذا.

نحو : تزوج إما هنداً وإما أُختَها ، وجاءنى إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو[١] — بمنزلة « أو » فى العطف والمَعنى[٢] .

وقال أبو علىّ وابنا كَيسان وبَرْهان[٣] : هى مِثلُها فى المَعْنَى فقط[٤] ، ويؤيّدُه قولهم : إنَّها مُجامِعةٌ للواو لزوماً ، والعاطفُ لا يدخلُ على العاطف . وأمَّا قولُه : * أَيْمَا إلَى جَنّةٍ أَيْمَا إلَى نَارِ *[٥] ـ فشاذ .

---

(١) المثال الأول للطلب ، والثانى للخبر .

(٢) فتكون حرف عطف بمعنى « أو » . وتكون للتخيير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر . وللشك والإبهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية . وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ٣ـ من سورة الإنسان . والواو زائدة لازمة وانتصابهما على الحال ، والعامل فيهما « هديناه » . ولا تكون « إما » الثانية للاضراب ، ولا بمعنى واو العطف ؛ لأن « أو » مختصة بهما .

(٣) ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن على بن برهان الأسدى العكبرى ـ نسبة إلى عكبرا، على دجلة فوق بغداد . كان عالماً مجيداً للعربية واللغة والتاريخ وأيام العرب . وكان أول أمره منجماً فصار نحوياً ، وكان حنبلياً فصار حنفياً متعصباً لأبى حنيفة محترماً بين أصحابه . وقد تصدر للتدريس ببغداد وأفاد كثيراً . وكان فى خُلقه شدة على من يقرأ عليه ، يقبل على الطلبة الغرباء ، ويتكبر على أولاد الأغنياء ، ديناً زاهداً لا يعنى بملابسه ، ولا يضع على رأسه غطاء . ولولا هذا الشذوذ فى أخلاقه وتعاليه على من يقرأ عليهم ويستملهم ـ لكانت له آثار باقية وكتب مروية ؛ لعلمه وفضله وتبحره فى النحو واللغة . وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ . وانظر ترجمة ابن كيسان فى الجزء الأول ـ صفحة ٢٥٠ .

(٤) أى : وليست للعطف ، وذكرها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(٥) عجز بيت من البسيط ، لسعد بن قُرط ـ من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان عاقاً شريراً ، وصدره :

* يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا *

وكذلك فتحُ همزتِها، وإبدالُ ميمِها الأولى ياءً[1].

وأما لكنْ: فعاطفةٌ ـ خلافاً ليونس[2]. وإنَّما تعطِفُ بشروط:

اللغة والاعراب. شالت نعامتها: كناية من كنايات العرب، ومعناها: ماتت. وأصل شالت. ارتفعت، والنعامة: باطن القدم، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه، فتظهر نعامته، وقيل النعامة هنا: النعش. أيما: لغة فى «إما». «يا» حرف تنبيه أو نداء، والمنادى محذوف «ليت» حرف تمن وما زائدة «أمنا» أم اسم ليت ونامضاف إليه «شالت نعامتها» الجملة خبر ليت. ويجوز أن تكون «ما» كافة، وأمنا ـ بالرفع مبتدأ، وجملة شالت نعامتها خبر المبتدأ «أيما» حرف للتفصيل «إلى جنة» متعلق بشالت «أيما» الثانية عاطفة. وقد جاءت بدون الواو شذوذاً، (وهو الشاهد)

والمعنى: يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه، أن تكون أمه قد ماتت، وسيان عنده بعد ذلك: أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة، أو إلى النار.

(١) أى: شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع؛ أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه، بل هو لغة لجماعة من العرب، منهم: تميم، وقيس. وفى «إما» يقول الناظم:

(وَمِثْلُ «أَوْ» فى القَصْدِ «إمَّا» الثَّانِيَهْ ... فى نَحْوِ: «إمَّا» ذِى، وَإمَّا النَّائِيَهْ»)(*)

أى أن «إما» الثانية تفيد ما تفيده «أو» من المعانى، نحو: اقصد، إما هذه الجهة وإما النائية ـ أى الجهة البعيدة. وقد سكت المصنف والناظم عن «إما» الأولى؛ لأنه لا عمل لها فى عطف أو غيره. ويرى بعض النحاة: أن «إما» الثانية والأولى متشابهان فى الحرفية، وفى تأدية المعانى المتقدمة. وأن كلا منهما ليس حرف عطف؛ أما الأولى فلأنه ليس قبلها معطوف عليه، والثانية تقع دائما بعد الواو العاطفة بلا فاصل، والعاطف لا يدخل على مثله، قيل: وهو رأى حسن يجدر الأخذ به.

وقد تحذف «إما» الثانية لوجود ما يغنى عنها، والغالب أن يكون «وإلا»، تقول: إما أن يتكلم الإنسان بخير ـ وإلا فليسكت.

(٢) فإنها عنده، مخففة من الثقيلة، ومعناها الاستدراك، وما بعدها معمول لمحذوف يدل عليه المذكور قبلها، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو ـ لا بها.

(*) «ومثل أو» مثل خبر مقدم وأو مضاف إليه «فى القصد» متعلق بمثل «إما» مبتدأ مؤخر مقصود اللفظ «الثانية» نعت لها «فى نحو» متعلق بمثل أو بالثانية «إما» حرف تفصيل «ذى» اسم إشارة للمؤنثة ـ مبتدأ، والخبر محذوف، أى: إما هذه لك مثلا «وإما الثانية» عطف على ماقبله.

إفراد معطوفِها . وأن تُسْبَقَ بنَفيٍ أو نَهى . وألاّ تقترن بالواو ، نحو: مامررتُ برجل صالحٍ لـكن طالحٍ ، ونحو: لايَقُمْ زيدٌ لـكن عمرٌو.

وهى حرف ابتداء[١] ؛ إنْ تَلَتْهَا جملةٌ كقوله:

إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لاَتُخْشَى بَوَادِرُهُ   لَـكِنْ وَقَائِعُهُ فى الحربِ تُنْتَظَرُ[٢]

أو تَلت واواً نحو : (وَلَـكِنْ رَسُولَ اللهِ) ـ أى : ولـكن كان رسولَ الله[٣] . وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو[٤] ؛ لأنَّ متعاطِفَىْ الواو المفردَين ـ لا يختلفان بالسَّلب والإيجاب[٥] . أو سُبِقت بإيجابٍ ، نحو:

---

(١) أى : واستدراك أيضاً ، وليست عاطفة ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عن الجمله التى قبلها (٢) بيت من البسيط ، من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ـ يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى .

اللغة والاعراب . ورقاء : اسم رجل . بوادره : جمع بادرة ـ وهى ما يبدر من الإنسان عند الغضب . وقائعه : جمع وقيعة ـ وهى إنزال الشر بالأعداء . تنتظر : تخشى ويرتقب وقوعها. « ابن ورقاء » ابن اسم إن، ورقاء مضاف إليه «لاتخشى بوادره» الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر إن « لـكن » حرف ابتداء واستدراك « وقائعه » مبتدأ ومضاف إليه « فى الحرب » متعلق بتنتظار ، وجملة « تنتظر » خبر المبتدأ .

والمعنى : إن هذا الرجل لا يخاف منه عند غضبه وحدته ؛ لأنه يملك نفسه عند الغضب فلا يغدر ولا يخون ، لـكن فتـكه بأعدائه فى الحرب يرتقب ويخشى منه .

والشاهد : مجىء «لـكن» حرف ابتداء لا عطف ؛ لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد

(٣) بين بهذا التقدير : أنه إذا سبقتها الواو ـ وجب أن تقع بعدها جملة تعطف بالواو على ما قبلها ، وتكون «لـكن» حرف استدراك وابتداء لا غير. و «رسول الله» خبر لـكان المحذوفة ومضاف إليه. من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب

(٤) أى على أنه من عطف مفرد، وهو «رسول الله» ـ على مفرد وهو « أبا أحد »

(٥) فإن المعطوف عليه وهو «أبا أحد» ـ منفى، والمعطوف وهو «رسول الله» ـ مثبت. أما عطف الجملتين بالواو فيجوز تخالفهما نفياً وإيجاباً؛ تقول: حضر محمد ولم يحضر على.

قام زيدٌ لـكن عمرٌو لم يَقُم[1] . ولا يجوزُ : « لـكِنْ عمرٌو » على أنه معطوف[2] ـ خلافاً للـكوفيين .

وأَمَّا بَلْ : فيُعطفُ بها بشَرْطيْن :

إفراد معطوفها[3] . وأن تُسبقَ بإيجابٍ أو أمرٍ ، أو نفيٍ ، أو نهي .

ومعناها بعد الأوَّلين : سَلبُ الحكمِ عمَّا قبلها لما بعدها ؛ كقام زيدٌ بل عمرٌو ـ ولِيَقُمْ زيد بل عمرٌو[4] . وبعد الأخيرينِ : تقريرُ حكم ما قبلها ، وجعلُ ضدِّه لما بعدها ؛ كما أنَّ «لَـكِنْ» كذلك ، كقولك :

---

(١) فـ « لـكن » هنا حرف استدراك وابتداء ـ لا عاطفة ، و« عمرو » مبتدأ ، وجملة « لم يقم » خبر . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة .

(٢) أى : وحده ـ على زيد ، لعدم تقدم نفى أو نهى .

ومما تقدم يتبين: أن «لـكن» حرف استدراك دائماً، وأنها لا تعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة ؛ فإن فقد منها شرط لم تكن عاطفة ، ووجب دخولها على الجمل وتكون حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها فى الحكم . وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفياً أو منهياً عنه ـ فيكون الكلام الذى بعدها مثبتاً دائماً

(٣) ومعناه يختلف باختلاف ما قبله ، من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر أو نفى أو نهى ـ كما سيبين المصنف. فإن دخلت « بل» على جملة كانت حرف ابتداء ، ومعناها : الإضراب ؛ إما الإبطالى وهو : الذى يقتضى نفى الحكم السابق والقطع بأنه غير واقع ، نحو قوله تعالى : (بل عباد مكرمون) ٢٦ ـ سورة الأنبياء أى بل هم عباد ؛ بناء على أن المضرب عنه القول . أو الانتقالى وهو : الذى يراد به الانتقال من غرض إلى غرض آخر، مع بقاء الحكم السابق وعدم إلغائه ، نحو : قوله سبحانه ؛ (بل تؤثرون الحياة الدنيا) . من الآية : ٢٦ من سورة الأعلى

(٤) فإن القيام فى المثالين مسكوت عنه بالنسبة لزيد ، وثابت لعمر . فالواو هنا حرف عطف وإضراب انتقالى .

ما كنتُ فى مَنزلِ رَبيعٍ - بل فى أرضٍ لا يُهتَدَى بها[١] ، ولا يقُمْ زيدٌ بل عمرٌو . وأجاز المبرّد كونَها ناقلةً معنى النّفيِ والنَّهْى لما بعدها ؛ فيجوز على قوله : ما زيدٌ قائماً بل قاعداً - على مَعنَى : بل ما هو قاعداً[٢] ومذهبُ الجمهورِ : أنها لا تفيدُ نَقلَ حُكمِ ما قَبْلَها لما بعدَها - إلاّ بعدَ الإيجابِ والأمرِ، نحو: قامزيدٌ بلعمرٌو-واضْرِبزيداً بلعمراً[٣]

---

(١) أى لم أكن فى مكان مخصب آهل ؛ بل كنت فى قفر مجهول . فهنا تقرير لنفى السكون فى منزل ربيع ، وإثبات السكون فى الأرض المجهولة . وفى المثال بعد : تقرير نهى زيد عن القيام ، وأمر عمرو به . فـ « بل » فى المثالين حرف عطف واستدراك .

وخلاصة ما تقدم : أن « بل» مع الخبر المثبت والأمر - تفيد إزالة الحكم عما قبلها - بحيث يصير كالمسكوت عنه - وجعله لما بعدها . وبعد النفى والنهى - تفيد تقرير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها . وفى حكم « بل » يقول الناظم :

(و« بَلْ » « كَلَـكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)(*)

أى أن «بل» مثل « لكن » ؛ فى أنها تقرر حكم ما قبلها وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعدها؛ إذا كانت بعد نفى أو نهى - وهما المراد بقوله «بعدمصحوبيها » - والمربع: المكان الخصيب الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع خاصة . والتيها : الأرض الصحراء التى يتيه فيها المرء ولا يهتدى إلى مقصده .

(٢) قيل : إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب ؛ لأنه يلزم عليه أن « ما » لا تعمل « فى قائماً » شيئاً ؛ لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول ، وقد انتقل عنه . وقد أجيب : بأن الانتقاض جاء بعد مضى العمل فلا يضر .

(٣) فالقائم والمأمور بضربه - عمرو ، أما « زيد » فمسكوت عنه .

وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(*) « وبل » مبتدأ مقصود لفظه « كلكن » جار ومجرور خبر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من بل « مصحوبيها » مضاف إليه، و « ها » عائدة إلى لكن «فى مربع» جار ومجرور خبر أكن « بل » حرف عطف «تيها» بالقصر - معطوف على مربع ، وأصله : تيهاء .

وأمّا لا(١) : فيعطفُ بها بشُرُوط :

إفراد معطوفِها(٢) . وأن تُسبَق بإيجابٍ أو أمر اتفاقاً ، كهذا زيد لا عمرٌو – واضْرِب زيداً لا عمراً .

أو نداءٍ خلافاً لابن سَعْدان(٣) ، نحو : يا ابنَ أَخِي لا ابنَ عَمّي .

(وَانقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ ، وَالأَمْرِ الْجَلِى)(*)

أى أن « بل » بعد الكلام الموجب ، وبعد صيغة الأمر – تفيد الإضراب عن الأول ويصبح مسكوتاً عنه ، وتنقل حكمه إلى الثانى .

هذا : ولا يجوز العطف ببل بعد الاستفهام ؛ فلا يجوز : أحفظت خطبة بل قصيدة . وقد تقع « لا » النافية قبلها . فإن كانت « بل » للاضراب ، وليست للعطف – كان معنى « لا » تقوية الإضراب وتوكيده . وإن كانت « بل » عاطفة مسبوقة بكلام مثبت أو بصيغة الأمر – أفادت « لا » تقوية الإضراب المستفاد من « بل » .

فان سبقت بنفى أو نهى كان معنى « لا » تقوية ذلك ، نحو : ما عاقنى المطر – لا بل البرد ، لاتترك العمل — لا بل الإجهاد .

(١) «لا» حرف عطف ونفى – تفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه .

(٢) أى ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت : محمد قائم لا محمد قاعد ، ولا يعطف بها جملة لا محل لها من الاعراب . ويشترط فى المفرد : ألا يكون صالحاً لأن يكون صفة لموصوف مذكور ، أو يكون خبراً ، أو حالا ، فإن صلح لشىء من ذلك – كانت « لا » للنفى المحض وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ، نحو : (لا فارض ولا بكر) – ٦٨ سورة البقرة محمد لا كاتب ولا شاعر – جاء سعيد لا راضياً ولا ساخطاً . كما يشترط ألا تقترن بعاطف ، وإلا كان العطف به . وهى لإفادة نفى ما قبلها ، نحو : جاء محمد لا بل على .

(٣) فإنه منع ذلك ؛ زاعماً أنه لم يسمع عن العرب . وابن سعدان هو : أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير . كان من النحاة الكوفيين الموثوق بهم ، عالما بالعربية والقراءة . وقد

(*) « بها للثان » متعلقان بانقل « حكم الأول » حكم مفعول انقل والأول مضاف إليه « فى الخبر » متعلق بانقل « المثبت » صفة للخبر « والأمر » معطوف على الخبر ، و « الجلى » صفة للامر .

وأَلاّ يَصْدُق أَحدمتعاطِفَيْهاعلى الآخِر (١) . نصّ عليه السُّهَيلىُّ وهوحَقّ
فلا يجوزُ : جاءنى رجلٌ لا زيدٌ ، ويجوز : جاءنى رجل لا امرأةٌ .
وقال الزّجاجىّ : وألاَّ يكونَ المعطوفُ عليه معمولَ فِعلٍ ماضٍ .
فلا يجوزُ : جاءنى لا زيد لا عمرو (٢) . ويردُّه قوله :

* عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ * (٣)

أخذها عن أهل مكة والمدينة وغيرها ، وكان يقرأ بقراءة حمزة ، وصنف كتاباً فى النحو وآخر فى القراءات . وتوفى يوم عيد الأضحى سنة ٢٣١ هـ . وأنجب ولداً اسمه إبراهيم ، كان من أهل العلم والفضل .

(١) أى لا يكون داخلا فى مدلوله ، ولا معدوداً من أفراده التى يطلق عليها اسمه

(٢) حجته : أن العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال: لا جاء عمرـ إلا سبيل الدعاء .

(٣) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندى ، وصدره :

* كأنّ دِثاراً حلَّقتْ بِلَبُونِهِ *

اللغة والاعراب . دثار : اسم رجل ـ كان راعياً لامرىء القيس، وهو : دثاء بن فقعس أحد بنى أسد. حلقت : ذهبت وارتفعت. بلبونه، اللبون : الإبل ذوات اللبن. عقاب: طائر معروف من الطيور الكواسر . تنوفى : اسم موضع مرتفع فى جبال طىء ، أغير على إبل امرىء القيس من ناحيته . القواعل : موضع دون تنوفى .

«دثاراً» اسم كأن «حلقت» الجملة خبرها «عقاب تنوفى » عقاب فاعل حلقت وتنوفى مضاف إليه « لا » عاطفة « عقاب القواعل » معطوف على عقاب تنوفى ، ومضاف إليه .

والمعنى : كأن هذا الراعى ـ حين أغار عليه الأعداء وشردت إبله بعيداً ـ قد طارت بإبله عقبان ذلك الجبل العظيم ، وارتفعت بها فوقه ، فهو لا يستطيع ردها ولا الوصول إليها ـ لا عقبان هذا الجبل الصغير .

والشاهد : أن « لا » عطفت « عقاب القواعل » على «عقاب تنوفى» ، والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو «حلقت» ؛ فهو رد على الزجاجى الذى يمنع ذلك .

وقد جمع الناظم حكم « لكن » المتقدمة ، وحكم « لا » ـ فى بيت واحد هو :

(فصل) يُعطَفُ على الظاهرِ، والضميرِ المنفصلِ، والضميرِ المتّصل المنصوب — بلا شرط؛ كقام زيد وعمرٌو — وإيّاكَ والأسَدَ، ونحو: (جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ)(١).

ولا يَحسنُ العطفُ على الضميرِ المرفوع المتَّصلِ- بارزاً كان، أو مستتراً- إلاّ بعد توكيدِه بضميرٍ مُنْفَصِلٍ(٢)، نحو: (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) أو وجودِ فاصلٍ أيِّ فاصلٍ كانَ- بينَ المتبوعِ والتابعِ(٣) نحو: (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)(٤).

أو فَصلٍ بـ «لاَ» بين العاطفِ والمعطوفِ، نحو: (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)(٥).

(وَأَوْلِ «لَـكِنْ» نَفْياً أَوْ نَهْياً، وَ«لاَ» ... نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ)(*)

أى اجعل «لـكن» والية — أى واقعة — بعد نفى أو نهى، و «لا» تتبع نداء أو أمراً أو إثباتاً. ولا تـكون عاطفة إلا إذا وقعت بعد أحدها. وقد أوضح المصنف مافى البيت من قصور. هذا: وقد أجاز بعض النحاة وقوع «لا» العاطفة بعد الدعاء والتحضيض، نحو: أطال الله عمرك لا عمر عدوك — هلا تـكرم المجد لا الخامل. كما أجاز البعض وقوعها بعد الاستفهام؛ تقول: أفرغت من رسائل الطلبة لا الطالبات؟

(١) «الأولين» معطوف على «كم»، من الآية: ٣٨ من سورة المرسلات

(٢) قيل فى سبب ذلك: إن المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لفظاً ومعنى؛ فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الـكلمة؛ فإذا أكد دل على انفصاله فحصل له نوع استقلال.

(٣) أى بين المعطوف والمعطوف عليه

(٤) فقوله «ومن صلح» معطوف على الواو فى «يدخلونها»، والفاصل بينهما «ها»

(٥) فقوله «آباؤنا» معطوف على «نا» فى أشركنا بالواو، و«لا» فاصلة بين العاطف والمعطوف. الآية ١٤٨ من سورة الأنعام

(*) «وأول» فعل أمر من أولى — يتعدى إلى مفعولين، والفاعل أنت «لـكن» مفعوله الأول «نفياً» مفعوله الثانى «أو نهياً» معطوف على نفياً «ولا» مبتدأ قصد لفظه «نداء» مفعول مقدم لتلا «أو أمراً أو إثباتاً» معطوفان على نداء «تلا» الجملة خبر المبتدأ — وهو: «لا».

وقد اجْتمع الفصلان فى نحو : (مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)[١] وَيَضْعُفُ بدون ذلك ؛ كمررت برجل سواءٍ والعَدَم[٢] — أى مُسْتَوٍ هو والعدَم. وهو فاشٍ فى الشِّعر ؛ كقوله :

* ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِينَالاَ *[٣]

ولا يَكْثُر العطفُ على الضميرِ المخفوضِ إلاّ بإعادةِ الْخَافض ؛ حرفاً كان أو اسماً ، نحو : (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ — قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ

---

(١) فقد فصل بين « آباؤكم » المعطوف على الواو فى « تعلموا » — بالتوكيد وهو «أنتم». وفصل بين العاطف وهو الواو، وآباؤكم المعطوف— بلا ٩١ من سورة الأنعام

(٢) أى : برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » ؛ لأنه مؤول بالمشتق فيتحمل الضمير — وليس بينهما فاصل . وهذه عبارة مأثورة عن بعض العرب .

(٣) عجز بيت من الكامل، لجرير الشاعر الأموى المشهور ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، وصدره :

* وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة والاعراب . رجا : أمّل — من الرجاء ، وهو الأمل فى الحصول على الشىء . الأخيطل : تصغير الأخطل . سفاهة رأيه : ضعف رأيه وفساده . « الأخيطل » فاعل رجا « من » حرف جر للتعليل « سفاهة رأيه » مجرور بمن ومضاف إليه « ما » اسم موصول أو نكرة— مفعول رجا « يكن »فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «وأب» معطوف على الضمير المستتر فى يكن الواقع اسماً لهـا والعائد على الأخطل « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود ، و «ينالا» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والألف للتثنية فاعل ، والجملة خبر يكن .

والمعنى : أن الأخطل يرجو ويتمنى— لخفته وضعف رأيه وعدم حصافته— مالا يمكن أن يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام ؛ مما لم تجر العادة بأن ينال مثله

والشاهد : عطف «أب»— وهو اسم ظاهر ، على اسم يكن المرفوع المستتر — بغير تأكيد أو فاصل بينهما . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

وَ إِلٰهَ آبَائِكَ)[١]. وليس بلازمٍ — وفاقاً ليونُس والأخفش والكوفيّين[٢] بدليل قراءةِ ابن عباس والحسن وغيرِهما : (تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)[٣] — وحكاية قُطْرُب : « ما فيها غيْرُه وَفَرَسِه »[٤] .

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ - فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِى النَّظْمِ فَاشِياً ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ)(*)

أى : إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا — فافصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين . أو افصل بأى فاصل غير الضمير . وورد عدم الفصل كثيراً فى الشعر ، وهو مع كثرته ضعيف ، ويمكن القياس عليه شعراً ما دام كثيراً .

(١) فقوله « وللأرض » معطوف على الهاء فى « لها » المجرور باللام وأعيدت مع المعطوف . من الآية ١١ من سورة فصلت ، و«آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة « إله » ، وقد أعيد المضاف مع المعطوف . من الآية ١٣٣ من سورة البقرة

(٢) أى : لا يلزم إعادة الخافض عند هؤلاء ، وتبعهم الناظم فى ذلك .

(٣) أى بجر « الأرحام » وعطفه على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار — أى : وبالأرحام (٤) بجر كلة «وفرسه» بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة «غير» إليها — من غير إعادة الجار وهو المضاف . وهذه العبارة قولة لبعض العرب .

وقطرب هو : أبو على محمد بن المستنير البصرى النحوى — الملقب بقطرب . لازم سيبويه وأخذ عنه كثيراً ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج سيبويه سحراً رآه على بابه فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . والقطرب : دويبة لا تستريح نهارها سعياً .

وقد أخذ قطرب كذلك عن عيسى بن عمر ، وجماعة من علماء البصرة . قيل : إنه لم يكن ثقه فى اللغة ، وله تصانيف كثيرة منها : العلل ، والنحو ، والأضداد ، وإعراب القرآن . ومات سنة ٢٠٦ هـ ، وكان يقول الشعر قليلا . ومن شعره :

لقد غرّت الدنيا رجالا فأصبحوا بمنزلةٍ ما بَعدها مُتحوَّل

(*) « وإن » شرطية « على ضمير رفع » متعلق بعطفت ومضاف إليه « متصل » صفة لضمير « عطفت » فعل الشرط والتاء فاعل « فافصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ولكونه طلبا دخلته الفاء (*) « أو فاصل » معطوف على الضمير ، « ما » اسم نكرة نعت لفاصل — بمعنى : أى فاصل كان « وبلا فصل » بلا متعلق بيرد والواو للاستئناف ، و« لا » اسم بمعنى غير ، وفصل مضاف إليه « فى النظم » متعلق بيرد أيضا « فاشيا » حال من فاعل يرد « وضعفه » مفعول اعتقد مقدم والهاء مضاف إليه .

قيل : ومنه : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[١] . إذ ليس العطفُ على « السَّبيل » ؛ لأنَّه صِلَةُ المصدرِ[٢] ، وقد عُطِف عليه « كُفْرٌ » ، وَلاَ يُعْطَفُ على المَصْدَرِ حتى تَكْمُلَ مَعمولاتُه[٣] .

ويُعطف الفعلُ على الفعلِ[٤] بشرطِ اتحادِ زمانيهما[٥] ؛ سواء اتّحدَ نوعاهما نحو : (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ) ، ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا

(١) فقوله : « والمسجد الحرام » معطوف على الهاء فى « به » من غير إعادة الجار . قال فى المغنى : والصواب أن « المسجد » مجرور بياء محذوفة لدلالة ماقبلها عليها — لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور معطوف على « به » . ٢١٧ — سورة البقرة

(٢) أى وهو « صد » لأنه متعلق به (٣) وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ؛ فلو عطف « المسجد » على « سبيل » لكان من جملة معمولات « صد » ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر — من جملة معمولاته .

وفى العطف على الضمير المخفوض — يقول الناظم :

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً ؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِى النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا)(*)

أى : أن عود الخافض عند العطف على الضمير المخفوض — أمر لازم عند النحاة ، ولكنه ليس لازماً عند ابن مالك ؛ لأن عدم إعادته قد ورد مثبتاً فى النظم والنثر العربيين

(٤) أى وحده من غير مرفوعه ، وذلك من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض ؛ كما يعطف الاسم على نظيره عطف مفردات (٥) أى فى الماضى ، أو الحال ، أو الاستقبال

(*) « وعود خافض » عود مبتدأ وخافض مضاف إليه « لدى عطف » لدى ظرف متعلق بعود ، وعطف مضاف إليه « على ضمير » متعلق بعطف ، وخفض مضاف إليه « لازما » مفعول ثان لجعلا مقدم « قد جعلا » قد للتحقيق وجعلا فعل ماض المجهول ، والألف للاطلاق ونائب الفاعل يعود إلى عود خافض ، والجملة خبر المبتدأ (*) « عندى » متعلق بلازما الواقع خبرا لليس « إذ » أداة تعليل « أتى » فعل ماض ، وفاعله يعود إلى العطف على الضمير المخفوض « فى النظم » متعلق بمثبتا « مثبتا » حال من فاعل أتى .

وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ)(١).

أم اختلفا ، نحو : (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)(٢).

ونحو : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً)(٣).

ويُعطفُ الفِعلُ على الاسمِ المُشْبِهِ له في المعنى(٤) ؛ نحو : (فَالْمُغِيرَاتِ

---

(١) فقد عطف « تتقوا » على « تؤمنوا » ، و « يسألكم » على «يؤتكم» — من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب؛ بدليل الجزم فيهما. وكلاهما فعل مضارع.

(٢) عطف « أورد » على « يقدم » والأول ماض ، ولكنه مستقبل المعنى ؛ لأنه بمعنى يورد — والثانى مضارع (٣) عطف « يجعل » — وهو مضارع — على « جعل » الماضى لأنه في محل جزم. وهو مستقبل بسبب أداة الشرط الجازمة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا ولا فرق فى عطف الفعل على الفعل ، بين أن يكون بالواو وبالفاء كما مثل، أو بثم كقوله تعالى: (وإن تتولوا يستبدل قوما عندكم ثم لا يكونوا أمثالكم)، كما أنه لا فرق بين أن يكون العطف قبل تمام الفائدة، كعطف الشرط على الشرط — أو بعد تمامها كعطف الجواب على الجواب. وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بعجز البيت الآتى، وصدره سيأتى فى آخر الباب فى موضوع آخر .

. . . . وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ(*)

ويلاحظ : أن المصنف مثل للماضى والمضارع ولم يمثل للأمر؛ وذلك لأن فعل الأمر بدون فاعله لا يكون معطوفاً ولا معطوفاً عليه على الصحيح ؛ لأنه لا يفارق فاعله لا لفظاً ولا تقديراً . ويعرف عطف الفعل وحده على آخر كذلك ؛ إذا نصب الفعلان أو جزما بغير تكرار الناصب أو الجازم . أما فى حالة الرفع فى المضارعين ، فيجوز أن يكون من عطف المفرد أو الجملة ، والقرينة هى التى توضح المراد .

(٤) هو الاسم المشتق العامل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، والمصدر الصريح أيضاً ، واسم الفعل فى بعض أحواله .

(*) « وعطفك » عطف مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الكاف، والواو للاستئناف. « الفعل » مفعوله « على الفعل » جار ومجرور متعلق بعطف « يصح » الجملة خبر المبتدأ .

صُبْحًا * فَأَثْرْنَ)(١) — ونحو : (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)(٢) ، ويجوز العكس كقوله : * أُمٍّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ *(٣).

---

(١) « أثرن » فعل ماض معطوف على المغيرات ، وهى اسم فاعل مشبه للفعل ؛ لأنه فى تأويل: واللائى أغرن . واختلف فى موضع «أثرن» من الإعراب؛ فقيل: لا محل لها لعطفها على صلة أل وهى كذلك، وجرها بالعارية من أل . وقيل: هى فى محل جر بالتبعية

(٢) عطف « يقبض » وهو مضارع — على « صافات » وهو اسم فاعل ؛ لأنها فى معنى يصففن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو . ومعنى يقبضن : يضممن الأجنحة إلى الأجسام. الآية: ١٩ — سورة الملك (٣) مجزوء من الرجز ، لراجز اسمه جندب بن عمرو ، يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفانى ، شاعر معروف . وصدره :

* يا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ *

وقبله :

يا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ خَارِجِ ... قَبْلَ الصَّبَاحِ ذاتَ خَلْقٍ بَارِجِ

اللغة والإعراب . بارج : حسن وجميل . العواهج : جمع عوهج ، وهى فى الأصل : الطويلة العنق من الظباء والنوق والنعام ، والمراد هنا : المرأة التامة الخلق . حبا : زحف ومشى على عجزه . دارج : اسم فاعل ، من درج الصبى — إذا مشى هيناً متقارب الخطو .

« يا » للتنبيه . « بيضاء » مبتدأ مجرور برب لفظاً فى محل رفع « من العواهج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء « أم » بالجر بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ — وبالرفع باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبى» مضاف إليه «حبا» فعل ماض والجملة صفة لصبى « أو دارج » معطوف على حبا لتأويله بدرج .

والمعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الخلق ، تشبه الظباء فى طول عنقها ، ولا يكون معها غير صبى يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك ؛ حتى لا ينم عن اتصاله بها .

والشاهد : عطف الاسم المشبه للفعل وهو « دارج » — على الفعل وهو « حبا » وفى هذا الشاهد تسامح ؛ لأن المعطوف عليه محل جملة « حبا » ؛ لأنها صفة لنكرة ، فهو من العطف على الجملة — لا على الفعل .

وعليه يكون قوله : « أم صبى » — بدل ، أو عطف بيان من «ذات خلق بارج» .

وجعل منه الناظمُ: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ). وقَدَّر الزمخشريُّ عطف «مُخْرِج» على «فَالِقٍ»(١).

(فصل) تختصُّ الفاء والواوُ: بجوازِ حذفِهما لدليلٍ(٢). مثاله في الفاء: (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فانْبَجَسَتْ) — أي: فضَرب فانبجَست(٣)، وهذا الفعل المحذوفُ معطوفٌ على «أوحينا»(٤). ومثاله في الواو قولُه:

---

(١) فيكون من عطف الاسم على الاسم. من الآية: ٩٥ من سوة الأنعام.

وفي عطف الفعل على الفعل، وعلى اسم يشبهه أو العكس — يقول الناظم:

(وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ)(*)

أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه. واستعمل العكس — وهو: أن تعطف الاسم على الفعل الواقع موقع الاسم — تجد الأمر سهلا ومستساغاً.

هذا: ويجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها. كما يجوز عطف الجملة الفعلية على مثلها؛ بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء. ويمتنع إن اختلفا في ذلك على الصحيح.

أما عطف الاسمية على الفعلية، والعكس — فجائز على الراجح. ومن الحكم المأثورة: «للباطل جولة ثم يضمحل»؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. وقد تعطف الجملة على المفرد أو العكس؛ إذا كانت الجملة في الحالتين مؤولة بالمفرد؛ كأن تكون نعتاً، أو خبراً، أو حالا، كقوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) — أي: أو قائلين. وقوله تعالى: (وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً) فقاعداً معطوف على قوله «لجنبه» (٢) وتشاركهما في ذلك «أم» المتصلة كقول الشاعر:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا؟

التقدير: أرشد طلابها أم غي؟ وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل.

(٢) أصله: فضرب فانبجست، فتكون «انبجست» معطوفة على «فضرب» المحذوفة

(٣) أي: من قوله تعالى في سورة الأعراف: (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه

(*) «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه فعل» شبه نعت لاسم وفعل مضاف إليه «فعلا» مفعول اعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل «تجده» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو «استعمل»، والهاء مفعوله الأول «سهلا» مفعوله الثاني.

فما كان بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً ... أبو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلائِلُ[(١)]

أي بينَ الْخَير وَبَيْنى، وَقولهم: راكِبُ الناقةِ طَلِيحَانِ — أي: وَالناقةُ[(٢)]

وتختصُّ الواوُ: بجوازِ عَطفِها عاملاً قد حُـذِفَ وبَقِيَ معمولُه؛

مرفوعاً كان نحو: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) — أى: وليَسْكُن زَوجُك[(٣)].

أو منصوباً نحو: (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ) — أى: وأَلِفُوا الإِيمان.

قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست) . وإنما لم يكن العطف على أوحينا — كما هى القاعدة من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول — لأن حرف العطف إذا كان يقتضى الترتيب، يكون المعطوف عليه ما قبله مما يقتضيه المعنى.

(١) بيت من الطويل، من قصيدة للنابغة الذبيانى — يرثى فيها أبا حُجر — النعمان ابن الحارث بن أبى شمر الغسانى.

اللغة والاعراب . معانى المفردات واضحة. « فما » الفاء عاطفة، و « ما » نافية « بين الخير » بين ظرف والخير مضاف إليه وهو متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « إلا » أداة حصر «ليال» اسمها مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة «قلائل» صفة ليال « لو » شرطية غير جازمة « جاء » فعل الشرط « أبو حجر » أبو فاعل جاء وحجر مضاف إليه « سالماً » حال من أبو حجر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين خبر كان واسمها.

والمعنى : لم يكن بينى وبين ما كنت أرجو وأطمع فيه من خير ونعمة — إلا مدة قليلة، لو سلم النعمان وجاء إلينا. ولكن القدر كان له بالمرصاد، فذهبت آمالى سدى.

والشاهد : حذف الواو ومعطوفها — وهو « وبينى » — كما ذكر المصنف.

والدليل على ذلك : أن كلمة « بين » يجب أن تضاف لمتعدد كما أسلفنا.

(٢) قول لبعض العرب. ومعنى طليحان : متعبان ضعيفان. والدليل على المحذوف تثنية الخبر، ويقاس على هذا : كل مبتدأ مضاف، أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه — من غير عطف (٣) «زوجك» فاعل بفعل محذوف معطوف على «اسكن» بالواو — من عطف فعل الأمر على الأمر، والآية بعده من عطف الجملة على الجملة

أو مجروراً ، نحو : « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ، ولا بيضاءَ شحمةً » — أى : ولا كلُّ بَيْضَاءَ[١] .

وإنما لم يُجْعَل العطفُ فيهنَّ على الموجودِ فى الكلام ؛ لئلا يلزم فى الأوَّلِ رفعُ فِعْلِ الأمر للاسم الظاهر[٢] . وفى الثانى : كونُ الإيمانِ مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزِل[٣] . وفى الثالث: العطفُ على معمولَىْ عامِلَين[٤]

ولا يجوزُ فى الثانى أن يكونَ الإيمانُ مفعولاً معه ؛ لعدمِ الفائدةِ فى تقييد الأنصار[٥] بصاحبةِ الإيمانِ ؛ إذْ هو أمرٌ معلومٌ .

---

(١) « بيضاء » مجرور بمضاف محذوف معطوف على « كل » — كما ذكر المصنف .

(٢) أى : لو جعل « وزوجك » معطوفاً على فاعل اسكن المستتر — لكان شريكه فى عامله ، والأمر لا يرفع الظاهر (٣) أى : لو جعل « الإيمان » معطوفاً على « الدار » — لكان معمولا لتبوءوا . والتبوأ ، معناه التهيؤ . وقيل : إنه يقال : تبوأ فلان الدار إذا لزمها ، وعلى هذا يصح العطف ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل.

(٤) ذلك لأن « سوداء » — معمول لـ « كل » ، و « تمرة » — معمول لـ « ما » فلو عطف بيضاء على سوداء ، وشحمة على تمرة — لزم ذلك المحذور ، وهو غير جائز على الأصح عند الجمهور (٥) فى بعض النسخ : « المهاجرين » — بدل الأنصار ، وهو سهو ؛ لأن الآية واردة فى الأنصار . وفى مواضع الحذف السابقة يقول الناظم :

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ ؛ إِذْ لَا لَبْسَ ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي)(*)

(*) « والفاء » مبتدأ « قد تحذف » قد للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بتحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه « عطفت » الجملة صلة « والواو » مبتدأ والخبر محذوف — أى كذلك « إذ » ظرف متعلق بتحذف « لا » نافية للجنس « لبس » اسمها والخبر محذوف — أى موجود « وهى » ضمير منفصل مبتدأ « انفردت » الجملة خبر (*) « بعطف عامل » بعطف متعلق بانفردت وعامل مضاف إليه « مزال » — أى محذوف — نعت لعامل « قد بقى معموله » الجملة نعت ثان لعامل « دفعاً » مفعول لأجله « لوهم » متعلق به « اتقى » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على وهم ، والجملة فى محل جر صفة لوهم.

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالواوِ والفاء[1] ؛ فالأوَّلُ كقول بعضهم : وبِكَ وأهلاً وسَهْلاً — جواباً لمن قال له : مَرحباً ، والتقدير : ومَرْحباً بك وأهلاً[2] ، والثانى نحو : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا) — أى أَنُهْمِلُكُم فنضربُ ؟ ، ونحو : (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ؟) — أى : أَعَمُوا فلم يرَوْا ؟[3] .

أى : أن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو ؛ إذا دل على ذلك دليل ولم يحدث لبس . وتنفرد الواو — من بين حروف العطف، بأنها تعطف عاملا مزالا — أى محذوفاً — بقى معموله ، والذى يدعو لتقدير المحذوف — دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

هذا : وقد يحذف العاطف وحده ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو ، والفاء ، وأو .

فمثال الواو : قوله عليه السلام : « تصدق رجل من ديناره، من درهمه ، من صاع بُرّه، من صاع تمره » . ومثال الفاء : ذاكرت النحو باباً باباً — وادخلوا المدرسة واحداً واحداً ؛ أى باباً فباباً ، وواحداً فواحداً . ومثال « أو » : أعط السائل قرشاً — قرشين — ثلاثة ؛ أى قرشاً ، أو قرشين ، أو ثلاثة .

(١) ومثالهما : « أم» المتصلة ، وذلك عند أمن اللبس فى الجميع .

(٢) الجار والمجرور —وهو«بك»— متعلقان بكلمة «مرحباً» المحذوفة ، «وأهلا» الواوعاطفة ، و«أهلا» معطوفعلى مرحباً المحذوفة— عطف مفرد على مفرد ، فالمعطوف عليهمحذوف وهومحل الشاهد،و«سهلا» معطوفمرحباً المحذوفة؛فالمعطوفعليهمحذوف .

وسيبويه يجعل « مرحباً » و « أهلا » — منصوبين على المصدر .

ونظير هذه العبارة قول القائل: «وعليكم السلام» — جواباً لمن قال: «السلام عليكم» فالواو فى الجواب لعطف كلام المتكلم المجيب على كلام المخاطب — مثلها فى العبارة السابقة .

(٣) كل من جملتى « نضرب » ، و « لم يروا » — معطوف بالفاء على جملة محذوفة بينها وبين الهمزة ؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجمل ، والهمزة فى الموضعين فى موضعها الأصلى ، وهذا رأى الزمخشرى ومن تبعه ، واختاره المصنف .

ويرى سيبويه والجمهور: أن الهمزة قدمت من تأخير؛ تنبيهاً على أصالتها فى التصدير

ومحلها الأصلى بعد الفاء . والأصل : فأنضرب — فألم يروا. ومثال الحذف مع بقاء «أم» المتصلة — قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فإن التقدير : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره ؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... إلخ .
وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بصدر بيت سبق عجزه فى موضوع آخر. صفحة ٢١٤، وهو:

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ . . . .)(*)

أى : استبح حذف معطوف عليه ظهر وذكر فى هذا الموضع ، وهو : العطف بالواو ، والفاء ، وأم .

(تتمة)

(ا) لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه ، وما ورد من ذلك فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع . ومنه قول الأحوص :

أيَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عليكِ — ورحمةُ اللهِ — السَّلاَمُ

(ب) يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور ، ومنه قوله تعالى: (وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً) ولايجوز بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضرورة الشعرية .

(ج) الأصل فى عطف النسق : المغايرة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشىء على نفسه . وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغى ، أو لقصد التفسير والتوضيح . ومنه قول الشاعر :

* وَأَلْفَى قولها كَذِباً وَمَيْناً *

(د) الصحيح جواز عطف الخبر على الانشاء ، والجملة الاسمية على الفعلية — والعكس

(هـ) مما تنفرد به الواو — عطف كلمة «أى» على مثلها ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليين لتعلمن أَيِّى وَأَيُّكَ فارسُ الأحزابِ

(و) لا يجوز العطف بـ « بل » الواقع بعد الاستفهام فلا تقول : أقرأت كتاباً بل كتابين .

(*) «وحذف متبوع» حذف مفعول استبح مقدم ومتبوع مضاف إليه «بدا هنا» بدا بمعنى ظهر فعل ماض — والجملة صفة لمتبوع ، و « هنا » ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف عطف البيان، ووضح الفرق بينه وبين البدل بأمثلة من إنشائك .
٢ — عرف عطف النسق، واذكر حروفه، وما يدل عليه كل حرف، مع التوضيح
٣ — تختص كل من الفاء والواو العاطفتين بأشياء . اذكر ما تختص به كل منهما، ووضح ذلك بأمثلة .
٤ — ما شروط العطف بحتى؟ وما حكم المجرور بعدها؟ اذكر أمثلة موضحة .
٥ — ما الفرق بين «أو» و «إما»، وما المعانى التى تأتى لها كل منهما . مثل لما تقول
٦ — اشرح قول ابن مالك :

وأولِ «لكن» نفياً أو نهياً و«لا» ... نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا

٧ — ما الفرق بين همزة التسوية وهمزة التعيين؟ اشرح معنى كل بأمثلة موضحة . ثم اذكر الفرق بين «أم» المتصلة والمنقطعة — مع التمثيل بأمثلة من عندك .
٨ — فيما يأتى شواهد فى باب العطف . بين مواضع الشاهد، وحكمه فى الإعراب :

قال تعالى : (ويوم نَبْعَثُ من كلِّ أُمَّةٍ شهيدا، ثم لا يُؤْذَنُ للذين كفروا وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ. لا يَسْتَوِى أصحابُ النَّار وأصحاب الجنة، أصحابُ الجنة هُمُ الفائزون . ربنا افتح بيننا وبين قَوْمِنا بالحق وأنت خيرُ الفاتحينَ . أَوَ لَمْ يتفكَّروا ما بصاحبهم من جِنَّة، إن هو إلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَلَهُمْ أَرجُلٌ يَمْشُونَ بهاَ؟ أم لهم أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بها؟ . أفى قُلُوبِهِم مرضٌ أم ارتابوا؟ . إن المُصَدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقات، وَأَقْرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً . أفلم تكن آياتى تُتْلَى عليكم؟ . إمَّا أن تُعذِّب، وإمَّا أن تتَّخذ فيهم حُسْناً).

فى الحديث : «كلُّ شَىْء بقضاء وَقَدَرٍ حتى العَجْزَ والكَيْسَ . صُومُوا لرؤيته وأفطِرُوا لرؤيته» .

إذا سَيِّد مِنَّا مضَى لِسَبِيله ... أقام عمودَ الدين آخَرُ سَيِّدِ

صبرتُ على ما كان بينى وبينه ... وما يستوى حَرْبُ الأقاربِ وَالسِّلْمِ

كيف أصبحتَ؟ كيف أمسيتَ مِمّا ... يغرسُ الوُدَّ فى فؤاد الكَريم ؟

إن مَنْ سادَ ثمَّ سادَ أبوه ... ثمَّ قد سادَ قبل ذلك جَدُّهُ

أَراكَ فلا أدرى أهمٌّ هممتَهُ ... وذو الهمِّ قِدْماً خاشعٌ متضائِلُ

نالَ الخلافةَ أو كانت له قَدَرًا ... كما أتى ربَّهُ موسَى عَلَى قَدَرِ

ذُعِرتُم أجمعون ومَنْ يَلِيكُم ... برُؤْيتِنا وكُنّا الظّافرِينا

فاليومَ قد بِتَّ تَهجونا وتَشتمنا ... فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِن عَجَبِ

دعَانى إليها القَلْبُ : إنِّى لأمره ... سَميعٌ فما أدْرِى أرُشْدٌ : طِلابُها ؟

٩ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد ، ثم اشرحه شرحاً أدبياً :

إنى مُقسِّمٌ ما ملَكْتُ فجاعِلٌ ... أجراً لآخرةٍ ، ودُنيا تَنفَعُ

١٠ — يكثر فى تعبير الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » ، ويقول بعض النحاة : إن هذا التعبير خطأ . اشرح القول فى ذلك — على ضوء ما بينا فى موضعه .

١١ — ما الفرق بين التخيير والإباحة ؟ وبعد أى صيغة يقعان ؟ اذكر مثالين من إنشائك يلقى الضوء على ما تذكر من فروق .

١٢ — كيف تعطف على ما يأتى : (ا) على الضمير المرفوع المتصل ؟
(ب) على الضمير المخفوض . ثم وضح بأمثلة من عندك .

١٣ — ما شرط عطف الفعل على الفعل ؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .

١٤ — متى تكون « بل » للاضراب ؟ ومتى تتمحض للعطف ؟ وما الفرق بين الإضراب الإبطالى والانتقالى ؟ وضح ما تقول بأمثلة من عندك .

١٥ — قد تعطف الجملة على المفرد ، أو العكس . فمتى يكون ذلك ؟ وضح ماتقول بأمثلة .

(باب البدل)[1]

وهو : التابعُ المقصودُ بالْحكم[2] بلا واسطةٍ[3] . نخرج بالفَصْلِ الأوّل[4] : النعتُ، والبيانُ، والتوكيدُ ؛ فإنَّها مُكَمِّلاتٌ للمقصودِ بالْحُكم[5] وأما النَّسَق فثلاثة أنواع :

(أحدُها) ما ليس مقصوداً بالْحُكم[6] ؛ كَجاء زيدٌ لا عمرٌو — وما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو — أو لـكن عمرو . أما الأوّلُ فواضحٌ ؛ لأن الحكم السّابق مَنْفِيٌّ عنه ، وأمَّا الآخرانِ ؛ فلِأنَّ الحكم السابقَ هو نَفْيُ المجيء ، والمقصودُ به إنَّماَ هو الأوّلُ .

(النوع الثـانى) : ما هو مقصودٌ بالْحُكم هُوَ وما قَبـله ، فيصْدُقُ عليه أنه مقصود بالْحكم — لا أنَّه المقصود[7] ، وذلك كالمعطوف

باب البـدل

(١) معناه فى اللغة : العوض . وفى الإصلاح : ما ذكره المصنف .

(٢) أى : الحكم المنسوب إلى متبوعه ؛ إثباتاً أو نفياً .

(٣) أى : من غير واسطة لفظية ، تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . والمراد بالواسطة هنا : حرف العطف؛ لأن البدل من المجرور قديكون بواسطة إعادة حرف الجر الداخل على المبدل منه ، نحو قوله تعالى : (لقد كان لـكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله — تـكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) .

(٤) أى : وهو متبوعها ؛ إما بتخصيصه أو إيضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى سبقت فى أبوابها . أما هى فليست مقصودة بالحـكم

(٥) أى : وهو المقصود بالحـكم

(٦) وهو المعطوف «بلا» بعد الإيجاب ، و«ببل ولـكن» بعد النفى — كامثل المصنف

(٧) أى وحده ، بل يشاركه فى الحـكم غيره وقد نص المصنف على ذلك ؛ لأن عبارة « مقصود بالحـكم » لا تمنع غيره أن يكون مقصوداً هو أيضاً . أما عبارة « المقصود بالحـكم » ، فتدل على أنه مقصود بالحـكم وحده ، ولا يشاركه غيره .

بالواو[1] ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو — وما جاء زيدٌ ولا عمرٌو.
وهذانِ النوعان خارجانِ بما خَرَج به النعتُ والتوكيدُ ، والبيان[2] .

(النوع الثالث) ما هو مقصودٌ بالْحكم دونَ ما قبله ، وهذا هو المعطوف « بِبَلْ » بعد الإثبات ، نحو : جاءنى زيدٌ بل عَمْرٌو ، وهذا النوع خارج بقولنا : بِلاَ واسطة . وسَلِمَ الْحدُّ بذلك للبدل .

وإذا تأملتَ ما ذكرتُه فى تفسير هذا الْحدِّ ، وما ذكره الناظم وابنُه ومَن قلَّدَهما — عَلِمتَ أنَّهم عَن إصابة الغرضِ بِمَعْزِلٍ .

وأقسام البدل أربعة[3] :

(الأول) بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ ؛ وهو بَدَلُ الشىء ممَّا هو طِبْقُ معناه

(١) أى : فى حالة الإثبات أو النفى ، وقد مثل المصنف للحالتين .

(٢) أما الأول ؛ فلأن المقصود بالحكم هو المتبوع . وأما الثانى ؛ فلأن التابع ليس هو المقصود وحده بالحكم . وفى تعريف البدل — يقول الناظم :

(التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ — بِلاَ وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ)(*)

والغرض من البدل : تقرير الحكم السابق وتقويته — بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه؛ ذلك لأن الحكم ينسب للمتبوع أولا ، ثم يأتى بعده التابع؛ فكأن الحكم ذكر مرتين . ولهذا يقولون : إن البدل فى حكم تكرير العامل . ولا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه ، إلا إذا أفاد الثانى زيادة بيان وإيضاح .

(٣) زاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : بدل الكل من البعض ، واستدل بأمثلة متعددة من الشعر العربى . وفى القرآن الكريم (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً * جنات عدن) ؛ فجنات بدل «كل» من الجنة ، وهى جمع والجنة مفرد . وقال الشاعر :

كأنى غداةَ البَيْنِ يومَ تحمَّلُوا لَدَى سَمُرات الْحَىِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

(*) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » نعت له « بالحكم » متعلق بالمقصود « بلا » متعلق بالتابع أو بالمقصود « واسطة » مضاف إليه «هو المسمى» مبتدأ ثان وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير هو نائب فاعله ، وهو المفعول الأول « بدلا » مفعوله الثانى .

معناه(١) نحو : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ)(٢) . وسمّاه الناظمُ : « البدلَ المُطابِقَ » ؛ لوقوعه في اسمِ الله تعالى، نحو: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللهِ) فيمن قرأ بالجرِّ(٣) ، وإنما يُطلقُ « كُلّ » على ذي أجزاء ، وذلك ممتنعٌ هنا(٤) .

(والثاني) بدلُ بَعضٍ من كُلٍّ . وهو : بدلُ الْجزءِ مِن كلّه(٥) : قليلاً كانَ ذلك الجزءُ — أو مساوياً — أو أكثر ؛ كأكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه ـ أو نِصْفَه ـ أو ثُلثَيه . ولا بُدَّ من اتِّصاله بضميرٍ يَرْجعُ على المُبدَلِ منه(٦) ؛ مذكورٍ كالأمثلةِ المذكورة ، وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا

«فاليوم» بدل من «غداة» مع أنه يشملها وهي جزء منه، وسَمُرات: جمع سمرة وهي شجرة الطلح. ناقف : جامع . وجامع الحنظل تدمع عيناه، فلهذا شبه به وعيناه تدمعان.

(١) أي : أن يكون الثاني مطابقاً ومساوياً للأول في المعنى تمام المطابقة ، ويختلفان في اللفظ غالباً . (٢) فـ« صراط » الثانية بدل كل من كل ـ من الأولى. سورة الفاتحة

(٣) فـ«الله» بدل من «العزيز» بدل من مطابق ، ولا يقال فيه بدل كل من كل ؛ لما ذكره المصنف ، وإن كانت هذه التسمية اصطلاحية ، نقلت بعد التغليب على ما يدل على ذي أجزاء . الآية: ١ من سورة إبراهيم (٤) لأن مسماه «تعالى» لا يقبل التجزئة .

هذا : ولا يحتاج البدل المطابق إلى رابط يربطه بالمتبوع ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى ؛ كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى ـ لا تحتاج لرابط .

(٥) ضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ، ولا يفسد المعنى بحذفه (٦) أي ليربط البعض بكله . ويجب في هـذا الضمير : أن يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما ، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة ، أو بلفظ آخر له صلة بالبدل ، نحو : قابلت العائدين من القتال أربعة منهم . وقد يغني عن الضمير في إفادة الربط: «أل» عند أمن اللبس، نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليدا ـ أي يده . و«إلا» في الاستثناء؛ إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام ؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ، أو الإتباع على

وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[١] ـ أو مُقَدَّرٍ كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) — أى : منهم[٢] .

(والثالث) بَدَلُ الاشتمال ، وهو : بَدَلُ شيءٍ يَشتملُ عاملُه على معناهُ اشتمالاً بطريقِ الإجمالِ[٣] ؛ كأعجبنى زيدٌ عِلْمُهُ — أو حُسْنُه ، وسُرِقَ زيد ثوبُه — أو فَرَسُه[٤] . وأَمْرُه فى الضمير كأمرِ بدلِ البعض؛ فمثالُ المذكور ما تقدَّم من الأمثلة ، وقولُه تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

---

(١) « كثير » بدل من الواو الأولى فى «عموا» ، والثانية فى «صموا» ـ عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة؛ إذ التقدير ـ والله أعلم ـ ثم عموا كثير منهم وصموا . والذى يحمل على ذلك ؛ أنه لو جعل بدلا من الواوين معاً ـ لزم توارد عاملين على معمول واحد . البدلية ، نحو : ما نجح الطلاب إلا واحداً .

(٢) « من استطاع » بدل من الناس ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ـ كما بين المصنف ، وفيه أعاريب أخرى .

(٣) لتوضيح هـــذا التعريف نقول : إن بدل الاشتمال تابع يقصـــد به تعيين وتوضيح أمر فى متبوعه ، وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة ، التى ليست جزءاً أصيلا من المتبوع . ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه ـ «العامل» فى المبدل منه، ولـكن بطريقة إجمالية ؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه . ويرى ابن مالك : أن المشتمل هو المبدل منه . وذهب الفارسى إلى أنه البدل . ومارآه المصنف من أن المشتمل هو «العامل» ـ جدير بالاتباع . وهذا الاشتمال : قد يـكون فى أمر مكتسب ؛ كالعـلم ـ والـكرم ـ والزهد ، أو غير مكتسب ولـكنه ملازم لصاحبه ، كالحسن . أو غير ملازم كالـكلام . وقد يـكون الاشتمال بطريق التبعية كالثوب ـ والفرس .. إلخ .

(٤) فالعلم والحسن بدل اشتمال ، وكلاهما يعين أمراً عرضياً فى المتبوع ـ لأنه لا يدخل فى تـكوين الذات ـ ويشملهما الإعجاب إجمالا ، ولـكن لايناسب نسبته إلى ذات «زيد» التى هى عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته . وكذلك الثوب والفرس بدل اشتمال ، ويقال فيهما ما ذكرنا .

فالمقصود نسبة السرقة إلى شىء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل «العامل» على البدل بطريقة مجملة .

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[١]. ومثالُ المقدَّرِ قوله تعالى:(قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ* النَّارِ)[٢] — أى : النَّارِ فيه . وقيل : الأصلُ « نَارِهِ » ، ثم نابت « أَل » عن الضمير .

(والرابع) البدلُ المباينُ[٣] ، وهو ثلاثةُ أقسام[٤] .

لأنه لابدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدَّم فى الْحَدِّ .

ثمَّ الأوَّل[٥] : إن لم يكن مقصوداً أَلبَتَّةَ ، ولـكنْ سَبَق إليه اللسانُ — فهو بدلُ الغَلَط ؛ أى : بدلٌ عن اللّفظ الذى هُوَ غَلطٌ — لا أَنّ البدَل نفسَه هو الغَلط ، كما قد يُتوهَّم .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تبيَّن بعد ذِكْرِه فسادُ قَصده — فبدل نِسْيَانٍ ؛ أى بدلُ شىءٍ ذُكِرَ نسياناً .

وقد ظَهرَ أن الغَلطَ متعلِّقٌ باللسان، والنِّسيان متعلقٌ بالْجَنانِ. والناظم

---

(١) فـ «قتال» بدل اشتمال من « الشهر » ، والرابط بينهما الهاء المجرورة بفى ، وهى متصلة بما يتعلق بالبدل من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) هذا بناء على أن « النار » بدل اشتمال من « الأخدود » . والأخدود : الشـق فى الأرض . وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم ، وبختنصر ملك فارس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران . حفر كل منهم شقاً عظيماً وملأه ناراً ، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر . و«أل» فى الأخدود للجنس؛ لأنها أخاديد ـ لا أخدود واحد.

وبدل الاشتمال كبدل البعض ، لابد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبـدل منه مع صحة المعنى عند حذفه ؛ فمثـل : أعجبنى على أخوه ـ بدل إضراب لا بدل اشتمال ؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول . (٣) أى المغاير للمبدل منه .

(٤) لا بد فى كل من الأقسام الثلاثة : أن يـكون البدل هو المقصود بالحـكم وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لايحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع . (٥) أى المبدل منه.

وكثيرٌ من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما، فسمَّوا النوعين بَدَلَ غَلَطٍ[١].

وإن كان قَصْدُ كلٍّ واحد منهما صحيحاً[٢] — فبدلُ الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً: «بدلَ البَدَاءِ»[٣].

وقولُ الناظم: «خُذْ نَبْلاً مُدَى» - يحتملُ الثلاثة، وذلك باختلافِ

---

(١) وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة - بقوله:

(مُطَابِقاً، أَوْ بَعْضاً، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ، يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)(*)

أى: يلفى البدل - أى يوجد - مطابقاً، أو بعضاً، أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالا معنوياً «يريد العامل والمتبوع» كما ذكرنا. أو كمعطوف بالحرف «بل»، وذلك هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب.

(٢) وذلك بأن ذكر المبدل منه قصداً، ثم أضرب عنه وتركه؛ من غير أن يتعرض له بنفى أو إثبات

(٣) بفتح الباء - أى الظهور؛ سمى بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً، لسبب ما؛ كأن يكون ظهر له الصواب بعد خفائه عليه. وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع، وكثيراً ما يوقع فى لبس، فالأحسن عدم استعماله. وإليه أشار الناظم بقوله:

(وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ، إِنْ قَصْداً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ - غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
كَزُرْهُ خَالِداً، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا، ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى)(*)

(*) «مطابقاً» مفعول ثان مقدم ليلفى «أو بعضاً أو ما» معطوفان عليه. و«ما» اسم موصول واقعة على بدل «يشتمل» الجملة صلة ما «عليه» متعلق بيشتمل، والضمير فى يشتمل يعود إلى البدل وفى «عليه» إلى المبدل منه. ويجوز العكس، على أن المشتمل هو البدل أو المبدل منه «يلفى» مضارع للمجهول ونائب الفاعل هو المفعول الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل - معطوف على «ما يشتمل» و«معطوف» مضاف إليه «ببل» جار ومجرور متعلق بمعطوف.

(*) «وذا» اسم إشارة مفعول مقدم لاعز، والإشارة إلى مثل المعطوف ببل «للاضراب» متعلق باعز «إن» شرطية «قصدا» مفعول مقدم لصحب الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف يفهم مما قبله «ودون قصد» دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب، وقصد مضاف إليه - أى وإن وقع دون قصد «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف - أى فهو بدل غلط «به» متعلق بسلب الواقع صفة، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق.

(*) «خالداً» بدل مطابق من الهاء فى زره «اليدا» بدل بعض من الهاء فى قبله، والعائد محذوف - أى منه «حقه» بدل اشتمال من الهاء فى اعرفه «مدى» بدل إضراب من «نبلا».

التقادير ؛ وذلك لأنَّ النَّبلَ : اسمُ جَميعُ للسَّهمِ ، والمُدَى : جمع مُدْية وهى السِّكين .

فإن كان المتكلمُ إنما أرادَ الأمرَ بأخذِ المُدَى ، فسبَقَه لسانُه إلى النَّبل — فبدَلُ غلَطٍ . وإن كان أرادَ الأمْرَ بأخذ النَّبل ، ثم تبيّنَ له فسادُ تلك الإرادةِ ، وأنّ الصَّوابَ الأمْرُ بأخذ المُدَى — فبدلُ نسيانٍ.
وإن كان أرادَ الأوّلَ ، ثم أَضرَب عنه إلى الأمرِ بأَخذ المُدَى ، وجعَل الأوّل فى حكم المتروك — فبدلُ إضرابٍ وبَدَاء .
والأحسنُ فيهنَّ أن يُؤْتَى بِبَلْ(١) .

و «ذا» — أى هذا الذى يشبه « بل » — انسبه إلى الإضراب إن صحبه القصد من المتكلم . وإن لم يقصده المتكلم — فهو بدل جىء به ليسلب الغلط الذى حدث ويزيله .
وقد مثل الناظم فى البيت الثانى لأنواع البدل كلها ، وذكر مثالا للبدل المباين يحتمل أقسامه الثلاثة وهى : الغلط — والإضراب — والنسيان . وإن كان لم يذكر فى البيت الأول سوى نوعين هما : الغلط — والإضراب . وقد تكفل المصنف بإيضاح ذلك .
و « خالد » اسم رجل — وهو بدل مطابق من الهاء فى «زره» . و «اليدا» بدل بعض من الهاء فى « قبله » ؛ أى يده — أو اليد منه . و « حقه » بدل اشتمال من الهاء فى « اعرفه » . و «مدى» بدل مباين؛ غلط — أو نسيان — أو إضراب — من «نبلا»

(١) لئلا يتوهم أن «مدى» صفة لنبل . والمعنى : نبلا حاداً . وإذا أتى ببل خرج عن كونه بدلا — وصار عطف نسق .

(تتمة)

(١) لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه فى التعريف والتنكير ؛ فقد يكونان معرفتين ؛ كقوله تعالى : « كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد * الله) — بجر كلمة « الله » على أنها بدل من « العزيز » .
وقد يكونان نكرتين ، كقوله سبحانه وتعالى : (إن للمتقين مفازاً * حدائق وأعناباً) .
وقد تبدل المعرفة من النكرة ، نحو: (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله)

(فصل) يُبْدَلُ الظاهرُ من الظّاهر كما تقدَّم . ولا يُبْدَل المُضمرُ من المُضمرِ [١] ، ونحو : قمتَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنت — توكيدٌ اتفاقاً ، وكذلك نحو : رأيتُكَ إياكَ — عند الكوفيين ، والناظم [٢] .

ولا يُبدلُ مضمرٌ من ظاهرٍ ، ونحو : رأيتُ زيداً إياه — من وَضعِ النحويين وليس بمسموع .

والعكس كقوله سبحانه : (لنسفعاً بالناصية * ناصية كاذبة . . .) سورة العلق

(ب) أما الإفراد والتذكير وفروعها ؛ فإن كان بدل « كل » طابق متبوعه فيها ، مالم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ؛ كأن يكون أحدها مصدراً لا يثنى ولا يجمع ، كالمصدر الميمى فى الآية السابقة (مفازاً * حدائق) . أو قصد التفضيل كقول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها .

(ج) إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها ؛ قدم النعت ، ويليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ، كما قيل :

قدِّم النَّعت ، فالبيان ، فأكِّد ثم أبْدِل . واختم بعطف الحُروف

(١) العلة فى ذلك : عدم الورود عن العرب .

(٢) لأنه لا فرق عندهم فى تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ـ بين المرفوع وغيره ـ وذهب البصريون إلى أنه بدل ؛ لما ثبت عن العرب ـ كما نقل عن سيبويه وتلقاه مَن بعده بالقول ـ أنها إذا أردت التوكيد ، أتت بالضمير المرفوع المنفصل ، فتقول : جئته أنت ـ ورأيتك أنت ـ ومررت بك أنت . فإذا أرادت البدلية ـ وافقت بين التابع والمتبوع ، فقالت: جئت أنت ـ ورأيتك إياك ـ ومررت به به ؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ، ويختلف فى غيره .

وذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثانى فى حالتى النصب والجر ـ توكيد للأول ، كما هو فى حالة الرفع ولو كان ، وافقاً له ، نحو: رأيتك إياك ـ ومررت بك بك . وبهذا أخذ ابن مالك .

ويجوزُ عكسه مطلقاً[1]؛ إن كان الضميرُ لغائب، نحو: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) — فى أحد الأوجُه[2]. أو كان لحاضِرٍ[3]؛ بشرطِ أن يكونَ: بدلَ بعض، كأعجبْتَنِى وجْهُك[4]، وقوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ)[5]

— أو بدل اشتمال كأعجبْتَنِى كلامُك[6]، وقول الشاعر:

* بَلَغْنَا السَّماءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا *[7]

— أو بَدَلَ كلٍّ مُفيدٍ للإحاطةِ، نحو: (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا

---

(١) أى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؛ سواء فى ذلك بدل الكل — أو الاشتمال — أو المباينة

(٢) هو: إبدال «الذين» من الواو فى «أسروا» — بدل كل من كل. وقيل: «الذين» فاعل أسروا، والواو حرف دال على الجمع لا ضمير — وهى لغة أكلونى البراغيث. وقيل: «الذين ظلموا» مبتدأ مؤخر، و«أسروا النجوى» خبر مقدم. من الآية: ٣ من سورة الأنبياء

ومثال بدل البعض: محمد أوثقته يديه. والاشتمال: على استجدته عقله. والغلط: إبراهيم ضربته فرسه

(٣) سواء كان لمتكلم أو مخاطب

(٤) «وجهك» بدل مرفوع من تاء المخاطب — بدل بعض من كل.

(٥) فـ«من» الموصولة المجرورة باللام فى «لمن» — بدل من ضمير «لكم»، وأعيدت اللام مع البدل للفصل والتوكيد، وهذه الإعادة جائزة لا واجبة، والجر بها — لا باللام الأولى — ولا بأخرى مقدرة على الأصح. من الآية: ٢١ من سورة الأحزاب

(٦) «كلامك» بالرفع — بدل اشتمال من تاء المخاطب.

(٧) صدر بيت من الطويل — للنابغة الجعدى، من قصيدة أنشدها بين يدى حضرة الرسول عليه السلام. وعجزه: * وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا *

اللغة والاعراب. بلغنا السماء: وصلنا إليها، وهو كناية عن علو المنزلة. مجدنا، المجد: كرم الآباء. سناؤنا: السناء — الشرف والرفعة «السماء» مفعول بلغنا «مجدنا» مجد بدل اشتمال من ضمير المتكلم فى «بلغنا» الواقع فاعلا، والضمير مضاف إليه «وسناؤنا» معطوف على مجدنا «لنرجو» اللام للتوكيد، وجملة نرجو خبر إنا، «فوق» ظرف

وَآخِرِنَا)[1] . ويمتنع إن لم يُفِدْها خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز : رأيتُك زيداً — ورأيتنى عمراً[2] .

(فصل) يُبدلُ كلٌّ من الاسمِ والفعل والجملة — مِنْ مِثْلِهِ[3] ؛

مكان متعلق بمحذوف حال من مظهراً «ذلك» مضاف إليه «مظهراً» مفعول نرجو، وهو مصدر ميمى أو اسم مكان، معناه المصعد . قيل : ولا يبعد أنه مكان فى الجنة .

والمعنى : يصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يرجوها المؤمل ؛ من ارتفاع القدر وسموا لمنزله، وهم مع ذلك يرقبون منزلة أعلى .

قيل إنه لما أنشد هذا بين يدى الرسول قال له : «إلى أين المظهر يا أبا ليلى» ؟ فقال : إلى الجنة بك يارسول الله . فقال الرسول : «أجل، إن شاء الله» .

والشاهد : إبدال، «مجدنا وسناؤنا» ، بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا فى بلغنا

(١) فـ «أولنا وآخرنا» بدل كل من الضمير «نا» المجرور باللام ، ولهذا أعيدت اللام جوازاً مع البدل — مجاراة للمبدل منه ، وهو مفيد للاحاطة والشمول؛ لأن المراد بأولنا وآخرنا — جميعنا ، على عادة العرب ؛ من ذكر طرفى الشىء، وإرادة جميعه ، كقوله تعالى : (بكرة وأصيلا) — أى فى كل وقت .

وقد اقتصر الناظم فى الحالات السابقة ، على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر — فقال :

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ ؛ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَـــلاَ
أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا ، أَوِ اشْتِمَالاَ كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ)(*)

أى : لا تبدل الظاهر من ضمير، إلا إذا أظهر البدل إحاطة — أى دل عليها ؛ بكونه بدل كل من كل . أو اقتضى بعضاً ؛ بأن دل على البعضية ، أو دل على اشتمال كقولك : إنك ابتهاجك استمال إليك القلوب وجذبها نحوك .

(٢) أى : على أن «زيداً» و «عمراً» — بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلا فى رأيتك ورأيتنى. ووجه الامتناع — إن لم يفد الإحاطة — عدم الفائدة حينئذ. وينبغى أن يفيد البدل ما لم يفده المبدل منه .

(٣) ويرى بعض النحاة : جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه — والعكس ؛ كما جاز

(*) «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بتبدله «الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يفسره تبدله «لا» ناهية «تبدله» فعل مضارع مجزوم بلا ، والهاء مفعوله تعود إلى الظاهر «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول مستثنى مبنى على السكون فى محل نصب «إحاطة» مفعول جلا

فالاسم كَمَا تقدَّم، والفعل كقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ(١)). والجملة كقوله تعالى: (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)(٢).

فى العطف . تقول : محمد متق يخاف ربه ، ومحمد يخاف ربه ـ متق . وقيل : إن هذا خبر بعد خبر . (١) فالفعل « يضاعف » بدل اشتمال من « يلق » لأن لقى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب. وقيل: بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام :

ويشترط اتحاد الفعلين فى الزمان دون النوع كما فى العطف ؛ فيجوز : إن جئتنى تحسن إلى أكرمك . ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض ، ولا بدل مباين . وأجازهما بعض النحاة ، ومثلوا للأول بقولهم : إن تصلّ تسجد لله يرحمك . فـ « تسجد » بدل بعض من « تصلّ ». وللثانى بنحو : إن تطعم الفقير تكسه تثب؛ فـ « تكسه » بدل مباين من « تطعم » . والذى يدل على أن البدل فيما سبق هو الفعل وحده ـ لا الجملة ـ مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه . فهو من قبيل بدل المفرد . وفى بدل الفعل من الفعل يقول الناظم فى إجمال :

(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كَـ« مَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ »)(*)

« فيستعن بنا » بدل اشتمال من « يصل إلينا » .

(٢) جملة «أمدكم» الثانية بدل بعض من كل ـ من «أمدكم» الأولى لأنها أخص منها؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام وغيرها، من الآيتين : ١٣٢، ١٣٣ من سورة الشعراء

وتبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال كقوله :

أقول له ارحَلْ لا تُقيمن عندنَا   وإلاّ فكُن فى السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة «لاتقيمن» بدل اشتمال من جملة «ارحل»؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.

مقدم ، وجملة « جلا » صلة الموصول (*) « أو اقتضى » معطوف على جلا ، والفاعل يعود على البدل « بعضاً » مفعوله « أو اشتمالا » معطوف على بعضاً « كإنك » الكاف جارة لقول محذوف « ابتهاجك » ابتهاج بدل اشتمال من الكاف فى إنك الواقع اسماً لإن والكاف مضاف إليه، « استمال » فعل ماض والفاعل يعود على ابتهاجك والألف للاطلاق والجملة خبر إن؛ أى إن، فرحك استمال القلوب إليك

(*) « الفعل » نائب فاعل يبدل « من الفعل » متعلق بيبدل « كمن » الكاف جارة لقول محذوف، و« من » اسم شرط جازم مبتدأ « يصل » فعل الشرط مجزوم، عن « إلينا » متعلق به « يستعن » فعل مضارع بدل اشتمال من يصل « يعن » بالبناء المجهول جواب الشرط ، وجملتا الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

وقد تُبدلُ الجملةُ من المفردِ كقوله :

إلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً ... وبالشَّام أُخرى؛ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟[1]

أَبْدَلَ « كَيفَ يلتقيان » من حاجة وأخرى ؛ أي : إلى الله أشكو هاتَيْن الحَاجتين — تَعذُّر التقائهما .

(فصل) وإذا أُبْدِلَ اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّنٍ معنَى حرفِ استفهام ،

أما إبدال الجملة من الجملة بدل كل ؛ فمنعه البعض ، وأجازه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على بيان المراد ، نحو : اقطع عنقود العنب اقطعه .

ولا يحتاج هذا النوع من البدل إلى ضمير يعود على المبدل منه ؛ لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة .

(١) بيت من الطويل ، ينسب للفرزدق الشاعر المشهور ـ يشكو من تفرق حاجاته وأغراضه وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال . وبعده :

سَأُعْمِلُ نَصَّ العَيْشِ حتَّى يكُفَّنِي ... غِنَيَ المَـال يوماً أو غِنَى الحَدَثَانِ

اللغة والاعراب . معانى المفردات واضحة . «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من « حاجة » تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور « أخرى » معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو ، « كيف » اسم استفهام حال تقدمت على صاحبها وعاملها « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

والشاهد : إبدال جملة « كيف يلتقيان » ، من المفرد ـ وهو حاجة ، وأخرى ـ بدل كل ، وسوغ ذلك أن الجملة فى التقدير بمنزلة المفرد ـ كما بين المصنف ، والذى ذهب إليه المصنف ـ رأى ابن جنى ومن جاء بعده .

وقال الدماميني : يحتمل أن يكون «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة ؛ أريد بها التنبيه على سبب الشكوى ـ وهو استبعاد اجتماع هاتين الحالتين .

وقد يبدل المفرد من الجملة ، كقوله تعالى : (ولم يجعل له عوجاً قيماً) ، فكلمة «قيماً » بدل من جملة «لم يجعل له عوجاً »؛ لأنها فى معنى المفرد ـ أى جعله مستقيماً .

أو حرفِ شرط — ذُكِرَ ذلك الْحرفُ مع البدل(١) .

فالأول كقولك : كم مالُكَ ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ومن رأيتَ ؟ أزيداً أم عمراً ؟ وما صَنَعْتَ ؟ أخيراً أم شرًّا ؟(٢) .

والثاني نحو : مَنْ يَقُم — إن زيدٌ وإنْ عَمْرٌو — أَقُمْ معه ، وما تَصنعْ — إن خَيراً وإنْ شرًّا — تُجْزَ به ، ومتى تُسَافِرْ — إن غداً وإنْ بَعد غَدٍ — أُسَافِرْ معك(٣) .

---

(١) وذلك ليوافق البدل المبدل منه فى تأدية المعنى ، وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام مع المبدل منه ؛ فإن ظهر فلا يلى البدل ذلك ، ومعنى تضمنه معنى همزة الاستفهام : أنه استفهام يؤدى معنى الهمزة . وهذا الاستفهام عام مجمل ، وما بعد الهمزة من البدل — فرد يدخل ضمناً فى اسم الاستفهام المبدل منه . وكذلك يقال فى الشرط

(٢) فـ « عشرون » وما عطف عليه — بدل تفصيل من « كم » ؛ و « زيداً » وما عطف عليه — بدل من « من » ، و « خيراً » وما عطف عليه — بدل من « ما » وقرن الجميع بالهمزة ؛ لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

وتكرير الأمثلة ؛ لأن الاستفهام الذى يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون عن الكمية — أى المقدار ، أو عن تعيين الذات ، أوعن معنى من المعانى .

(٣) فزيد وعمرو — بدلان من « من » بدل تفصيل ، وخيراً وشراً — بدلان من « ما » الشرطية . وغداً وبعد غد — بدلان من « متى » ، وقرنت كلها بإن لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وكرر الأمثلة ؛ لأن الشرط الذى يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان وللمكان .

وقد اقتصر الناظم على الكلام على البدل مما ضمن الاستفهام — فقال :

(وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا ، كَـ « مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي » ؟)(*)

أى أن البدل من المضمن همزة الاستفهام — لا بد أن تسبقه الهمزة كالمثال الذى ذكره .

(*) « وبدل » مبتدأ ، والواو للاستئناف « المضمن » اسم مفعول مضاف إليه ، ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الأول « الهمز » مفعول ثان له « يلى همزاً » الجملة خبر المبتدأ « كمن » الكاف جارة لقول محذوف ، و « من » استفهامية مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر « أسعيد » الهمزة للاستفهام ، و « سعيد » بدل من « من » « أم على » معطوف على سعيد .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف البدل ، واذكر أنواعه ؟ ومثل لكل ، وبين كيف يبدل من المجرور ؟
٢ — ما الذى يشترط فى كل نوع من أنواع البدل ؟ ولماذا ؟
٣ — ما شرط الإبدال من الضمير ؟ وكيف تبدل مما ضمن معنى الاستفهام ، أو الشرط؟
٤ — اذكر اقسام البدل المباين ، وبين الفرق بينها ، موضحاً ذلك بأمثلة من عندك .
٥ — اشرح قول ابن مالك :

واعطِف على اسمٍ شِبهِ فِعلٍ فِعْلاَ ... وَعَكساً استَعْمِل تَجِدْهُ سَهْلاَ

وما رأى النحاة فى عطف الجملة على الجملة ؟ اشرح ذلك ، وهل يشترط فيه شىء ؟
٦ — فيما يأتى شواهد لأنواع البدل ومسائله ، وما يتعين كونه عطفت بيان — أو بدل ، وما يجوز فيه الأمران . بين موضع الشاهد واعربه .

قال تعالى : (وتَرَى كلَّ أُمَّةٍ جاثيةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلى كتابها . أَمَدَّكم بما تعلمونَ * أمدَّكم بأنعامٍ وبَنِين . ولا تكونوا من المشركينَ * مِنَ الذين فرَّقوا دِينَهم وكانوا شِيَعاً . وما أنسانيه إلا الشَّيطان أنْ أذكره . ما يقال لك إلا ما قَدْ قِيل للرُّسُل من قَبلك . اتبعوا المرسلين * اتّبعوا من لايسألكم أجراً . ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يضاعف له العذاب . ونَرِثه ما يقول ويأتينا فرداً) قال عليه السلام : « ثلاث من كُنَّ فيه وَجَد حلاوة الإيمان : أن يكون اللهُ ورسوله أحبَّ إليهِ مما سواهما ... إلخ »
وقال : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ... إلخ »

إن النّجوم نُجومَ الأفق أصغرها ... فى العَيْن أذهبها فى الجوّ إصعادا

ذَرِينِى إنَّ أمركِ لن يُطَاعاَ ... وما أَلفَيتِنِى حِلمِى مُضَاعا

رحِمَ اللهُ أعظُماً دَفنوها ... بِسِجِسْتانَ طَلحةَ الطّلحات

أداوى جُحودَ القلبِ بالبرِّ والتُّقى ... ولا يستوى القلبانِ قاسٍ وَرَاحِمُ

أقولُ لَهُ ارحَل لا تُقيمَن عندنا ‏ ‏ وإلاّ فَكُن في السِّرّ والجَهر مُسْلِمَا

٧ — بين الفرق بدل المطابقة ، وبدل الاشتمال ؛ موضحاً ذلك بأمثلة كافية .

٨ — ما رأيك فيما يذكر النحاة من فروق بين عطف البيان والبدل ؟ وفي القولة المشهورة عن الإمام الرضى ، ونصها كما في الصبان في آخر باب عطف البيان :
« أنا للآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل — وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه » .

٩ — بين فيما يأتى : أنواع التوابع التى مرت بك ، ومتبوعها ، وأعرب ما تحته خط.
هل تعلم أن سلطان العلماء العز بن عبد السلام — وفد على مصر المعزية من دمشق حاضرة سورية، فى عهد السلطان نجم الدين أيوب ؟ وقد رشحته موهبته العظيمة ، وأدبه الجم ، وطلاقة لسانه — أن يتولى الخطابة فى مسجد الإمام عمرو بن العاص ؛ كما رشحه علمه وورعه — أن يتولى القضاء . وأنه أفتى ببيع السادة المماليك . وقد تم ذلك ، ونودى ببيعهم على رءوس الأشهاد ، صغيرهم وكبيرهم ، ووضعت الأموال أثمانهم فى بيت المال ، خزانة المالية وقتئذ ؟
ذلك ما حدث لا ريب فيه ، وقد سجله التاريخ .

إنّ عَلَيّ اللهَ أن تُبَايِعا ‏ ‏ تُؤخَذَ كُرهاً أو تَجيءَ طائِعَا

١٠ — بعض أنواع البدل لابد فيه من ضمير يربطه بالمتبوع . اذكر ذلك النوع ، وهل هنالك ما يغنى عن الضمير فى الربط ؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .

١١ — أعرب البيت الآتى واشرحه وبين الشاهد فيه .

ألا في سبيلِ المَجْدِ ما أنَا فاعِلُ ‏ ‏ عَفَافٌ وإقدامٌ وحزمٌ ونائلُ

(باب النداء(١) وفيه فصول)

(الفصل الأول) فى الأحرف التى يُنبَّه بها المنادَى ، وأحكامُها .

وهذه الأحرفُ ثمانية : الهمزةُ ، و « أى » — مقصورتين وممدُودتين(٢) ، و « يا » ، و « أَيا » ، و « هَيا » ، و « وَا » .

فالهمزةُ المقصورةُ للقريب(٣) ؛ إلا إنْ نُزِّل مَنزلةَ البعيدِ(٤) — فله بَقِيَّة الأحرف ، كما أنَّها للبعيد الحقيقى . وأعمُّها «يا» ؛ فإنها تدخلُ على كل نداء(٥) .

وتتعينُ فى نداء اسم الله تعالى(٦) ، وفى بابِ الاستغاثةِ ، نحو : يالله لِلمُسْلِمينَ وتتعيَّن هى ، أو « وَا » — فى باب النُّدْبةِ ، و « وَا » أكثرُ استعمالاً منها فى ذلك الباب . وإنما تدخلُ « يا » إذا أُمِنَ اللَّبْسُ(٧)

باب النداء وفيه فصول

(١) النداء معناه لغة : الطلب وتوجيه الدعوة بأى لفظ كان . واصطلاحاً : طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف « يا » — أو إحدى أخواتها ، سواء كان الإقبال حقيقياً ، أو مجازياً يقصد به طلب الاستجابة ؛ كنداء الله سبحانه وتعالى .

(٢) تقول فى حالة القصر : أمحمد — أى محمد ، وفى حالة المد : آمحمد — آى محمد . أما بقية الأحرف فممدودة

(٣) أى للمخاطب القريب فى المكان من الداعى ؛ حسياً كان أومعنويا ، نحو : أربُّ الكون ما أعظم قدرتك . ومثلها « أى » عند المبرد . وقال ابن مالك هى لنداء البعيد كيا

(٤) وذلك بسبب نوم ، أو سهو ، أو ارتفاع مكانة كنداء العبد لربه — أو انخفاضها كالعكس . أما الهمزة الممدودة فللبعيد ؛ لأنه يحتاج إلى مد الصوت ليسمع النداء

(٥) سواء كان خالصاً من الندبة والاستغاثة — أم مصحوباً بهما . ولهذا لا يقدر غيرها عند الحذف . وهى لنداء البعيد عند جمهور النحاة .

(٦) أى فى لفظ الجلالة « الله » ، وكذلك فى نداء لفظ « أيها » و « أيتها » إذ لم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر

(٧) فلا يلتبس المندوب بغير المندوب

كقوله : ✽ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا ✽[1]

(١) عجز بيت من البسيط لجرير ، يرثى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه. وصدره:

✽ حُمِّلْتَ أمراً عظيما فاصْطَبَرْتَ لَهُ ✽

وقبله : نَعَى النُّعَاةُ أمير المؤمنين لنا ... يا خيرَ مَنْ حَجَّ بيتَ اللهِ واعْتَمَرا

وبعده: فالشَّمس طَالِعَةٌ لَيْست بكاسِفَةٍ ... تَبكى عليك نجوم اللّيلِ والقَمَرا

اللغة والإعراب . حملت : كلفت . أمراً عظيماً : هو الخلافة وتبعاتها الشاقة . اصطبرت : بالغت فى الصبر والاحتمال . « حملت » فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول «أمراً» مفعول ثان «فاصطبرت» معطوف على حملت « له » جار ومجرور فى محل نصب مفعول اصطبرت « ياعمرا » يا : حرف نداء وندبة « عمرا » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخر منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة ألف الندبة.

والمعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين ، فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور ؛ فصبرت على تلك المشاق ، وقمت بما أمرك الله ، فقضيت على الفساد ونشرت العدل بين الناس ، فأرضيت الخلق والخالق .

والشاهد : استعمال «يا» للندبة لأمن اللبس ؛ فإن صدور ذلك بعد موت عمر— دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع— لا النداء ، وكذلك اتصال ألف الندبة فى آخره— دليل على أنه أراد الندبة لا النداء .

وفى بيان أدوات النداء ، ومواضع استعمالها — يقول الناظم :

(وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ، أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» ... وَ «أَيْ» وَ«آ» ، كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ «يَا» ، وَغَيْرُ «وَا» لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)(✽)

أى أنه يستعمل للمنادى النائى — أى البعد ، أو ما يشبهه مما ذكرناه—هذه الأحرف الخمسة التى سردها ، وأن الهمزة تستعمل لنداء الدانى —أى القريب، وأن «وا» للمندوب

(✽) « وللمنادى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الناء » صفة له « أو كالناء » عطف عليه «يا» بالقصر مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وأى ، وآ» معطوفان على يا «كذا» خبر مقدم «أيا » مبتدأ مؤخر « ثم هيا » معطوف على أيا

(✽) «والهمز للدانى» مبتدأ وخبر «ووا» مبتدأ قصد لفظه «لمن» متعلق بمحذوف خبر ، وجملة «ندب» صلة من « أويا » معطوف على «وا» «وغير» مبتدأ « وا » مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق باجتنب « اللبس » مضاف إليه ، وجملة « اجتنب » خبر المبتدأ وهو « غير » .

ويجوز حذفُ الحرف(١)، نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا — سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّها الثَّقَلَانِ — أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ)(٢) إلا فى ثمان مسائل: المندوبُ(٣) نحو: يا عُمَرَا. والمستغاث(٤)، نحو: يالله. والمنادَى البعيد؛ لأنَّ المراد فيهنَّ إطالةُ الصوت والحَذْفُ ينافيه. واسمُ الجنس غير المعيَّن(٥) كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيَدِى. والمضمرُ(٦) — ونداؤه شاذّ — ويأتى على صيغَتَى المنصوب والمرفوع، كقولِ بعضهم: يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ(٧)، وقولِ الآخر:

وكذلك «يا» بشرط أمن اللبس، فإن خيف لبس بالمنادى — تعينت «وا»؛ كما إذا كنت تندب شخصاً اسمه «على» وبحضرتك مسمى بهذا الاسم؛ فإنه لو أتى بيا احتمل نداء الحاضر.

هذا: ويجوز نداء القريب بما للبعيد، لعلة بلاغية، كالتوكيد، والحث على الإصغاء. ويمتنع العكس — إلا فى حالة التنزيل المذكور.

(١) أى لفظاً فقط، مع مراعاة تقديره. ويتعين تقدير «يا» عند الحذف كما أسلفنا؛ لأنها تستعمل فى جميع أنواع المنادى (٢) أى بتقدير حرف النداء «يا» فى الجميع. وقد مثل بثلاثة أمثلة للمنادى: المفرد، والشبيه به، والمضاف.

وقيل: إن «عباد الله» مفعول أدوا ومضاف إليه، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) وهو المتفجع عليه — أو المتوجع منه، وسيأتى إيضاحه فى بابه.

(٤) وهو من ينادى ليخلص من شدة، أو يساعد فى دفعها، وقريباً نوضحه فى مكانه. ومنه المتعجب منه، نحو: ياللماء — إذا تعجب من كثرته.

(٥) هو: النكرة غير المقصود؛ لأنها غير متهيئة فتحتاج إلى زيادة تنبيه.

(٦) المراد ضمير المخاطب؛ لأن غيره لا ينادى مطلقاً؛ فلا يقال: يا أنا — ولا ياهو. وإنما امتنع الحذف؛ لأن حذف الحرف معه يفوت الدلالة على النداء.

(٧) قيل: إن الأحوص اليربوعى وفد مع ابنه على معاوية، فقام الأب فخطب، فلما انتهى قام الابن ليخطب فقال له الأب ذلك — أى قد أغنيتك عن القول.

وبعضهم أعرب «يا» للتنبيه، و «إياك» مفعول لفعل محذوف يفسره «كفيتك» المذكور، ويكون من باب الاشتغال، ولا شاهد فيه.

* يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا *[1]

واسمُ الله تعالى — إذا لم يُعوَّض فى آخره الميمُ المشدَّدةُ[2].

وأجازه بعضُهم ؛ وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْتِ :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى ... أَدِينُ إِلَهاً غَيْرَكَ اللهُ رَاضِياً[3]

---

(١) صدر بيت من الرجز ، نسبة العينى للأحوص اليربوعى . وصوب بعضهم : أنه لسالم بن دارة — فى مُر بن واقع . وصدره : * يا مرُّ يا ابنَ واقع يا أنتا *

والعجز فى الحالتين : * أنتَ الذى طَلَّقت عامَ جُعتَا *

اللغة والاعراب : الأبجر : المنتفخ البطن . طلقت : فارقت حلائلك . عام جعتا : أى فى الوقت الذى وقعت فيه المجاعة . « يا » للنداء « أبجر » منادى مبنى على الضم «ابن أبجر» ابن صفة لأبجر، وأبجر مضاف إليه، وكان حق «أبجر» الجر بالفتحة لوزن الفعل ولكنه صرف لضرورة الوزن. «يا» للنداء « أنتا » منادى مبنى على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلى ، والألف للاطلاق . «أنت الذى » مبتدأ وخبر « طلقت » الجملة صلة الذى « عام » ظرف متعلق بطلقت « جعتا » الجملة فى محل جر بإضافة عام

والمعنى : يذم المخاطب بقوله : يا عظيم البطن وابن عظيمها ، أنت الذى فارقت زوجاتك حين لم تجد ماتسد به رمقك وتملأ به كرشك ، وأبيت السعى لجلب رزقهن

والشاهد : فى «ياأنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع . وقيل : إن «يا» للتنبيه ، و « أنت » الأولى مبتدأ ، والثانية توكيد ، والموصول خبر ، ولا شاهد فيه

(٢) لأن نداءه على خلاف الأصل ؛ لوجود « أل » فيه ، فلو حذف حرف النداء من غير تعويض — لم يدل عليه دليل ؛ فإن عوض فالحذف واجب — كما سيأتى .

(٣) بيت من الطويل ، من قصيدة طويلة فى سيرة ابن هشام. وأمية هذا : شاعر ثقفى مشهور فى الجاهلية ، كان عالماً بالأخبار ، وقد قرأ كثيراً من الكتب ، وعلم أن الله سيرسل رسولا فى ذلك الوقت، فرجا أن يكون هو الرسول، فلما بعث النبى — عليه السلام — حسده وكذبه، ولم يوفق للإيمان به. وقيل: إنه هو الذى نزل فيه فى سورة الأعراف — قوله تعالى: (واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين) .

واسمُ الإشارةِ . واسمُ الجنس لِمُعَيَّنٍ[1] خلافاً للكوفيين فيهما[2]؛
احتَجُّوا بقوله * بِمِثلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ *[3]

اللغة والاعراب : أدين :أتخذ ديناً ، من دان بالشيء ـ اتخذه ديناً . «اللهم» منادى مبنى على الضم ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف «رباً» مفعول رضيت ـ أو تمييز ـ أو حال من لفظ الجلالة، «فلن» الفاء للتفريع و «لن» حرف نفي ونصب «أرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا «أدين» فعل مضارع ارتفع بعد حذف الناصب، وأصله : أن أدين ـ على حد: «تسمع بالمعيدى» ، «إلهاً» مفعوله «غيرك» غير صفة لإلهاً والكاف مضاف إليه «الله» منادى بحذف حرف النداء بدون تعويض ـ على رأى «راضياً» حال من فاعل رضيت ـ أو أدين ، أو هو مفعول مطلق لرضيت على حد ، قم قائماً ـ أى قياماً .

والمعنى : رضيت رضاً بك رباً يا ألله ، فلن أرى أن أتخذ إلهاً غيرك أعبده وأدين له .

والشاهد : فى قوله «الله» حيث أعرب منادى مع حذف حرف النداء ـ وبدون تعويض بالميم المشددة، وذلك ممنوع ؛ كما أنه يجب حذف الحرف معه إذا لحقته الميم ؛ لأنه لايجمع بين العوض والمعوض. وهذا هو القياس. وماجاء على غير ذلك فهو مخالف للقياس.

(١) المراد به : النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها . وعلة امتناع الحذف عندهم : أن حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض عن أداة التعريف ، فلا يحذف كما لا تحذف . وكذلك اسم الإشارة

(٢) فقد أجازوا نداء اسم الإشارة على قلة ـ بشرط ألا تتصل به كاف الخطاب ـ إلا فى الندبة فيصح ، فإن اتصلت به الكاف ففى جواز ندائه خلاف ، والصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى . وكذلك يجوز نداء اسم الجنس لمعين ـ قليلا.

(٣) عجز بيت من الطويل ، من قصيدة لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة . وصدره:

* إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى *

ومطلع القصيده :

عَلَيْكُنَّ يا أطلالَ مىَّ بشارِعٍ عَلَى ما مَضَى مِن عَهدِكُنَّ سَلَامُ

وقولهم: أَطْرِقْ كَرَا[١]   وَافْتَدِ مَخْنُوقُ[٢]   وَأَصْبِحْ لَيْلُ[٣]

وذلك عند البصريين ضَرورةٌ وشُذوذٌ[٤] .

اللغة والاعراب . همِلت العين : فاض دمعها وسال . لوعة ، اللوعة : حرقة فى القلب من ألم الحب والهوى أو الحزن . غرام : ولوع وشدة رغبة . « إذا » شرطية « هملت » فعل الشرط والتاء للتأنيث « عينى » فاعله « لها » متعلق بهملت ، واللام للتعليل ــ أى لأجل المحبوبة « قال » فعل ماض جواب الشرط « صاحبى » فاعله مضاف للياء « بمثلك » جار ومجرور خبر مقدم « هذا » ها : للتنبيه ، و « ذا » اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء « لوعة » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مقول القول . « وغرام » معطوف على لوعة

والمعنى : كلما بكى وانهمر دمعه عند تذكر محبوبته ، قال له صاحبه : يا هذا ! إنك شديد الحب لها والغرام بها . وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته وغرامه ، ويذهب عنه بعض آلامه .

الشاهد : نداء اسم الإشارة وهو «هذا» مع حذف النداء ــ على رأى الكوفيين

(١) هذا جزء من مثل ، وتمامه : إن النعام فى القرى ، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أحسن وأشرف منه؛ أى اخفض يا كرا عنقك للصيد، فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك ــ وهو النعام ــ قد صيد وجىء به من مكانه إلى القرى : وأصله : يا كروان ــ فرخم بحذف النون والألف ــ كما سيأتى إيضاحه ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وشذوذه من وجهين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بشىء من ماله ؛ أى افتد نفسك يامخنوق .

(٣) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشىء؛ أى لتذهب أيها الليل بهمومك وليأت الصبح بديلا عنك ؛ فقد حذف حرف النداء فى هذه الأمثلة ، مع أن المنادى اسم إشارة فى المثال الأول ، واسم جنس فى الأخيرين . وبذلك احتج الكوفيون على الجواز ، وجعلوا منه قوله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، على أن هؤلاء ــ اسم إشارة منادى

(٤) أى: ضرورة إذا وقع فى النظم، وشذوذ إذا ورد فى النثر. ومن ذلك قول المتنبى.

(الفصل الثانى) فى أقسام المنادى وأحكامه

المنادَى على أربعة أقسام :

(أحدها) ما يجبُ فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به (١) لو كان معْرَباً ، وهو ما اجتمعَ فيه أمران:

هَذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتَ رَسِيساَ ثُمَّ انصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيساَ

أى : ياهذى . وقيل: المتنبى كوفى فجاء كلامه على مذهبهم . ومعنى هجت : أثرت . رسيساً : هما . نسيساً : بقية نفس . أما الآية فمؤولة على أن « هؤلاء » بمعنى الذين، وهو خبر عن أنتم – أو بالعكس، وجملة « تقتلون» صلة . أو أن هؤلاء اسم إشارة وجملة « تقتلون » حال . وقد اقتصر الناظم فى مواضع الحذف على قوله :

(وَغَيْرَ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً – قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فى اسْمِ الجِنْسِ ، وَالْمُشَارِ لَهْ قَلّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ)(*)

أى : قد يعرى – أى يتجرد – المنادى من حرف النداء ؛ إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث . وحذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس المعين ، والمشار له – أى اسم الإشارة ؛ بشرط خلوه من ضمير المخاطب ، وقد منعه كثير من النحاة . ومن يمنع ذلك فانصر لائمه ؛ لأنه لا حجة له فى المنع ، فقد وردت أمثلة كثيرة عن العرب تكفى للقياس عليه .

(١) فيبنى على الضم الظاهر أو المقدر فى : المفرد الحقيقى ، وما يلحق به كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة – غير المبدوءة بأل ، وفى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم . وعلى الألف فى المثنى ، وعلى الواو فى جمع المذكر السالم . وعلل النحويون البناء

(*) «وغير مندوب» غير مبتدأ ومندوب مضاف إليه «ومضمر، وما» معطوفان على مندوب و«ما» اسم موصول « مستغاثاً » حال من فاعل جا ، والجملة صلة ما « قد يعرى » الجملة خبر المبتدأ « فاعلما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف

(*) « وذاك » مبتدأ والإشارة إلى التعرى – أى التجرد من حرف النداء – المفهوم من يعرى. « فى اسم الجنس» فى اسم متعلق بقل والجنس مضاف إليه « والمشار » عطف على اسم الجنس «له» متعلق به ، وجملة «قل» خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط مبتدأ « يمنعه » فعل الشرط « فانصر» الفاء واقعة فى جواب الشرط « عاذله » مفعول انصر ومضاف إليه ، والجملة جواب الشرط .

أحدُهما : التعريفُ ؛ سواء كان ذلك التعريفُ سابقاً على النـداء ، نحو : يا زيدُ، أو عارضاً فى النداء بسبب « القَصْدِ والإقْبَالِ »[1] نحو : يا رجلُ — تريد به مُعَيَّناً .

والثانى : الإفرادُ؛ و نَعْنِى به ألاَّ يكون مضافاً ، ولا شَبِيهاًبه ؛ فيدخلُ فى ذلك: المركَّبُ المزجى[2] . والمثَنَّى. والمجموع[3] ،نحو:يا مَعْدِى كربُ ـ ويا زيدانِ ـ ويا زيدونَ ـ ويا رَجُلاَنِ ـ ويا مُسلِمونَ ـ وياهندات[4] .

وما كان مَبْنِيًّا قبلَ النِّداء ؛ كسيبويهِ ، وحَـــذَام ـ فى لغة أهل

بمشابهته الـكاف الاسمية فى نحو ، « أدعوك » ـ خطاباً ـ وإفراداً ـ وتعريفاً ، وهذه تشبه الـكاف الحرفية لفظاً ومعنى ، فهو مشبه للحرف بالواسطة .

(١) أى قصد المنـكر بعينه، مما يزيل عنه الإبهام ، وإقبال المتـكلم عليه وإلقائه الـكلام نحوه ؛ فالعلم المفرد بعد النداء ـ معرفة من غير شك، سواء كان التعريف سابقاً على النداء ـ وهو الأرجح ، أو تجدد بسبب النداء . والنـكرة المقصودة هى : التى تستفيد التعريف من النداء ، وحكمها البنـاء على الضمة أو ما ينوب عنها ـ فى محل نصب ، فهى كالمفرد العلم فى ذلك ؛ بشرط أن تـكون مفردة ، وغير موصوفة قبل النداء ـ كما سيأتى .

(٢) وكذلك العددى ـ كخمسة عشر ، والإسنادى ـ كفتح الله . ويبنى المزجى على ضم الجزء الثانى ـ وكذلك الإسنادى ، والعددى على فتح الجزأين .

(٣) قال الصبان : الظاهر أن نحو ، يا زيدان ويازيدون ـ من النـكرة المقصودة لا من العلم ، وأن العلمية زالت ؛ إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنـكيره ، ولهذا دخلت عليهما أل ، فتعريفهما بالقصد والإقبال .

(٤) الأول مبنى على ضم الجزء الثانى، والأخير كذلك لأنه جمع مؤنث، والباقى على الألف والواو ـ والجميع فى محل نصب ؛ لأن المنادى بمنزلة المفعول به . وقد اختلف فى ناصبه ؛ فعند سيبويه والجمهور : أن الناصب له فعل مضمر وجوباً ، حذف لـكثرة الاستعمال فنابت عنه « يا » ـ أو إحدى أخواتها ، وصار المفعول به منادى مبنياً على

الْحِجاز ـ قُدِّرَتْ فيه الضمةُ(١) .

ويظهرُ أثرُ ذلك فى تابعِه ؛ فتقول : يا سيبويهِ العالِمُ ـ برفع العالم ونصبه(٢) كما تَفعلُ فى تابع ماتَجدَّد بناؤه ، نحو : يا زيدُ الفاضلُ .

والمَحْكِيُّ كالمبنىّ(٣) تقول : يا تأبَّطَ شرًّا المقدامُ ـ أو المقدامَ .

الضم فى محل نصب ؛ فأصل يا محمد ـ أدعو محمدا ؛ حذف الفعل ونابت منابه « يا »

ويرى المبرد والفارسى : أن النصب بحرف النداء الذى سد مسد الفعل المستتر ، وقد استتر الفاعل فيه ، والمنادى مشبه بالمفعول به . ويعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ؛ على الرغم من أنها قبل النداء خبرية .

(١) أى كما تقدر فى المعتل ، كفتى ـ وقاض .

(٢) الرفع مراعاة للضم المقدر ، والنصب مراعاة المحل . ولا يجوز الجر مراعاة للكسر : لأنها حركة بناء . ويقال فى إعرابه : مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ـ فى محل نصب ، و «سيبويه» منادى مبنى على ضم مقدر ، منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ـ فى محل نصب .

(٣) أى يبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره حركة الحكاية ـ فى محل نصب ، ويرفع تابعه وينصب على النحو المبين فى المبنى . وإذا نودى المنقوص كقاض ـ حذف تنوينه ورجعت الياء ، وبنى على ضم مقدر عليها . وإذا نودى : اثنا عشر ، واثنتا عشرة ـ علمين ـ جاز أن يقال : يا اثنا عشر ، ويا اثنتا عشرة ـ بالبناء على الألف ، وتبقى عشر وعشرة مبنية على الفتح ؛ لأنها بمنزلة نون المثنى ـ وهمزتهما للقطع ما داما علمين .

ويجوز أن يقال : يا اثنى عشر ، ويا اثنتى عشرة ـ بالنصب بالياء ، واعتبار عشر وعشرة ـ بمنزلة المضاف إليه صورة . وقد أشار الناظم إلى القسم المتقدم بقوله :

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ المُنَادَى المفْرَدَا ... عَلَى الَّذِى فى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا)(*)

أى ينبغى أن يبنى المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه

(*) « وابن » فعل أمر مبنى على حذف الياء « المعرف » مفعوله « المنادى » بدل من المعرف « المفردا » نعت للمنادى « على الذى » جار ومجرور متعلق بابن « فى رفعه » متعلق بعهدا الواقع صلة للذى ، ونائب فاعل عهدا يعود إلى الذى ، والألف للاطلاق (*) «انضمام» مفعول انو « ما » اسم موصول مضاف إليه « بنو » الجملة صلة ، والعائد محذوف ـ أى بنوه « قبل

(والثانى) ما يجب نَصبُه . وهو ثلاثة أنواع :

أحدُها : النكرة غير المَقْصودة[1] ؛ كقول الواعظِ : يا غافِلاً والمَوتُ يطْلُبه[2] ، وقول الأعمى : يا رجلاً خُذ بيدِى ، وقول الشاعر :

* أَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَن *[3]

فى حالة رفعه قبل النداء؛ فما علامته الضمة يبنى عليها، وما علامته الألف كالمثنى، أو الواو كجمع المذكر — يبنى عليهما. ومثل المفرد العلم: النكرة المقصودة؛ لأنها عرفت بالنداء كما بينا.

وما كان من الأسماء مبنياً قبل النداء ، يجب تقدير بنائه على الضم ، وإجراؤه مجرى المعرب الذى زال إعرابه وتجدد بناؤه بالنداء — أو مجرى المبنى الذى زال بناؤه القديم وحل محله بناء جديد ؛ وذلك بأن يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه — وبالنصب مراعاة للمحل، على النحو الذى شرحناه

(١) أى الباقية على إبهامها وشيوعها ، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمناداة ، وتسمى : اسم الجنس غير المعين .

(٢) هذا إذا جعلت الواو استئنافية ، فإن جعلت حالية — كان من أمثلة الشبيه بالمضاف ؛ لعمله النصب فى الجملة التى هى حال من ضمير « غافلا » المستتر فيه .

(٣) صدر بيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثى — أحد شعراء الجاهلية من قصيدة ينوح فيها على نفسه ، عندما أسرته تيم الرباب فى يوم الكلاب الثانى. وعجزه :

* نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا * . ومطلع القصيدة :

أَلا لاَ تَلومانى كَفَى اللَّوْمَ مابِيَا ... فَمَا لَكُما فى اللَّوم خَيْرٌ وَلا لِيَا

اللغة والاعراب . عرضت : أى ظهرت ، وقيل معناه : أتيت العروض ، والعروض : اسم لمكة والمدينة وماحولها. نداماى: جمع ندمان ، وهو المؤنس فى مجلس الشراب . نجران : بلد باليمن . « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب « إما » إن شرطية مدغمة فى « ما » الزائدة « عرضت » فعل الشرط « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « نداماى » ندامى مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وهو مضاف إلى ياء المتكلم « من نجران » متعلق بمحذوف حال من الندامى . ونجران ممنوع من الصرف

النداء» قبل ظرف متعلق ببنوا والنداء مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، ويجر فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، ونائب الفاعل يعود إلى الذى بنوا قبل النداء « مجرى » مفعول مطلق مبين للنوع « ذى بناء » مضاف إليه « جددا» فعل ماض للمجهول ، والجملة فى محل جر صفة لبناء.

وعن المـازنى أنه أحال وجود هذا القسم

الثانى : المضاف[1] ؛ سواء كانت الإضافةُ مَحضة ، نحو : (رَبَّنَا اغفِرْ لَنَا). أوَ غير مَحْضَةٍ نحو: يا حسنَ الوجه . وعن ثعلب إجازةُ الضمِّ فى غير المحضة[2] .

الثالث : الشبيهُ بالمضاف ؛ وهو ما اتَّصَلَ به شئٌ مِن تمامِ معناه[3]

للعلمية والتأنيث «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقياً» اسمها والألف للاطلاق ، والخبر محذوف ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففه . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ـ مفعول ثان ليلغن .

والمعنى : يندب الشاعر حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، فيقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى ورفاقى ، وأهلى وأحبابى ـ أنه لا تلاقى بيننا ؛ فنحن فى الأسر لا ندرى ما الله صانع بنا .

والشاهد : فى قوله « فياراكباً » فهو منادى منصوب لأنه نـكرة غير مقصودة ؛ فإن الشاعر لايقصد راكباً معيناً .

وفى هذا وأمثاله ـ رد على المـازنى الذى زعم استحالة وجود هذا النوع ؛ بدعوى أن نداء غير المعين لا يمكن . وقال : إن التنوين فى ذلك شاذ أو ضرورة

(١) بشرط أن تـكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ فلا يصح أن يقال : يا غلامك ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ، مع أن المضاف إليه ضمير لمخاطب غير المضاف

(٢) حجته : أن الإضافة فيها فى نية الانفصال . ورد بأن علة البناء مشابهة الضمير ، وهى مفقودة هنا ؛ لأن الصفة المضافة إلى معمولها ـ ليست بهذه المنزلة ، ولم يسمع عن العرب ما يسيغ ذلك . وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف ، والمضاف إليه ـ فى الضرورة الشعرية ، كقول سعيد بن مالك :

يَاَ بُؤْسَ للحَــــربِ التى وَضعَتْ أراهِطَ فاستَرَاحوا

(٣) أى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء كان هذا المعمول مرفوعاً به ـ أم منصوباً ـ أم مجروراً بالحرف، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ـ أم معطوفاً على المنادى قبل النداء ، ومنه النـكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير من النحاة ؛ سواء وصفت بمفرد أو بغيره ، نحو : يا حليماً لا يعجل ؛ لأنه قد اتصل بها شئ تمم معناها .

نحو : يا حسناً وجهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثةً وثلاثين ـ فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك[١] . ويمتنعُ إدخال « يا » على ثلاثين[٢] خلافاً لبعضهم . فإن نَادَيْتَ جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غيرَ معيَّنة ـ نصبتَهما أيضاً[٣] وإن كانت معيَّنةً ـ ضَمَمْتَ الأول[٤] وعرَّفْتَ الثانى بأل[٥] ونَصَبْتَه أو رفعتَه[٦] ـ إلا إن أُعيدَتْ معه « يا » فيجِبُ ضَمُّه وتجريدُه من أل[٧] .

ومَنْعُ ابن خَروف[٨] إعادةَ «يا»، وتَخييرُه فى إلحاق أل ـ مردودٌ[٩]

(والثالث) ما يجوزُ ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

---

(١) أى : قبل النداء ، وهذا مثال للمنادى المعطوف عليه قبل النداء .

وإنما وجب نصبها للطول ؛ أما الأول فلشبهه بالمضاف ، لأن الثانى معمول له لوقوع التسمية بهما. وأما الثانى فبالعطف بالواو (٢) لأنه جزء علم، كشمس ـ من عبد شمس، وقيس ـ من عبد قيس . أما المخالف فقد نظر إلى الأصل .

(٣) أى مادمت تريد المجموع؛ أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة، وأما الثانى فللعطف

(٤) لأنه نكرة مقصودة، ما دمت أردت به جماعة معينة .

(٥) لأنه اسم جنس أريد به معين أيضاً ، فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ولم يكف تعريف النداء ؛ لأن « يا » لم تدخل عليه مباشرة .

(٦) أى : عطفاً على محل المتبوع أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه .

(٧) أما الضم فلأنه نكرة مقصودة . والمقصود بالضم : البناء على ما يرفع به . وأما تجريده من «أل» فلأن «يا» لا تجامع أل إلا فى مواضع ستأتى، وليس هذا منها .

(٨) انظر صفحة : ٧٧ ـ جزء ثان

(٩) قوله : مردود ـ خبر منع . ووجه الرد على الشطر الأول : أن الثانى ليس بجزء علم حتى تمتنع معه « يا » ، وعلى الشطر الثانى : أن اسم الجنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل ـ لا التخيير . وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :

أحدُها : أن يكون علماً مُفرداً[١] ، موصوفاً بابنٍ ، مُتَّصلٍ به ، مضافٍ إلى عَلَمٍ[٢] نحو : يا زَيْدُ بْنَ سَعيدٍ[٣] . والمختار عند البصريين — غير المبرد — الفتح ، ومنه قوله : * يا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ بْنِ الْجارُودْ *[٤]

(وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ — انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا)(*)

أى : إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة ، أو كان مضافاً ، أو مشبهاً به — فانصبه بغير خلاف فى ذلك . ولم يعتد الناظم برأى ثعلب المخالف — لضعفه .

(١) فلا يكون مثنى ولا مجموعا ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة ، فلا يكون معتل الآخر . فنحو : يا موسى بن محمد — يتعين فيه الضم .

(٢) سواء كان كل من العلمية : اسماً — أو كنية — أو لقباً . ومتى اجتمعت هذه الشروط فى نداء أو غيره — وجب حذف همزة الوصل وألفها من ابن وابنة كتابة ونطقاً ؛ إلا لضرورة الشعر — أو وقوع إحداهما فى أول السطر ، فتثبت حينئذ كتابة. « انظر صفحة ١٢٢— باب العلم— من الجزء الأول » .

(٣) فيجوز فى « زيد » البناء على الضم فى محل نصب على الأصل ؛ لأنه مفرد علم ، وعلى الفتح فى محل نصب أيضاً ؛ إما لتركيبه مع الصفة وجعلهما شيئاً واحداً — كخمسة عشر — أو على الاتباع لفتحة « ابن » ؛ لأن الحاجز بين آخر المنادى وآخر صفته — حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلا فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين .

ويقال فى إعرابه: مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة الاتباع فى محل نصب. وكلمة « ابن » صفة منصوبة باعتبار المحل . ويجوز أن يكون المنادى معرباً منصوباً مضافاً إلى سعيد ، وكلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لا توصف بإعراب ولا بناء ولا محل لها ، ولا شك أن هذا تكلف لا مبرر له .

(٤) صدر بيت من الرجز ، نسبه الجوهرى لرؤبة . ونسبه غيره لرجل من بنى الحرماز يمدح الحكم بن المنذر العبدى — أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك . وعجزه .

* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ *

(*) « والمفرد » مفعول مقدم لانصب « المنكور » صفته « والمضافا وشبهه » معطوفان على المفرد ، والهاء فى شبهه مضاف إليه عائدة إلى المضاف « عادماً » حال من فاعل انصب ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافا » مفعوله .

ويتعيَّن الضمُّ في نحو : يا رجل ابنَ عمرٍو ، ويا زيدُ ابنَ أخينا ؛ لانتفاءِ عَلَميَّة المنـــادى في الأولى ـ وعَلمية المضاف إليه في الثانية . وفي نحو: يا زيدُ الفاضلَ ابنَ عَمرو ؛ لوجود الفصل . وفي نحو : يا زيدُ الفاضلَ ؛ لأنَّ الصفةَ غيرُ « ابن » . ولم يَشْتَرِط ذلك[1] الـكوفيون ، وأنشدوا : * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجوادَا *[2] ـ بفتح عُمَرَ .

اللغة والاعراب : الجارود : لقب لجد الممدوح ، قيل : لقب بذلك لأنه أغار على قوم فاكتسح أموالهم ، فشبهوه بالسيل الشديد الذى يجرف أمامه كل شيء . سرادق : هو ما يمد فوق صحن الدار . المجد : علو المنزلة وسمو القدر .

« يا » حرف نداء « حكم » منادى ، وقد ورد بالفتح ؛ فهو مبنى على ضم مقدر فى محل نصب منع منه حركة الإتباع . أو على الفتح لتركيبه مع « ابن » صفة للحكم على اللفظ أو المحل « المنذر » مضاف إليه « ابن » الثانية مجرورة صفة المنذر « الجارود » مضاف إليه وسكن للوقف « سرادق المجد » مبتدأ ومضاف إليه « ممدود » خبر .

والمعنى : أن الممدوح ذو شرف وسيادة ، وقد جعل المجد ذا سرادق منصوب عليه ـ على سبيل الاستعارة بالـكناية .

والشاهد : فتح « حكم » على الرواية ، ويجوز فيه الضم . وقد اشترط فى جواز الوجهين : كون الابن صفة ؛ فلو جعل بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى حذف منه حرف النداء ، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره : أعنى ونحوه ـ تعين الضم .

(١) أى كون الوصف « ابنا » . وحجتهم : أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء فى باب « لا » نحو : لا رجل ظريف بفتحهما ـ فيجوز هنا .

(٢) عجز بيت من الوافر ـ لجرير ، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز . وصدره :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى *

ومطلع القصيدة : أَبَتْ عيناكَ بالحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْـكَرْتَ الأَصَادِقَ وَالبِلَادَا

اللغة والاعراب : كعب بن مامة : هو كعب الأيادى ـ الذى يضرب به المثل فى الإيثار ؛ لأنه آثر رفيقه فى السفر بالمـاء حتى مات عطشاً . ومامة : اسم أمه ـ وابن سعدى : هو أوس بن حارثة الطائى الجواد المشهور ـ وسعدى : اسم أمه ـ

والوصفُ بابنةٍ كالوصف بابنٍ نحو : يا هندُ ابنةَ عمرو . ولا أثَرَ للوصف ببنت؛ فنحو: يا هندُ بنتَ عمرو ـ واجبُ الضَّم[١] .

(الثانى) أن يُكرر[٢] مضافاً ، نحو : يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ ،

«فما»ما نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» ابن صفة ومامة مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وابن أروى معطوف على سابقه ومضاف إليه « بأجود » خبر « ما » على زيادة الباء «يا عمر » يا : للنداء ، وعمر منادى مبنى على الفتح أو على ضم مقدرة منع من ظهوره فتح الاتباع، « الجوادا » صفة. **والمعنى**: واضح .

والشاهد : أن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» ـ وهو الجوادا ـ على رأى الكوفيين ؛ بدليل قوافى القصيدة. ويحمله البصريون على أن «عمر» حذفت منه الألف ، وأصله « يا عمرا » فهو كالمندوب ، والألف المحذوفة كألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة ـ لا حركة العامل ، وهو تكلف بعيد .

(١) ويمتنع الفتح لتعذر الإتباع ؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء . وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بقوله :

(وَنَحْوَ « زَيْدٍ » ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ، مِنْ نَحْوِ « أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ » لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ ـ إِنْ لَمْ يَلِ الاِبْنُ عَلَمَاً ، أَوْ يَلِ الاِبْنَ عَلَمٌ ـ قَدْ حُتِمَا)(*)

أى أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً ، موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة ـ مضافين إلى علم ـ جاز فيه البناء على الضم والفتح . ولم يذكر المصنف هذه الشروط اكتفاء بالمثال ، وقد بينت بإيضاح . والضم محتوم ، ويمتنع الفتح ـ إن لم يقع « ابن » بعد علم ، أو لم يقع بعده علم ، وباقى المحترزات بينها المصنف .

(٢) أى المنادى المفرد المعرفة ، سواء كان علماً أم اسم جنس . وفى التمثيل بسعد

(*) « نحو زيد » نحو مفعول لضم وزيد مضاف إليه «وافتحن» معطوف على ضم، ومفعوله ضمير محذوف يعود على زيد « من نحو » متعلق بمحذوف حال من زيد « أزيد » الهمزة للنداء و«زيد» منادى مبنى على الضم فى محل نصب. ويجوز فيه البناء على الفتح «ابن» نعت لزيد باعتبار محله « سعيد » مضاف إليه « تهن » مجزوم بلا الناهية

(*) « والضم» مبتدأ « إن » شرطية « الابن » فاعل يل «علماً» مفعوله، والجملة فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ـ أى فالضم حتم « أو يل » بالجزم عطف على يل الأولى المجزوم بلم ، « الابن» مفعول يل الثانى «علم » فاعله « قد حتما » قد : حرف تحقيق ، ونائب فاعل حتم يعود على الضم ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ .

فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضممته[١] فالثانى بيان أو بدل – أو بإضمار « يا » ، أو « أعنى »[٢] .

وإن فتحته؛ فقال سيبويه: مُضافٌ لما بعد الثانى، والثانى، مُقحَم بينهما[٣] .

وقال المبرّد : مُضافٌ لمحذوف مُماثِلٍ لما أُضيف إليه الثانى[٤] .

وقال الفراء : الاسمانِ مضافان للمذكور[٥]، وقال بعضهم : الاسمان مُرَكّبان تركيبَ خمسة عشر ثم أضيفا[٦] .

سعد الأوس – إشارة إلى بيت من أبيات من الطويل ، قيل : إن هاتفاً هتف بها فى أهل مكة قبل إسلام سعد بن معاذ ، وسعد بن عبادة – وهى :

فإنْ يسلم السّعدانِ يُصْبِح محمداً ... بمكة لا يَخْشَى خلافَ المُخالفِ

أيا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنْتَ ناصراً ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

أجِيبا إلى دَاعِى الهُدَى ، وَتمنّيا ... على اللهِ – فى الفِرْدَوْسِ – مُنْيَةَ عارِفِ

وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ – رضى الله عنه. وسعد الخزرج هو: سعد بن عبادة.

(١) أى : لأنه مفرد معرفة، يبنى على الضم فى محل نصب.

(٢) أى أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى، فهو كالنعت المقطوع إلى النصب.

(٣) أى متوسط بين المتضايفين . ونصبه ؛ إما لأنه توكيد لفظى للأول ، ولم ينون لقصد المشاكلة بين الاسمين – أو فتحته فتحة إتباع للأول .

وقيل : هو زائد ، على القول بزيادة الأسماء زيادة مطلقة لاتوصف فيها بإعراب ولا بناء ، والفصل جائز بين المتضايفين ، وفتحته أيضاً فتحة إتباع للأول .

(٤) ويكون نصب الثانى حينئذ على أحد الأوجه المذكورة عند ضم الأول ؛ وهو أن يكون منادى – أو عطف بيان – أو بدل .. إلخ . والأصل : يا سعد الأوس سعد الأوس ، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

(٥) وهو رأى ضعيف ؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد .

(٦) وتكون فتحة الثانى على هذا – فتحة بناء .

وقد أشار الناظم إلى هذا النوع ببيت سيأتى فى آخر « فصل تابع المنادى» وهو :

(الرابع) ما يجوزُ ضمُّه ونصبُه : وهو المنادَى المستحقُّ للضم ؛ إذا اضْطُرَّ الشاعرُ إلى تنوينه ، كقوله : * سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *[1] ، وقوله : * أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً *[2]. واختار الخليلُ وسيبويه—

(فى نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ)(*)

أى : فى مثل ياسعد سعد الأوس — مما وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً ، والثانى مضاف — يجب نصب الثانى منهما . أما الأول فيجوز فيه الضم والفتح على النحو والتوجيه الذى بينه المصنف . وإذا كان الاسم الثانى غير مضاف ، نحو : يا محمد محمد ، أى ياسعد سعد — جاز بناؤه على الضم ؛ على أنه منادى حذف قبله حرف النداء — أو بدل ، وجاز رفعه ونصبه باعتباره توكيداً لفظياً — على اللفظ أو المحل .

(١) صدر بيت من الوافر للأحوص — محمد بن عبد الله بن عاصم الأوسى . وعجزه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

اللغة والاعراب : « سلام الله » مبتدأ ومضاف إليه . « يا » للنداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لضرورة الشعر « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « عليك » خبر ليس مقدم « السلام » اسمها مؤخر .

والمعنى : واضح .

والشاهد : فى « يا مطر » الأول ؛ حيث جاء منوناً مرفوعا لضرورة الشعر ، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم .

(٢) **عجزه** : * أَلُؤْماً لا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابا *

وهو لجرير ، وقد تقدم شرحه فى باب المفعول المطلق «صفحة ١٣٧ — جزء ثان» .

والشاهد : فيه هنا : نصب « عبدا » وتنوينه للضرورة ، مع أنه منادى مفرد معرفة ، لأنه نكرة مقصودة . وقيل : يجوز نصبه لأنه شبيه بالمضاف ؛ إذ هو نكرة

(*) « فى نحو » متعلق بينتصب « سعد » منادى مفرد حذف فيه حرف النداء ، ولتكرره يجوز فيه الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع لما بعده « سعد الاوس » بنقل حركة الهمزة إلى اللام — منصوب لاغير على البدلية ، أو عطف بيان على محل الأول ، أو توكيد له على تقدير فتحه « ينتصب ثان » فعل وفاعل « أولا » تنازعه الفعلان قبله « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

الضمَّ . وأبو عَمْرٍو[١] وعيسى[٢] ـ النَّصبَ . ووافق الناظمُ والأعْلَمُ ـ سيبويه فى العلم[٣] ، وأبا عمرٍو وعيسى ـ فى اسمِ الجنسِ[٤] .

موصوفة ؛ كما يجوز أن يكون « عبداً » ـ حالا من فاعل فعل محذوف ؛ كأنه قال : أتفخر عبدا ؟ أى : وأنت عبد ؟ ولا يليق الفخر بالعبيد .

(١) اسمه كنيته ، وقيل : اسمه زبان بن العلاء بن عمار التميمى المازنى البصرى . أخذ العربية عن ابن أبى إسحاق ـ أول من مد القياس وشرح العلل . وكان أبو عمرو أوسع منه علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها . كما كان من جلة القراء ، وأحد أئمة القراءات السبع الموثوق بهم . وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها ، وفيه يقول الفرزدق :

ما زلت أفتح أبواباً وَأُغْلِقُهَا ‏ ‏ ‏ حتى أتيتُ أبا عَمرِو بن عمَّار

سمع أبو عمرو رجلا ينشد بيت المرقش الأصغر :

ومَن يَلْقَ خيراً يَحمدِ الناسُ أمرَه ‏ ‏ ‏ ومَنْ يَغْوَ لا يعدَم على الغىِّ لائما

فقال له : قل : ومن يغوِ ـ بكسر الواو ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل : «فغوَى» وتوفى أبو عمرو فى طريق الشام سنة ١٥٤ ﻫ .

(٢) هو أبو عمرو ـ عيسى بن عمر الثقفى ، مولى خالد بن الوليد المخزومى . كان إماماً فى النحو والعربية . أخذ عن ابن إسحاق وأبى عمرو بن العلاء ، وروى عن الحسن البصرى . وعنه أخذ الأصمعى والخليل وغيرهما . وكان عيسى يطعن على العرب ، ويخطىء المشاهير منهم ـ كالنابغة فى بعض أشعاره . كما كان صاحب تقعير فى كلامه واستعمال للغريب فيه . وله مصنفات كثيرة ؛ يقال إنها تربى على السبعين . ومنها : الإكمال والجامع ـ فى النحو ، وفيها يقول الخليل :

بَطَلَ النَّحْو جميـعاً كلّه ‏ ‏ ‏ غيرَ ما أحدَثَ عيسى بنُ عمر

ذاكَ «إكمالٌ» وَهذَا «جامعٌ» ‏ ‏ ‏ فَهمُا النَّاسُ شمسٌ وقَمر

قال السيرافى : لم يقع هذان الكتابان إلينا ، ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما .

ومات عيسى بن عمر سنة ١٤٩ ﻫ . قبل أبى عمرو بن العلاء بسنوات .

(٣) أى : الضم فيه « كمطر » فى البيت السابق ، وذلك لشدة شبهه بالضمير .

(٤) أى فى نصبه « كعبدا » فى البيت الثانى ؛ وذلك لضعف شبهه بالضمير .

(فصل) ولا يجوز نداءُ ما فيه « أل »[١] - إلا فى أربع صور :

إحداها : اسمُ الله تعالى[٢] . أجْمَعُوا على ذلك ؛ تقولُ « يا ألله » بإثبات الألفَيْن ، و « يَـلَّهُ » بحذفهما ، و « يألَّهُ » بحذف الثانية فقط. والأكثرأن يُحْذَفَ حرفُ النداءويُعَوَّض عنه الميمُ المشدَّدةُ فتقول:«اللَّهُمَّ»[٣] وقد يُجْمَعُ بينهمافى الضرورةالنادرة كقوله: *أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا*[٤].

وخير فى النظم بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة - فقال :

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)(*)

أى : اضمم أو انصب ما نون اضطراراً ؛ من كل ماله استحقاق ضم بين فيما سبق. وذلك هو : المفرد العلم ، والنكرة القصودة . وإذا نون المبنى على الضم بقى على بنائه أما فى حالة تنوينه منصوباً - فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة .

هذا : ويجوز فى تابع المنون المضموم : الضم مراعاة للفظه ، والنصب مراعاة لمحله . أما تابع المنون المنصوب - فيجب نصبه

(١) لما فيه من الجمع بين معرفين ظاهرين : النداء ، وأل . وذلك مالم يعهد فى الأساليب العربية ؛ سواء كان النداء بيا-أو إحدى أخواتها . أما دخول«يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم - فلامانع منه؛لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة (٢) وذلك للزوم «أل» له، حتى صارت كالجزء منه .

(٣) وهو من الألفاظ الملازمة للنداء . ويقال فى إعرابه : « الله » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء « يا » .

(٤) عجز بيت من الرجز ، لأبى خراش الهذلى. ويقال : هولأمية بن أبى الصلت وصدره : * إنِّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا *

اللغة والاعراب . حدث : حادث طارىء من مكاره الدنيا . ألما : نزل . «إنى»إن حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره « ألم » وهو فعل الشرط«ألما» فعل ماض والألف للاطلاق «أقول» الجملة خبر «إن» ، وهو يدل على جواب إذا - أو هو الجواب،وجملة

(*) « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « اضطراراً» مفعول لأجله « نونا » فعل ماض للمجهول والألف للاطلاق، والجملة صلة «ما»«مما» متعلق بنونا وما موصولة «له»متعلق ببينا «استحقاق ضم»مبتدأ ومضاف إليه «بينا» الجملة خبر، وجملة المبتدأ والخبر صلة « ما » الثانية المجرورة بمن .

الثانية : الْجُمَلُ المَحْكِيَّةُ ، نحو : يا « الْمُنْطَلِقُ زيدٌ » فيمن سُمِّى بذلك[1] نص على ذلك سيبويه . وزاد عليه المبرَّد : ما سُمِّىَ به مِن موصولٍ مَبْدوءٍ بأل[2] نحو : الَّذِى ـ والَّتى . وصوَّبه الناظم .

الشرط وجوابه خبر، «يا» حرف نداء « اللهم » منادى مبنى على الضم ، والميم حرف ، وأصلها عوض عن « يا » عند حذفها ، وقد جمع بينهما للضرورة « ياللهم » الثانية ـ إعرابها كذلك . وجملة النداء فى محل نصب مقول القول

والمعنى : إذا نزل بى حادث من حوادث الدهر ، وطرأ علىَّ ما أحتاج فيه إلى المعونة ـ ألجأ إلى الله وأناديه ؛ فإنه ـ جلت قدرته ـ هو المعين وحده .

والشاهد : الجمع فى «ياللهم» ـ بين «يا» ـ والميم المشددة التى تأتى عوضاً عنها ، وذلك نادر ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض ، وهذا ما لم يعهد فى العربية .

هذا : وقد تحذف « أل » من اللهم فيقال: لَهُمَّ، وتكون كلمة «لاهُمَّ» هى المنادى المبنى على الضم ، وهو كثير فى الشعر ، ومنه قول القائل :

لا هُمَّ إنَّ الْعَبْدَ يَمْـــنَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ رِحَالَكْ

وقد تخرج «اللهم» عن النداء المحض؛فتستعمل قبل أحرف الجواب ؛ لتقوى الجواب وتؤكد مضمونه فى نفس السامع ، كأن يقال : أصحيح أنك مسافر ؟ فتقول : اللهم نعم ، أو : لا ، فكأنك تقول : والله ـ نعم ، أو : والله ـ لا . وقد تستعمل لإفادة الندرة والدلالة على قلة الشيء ، كأن يقال : سأسافر غداً اللهم إلا إذا تغير الجو . ومنه قول المؤلفين : اللهم إلا أن يقال كذا أو كذا . وهى فى الاستعمالين منادى صورة . فتعرب كما يعرب المنادى الحقيقى ، ويقال : إن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر ؛ هو تقوية الجواب ـ أو إفادة الندرة .

(١) أى من الجمل الاسمية المبدوءة بأل . ويقال فى إعرابه : مبنى على ضم مقدر للحكاية فى محل نصب . ويجب قطع همزته وإثباتها نطقاً وكتابة فى جميع الأحوال مع ثبوت ألف « يا » ؛ لأن المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم ـ ما عدا لفظ الجلالة « الله » فله حكمه الخاص الذى سلف (٢) بشرط أن يكون مع صلته علماً

الثالثة : اسمُ الجنس المُشبَّهُ به[1] كقولك : « يا الخليفةُ هَيْبَةً » نص على ذلك ابنُ سَعْدَان .

الرابعة : ضرورةُ الشعر كقوله : * عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المتَوَّجُ وَالَّذِي *[2]

ولا يجوزُ ذلك فى النَّثر ـ خلافاً للبغداديين .

نحو : «ياالذى سافر» ـ فى نداء من سمى بذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلته اسم واحد، أما الموصول وحده المسمى به ـ فتتفق على منع ندائه .

(١) بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ـ كما مثل المصنف. وتقديره : يا مثل الخليفة هيبة . فـ «يا» لم تدخل على « أل » ، بل دخلت فى الحقيقة على منادى محذوف قد حل محله المضاف إليه بعد حذفه ، فـ «الخليفة» منادى منصوب ؛ لأنه مضاف تقديراً بعد حذف المضاف وإقامته مقامه فى الإعراب ، و « هيبة » تمييز

(٢) صدر بيت من الكامل ، لم نقف على قائله ، وعجزه :

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ *

اللغة والاعراب . المتوج : الذى ألبس التاج . عرفت : اعترفت . العلا: الشرف . عدنان ، المراد : عدنان أبو العرب . « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب « يا » حرف نداء « الملك » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « المتوج » بالرفع والنصب ـ صفته على اللفظ أو المحل « والذى » معطوف على الملك « بيت العلا » بيت مفعول عرفت مقدم، والعلا مضاف إليه «عدنان» فاعل مؤخر .

والمعنى : واضح .

والشاهد : إدخال حرف النداء « يا » على الاسم المقترن بأل وهو « الملك » ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر . ويجيز الكوفيون نداء الاسم المقترن بأل كما سبقت الإشارة إليه . وفيما سبق من حكم اجتماع أل ، وحرف النداء ـ يقول الناظم مقتصراً على بعض الصور :

(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ «أَلْ» إلاَّ مَعَ « اللهِ » وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ)

(*) « وباضطرار » متعلق بخص « جمع » نائب فاعل خص ؛ إن كان ماضياً للمجهول ومفعوله إن كان فعل أمر « يا » مضاف إليه « وأل » معطوف عليه « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع « الله » مضاف إليه « ومحكى الجمل » معطوف

(الفصل الثالث) فى أقسامِ تابع المنادَى المبنى[1] وأحكامِه.

وأقسامُه أربعة :

(أحدها) ما يجب نصبُه مراعاةً لمحلّ المنادَى ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدُهما : أن يكونَ نعتاً[2] أو بياناً ، أو توكيداً .

وَالأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ   وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ (*)

أى أن الجمع بين حرف النداء و «أل» خاص بضرورة الشعر . أما مع لفظ الجلالة – «الله» ، والجمل المحكية المبدوءة باللام – فجائز . والأكثر فى نداء اسم الله: «اللهم» – بميم مشددة معوضة من حرف النداء . وشذ الجمع بين حرف النداء والميم فى قريض – أى فى شعر . وقد ذكر الناظم الجمع بين «يا» و «أل» ، والمقصود حروف النداء – لا خصوص «يا» .

ومن مواضع جوار الجمع بين حرف النداء و «أل» : المنادى المستغاث به المجرور باللام ، نحو : يالَلموسرين للمحتاجين ، وسيأتى فى بابه قريباً إن شاء الله .

(١) أما المنادى المنصوب اللفظ ؛ فإن كان تابعه نعتاً ، أو عطف بيان ، أو توكيداً – وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع ، نحو: يامجاهداً مخلصاً لا تحجم عن لقاء العدو . ياعرباً أهل اللغة الواحدة ، أو كلكم – أجيبوا داعى الوطن .

وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق مجرداً من «أل» – فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ أيضاً نحو: بوركت يابن الخطاب عمر – أو بوركتما يابن الخطاب وعلياً . وبعضهم يجعل ذلك فى حكم المنادى المستقل

(٢) بشرط ألا يكون منعوته – وهو المنادى – اسم إشارة ، ولا كلمة «أى» أو «أية» ، وإلا وجب رفع النعت كما فى الحالة الآتية .

على لفظ الجلالة ومضاف إليه (*) «والأكثر اللهم» مبتدأ ، وخبر مقصود لفظه ، «وبالتعويض» متعلق بمحذوف حال من اللهم «ياللهم» فاعل شذ قصد لفظه «فى قريض» متعلق بشذ .

الثـانى : أن يكون مضافاً مجرّداً من أل[1] ، نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو — ويازيدُ أبَا عبدِ الله ، ويا تميمُ كلَّهُم — أو كلَّــكُم[2] .

(والثانى) ما يجبُ رفعُه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو : نعتُ «أىّ» و «أية»[3] ، ونعتُ اسمِ الإشارةِ — إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً

(١) ويشترط أن تـكون الإضافة فى الثلاثة محضة على الراجح ، وإلا جاز رفع التابع مراعاة للفظ المنادى، نحو : يا رجل ضارب محمد ـ بالضم والنصب .

ووجوب النصب بهذين الشرطين ـ مذهب جمهور النحاة . وعن جماعة من الـكوفيين : جواز النصب والرفع تبعاً للمحل واللفظ . ومثل المضاف شبهه .

(٢) إذا كان تابع المنادى مشتملا على ضمير ؛ جاز أن يكون للغائب ـ باعتبار أن لفظ المنادى اسم ظاهر ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة . وجاز أن يكون للمخاطب لأنه مخاطب . وتلك قاعدة عامة تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب؛ إلا إذا كان التابع اسم إشارة ـ فلا يجوز أن تتصل بآخره علامة خطاب .

وإلى هذا القسم أشار ابن مالك بقوله :

(تَابِــعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا : كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)(*)

أى : أن تابع المنادى المبنى على الضم ـ إذا كان مضافاً مجرداً من أل ـ يجب نصبه ، نحو : أزيد ذا الحيل ـ أى صاحب الحيل . « فزيد » منادى مبنى على الضم ، و « ذا » نعت له منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، و « الحيل » مضاف إليه .

ويراد بالتابع ـ ما عدا عطف النسق والبدل ، كما يشير إلى ذلك بعد ، وشمل قوله « ذى الضم » : العلم ، والنـكرة المقصودة ـ ولو كانا مبنيين قبل النداء .

(٣) « أى » فى التذكير ، و « أية » فى التأنيث . وإنما وجب الرفع ؛ لأن المقصود بالنداء هو التابع وهو مفرد . أما « أى » و « أية » فـكلاهما صلة لندائه .

(*) « تابع » مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور بعده « ذى الضم » مضاف إليه. «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع «أل» مضاف إليه مقصود لفظه « نصباً » مفعول ثان لألزمه ، والهاء مفعوله الأول « كأزيد » الـكاف جارة لقول محذوف، والهمزة للنداء ، و « زيد » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « ذا » نعت لزيد مراعاة المحل « الحيل » مضاف إليه ،وسكن للشعر .

النداء[1] نحو : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ — يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)[2] ، وقولك : « يا هذَا الرجلُ » ؛ إن كان المرادُ أَوَّلاً نداء الرَّجل .

ولا يوصفُ اسمُ الإشارة أبداً — إلاَّ بما فيه أَل[3] .

ولا توصَفُ « أيّ » و « أَيّة » فى هذا البابِ — إلاَّ بما فيه أَل[4] أو باسم الإشارة[5] ، نحو : يأَيُّهذَا الرَّجُل[6] .

وهما مبنيان على الضم ؛ لأن كلا منهما نكرة مقصودة ، و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما (١) أى : نداء النعت المبدوء بأل ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز نداؤه بغير واسطة — إلا فى المواضع التى سبقت ، ويكون هو المقصود بالنداء ؛ فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده — لم يلزم رفع وصفه ، بل يجوز فى تابعه الأمران كما سيأتى.

(٢) « أى » و « أية » نكرتان مقصودتان مبنيتان على الضم فى محل نصب ، و « ها » زائدة للتنبيه لا محل لها « الناس » و « النفس » — نعتان لأى مرفوعان باعتبار اللفظ ، وحركتها إتباع على الصحيح ٢١٠ سورة البقرة ، ٢٧ من سورة الفجر

(٣) أى الجنسية ، والتى تصير بعد النداء للعهد الحضورى. أو باسم موصول مبدوء بأل نحو : ياهذا الغافل تنبه . ويجوز إعراب هذا الاسم المبدوء بأل — عطف بيان لاسم الإشارة . والأفضل إعراب المشتق نعتاً ، والجامد عطف بيان .

(٤) أى الجنسية ، أو المتصلة باسم موصول — كما تقدم فى اسم الإشارة .

(٥) بشرط أن يكون مجرداً من كاف الخطاب . ويغلب حينئذ وصفه أيضاً باسم مقرون بأل — كمثال المصنف ، وكقول الشاعر :

أَيُّهَا ذَا الشَّاكِى وَمَا بِكَ دَاءٌ   كُنْ جَمِيلاً تَرَ الْوُجُودَ جَمِيلاَ

وقد يجىء نعته بدون أل نحو : يأيهذا أقبل . (٦) « أى » منادى ، « ها » التنبيه « ذا » اسم إشارة صفة فى محل رفع « الرجل » صفة لذا ، أو عطف بيان ،

هذا : ويجب إفراد « أى » و « أية » فى النداء ، سواء كانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ، تقول : يأيها الطالب — يأيها الصديقان — يأيها الزملاء ، ويحسن أن تماثل كل منهما صفتها فى التذكير والتأنيث ، تقول : يأيتها الفتاة — يأيتها الفتاتان يأيتها المجدات . وفى هذا القسم يقول ابن مالك :

(والثالث) ما يجوزُ رفعُه ونصبُه وهو نوعان :

أحدُهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بأل[1] ، نحو: يازيدُ الحسَنُ الوجهِ[2]

والثانى : ما كان مُفرداً[3] ؛ مِن نعتٍ ـ أو بيانٍ ـ أو توكيدٍ .

أو كان معطوفاً مقروناً بأل ، نحو : يا زيدُ الحسنُ والحسنَ ـ ويا غلامُ

(وَ«أَيُّهَا» ، مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
وَ « أَيُّهَـذَا » « أَيُّهَا الَّذِى » وَرَدْ وَوَصْفُ « أَىٍّ » بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ
وَذُو إِشَارَةٍ « كَأَىٍّ » فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ)(*)

أى : أن النعت المقترن بأل بعد « أيها » ـ يلزم رفعه ، وورد عن العرب : « أيهذـ وأيها الذى ؛ مما فيه النعت اسم إشارة، أو اسم موصول مبدوء بأل .

ونعت «أى» بغير ذلك ـ يرد ويرفض. وكذلك اسم الإشارة المنادى مثل «أى» ـ ينعت بمعرفة مرفوعة مقرونة بأل؛ من اسم جنس أو اسم موصول. ويجب أن ينعت اسم الإشارة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه ، وإلا ـ لا .

(١) اقترانه بأل يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هى التى تجتمع مع أل ، وتكاد تنحصر هذه الإضافة فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع هذه الإضافة

(٢) الرفع على الاتباع للفظ «زيد» فى الصورة ؛ تشبيهاً له بالمرفوع، والنصب على المحل

(٣) أى : عن الإضافة لا غير ، سواء كانت فيه « أل » ، نحو : يا محمد المجد ، أم لا ؛ كيار جل ظريف ـ بالرفع والنصب .

(*) «وأيها» مقصود لفظه مبتدأ «مصحوب أل» مصحوب مفعول مقدم ليلزم، وأل مضاف إليه « بعد صفة » حالان من مصحوب أل، وبعد ظرف متعلق بمحذوف «يلزم» الفاعل يعود على أيها والجملة خبر المبتدأ «بالرفع» حال ثالثة من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم «ذى المعرفة» مضاف إليه

(*) « وأيهذا » مبتدأ قصد لفظه «أيها الذى» معطوف عليه بحذف العاطف «ورد» فاعله يعود على المذكور، والجملة خبر المبتدأ « ووصف أى » مبتدأ ومضاف إليه «يرد» نائب الفاعل يعود إلى وصف أى..الخ» والجملة خبر المبتدأ (*) «وذو إشارة» مبتدأ ومضاف إليه «كأى» متعلق بمحذوف خبر «فى الصفة» متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر «إن كان» شرط وفعله «تركها» اسم كان والضمير يعود إلى الصفة « يفيت المعرفة» الجملة خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله.

بِشْرٌ وبِشْراً ـ ويا تميمُ أجمعون وأجمعين ، وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) . قرأهُ السبعةُ بالنصب[1] ، واختاره أبو عَمْرو وعِيسَى . وقُرِىء بالرّفع[2] ، واختـارهُ الخليلُ وسيبويه . وقَدَّرُوا[3] النَّصْبَ بالعطفِ على «فَضْلاً»، من قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً)[4] وقال المبرّد : إن كانت « أل » للتعريف مِثْلَهَا فى « الطَّير » ـ فالمختارُ النصب[5]، أو لغيره مِثْلَهَا فى « اليَسَع » ـ فالمختارُ الرفعُ[6] .

(والرابع) ما يُعْطَى تابعاً ما يستحِقُّه إذا كان منادًى مستقِلاًّ ؛ وهو :البدلُ ـ والمنْسُوق المجرَّدُ من أل[7] ؛ وذلك لأنَّ البَدَلَ في نِيَّةِ تكرارِ

---

(١) أى بنصب «الطير» بالعطف على محل «الجبال» . من الآية ١٠ من سورة سبأ
(٢) أى : عطفاً على لفظ « الجبال » (٣) أى من اختاروا الرفع .
(٤) والتقدير : وآتيناه الطير ، وتكون جملة النداء معترضة بين المتعاطفين .
ووجه اختيار الرفع : مشاكلة الحركة وكثرته ـ كما يقول سيبويه .
(٥) لأن المعرف يشبه المضاف من حيث تأثر كل بالتعريف بما يتصل به .
(٦) لأن « أل » حينئذ ـ وهى من بنية الكلمة ـ كالمعدومة ، فلا مانع من أن يلى ما هى فيه حرف النداء . وإلى المعطوف المقرون بأل ـ أشار الناظم بقوله :
(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)(*)
أى: إذا كان المعطوف عطف نسق مقترناً بأل ـ جاز فيه وجهان : الرفع، والنصب والمختار الرفع . ومعنى ينتقى ـ يختار .
(٧) فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفرداً معرفة بالعلمية أو بالقصد . وينصب

(*) «وإن يكن» شرط وفعله «مصحوب أل» مصحوب خبر يكن مقدم وأل مضاف إليه «ما» اسم موصول ـ اسم يكن «نسقا» فعل ماض للمجهول، والجملة صلة ، والألف للإطلاق «ففيه» الفاء واقعة فى جواب الشرط و «فيه» خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط «ورفع» مبتدأ وسوغ الابتداء به ـ وهو نكرة ـ وقوعه فى معرض التقسيم «ينتقى» فعل ماض للمجهول ، والجملة خبر .

العاملِ، والعاطفُ كالنائبِ من العامل(١)، تقولُ: يا زيدُ بِشْرُ بالضم ـ وكذلك: يا زيدُ وبشرُ. وتقول: يا زيد أَبَا عبدِ اللهِ ـ وكذلك: يا زيدُ وأَبَا عبدِ اللهِ. وهكذا حُكمُهما مع المنادى المنصوب(٢).

إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف

(١) أى: أن حرف العطف بمنزلة عامل النداء، فكأنه داخل على منادى مستقل

(٢) أى فليس ذلك مختصاً بتابع ذى الضم، كما يوهمه كلام الناظم، تقول: ياعبد الله أخا محمد، ويا عبد الله وأخا محمد ـ بنصب الأخ فيهما.

وقد أشار الناظم إلى هذا القسم بقوله:

(وَمَا سِوَاهُ انْصِبْ، أَوِ ارْفَعْ، وَاجْعَلَا   كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا)(*)

وهذا البيت يأتى عقب قول الناظم:

(تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ»   أَلْزِمْهُ نَصْباً، كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

فقوله: «وما سواه» ـ أى ما سوى تابع المضاف المذكور الواجب النصب؛ وهو: المضاف المقرون بأل، والمفرد من نعت وبيان أو توكيد أو نسق مقرون بأل ـ يجوز رفعه ونصبه كما بين المصنف. أما عطف النسق المجرد من أل، والبدل ـ ففى حكم المنادى المستقل؛ يجب ضمه إذا كان مفرداً، ويجب نصبه إن كان مضافاً.

ويتلخص مما سبق من أحكام هذا الفصل: أن توابع المنادى تنصب جوازاً أو وجوباً ـ على النحو الذى أوضحه المصنف، إلا فى موضعين:

(ا) أن يكون المنادى المتبوع، لفظ «أى» أو «أية»، أو «اسم إشارة» فيجب رفع نعتها لتماثل حركته حركة المنادى.

(ب) أن يكون المنادى المتبوع مبنياً على الضم، والتابع بدلا، أو عطف نسق مجرداً من «أل» ـ فحكمهما حكم المنادى المستقل عند فريق من النحاة. وبعضهم يجيز النصب، وهو رأى حسن.

(*) «ما» اسم موصول معمول ارفع مقدم «سواه» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة والهاء مضاف إليه «واجعلا» فعل أمر مؤكد بالنون المنقلبة ألفاً «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل فى موضع المفعول الثانى له «نسقاً» مفعوله الأول «وبدلا» معطوف على نسقا.

(الفصل الرابع) فى المنادَى المضافِ للياء[١] . وهو أربعة أقسام :

(أحدها) ما فيه لُغَةٌ واحدة ، وهو المعتَل[٢] ؛ فإنّ ياءه واجبةُ الثبوتِ ، والفتح[٣] ، نحو : يا فتاىَ - ويا قاضِىَّ[٤] .

(الثانى) ما فيه لُغتان ، وهو الوصفُ المُشْبِهُ للفعل[٥] ؛ فإنّ ياءه ثابتةٌ لا غير، وهى: إما مفتوحةٌ - أو ساكنة، نحو: يا مُكْرِمىَّ - ويا ضارِبى.

---

(١) ينظر موضوع «المضاف لياء المتكلم» صفحة ٣٩٧ - جزء ثان : فبين الموضوعين صلة قوية .

(٢) سواء أكان مقصوراً أم منقوصاً ، وقد مثل لهما المصنف .

(٣) أما علة الثبوت ؛ فلأنها لو حذفت لحصل التباس بغير المضاف . وأما وجوب الفتح ؛ فلأنها لو سكنت التقى ساكنان ، والتحريك بالضم والكسر ثقيل على الياء

(٤) « قاضى » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة فى ياء المتكلم وهى مضاف إليها . ويلحق بالمعتل : المثنى وشبهه ، وجمع المذكر السالم وشبهه - إذا أضيفا وحذفت نونهما للاضافة ، وختم آخرها بالعلامة الخاصة بكل منهما ؛ فتدغم الياء الساكنة فى آخرها - فى ياء المتكلم المبنية على الفتح ، نحو : ياعينىّ جودى بالدمع ومنه قول الشاعر :

يا سَابِقَىَّ إلى الغُفْرَانِ ، مَكْرُمَةً إنَّ الكِرَامَ إلى الغُفْرَانِ تَسْتَبِقُ

ويلحق كذلك بالمعتل : المختوم بياء مشددة ليس تشديدها للادغام ؛ كعبقرىّ ، وبنىّ - تصغير ابن ، يقال : يا عبقرىّ ويا بنىّ - بحذف الياء المشددة الثانية وإدغام الأولى فى ياء المتكلم المفتوحة . ويجوز حذف ياء المتكلم وبقاء الياء المشددة قبلها مكسورة تقول : يا عبقرىِّ ، ويابنىِّ . ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم المعتل لئلا يلتقى ساكنان. كما لا يجوز تحريكها بالكسرة أو الضمة، لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء

(٥) أى المضارع ، وذلك بإفادته معنى الحال أو الاستقبال، وهو الذى إضافته غير محضة ، والمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها الكسرة التى لمناسبة الياء . ويجب أن يكون المنادى المضاف مفرداً، وأن يكون وصفاً عاملا.

(الثالث) ما فيه ستُّ لُغَاتٍ ، وهو ما عدا ذلك[١] ـ وليس أَباً ، ولا أُمًّا ، نحو : ياغُلَامِي .

فالأكثرُ حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرِ، نحو: (يَاعِبَادِ فَاتَّقُونَ)[٢] . ثم ثبوتُهَا ساكنةً ، نحو : (يَاعِبَادِيْ لَاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) ـ أو مفتوحةً ، نحو : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا) . ثم قَلْبُ الكسرة فتحةً والياءِ ألفاً ، نحو : (يَا حَسْرَتَا)[٣] . وأجاز الأخفش حذفَ الألفِ والاجتزاءَ بالفتحة ، كقوله :* بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ وَلَاَ لَوَانِّي *[٤] أصلُهُ بِقَوْلِي : يَا لَهْفَا .

أما إذا كان الوصف بمعنى الماضى ـ فإن إضافته تكون محضة ، وتجرى فيه اللغات الست الآتية .

(١) ويشمل : الصحيح الآخر ، وما يشبهه ـ إذا كانت إضافتهما محضة . ويجب نصبه ؛ إن كان المنادى مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالماً ، نحو : يا أخى ـ يا أصدقائى ـ يا زميلاتى .

(٢) « عباد » منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء . الآية ١٦ من سورة الزمر

(٣) أصله : حسرتىَ ، فقيل حسرتىَ ـ ؛ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فهو منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، منع منها حركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . ويجوز أن تلحقه هاء السكت عند الوقف ، فتقول : ياحسرتاه . من الآية : ٥٦ من سورة الزمر

(٤) عجز بيت من الوافر ـ لم ينسب لقائل ، وصدره :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى *

اللغة والاعراب . راجع : اسم فاعل من رجع ، وهو أفصح من أرجع . وفى القرآن الكريم (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم) . لهف : حزن وتحسر . و«يالهف» كلمة يتحسر بها على فائت . « براجع » خبر ليس على زيادة الباء ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل « ما » اسم موصول مفعوله « فات » فعل ماض والجملة صلة « بلهف »

ومِنهم مَنْ يَكْتفِى مِن الإضافةِ بنيَّتها[1] ، وَيَضُمُّ الاسمَ كما تُضَمُّ المفردات[2] ، وإنما يفعلُ ذلك فيما يَكْثر فيه ألاَّ يُنادَى إلا مضافاً[3] ، كقول بعضهم : يا أُمُّ لا تَفْعَلِي ، وقِراءةِ آخر : (رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إلَيَّ)[4] .

الياء جارة لقول محذوف و «لهف» منادى بحذف حرف النداء ، والجملة معمولة للقول المحذوف ، وما بعده معطوف عليه مقصود لفظه ، «ولا» زائدة لتأكيد النفى .

والمعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ، ولا بكلمة التمنى وقولى : ليتنى عملت كذا ، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا .

والشاهد : فى قوله : « بلهف » ؛ فإن « لهف » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة ، والفتحة دليل عليها — وأصله: يالهفى . وقيل : إن « لهف » مجرور بالباء على الحكاية ، وكذا ما بعده — لا على النداء ، وإذاً لا شاهد فيه .

(١) فيحذف الياء والكسرة .

(٢) وذلك تشبيهاً له بالنكرة المقصودة، فضمته ضمة مشاكلة . ويقال فى إعرابه : منصوب بفتحة مقدرة لإضافته تقديراً ، منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وهذه اللغة أضعف اللغات ، وقد أهملها بعض النحاة .

(٣) وذلك ليكون العلم بشيوع إضافته دليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف فى اللفظ ملاحظ فى النية ، مثل : أم — أب — ابن — رب — قوم .

(٤) كل من « أم » و « أب » — منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ، منع من ظهورها الضمة المجلوبة لمشاكلة المفرد المبنى على الضم . من الآية ٣٣ من سورة يوسف . وإلى حكم الصحيح ، واللغات التى فى الياء — أشار الناظم ، مقتصراً على خمس اللغات الأولى — بقوله :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لـ«يا»   كَعَبْدِ ، عَبْدِى ، عَبْدَ ، عَبْدَا ، عَبْدِيَا)(*)

(*) « منادى » مفعول أول اجعل « صح » الجملة صفة لمنادى « إن يضف » شرط وفعله ، ونائب الفاعل يعود إلى منادى ، وجواب الشرط محذوف « ليا » متعلق بيضف ، والمضاف إليه مقدر — أى لياء المتكلم « كعبد » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل ، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف .

(الرابع) ما فيه عشرُ لُغات، وهو: الأب والأمّ ؛ ففيهما مع اللغات الستِّ : أن تُعوِّضَ تاءَ التأنيث[1] عن ياء المتكلم وتكسِرَها — وهو الأكْثر . أو تفتَحَهَا — وهو الأقيَس[2]. أو تَضُمَّها على التشبيه بنحو : ثُبَة وهِبَة — وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن[3] .

وربما جُمِعَ بين التاء والألف، فقيل: يا أَبَتَا — يا أُمَّتَا[4] ، وهو كقوله:

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا * وسبيل ذلك الشعر .

أى : اجعل المنادى الصحيح الآخر — إذا أضيف للياء — على مثال واحد من ذلك « فعبد » — لما حذفت فيه الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها ، و « عبدى » لثبوت الياء ساكنة وكسر ما قبلها ، و « عبدَ » لما قلبت فيه الياء ألفاً وحذفت واستغنى عنها بالفتحة ، و « عبدَا » لما قلبت فيه الياء ألفاً ولم تحذف ، وقلبت الكسرة فتحة ، و « عبدىَ » لما أضيف للياء المبنية على الفتح . ولم يذكر اللغة السادسة ، وهى ضم الاسم بعد حذف الياء كالمفرد — اكتفاء بنية الإضافة ؛ لما بينا .

(١) الغالب فى هذه التاء : أن تبقى تاء عند النطق بها وقفاً ووصلا ، وأن تكتب تاء غير مربوطة فى جميع أحوالها .

(٢) لأنها عوض عن ياء حركتها الفتح .

(٣) أى فى نحو قوله تعالى : (يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكباً) ، والمنادى فى هذه الحالات الثلاث منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث ، ونصبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جىء بها لمناسبة التاء .

ويرى بعض المحدثين أن يقال : منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأن تاء التأنيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا فى النداء .

(٤) على ما فيه من جمع بين العوض والمعوض وذلك ممنوع . وهوّن من ذلك أن الألف بدل من الياء ؛ فهو جمع بين العوض وبدل المعوض . وقيل : إن هذه الألف ليست بدلا من ياء المتكلم ، وإنما هى حرف هجائى يوصل به آخر المنادى ؛ إذا كان بعيداً — أو مندوباً — أو مستغاثاً به . وهنالك صورة أضعف من هذه ؛ وهى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها ؛ فتقول. ياأبتى — ويا أمتى ، وعليها جاء قول الشاعر:

ولا يجوزُ تعويضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلِّم إلاَّ فى النداء[١]؛ فلا يجوزُ: جاءنى أَبَتُ — ولا رأيتُ أُمَّتَ. والدليل على أنَّ التاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ عِوَض من الياء — أنهما لا يكادَانِ يجتمعان. وعلى أنَّها للتأنيثِ — أنه يجوزُ إبدالُها فى الوقف هاءً[٢].

(فصل) وإذا كان المنادَى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياء — فالياء ثابتة لا غير[٣]، كقولك: يا ابْنَ أَخِى — ويا ابنَ خَالِى؛ إلا إن كان ابنَ أُمّ، أو ابنَ عَمّ[٤] — فالأكثر الاجتزاء بالكسرةِ من الياء[٥]، أو أن يُفتَحَا

أَيَا أَبَتِى لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّنَا لَنَا أَمَلٌ فِى العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

ويقال فى إعرابها: «أب» منادى منصوب مضاف، والتاء عوض عن الياء المحذوفة، أما المذكورة فحرف ناشىء من إشباع كسرة التاء، أو التاء للتأنيث اللفظى. والياء بعدها مضاف إليه، وقد فصلت بين المتضايفين.

(١) وذلك أيضاً خاص بالأب والأم (٢) وكذلك فى الخط، وقد بينا قريباً: أن الغالب والأفضل — جعلها تاء عند الكتابة والوقف.

وإلى بعض ما سبق فى نداء «أب»، و «أم» — يقول الناظم:

(وَفِى النِّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ)(*)

أى: عرض وقيل فى النداء: يا أبت، ويا أمت — بكسر التاء وفتحها، وهذه التاء عوض عن ياء المتكلم المضاف إليها. وقد ترك الناظم صورة ضم التاء — كما ترك بقية الصور التى أوضحها المصنف (٣) أى: مع بنائها على السكون أو الفتح، ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدها (٤) وكذلك: ابنة أم — أو ابنة عم، أو بنت أم — أو بنت عم (٥) ويكون المنادى معرب منصوب، والمضاف إليه الأول مجرور

(*) «وفى الندا» جار ومجرور متعلق بعرض «أبت» مبتدأ مقصود لفظه «أمت» معطوف على أبت بحذف العاطف «عرض» الجملة خبر المبتدأ «ومن اليا» متعلق بعوض «التا عوض» مبتدأ وخبر.

للتركيب المزجي[1]، وقد قُرِىء (قَالَ ابنَ أُمَّ) بالوَجْهَيْنِ، ولا يكادون يُثبتون الياء ولا الألف ـ إلا في الضرورة، كقوله:

* يَا ابنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفسِي *[2]

---

(١) فيصيران بمنزلة «خمسة عشر» مثلا. بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة. ويقال في إعراب: يا ابن أم ... إلخ: «يا» للنداء و «ابن أم» منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التركيبي، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه. وقيل: إن الأصل: يا ابن أما، ويا ابن عما .. إلخ ـ بقلب الياء ألفاً وحذفها للتخفيف، وإبقاء الفتحة دليلا عليها، ويكون الإعراب مقدراً منع منه الفتحة التي جيء بها لمناسبة الألف المحذوفة. ويجوز وجه ثالث وهو: إهمال الياء المحذوفة واعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم الواحد المركب تركيبا مزجياً؛ ويعرب مبنياً على ضم مقدر منع منه حركة البناء أيضاً. وقد أشار الناظم إلى بعض هذه الآراء بقوله:

(وَفَتحٌ أوْ كَسْرٌ، وَحَذفُ اليَا اسْتَمَرّْ ... فِي «يَا ابنَ أُمَّ، يَا ابنَ عَمَّ ـ لا مَفَرّْ»)(*)

أي فتح الميم وكسرها قبل الياء المحذوفة، وحذف هذه الياء ـ مستمر على الراجح في يا ابن أم، ويا ابن عم؛ من المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم، وأصلهما: يا ابن أمي، ويا ابن عمي.

(٢) صدر بيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي ـ واسمه: حرملة بن المنذر ـ من قصيدة يرثي فيها أخاه. وعجزه:

* أنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ *

وأولها:

إنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيرُ سُعُودِ ... وَضَلالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الخُلُودِ

اللغة والإعراب: شقيق: تصغير شقيق. خلفتني: تركتني بعدك. لدهر شديد: لزمن تبعاته شديدة. والإعراب واضح.

(*) «وفتح» مبتدأ وهو نكرة سوغة التقسيم «أو كسر» عطف عليه «وحذف الياء» حذف عطف على كسر والياء مضاف إليه، والواو بمعنى مع «استمر» فاعله يعود على حذف الياء، والجملة خبر المبتدأ «في» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفي على الحكاية، متعلق باستمر «يا ابن عم» معطوف عليه بحذف العاطف «لا» نافية للجنس «مفر» اسمها والخبر محذوف — أي: لي، أو: موجود.

وقوله : * يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي *(١)

والمعنى : يا أخى فى النسب، ويا من نفسه كنفسى ؛ لقد ذهبتَ وتركتنى وحيداً أقاسى ويلات الزمن ، وقد كنتَ ركناً أستند إليه ، وظهيراً أعتمد عليه .

والشاهد : إثبات ياء المتكلم فى « يا ابن أمى »— للضرورة .

(١) صدر بيت من الرجز — أو بيت من الرجز المشطور، لأبى النجم — الفضل بن قدامة العجلى — يخاطب امرأته « أم الخيار » ، وعجزه :

* لاَ يَخْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِي *

وهذا البيت من قصيدة مشهورة مطلعها :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ ... مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي ... أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغة والإعراب . لا تلومى : من اللوم ، وهو كثرة العتاب . اهجعى : من الهجوع— وهو الرقاد بالليل، والمراد: ترك ما هى فيه من لوم وتعنيف . حجاب مسمعى: كناية عن الأذن . « يابنة » « يا » للنداء وابنة منادى منصوب « عما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المقلبة ألفا، منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه . «لا تلومى» لا ناهية وتلومى فعل مضارع مجزوم بلا بحذف النون ،« واهجعى » فعل أمر معطوف عليه

والمعنى : دعى واتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ،ونامى ؛ فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع له . وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه ولا سيما وقت النوم والراحة .

والشاهد : فى « يابنة عما»حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم — للضرورة .

(باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)(١)

منها « فُلُ » ، و « فُلَةُ » ـ بمعنى رَجُل ، وامْرَأَة(٢) . وقال ابن مالك وجماعة : بمعنى زَيد ، وهِند ، ونحوهما(٣) ، وَهُوَ وَهَمٌ(٤) ، وإنما ذلك بمعنى : فلَان ـ وَفُلَانة(٥) .

وأما قوله : * فى لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ *(٦) ـ فقال ابنُ مالك:

باب فى ذكر أسماء لازمت النداء

(١) أى لا تستعمل إلا منادى ؛ فلا تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً أو خبراً لناسخ ، ولا مضافا إليها ، ولا شيئاً آخر غير المنادى .

ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى على الصحيح ؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب نحو : يا أخاك ، وكضمائر غير المخاطب ، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب نحو : ياذاك ، والاسم المبدوء « بأل » ـ فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها .

(٢) أى : فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان ، مستقلتان عن فلان وفلانة. وأصل « فلُ » ـ فِلى ، حذفت الياء اعتباطاً . وهذا مذهب سيبويه .

(٣) أى من أعلام الأناسى ؛ فهما كنايتان عن علم شخصى لمن يعقل .

(٤) أى غلط . (٥) أى أن الذى بمعنى زيد وهند ، ونحوها ـ من كناية الأعلام ـ هو : « فلان » و « فلانة » ـ لا « فُل » و « فُلة » . ويمكن دفع وهم ابن مالك ؛ بأن أصل « فُلُ » و « فُلة » عنده ـ فلان وفلانة ، فحذفت الألف والنون تخفيفاً ، وهو مذهب الكوفيين . ومهما يكن ؛ فكل من « فُل ، وفُلة » ـ مبنى على الضم دائماً فى محل نصب ، سواء اعتبرا من المفرد العلم ـ أو النكرة المقصودة. واستعمالهما فى غير النداء ، أو منادى منصوباً ـ لا يكون إلا لضرورة شعرية .

(٦) عجز بيت من الرجز ـ أو بيت من مشطور الرجز ، لأبى النجم العجلى ـ يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غباراً ، وقبله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إبِلِى بِالهَوْجَلِ *

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مشهورة ـ مطلعها :

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ الواسعِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

هو «فُلُ» الخاصُّ بالنداء — استُعمِل مجروراً للضرورة(١). والصوابُ: أنَّ أصلَ هذا — «فُلان»، وأنه حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة. كقوله: * دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبَانِ *(٢) أى: دَرس المنازلُ.

اللغة والاعراب: الهوجل: المراد هنا: المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج. لجة: هى الجلبة واختلاط الأصوات فى الحروب. «منه». جار ومجرور متعلق بتضل. والهاء عائدة على الغبار فى البيت قبله «إبلى» فاعل تضل. «بالهوجل» متعلق به «فى لجة» متعلق بتضل أيضاً، أو بتدافع — الواقع مفعولا مطلقاً لفعل محذوف — أى تدافعت الإبل تدافع، وذلك فى قوله قبل:

* تَدافعَ الشِّيْبِ وَلم تقتَّـــــل *

«أمسك فلاناً عن فل» الجملة فى محل نصب مقولة لقول محذوف صفة للجة — أى. فى لجة مقول فيها: أمسك ... إلخ

والمعنى: يصف الشاعر إبلا أقبلت متزاحمة متدافعة تثير الغبار، فشبهها فى هذه الحالة — وقد ارتفعت أصواتها فى الفلاة— بقوم شيوخ فى لجة يدفع بعضهم بعضاً، فيقال فيهم: أمسك فلاناً عن فلان — أى احجز بينهما. وقيل: إن صدر البيت هو: تدافع الشيب ... إلخ؛ لأن العجز يتلاءم معه بدون هذا التكلف.

والشاهد: استعمال «فُلَ» فى غير النداء، وجرها بحرف الجر للضرورة. وهذا رأى ابن مالك؛ إذ يقول: «وجر فى الشعر فل».

(١) وقد صرح بذلك فى النظم فقال: «وجر فى الشعر فلُ».
وقيل إن «فل» هنا؛ أصله «فلان»، فرخم بحذف النون والألف.

(٢) صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامرى. وعجزه:

* فتقَادَمَتْ بالحُبْسِ فَالسُّوبَانِ *

اللغة والاعراب. درس: عفا وزال أثره. المنا: أى المنازل. متالع، وأبان، والحبس، والسوبان: أسماء أماكن معينة. «المنا» فاعل درس مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر — أو بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «بمتالع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل. «فأبان» معطوف على متالع

ومنها: « لُؤمانُ » — بضم أوله وهمزةٍ ساكنة ثانيةٍ — بمعنى كثير اللؤم(١).

و«نَوْمانُ» — بفتح أوَّله وواوٍ ساكنة ثانية — بمعنى كثيرِ النوم(٢)

و « فُعَل » كغُدَر وفُسَق — سبًّا للمذكر . واختار ابنُ عصفور كونَه قياسيًّا(٣) وابنُ مالك كونَه سماعياً(٤) .

والمعنى : أن جميع المنازل التى كانت بهذه الأماكن ـ درست وزالت آثارها .

والشاهد : أن أصل المنا ـ « المنازل » فرخم فى غير النداء بحذف حرفين منه للضرورة . وهذا يقوى رأى من يقول: إن أصل «فُل» ـ فى البيت السابق ـ «فلان» وحذفت منه الألف والنون للضرورة . وقيل : إن المنا بمعنى المحاذى ولا ترخيم فيه وكأن الشاعر قال : عفا المكان المحاذى لهذه الأماكن .

(١) ومثله فى المعنى والحكم : «مَلأم»، وكذلك «مَلأمان، ومَخبثان» ـ وصفان بمعنى : لئيم وخبيث . ومثلهما : كل وصف على وزن «مَفعلان» مما يدل على أمر مذموم وقد يدل على أمر محمود مثل: مَكرمان ومَطيبان ـ وصفان بمعنى: عزيز مكرَّم، وطيب.

(٢) لا يقاس على ما كان على وزن : « لؤمان، ومَلأم ، ونـومان » . بل يقتصر فيه على السماع . أما كان على وزن « مَفعلان » ففيه رأيان .
ولعل الأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة ؛ لكثرة ما ورد فيها .

(٣) أى فى كل وصف جاء على وزن « فعَل » بمعنى فاعل ـ لذم المذكر وسبه ، بشرط دلالة أصله على السب .

(٤) وقد أشار إلى ذلك فى النظم كما سيأتى. ومما سمع: فُسَق، وغُدَر، وخُبَث، ولُكَع، وسُفَه ـ بمعنى سافِه، وشُتَم ـ بمعنى شاتم. وورد «ياسُفَهُ مقتل الرجل بين فكيه» وقد يستعمل هذا الوزن فى غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعدَ الناس فى الدنيا لُكَع بن لُكَع » .

و « فَعَالِ » كَفَسَاقِ وخَبَاثِ — سبًّا للمؤنث[1] . وأمّا قوله :

* إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُه لَـكَاعِ *[2] فاستعمله خبراً ضرورة .

وينقاس هذا ، و « فَعَالِ » بمعنى الأمر[3] كَنزالِ — من كلِّ فِعْلٍ ، ثلاثى[4] تامٍّ ، مُتَصَرِّفٍ[5] . نخرج نحو : « دَحرج ، وكان ، ونِعْمَ وبئس »[6] . والمبرِّد لا يَقيسُ فيهما .

---

(١) وهو معدول عن « فاعلة » أو « فعيلة » ، ومبنى على الكسر أصالة .

(٢) عجز بيت من الوافر ، اشتهر بأنه للحطيئة — فى هجاء امرأته . ونسبه ابن السكيت لأبى الغريب النصرى ، وصدره :

* أُطَوِّف ما أُطَوِّف ثمَّ آوِى *

اللغة والاعراب . أطوف : من التطويف — أى أكثر الطواف والجولان فى البلاد آوى : أرجع وأعود . قعيدته: التى تلازم القعود فيه ، ويطلق على المرأة « قعيدة البيت » لذلك . لكاع : لئيمة خبيثة . « ما » مصدرية ظرفية « أطوف » فعل مضارع ، وقد وصلت به « ما » وهو مضارع مثبت ، وذلك قليل « قعيدته » مبتدأ ومضاف إليه « لكاع » خبر مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة صفة لبيت .

والمعنى : يهجو امرأته ويقول : أسير فى الأرض وأكثر من الطواف والجولان والتنقل فى نواحيها لتحصيل القوت ، والبحث عن العيش لى ولأسرتى ، ثم أعود إلى منزلى فأجد فيه امرأة خبيثة لئيمة ، لم تهيىء لى أسباب الراحة بعد هذا العناء .

والشاهد : استعمال « لكاع » — وهو على وزن « فعال » — فى غير النداء للضرورة فهى خبر المبتدأ . وقيل : إن الخبر قول محذوف — أى قعيدته يقال لها : يا لكاع ، وحينئذ لا يكون قد خرج عن النداء .

(٣) ذكر المصنف ذلك هنا من باب الاستطراد لموافقته ، نحو : خباث ؛ فى الوزن ، والبناء على الكسر ، وشروطه — لا فى النداء . وسيجىء الكلام على هذه الصيغة فى باب « أسماء الأفعال » .

(٤) إلا ما سمع من نحو : دراك — من أدرك

(٥) أى تصرفاً كاملا ؛ فلا يبنى من نحو : يذر ويدع ؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف .

(٦) « دحرج » — غير ثلاثى ، و « كان » غير تام ، و « نعم وبئس » — جامدان .
ويستخلص مما تقدم : أن الألفاظ التى لا تستعمل إلا منادى ثلاثة أنواع :

(ا) نوع مقصور على السماع ، وأشهر ألفاظه : أَبَت ، وأمت – اللازمتين لتاء التأنيث ، اللهم – فل – فُلة – لؤمان – مَلأم – نومان . وألفاظ هذا النوع مبنية على الضم–إلا أبت وأمت ، وقد تقدم حكمهما.

(ب) نوع قياسى وهو : ماكان على وزن « فَعَالِ » لسب الأنثى وذمها ؛ كياخباث ويا فَساق ، وله شروط سبق بيانها . ويقال فى إعراب هذا النوع : منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى فى محل نصب .

(حـ) نوع فى قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ بقول من يقول بقياسيته ، لكثرة ما ورد منه عن العرب ، وهو : ماكان على وزن « مَفعلان » للذم غالباً ، أو للمدح كملأمان– ومَكرمان. وماكان على وزن « فُعَل » لذم المذكر نحو : غُدَر ولُكَع وهذا النوع مبنى على الضم فى محل نصب .

وإلى ما تقدم فى هذا الباب – يشير الناظم بقوله :

(وَ « فُلُ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا « لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ »– كَذَا ، وَاطَّرَدَا

فى سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ « يَاخَبَاثِ » وَالأَمْرُ هَـكَذَا مِنَ الثُّـــلاَثِى

وَشَاعَ فى سَبِّ الذُّكُورِ « فُعَلُ » وَلاَ تَقِسْ ، وَجُرَّ فى الشِّعْرِ « فُلُ » (*)

أى أن « فل » و « فلة » – من الأسماء التى تختص بالنداء . وكذلك « لؤمان » و « نومان » . واطرد فى سب الأنثى «يا خباث» ، وماكان على وزنها . وهذا الوزن مطرد أيضاً فى كل اسم فعل ثلاثى دال على الأمر . وشاع فى النداء : ماكان على وزن « فُعَل » خاصاً بسب الذكور، ومع شيوعه ، فلا تقس عليه . ويجوز جر « فُلُ » فى الشعر للضرورة ، مع أنها مختصة بالنداء .

نداء المجهول : اختار العرب لنداء المجهول كلمات منها : « هَن » لنداء المذكر المجهول ، و « هَنت » لنداء المؤنثة المجهولة ، تقول : « ياهَنُ » لا تدخل فيما لايعنيك

(*) « وفل » مبتدأ « بعض » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « يخص » فعل مضارع للمجهول ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة صلة « بالندا » متعلق بيخص « لؤمان » مبتدأ « نومان » معطوف عليه بتقدير عاطف « كذا » متعلق بمحذوف خبر « واطردا » فعل ماض والألف للاطلاق (*) « فى سب » متعلق باطردا والأنثى مضاف إليه «وزن» فاعل اطرد «ياخباث» مضاف إليه على الحكاية « والأمر » مبتدأ « هكذا » متعلق بمحذوف خبر « من الثلاثى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر

(*) «فعل» فاعل شاع «جر» فعل ماض المجهول « فى الشعر » متعلق بجر « فل » نائب فاعل جر .

(هذا باب الاستغاثة)(١)

إذا استُغيث اسمُ منادَى(٢) — وجب كونُ الحرف « يا » ، وكونُها مذكورة(٣) وغَلَبَ جرُّه بلامٍ واجبةِ الفَتح(٤) كقول عُمَرَ رضى الله

و « يا هِنت » أقبلى . وتقول فى التثنية : « يا هَنان » و « هِنتان » . وفى جمعى السلامة : « يا هَنون » و « يا هَنات » . وقد تلحقها فى الآخر « ها » كما فى الندبة ، فيقولون فى الإفراد : «يا هَناه» و«يا هِنتاه» ، وفى التثنية: «ياهَنانِيه» و«يا هِنتانيه» وفى الجمع : « يا هَنُوناه » و « يا هناتُوه » . وتسكن الهاء الأخيرة فى كل ذلك عند الوقف، وتحذف وصلا. وقد تثبت وصلا للضرورة الشعرية، فتتحرك بالضم أو بالكسر أو بالكسر . ومن الخير عدم استعمال هذه الكلمات اليوم ؛ لثقلها ولتعدد معانيها اللغوية ، ومن معانيها : المحمود والمذموم .

باب الاستغاثة

(١) يعرفها النحويون بأنها : نداء مَن يخلص من شدة واقعة ، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها . ولا يستلزم أن يفعل المستغاث وفق ما يطلب المستغيث . قال تعالى : (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه) . وأسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء ، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء : حرف النداء «يا» لا غير . وبعده غالباً المستغاث به ؛ وهو الذى يطلب منه العون والمساعدة، وقد يسمى المستغاث . ثم المستغاث له وهو الذى يطلب العون بسببه . ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام — تتضح مما يأتى

(٢) أى : إذا نوى مدلول اسم للاستغاثة به (٣) هذا شرطان فى حرف النداء .

(٤) هذا حكم من أحكام المستغاث . ووجود اللام ليس واجباً ، وإنما الواجب فتحها حين تذكر؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب فى مثل: أدعوك، ولام الجر تفتح معها. وليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله. قال الناظم — مشيراً إلى ذلك :

(إذَا استُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَا ... بِاللاَّمِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى)(*)

(*) « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « استغيث » فعل ماض للمجهول فعل الشرط و « اسم » نائب فاعله « منادى » نعت لاسم « خفضا » الجملة جواب الشرط والألف للاطلاق « باللام » متعلق به « مفتوحاً » حال من اللام « كيا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « يا » حرف نداء « للمرتضى » اللام جارة عند البصريين ، وفى متعلقها خلاف كما سيأتى .

تعالى عنه: «يَالَلهِ»[1]، وقول الشاعر: *يا لَقَوْمِي ويا لأمْثَالِ قَوْمِي*[2]،
إلا إن كان معطوفاً ولم تُعَدْ معه «يَا» - فتُكسر[3].
ولامُ المستغاثِ لَه مكسورةٌ دائماً كقوله:

أى: إذا نودى واستغيث باسم - وجب جر المنادى بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى. (١) قال: - رضى عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى - يالله للمسلمين.

(٢) صدر بيت من الخفيف - لم ينسب لقائل، وعجزه:

* لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِى ازْدِيَادِ *

اللغة والاعراب. عتوهم، العتو: الاستكبار والطغيان. فى ازدياد: أى يزيد يوماً بعد يوم. «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومى» اللام حرف جر أصلى وهى مفتوحة، وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو؛ بتضمينه معنى فعل يتعدى باللام - كألتجىء مثلا. أو متعلق بحرف النداء؛ لنيابته عن الفعل «أدعو» كما بينا سابقاً. وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشىء، والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد. وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده، وأن الأصل: «يا آل» فحذفت الهمزة للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين. «ويالأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف - أى أدعوكم لأناس، أو متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس.

والمعنى: أستغيث بقومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة، ليمنعونى من قوم يزدادون علواً واستكباراً علىّ، ويظلمونى بغير سبب.

والشاهد: جر المستغاث به فى «يا لقومى، ويالأمثال» - بلام واجبة الفتح.

(٣) هذا استثناء من وجوب بناء لام المستغاث على الفتح، وهو وجوب الكسر - إذا كان المستغاث غير مسبوق بـ «يا»، ولكنه معطوف على آخر مسبوق بها.

وكذلك يجب الكسر إذا كان المستغاث ياء المتكلم، نحو: يا لِى للغرباء - على رأى ابن جنى؛ من جواز كونه قد استغاث بنفسه، وكسرت اللام لمناسبة الياء. ويرى غيره: أن «يالى» لا يكون إلا مستغاثاً لأجله، والمستغاث به محذوف. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

يالله للمسلمين(١) ، وقول الشاعر: * يا للكهول وللشبان للعجب *(٢)

(وافتح مع المعطوف إن كررت «يا» وفى سوى ذلك - بالكسر ائتيا)(*)

أى إذا كررت « يا » مع المعطوف - وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفى غير هذه الصورة - يجب كسر اللام معه ، وهذا يشمل: عدم ذكر « يا » مع المعطوف - كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له .

هذا : والمستغاث المجرور باللام المسبوق « يا » - معرب منصوب ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلا ، حتى المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ لأن اللام جعلتهما من قسم المضاف تأويلا. ويقال فى إعرابه: اللام حرف جر أصلى، وما بعدها منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التى جلبها حرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بيا .

وإنما يعرب بشرط ألا يكون مبنياً فى الأصل نحو : يا لهذا للمستجير .وأن تكون اللام مذكورة وقبلها «يا» . ويجوز فى تابعه: الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل.

(١) إنما يجب كسر لام المستغاث له ؛ إذا لم يكن ضميراً -غير ياء المتكلم، وإلا فتحت لامه نحو : يا للمخلص لنا- ويا لحمد لك، بخلاف يا للزائر لى؛ لأن الضمير ياء المتكلم.

وهذا حكم من أحكام المستغاث له . ويجب كذلك تأخيره عن المستغاث ؛ كما أنه يجوز حذفه إذا علم وأمن اللبس ،نحو : يا لقومى من للندى والسماح ؟

(٢) عجز بيت من البسيط- لم ينسب لقائل . وصدره :

* يبكيك ناء بعيد الدار مغترب *

اللغة والاعراب . ناء: بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى ينأى- بمعنى بعد. مغترب، غريب. الكهول: جمع كهل ، وهو من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ،وقيل: الأربعين. والشبان ،جمع شاب، وهو من كانت سنه دون سن الكهل. «ناء» فاعل يبكى «بعيد الدار» صفة لناء ومضاف إليه وإضافته للدار غير محضة ، ولذلك وقع صفة للنكرة « مغترب » صفة ثانية. «يا للكهول » «يا» حرف نداء واستغاثة واللام حرف جر، و «الكهول»

(*) « وافتح » فعل أمر ، ومفعوله محذوف — أى اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذلك المحذوف « المعطوف » مضاف إليه « يا » مفعول « كررت الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « وفى سوى» جار ومجرور متعلق بائتيا « ذلك » مضاف إليه والإشارة الى المذكور فى البيتين « بالكسر » متعلق بائتيا أيضاً « ائتيا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويجوزُ ألاّ يُبتدأَ المستغاثُ باللام؛ فالأكثرُ حينئذ أن يُخْتَمَ بالألف[1]

كقوله: * يَا يزيدَا لِآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ *[2]

مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو ـ أو بيا، كما سبق بيانه «وللشبان» إعرابه كذلك «للعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف كما سبق، وهو مستغاث له.

والمعنى: يبكيك ويحزن لفقدك وموتك ـ الأباعد الغرباء؛ لما كنت تسدى إليهم من معروف وعون. وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك. فهيا معشر الكهول والشباب لمشاركتنا فى العجب من ذلك!

والشاهد: كسر لام المستغاث له. فى «للعجب». وفيه شاهد آخر وهو: كسر لام المستغاث به فى «للشبان» لأنه معطوف لم تتكرر معه «يا».

(١) وتكون هذه الألف عوضاً عن اللام، ومن ثم لا يجتمعان، ويبقى المنادى دالا على الاستغاثة بالقرينة. ولكنه لا يكون فى هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف، بل يكون مبنياً على الضم المقدر فى محل نصب، منع من ظهوره الفتحة الطارئة لمناسبة الألف

ويجوز فى تابعه الرفع مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحله، ولا يجوز مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف. وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف ـ فالأحسن مجىء «ها» السكت الساكنة، تقول: ياشاعراه، وتحذف عند الوصل.

(٢) صدر بيت من الخفيف ـ لم يعين قائله. وعجزه:

* وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ *

اللغة والاعراب: آمل: اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع. نيل: حصول فاقة: فقر وحاجة. هوان: مذلة واحتقار. «يا» حرف نداء واستغاثة، «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لآمل» متعلق بيا ـ أو بالفعل المحذوف كما تقدم «نيل عز» نيل مفعول لآمل وعز مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للساكنين «بعد» ظرف زمان متعلق بنيل أو بآمل. «فاقة» مضاف إليه «وهوان» معطوف على فاقة

والمعنى: أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يطلب القوة والعزة ـ بعد الضعف والمذلة، ويرجو الغنى والثراء ـ بعد الفقر والحاجة

والشاهد: فى «يزيدا» فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام

وقد يَخلُو منهما[1] كقوله : * أَلاَ يا قَوْمُ للْعَجَبِ الْعَجيبِ *[2]

ويجوزُ نِداءُ المتعجَّبِ منه ؛ فيعاملُ مُعاملةَ المستغاثِ[3] كقولهم : يَاَ لَلْماَءِ ، ويا لَلدَّواهِي — إذا تَعجَّبوا مِن كثرتِهما .

---

(١) أى من اللام والألف ، وحينئذ يكون حكمه حكم المنادى الذى ليس للاستغاثة . المفتوحة التى تدخل على المستغاث به .

(٢) صدر بيت من الوافر ــ لم ينسب لقائل . وعجزه :

* وَلِلغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ *

اللغة والاعراب : الغفلات : جمع غفلة ، مصدر غفل عن الشىء — لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله . تعرض له : تنزل به . الأريب : العالم بالأمور البصير بالعواقب . « ألا » أداة تنبيه « قوم » مستغاث به منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسرة الميم . ويجوز أن يكون مبنياً على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة . « للعجب » جار ومجرور مستغاث لأجله ، متعلق بيا ــ أو بالفعل المحذوف « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » معطوف عليه « تعرض » الجملة حال من الغفلات .

والمعنى : استغيث وأدعو قومى ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه ــ للبصير بالأمور الخبير بالعواقب ؟

والشاهد : فى « يا قوم » حيث جاء مستغاثاً به ، خالياً من اللام المفتوحة فى أوله ومن الألف فى آخره ، وذلك نادر . وقد مر التنبيه على ذلك

(٣) قد يراد بأسلوب النداء : التعجب من شىء عظيم يتميز بذاته أو بكثرته ، أو شدته أو غرابته ؛ فينادى جنس ما رآه ، نحو : ياللماء ــ أو من له به صلة أو معرفة نحو : يا للعلماء . ويأتى على صورة الاستغاثة مشتملا على حرف النداء « يا » ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة ، ولكن ليس هنالك مستغاث ؛ وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله ، فتقول : يا للبدر ! أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته فتقول : يا للماء !. مثل هذا الأسلوب يقال فيه : إنه أسلوب نداء أو استغاثة أريد به التعجب ، فكأنك تنادى البدر والماء ، وتقول : احضر ليتعجب منك ، وعلى هذا ينبغى أن يعامل معاملة المستغاث ؛ فيجر باللام المفتوحة ، وإذا حذفت جىء بالألف فى آخره عوضاً عنها ، وتلحقه هاء السكت عند الوقف . وقد يأتى على صورة أخرى ؛ فلا يبدأ باللام ولا يختم بالألف ، تقول : ياعجبُ . وإلى ذلك وما قبله ــ يشير الناظم بقوله :

(باب الندبة)(١)

حُكمُ المندوبِ — وهو المتفجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه — حكمُ المنادَى ؛ فيضمُّ فى نحو : وَا زَيْدُ ، ويُنصبُ فى نحو : وا أميرَ المؤمنين ؛

(وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ)(*)

أى : أن لام المستغاث قد تحذف فتعقبها ويؤتى بألف بدلها فى آخره عوضاً عنها ، ومثل : المستغاث — الاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى .

تنبيه

قد يجر المستغاث له « بمن » بدلا من اللام ؛ إذا كان مستنصراً عليه — كقوله :

يا للرِّجَالِ ذَوِى الألبَابِ مِن نَفَرٍ ... لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِى لهم دِيناً

فإن كان مستنصراً له — تعين جره باللام ، نحو : يالله للمجاهدين . ويجوز الجمع بين « يا » و « أل » التى فى صدر المستغاث ؛ إذا كان مجروراً باللام كما مثلنا .

باب الندبة

(١) الندبة لغة : مصدر ندب الميت — إذا ناح عليه . وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة . واصطلاحا: نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه — بلفظ « وا » ، أو « يا » عند أمن اللبس . والتفجع : إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة ، وأكثر ما يكون عند النساء ؛ لضعفهن عن الاحتمال والصبر .

والمتفجع عليه : من نزلت به الفجيعة . أو أصابته نازلة حقيقة ، أو نزل منزله ذلك ؛ كقول عمر رضى الله عنه : — وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب — : واعمراه واعمراه .

والمتوجع منه : الموضع والمكان الذى فيه الألم ، كقولك : وارأساه . أو السبب الذى أدى إلى الألم كقولك : وامصيبتاه ؛ لأن المصيبة هى سبب الألم . وقد يسمى هذا متوجعاً له . والمنادى فى ذلك كله — يسمى : مندوباً .

(*) « ولام » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « استغيث » الجملة صلة « ألف » مفعول عاقب ، وسكن على لغة ربيعة ، والجملة خبر المبتدأ « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه ، والضمير يعود إلى المستغاث « اسم » مبتدأ مؤخر « ذو تعجب » ذو نعت لاسم وتعجب مضاف إليه « ألف » الجملة صفة لتعجب.

إلاّ أنه لا يكونُ نَكِرةً كَرجل[1]. ولا مُبهماً كأىّ ، واسمِ الإشارةِ والموصولِ ؛ إلاّ ما صِلَتُهُ مشهورةٌ[2] فيندب، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمْزَماه»[3] ؛ فإنَّه بمنزلةِ « وا عبدَ المُطَّلِباه »[4] ، إلاَّ أنَّ الغالبَ أن

(١) هذا فى المتفجع عليه . أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة نحو : وامصيبتاه — فى مصيبة غير معينة .

وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم : لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته ، وذلك يستدعى أن يكون معروفا معيناً .

(٢) أى معروفة الارتباط بالموصول بين المتخاطبين ؛ بحيث يتعين بها الموصول. وهذا إذا كان الموصول غير مبدوء بأل — وإلا امتنعت ندبته مطلقاً . ومثل الموصول فى الإبهام — المضمر .

(٣) « وا » حرف نداء وندبة « من » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وجملة « حفر » صلة « بئر » مفعول حفر « زمزماه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة مناسبة ألف الندبة . وهذا إذا اعتبر متصرفاً ؛ فإن اعتبر ممنوعا من الصرف — فهو منصوب بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة ، والهاء للسكت . (٤) أى فى الشهرة .

وإلى ما سبق من حكم المندوب ، وبيان ما لا يندب — أشار الناظم بقوله :

(مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتَهَرْ ... كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِى « وَامَنْ حَفَرْ »)(*)

أى : اجعل للمندوب من الأحكام — ما للمنادى . ولا تندب النكرة ولا المبهم من الأسماء؛ كأى ، والمضمر ، واسم الإشارة ، والموصول المحلى بأل. ويندب الموصول الخالى

(*) « ما » اسم موصول مفعول أول لاجعل « للمنادى » متعلق بمحذوف صلة « لمندوب » فى موضع المفعول الثانى لاجعل « وما » اسم موصول مبتدأ « نكر » فعل ماض للمجهول، والجملة صلة « لم يندب » الجملة خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، و « لا » نافية « ما » موصولة معطوفة على الضمير فى يندب ؛ لوجود الفصل بلا « أبهما » فعل ماض للمجهول والجملة صلة

(*) « بالذى » متعلق بالموصول لا بيندب « اشتهر » الجملة صلة والعائد محذوف — أى به « كبئر » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف وبئر بالنصب على الحكاية لأنه مفعول به لحفر « زمزم » مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله يعود إلى بئر زمزم ، والجملة حال من « وامن حفر » الواقع مفعولا ليلى على الحكاية، وجملة « حفر » صلة من ، والأصل : وامن حفر بئر زمزم .

يُختمَ بالألفِ[1] كقوله: * وقُمتَ فيه بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا *[2]

ويُحذَفُ لهذه الألفِ ما قبلها؛ من ألفٍ، نحو: وَا مُوساه[3]. أو تنوينٍ في صِلَةٍ، نحو: وَا مَنْ حَفَرَ بئْرَ زَمْزَمَاه[4] — أو في مضافٍ إليه، نحو: وَا غلامَ زَيْدَاه — أو في مَحْكِيٍّ، نحو: وَا قامَ زَيْدَاه[5]؛

من أل، إذا اشتهر بالصلة، نحو: «وا من حفر بئر زمزماه» والذى حفرها: عبد المطلب جد النبي عليه السلام، وقد شاع ذلك وعرف بين الناس فكأنك قلت: واعبد المطلب، وقوله: «يلى وامن حفر» أى: يقع بعد هذه القولة.

(١) أى الزائدة، وذلك لمد الصوت، حتى يكون أقوى بنبرانه على إعلان ما فى النفس من حزن وأسى، (٢) تقدم هذا الشاهد فى أول «باب النداء»

والشاهد: فيه هنا ـ فى قوله: «يا عمرا» حيث ختم بألف الندبة. وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب، ولو كان منادى لبنى على الضم؛ لأنه علم مفرد، وهو مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة مناسبة الألف. واستعمال «يا» للندبة لأمن اللبس؛ لأن وجود الألف بين أنه مندوب ـ لا منادى.

(٣) أى فى «موسى». وعند إعرابه يقال: «موسى» منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

(٤) بحذف التنوين الظاهر من «زمزم» ـ على أنه مصروف، والتنوين المقدر ـ على أنه ممنوع من الصرف (٥) فـ«قام زيداه» مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة المناسبة، وقيل: ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف. وفى زيادة ألف الندبة، وحذف ما يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها ـ يقول الناظم:

(وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا؛ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ)(*)

(*) «ومنتهى المندوب» منتهى مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعد، والمندوب مضاف إليه «متلوها» مبتدأ مضاف إلى الهاء «إن كان» شرط وفعله، واسم كان مستتر فيها «مثلها» خبرها مضاف إلى الهاء «حذف» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على «متلوها»، والجملة خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(*) «كذاك» خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر «الذى» مضاف إليه «به» متعلق بكمل الواقع صلة للذى «من صلة» بيان للذى أو حال من المضاف «أو غيرها» معطوف على صلة، مضاف للهاء.

فيمن اسمُه « قام زيد » . ومِن ضمّةٍ[١] نحو : وا زَيْدَاه ، أو كسرةٍ[٢] ، نحو : وَاعبْدَ المَلِكاهْ — وَاحَذَاماه . فَإن أَوْقَعَ حذفُ الكسرةِ أو الضّمة فى لَبْسٍ — أُبْقِيَتا ، وجُعلت الألفُ ياءً بعد الكسرةِ نحو : وَاغُلاَمَكِي[٣] ، وواواً بعد الضّمةِ ، نحو : وَاغُلاَمَهُو — أو وَاغُلاَمَكُمُو[٤] ولكَ فى الوَقف زيادةُ « هاء السكت » بعد أَحرُفِ المدّ[٥] .

يعنى أن آخر المندوب تلحقه ألف الندبة ؛ فإن وقعت هذه الألف بعد مثيل لها — أى بعد ألف — حذف المثيل دون ألف الندبة ؛ لأنها جاءت لغرض ، وقوله : متلوها — أى الذى تليه وتقع بعده .

وكذلك يحذف التنوين مما جاء بعد المندوب ليكمله ؛ كالصلة بعد الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف . وقوله : نلت الأمل — دعاء للمخاطب ، سيق لتكملة البيت .

(١) أى فى المبنى (٢) أى فى المعرب كالمثال الأول ، أو فى المبنى كالمثال الثانى

(٣) ولا يصح مجىء الألف ؛ لأنه لو قيل : واغلامكا — التبس خطاب المؤنث بالمذكر

(٤) لأنه لو قيل : واغلامها — التبس المذكر بالمؤنث فى الأولى ، أو غلامكا — التبس الجمع بالمثنى فى الثانية .

والخلاصة

أنه ينبغى أن يفتح ما قبل الألف إن كان غير مفتوح ؛ لأن الفتحة هى التى تناسبها . فإن أوقعت الفتحة فى لبس — تركت ، وبقيت الحركة الموجودة على حالها ، مع زيادة حرف بعدها يناسبها ؛ فتزاد ياء بعد الكسرة ، وواو بعد الضمة

وفى شكل المندوب وضبطه — يقول الناظم :

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِن يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا)(*)

أى : إذا شكل آخر المندوب بضم أو كسر — فأَوْلِه مجانساً له ؛ من واو — أو ياء ؛ إذا كان الفتح قبل ألف الندبة يوقع فى لبس توهم غير المراد .

(٥) فتقول : واعمراه — وامصيبتاه — وارأساه . وتحذف فى الوصل ، إلا فى

(*) « والشكل » مفعول لمحذوف يفسره أوله « حتماً » مفعول مطلق لمحذوف — أو حال من هاء أوله « مجانساً » مفعول ثان لأوله ، والهاء مفعوله الأول « إن يكن » شرط وفعله « بوهم » متعلق بلابساً الواقع خبراً ليكن ، ولابسا : من لبست الأمر عليه — خلطته ، وجواب الشرط محذوف

(فصل) وإذا نُدِب المضاف للياء[1]؛ فعلى لغةِ من قال: «يا عبدِ» بالكسر، أو «يا عبدُ» بالضم، أو «يا عبدَا» بالألفِ، أو «يا عبدِيْ» بالإسكان — يقال: وَا عبدَا[2].

وعلى لغةِ من قال: «يا عبدِيَ» بالفتح، أو «يا عبدِيْ»

الضرورة الشعرية، فتبقى وتحرك بالكسر أو بالضم، كقول المتنبي:

وَاحَـــرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ... وَمَن بِجِسْمِي وَحَالِي عنده سَقَمُ

وفي هذه الهاء يقول الناظم:

(وَواقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمدُّ، وَالْهَا ـ لاَ تَزِدْ)(*)

أى: إذا وقفت على المندوب ـ فزد بعد الألف هاء سكت إذا أردت. وإن شئت ألا تزيد حرف المد ولا الهاء ـ فافعل.

تنبيه

إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً ـ فلا تحذف نونهما عند ألف الندبة، فيقال: وازيدانا ـ وازيدونا، ويبنيان على الألف والواو كالمجرد. وإذا كان للمندوب تابع؛ فإن كان نعتاً لفظه كلمة «ابن» المضافة لعلم ـ فإن الألف تدخل على المضاف إليه تقول. وا إسماعيل بن إبراهيماه، وإن كان لفظاً آخر، فالأحسن دخولها على المنعوت. أما البدل، وعطف البيان، والتوكيد المعنوى ـ فالأحسن الاكتفاء بدخولها على المتبوع. وفى عطف النسق تدخل على المعطوف، تقول: واعلى ـ واعمراه، ويجوز دخولها على المعطوف والمعطوف عليه. وتدخل فى التوكيد اللفظى عليهما، تقول: وامحمداه وامحمداه.

(١) أى: لياء المتكلم الجائزة فيها اللغات الست المتقدمة.

(٢) أى يقال فى هذه اللغات الخمس: «ياعبدا» بزيادة ألف الندبة فى المحذوف الياء، وتحذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً فى «عبدا»، والياء الساكنة فى «عبدى» وتحل محلهما ألف أخرى للندبة. ويقال فى إعرابه: منادى مضاف منصوب بفتحة

(*) «وواقفاً» حال من فاعل زد «هاء» مفعول أول لزد، ومفعوله الثانى محذوف «فالمد» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و«المد» مبتدأ، وخبره محذوف ـ أى واجب، والجملة جواب الشرط «والها» ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول مقدم لتزد المجزوم بلا الناهية.

بالإسكان — يقال : « وا عَبدِيا »[1] ؛ بإبقاء الفتح على الأول ، وباجتلابه على الثانى .

وقد تبيَّنَ أنَّ لمن سكن الياءَ : أن يَحذفَها ، أو يفتحَها . والفتحُ رأىُ سيبويه ، والحذفُ رأىُ المبرِّد . وإذا قيل يا غلامَ غُلَامى — لم يَجُزْ فى النُّدبة حذفُ الياء ؛ لأنَّ المضافَ إليها غيرُ منادَى[2] .

مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ، منع من ظهورها فتحة ألف الندبة . وليس مبنيا لأنه مضاف

(١) أى : زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها ، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء فى محل نصب ، والياء مضاف إليه مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف .

(٢) فلا يسرى عليه أحكام المنادى المضاف للياء ، ولما لم تحذف فى النداء لم تحذف فى الندبة ، ومع إثبات الياء يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها .

وفى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم — يقول ابن مالك :

(وَقَائِلٌ : وَاعَبْدِيَا ، وَاعبْدَا مَنْ فى النِّدَا ، اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى)(*)

أى : يقول: «واعبديا» — بتحريك الياء بالفتح وزيادة ألف الندبة ، أو: «واعبدا» بحذف الياء ، مع زيادة الف الندبة وفتح ما قبلها . يقول ذلك : من أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون ؛ أى من كانت لغته فى المنادى المضاف للياء — إسكانها .

وكذلك يقول : « واعبدا » — من يحذف الياء ، أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها .

تنبيه

هل المندوب منادى أو لا — رأيان . وقد صرح الرضى بأن المندوب والمتعجب منه — منادبان مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت: يا محمداه ، أو باللماء — فكأنك تنادى وتقول: تعال يا محمد؛ فإنى إليك مشتاق . وأت يا ماء حتى يتعجب منك .

(*) « وقائل » خبر مقدم وفيه ضمير هو فاعله « واعبديا » مفعول به مقصود لفظه « واعبدا » معطوف عليه « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « فى الندا » متعلق بأبدى « الياء » بالقصر — مفعول مقدم لأبدى « ذا » حال من الياء « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض وفاعله يعود الى « من » والجملة صلة لها . ومعنى أبدى : أظهر .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف النداء، واذكر أداة النداء التى ينادى بها القريب، والتى ينادى بها القريب والبعيد. ومثل بمثالين من إنشائك لكل.

٢ — تختص «يا» من بين أحرف النداء بميزات، فما هى هذه الميزات؟ وضح بأمثلة

٣ — لا يجمع بين «يا» و «أل» فى النداء إلا فى مواضع. اذكر هذه المواضع، ومثل لكل، ووضح علة استثنائها.

٤ — ما المراد بالمفرد فى باب النداء؟ وما حكمه فى الإعراب؟ هات أمثلة موضحة.

٥ — متى يبنى المنادى؟ ومتى يجب نصبه؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح؟ وضح ما تقول بالأمثلة.

٦ — إذا وصف المنادى العلم بابن. فمتى يجب ضمه؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح؟ مثل لما تذكر.

٧ — هنالك أشياء لا تقع إلا منادى، وأخرى لا تنادى. اذكر كلا، ووضح بأمثلة.

٨ — ما حكم آخر المنادى المعتل إذا أضيف لياء المتكلم؟ وما الذى يلحق بالمعتل؟ مثل لما تقول.

٩ — فيم ينقاس «فَعالِ» فى النداء؟ وفيم يستعمل؟ وكذلك «فُعَل»؟ مثل.

١٠ — عرف المندوب تعريفاً شاملا، وبين ما يجوز ندبه وما يمتنع، ووضح بالأمثلة

١١ — اشرح قول ابن مالك:

ولامُ ما اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ ومثلُه اسمٌ ذُو تَعجُّب أُلِفْ

وبين لم يجب فتح لام المستغاث؟ ومتى تفتح لام المستغاث لأجله؟ ومتى تحذف لام المستغاث به. ووضح بالأمثلة

١٢ — ما حكم إعراب تابع المنادى المبنى؟ إذا كان: نعتا مفرداً — أو مضافا مجرداً من أل — أو منسوقاً مقروناً بأل — أو مجرداً منها. وضح ما تقول بالأمثلة.

١٣ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل: النداء، والندبة، والاستغاثة. بين موضع الشاهد، وحكمه:

قال تعالى: (يا لَيتَنِي اتَّخَذْتُ مع الرسولِ سبيلا. يا جِبالُ أَوِّبى معه والطَّير. ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم. رَبَّنا لا تؤاخِذْنا إنْ نَسِينا أو أخطأنا

يا أبانا مالكَ لا تأمنَّا على يُوسُف . يا أَبَتِ إنِّى قد جاءنى من العِلْمِ مالم يأتِكَ . يا أسفا عَلَى يوسف . قل اللَّهُمَّ فاطِرَ السموات والأرضِ عالمَ الغَيْبِ والشهادةِ أنتَ تحكم بين عِبادِك . يأيها المَلأُ أفتُونى فى أمرى) يا عظيما يُدْعَى لكل عظيم . يالله من أعداء الوطن . فيالكِ ليلا بت فيه مسهَّدا .

أيا أبتى لازلتَ فينا فإننا ... لنا أملٌ فى الله ما دمت عائشا

يا أنتَ يا خَيرَ الدّعاة إلى الهُدَى ... لبّيك داعياً لَنا وهادِيا

يا للرّجال لقومٍ عزّ جانبهم ... واستَلهموا المجدَ من أصلٍ وأعراق

يا مَن يا عِزُّ علينا أن نفارقَهم ... وجدانُنا كلّ شىء بعدَكم عدمَ

لا هُمّ إن العبدَ يَمنعُ رَحْله ... فامنَعْ رِحالك

ضَيَّعتْ قيصرَ البريّة أُنثى ... يا لَرَبّى مِمَّا تَجُرُّ النساء

١٤ — أعرب ما تحته خط فى الأبيات الآتية ، واشرح الأخيرين شرحا أدبياً :

يا للغُروب وَما به من عَبْرَةٍ ... للمستهامِ ، وَعَبرةٍ للرائى

يا أمةً كان قُبح الجَور يسقطها ... حيناً فأصبح حُسن العدلِ يُرضيها

يا لَقَوْمِى إنَّ مِصراً تَرتجِى ... مِن بَنيها عملاً يرفعُها

فانهَضُوا للمجد وَاسمُوا للعُلاَ ... إنمَّا موضعكم موضعُها

١٥ — صغ العبارات الآتية فى صور الاستغاثة التى مرت بك ، وضعها فى عبارات مناسبة :
ظلم الاستعمار . الأحرار فى العالم . أبناء العروبة . الصهيونية . الفدائيون .

١٦ — متى يجب وصف اسم الإشارة المنادى؟ ومتى يجوز؟ وما حكم التابع فى الحالتين ؟

١٨ — ما حكم نعت « أى » ؟ وما الأشياء التى توصف بها فى النداء ؟ مثل لما تقول .

١٨ — ما الحروف التى يجربها المستغاث لأجله ؟ وما حكم البدل وعطف البيان إذا كانا تابعين للمنادى ؟ مثل .

(باب الترخــــيم)(١)

يجوز ترخيمُ المنادى — أىْ: حذفُ آخرِه تخفيفاً، وذلك بشروط:(٢) كونِه معرفة(٣)، غيرَ مُستغاثٍ(٤)، ولا مَندوبٍ، ولا ذِى إضافةٍ(٥)، ولا ذِى إسنادٍ(٦)؛ فلا يُرَخَّمُ، نحو قولِ الأعمى: يا إنساناً خُذ بيَدِى،

باب الترخيم

(١) الترخيم فى اللغة: ترقيق الصوت وتليينه؛ يقال: صوت رخيم — أى رقيق لين. وكلام رخيم — لين سهل، قال الشاعر:

لهَا بشَرٌ مثلُ الحَرِيرِ وَمنطقٌ ... رخِيمُ الحوَاشِى لا هُراءٌ وَلا نَزْرُ

وفى الاصطلاح: حذف آخر الكلمة فى النداء بطريقة مخصوصة، للتخفيف غالباً، أو لداع آخر؛ كالتمليح، أو الاستهزاء.

وهو ثلاثة أقسام: ترخيم اللفظ للنداء. وترخيمه للضرورة الشعرية. وترخيمه للتصغير. والأولان هما موضوع هذا الباب، وفى ذلك يقول الناظم:

(تَرْخِيماً احْذِفْ آخِــرَ المُنَادَى ... كَيَا سُعَا، فِيمَنْ دَعَا « سُعَادَا »)(*)

أى: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كقولك: يا سُعـا، إذا أردت أن تنادى من اسمها «سعاد». (٢) هذه شروط عامة، لا بد منها لترخيم المنادى؛ سواء أكان مختوماً بتاء التأنيث — أم مجرداً منها.

(٣) إما بالعلمية كالمفرد العلم، أو بالقصد والإقبال كالنكرة المقصودة. وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأنها هى التى يكثر نداؤها؛ فلا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة.

(٤) أى مجرور باللام. ويجوز ترخيم المحذوف اللام عند سيبويه وكثير من النحاة، تقول: يا فاطِما لأخيها. وبعضهم يمنعه أيضاً. (٥) أى لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به.

(٦) أى لا يكون مركباً تركيب إسناد. ويزاد على هذه الشروط: ألا يكون من الألفاظ المختصة بالنداء «كفُل» و «فُلة»؛ ولا مبنياً قبل النداء، كحذام، وخمسة عشر.

(*) « ترخيماً » مفعول مطلق لا حذف؛ لأنه بمعناه كقعدت جلوساً. أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله فى الطلب؛ أى رخم ترخيماً «آخر المنادى» آخر مفعول احذف والمنادى مضاف إليه «كيا سعا» جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف «فيمن» متعلق بمحذوف حال منه «دعا سعادا» دعا فعل ماض وسعاد مفعول، والفاعل يعود على «من» الموصولة المجرورة محلا بفى، والجملة صلة.

وقولك: يا لَجَعْفر — وَوَاجَعْفَرَاه ، ويا أمير المؤمنين — ويا تأبَّطَ شَرًّا ، وعن الكوفيين إجازةُ ترخيم ذى الإضافة بحذف عَجُزِ المضافِ إليه ؛ تمسّكاً بنحو قوله : * أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *[1]

وَزَعَم ابْنُ مالك، أنه قد يُرَخَّمُ ذو الإسناد[2] ، وأن «عَمْراً» نقل ذلك

---

(١) صدر بيت من الطويل- لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* سَيَدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة والاعراب : لاتبعد : لاتهلك ، من البعد — بمعنى الذهاب بالموت والهلاك . ابن حرة : يكنى بذلك عن الرجل الكريم . ويقال . ابن الأمة ما ألأمه . ميتة : اسم هيئة من الموت. « أبا » منادى بحذف الياء منصوب بالألف نيابة عن الضمة « عرو » مضاف إليه ، وحذفت منه التاء للترخيم «لا» حرف دعاء «تبعد»فعل مضارع مجزوم به «فكل» الفاء للتعليل و «كل» مبتدأ « ابن حرة » ابن مضاف إليه، وحرة مضاف إليه كذلك «سيدعوه» يدعوفعل مضارع مرفوع بضمةمقدرةعلى الواو «داعى» فاعل ، والجملة خبر المبتدأ « ميتة » مضاف إليه « فيجيب » معطوف على سيدعوه .

والمعنى : لا تهلك نفسك أسى وحزناً على من مضى ؛ فكل عظيم سيصيبه الموت بسبب ما من أسبابه الكثيرة ، ولا يستطيع أن ينجو منه ؛ فتلك سنة الله فى الخلق .

والشاهد : فى قوله « أبا عرو » ؛ حيث رخم عجزه بحذف التاء وهو منادى مركب مضاف ، وذلك جائز عند الكوفيين . ويمنعه البصريون ؛ محتجين بأن المضاف إليه بمنزلة التنوين مما قبله ، فليس بآخر المنادى حقيقة .

(٢) فتقول فى تأبط شراً — يا تأبط . ونسب ذلك إلى سيبويه حيث يقول :

(وَالْعَجُزَ أحْذِف مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)(*)

أى — أنه يجوز ترخيم المركب المزجى ، وترخيمه يكون بحذف عجزه . أما مركب الجملة — وهو المركب الإسنادى — فترخيمه قليل ، وقد نقل ذلك عن العرب — «عمرو »—

(*) « والعجز » مفعول احذف مقدم « من مركب » متعلق باحذف « ترخيم جملة » ترخيم فاعل «قل» وجملة مضاف إليه «وذا» اسم إشارة مبتدأ ، وهو إشارة إلى ترخيم الجملة « عمرو » مبتدأ ثان « نقل » فعل ماض ، والجملة خبره » وجملة الثانى وخبره خبر الأول ، والرابط محذوف — أى نقله .

« وعَمْرو هذا : هو إمامُ النحويين ـ رحمه الله ، وسيبويه لَقَبُهُ ، وكُنْيَتُهُ: أبو بِشْر » .

ثم إنْ كان المنادَى مختوماً بتاء التأنيث — جاز ترخيمُه مطلقاً[1] ؛ فتقول فى « هِبَة » — عَلماً : ياهِبُ[2] ، وفى « جارية » — لمعيَّنةٍ : يَا جَارِيَ . قال : * جارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *[3]

المشهور بسيبويه . « ولاشتهار المنع عند سيبويه فى هذه المسألة ـ عنى الناظم بالتنبيه على أنه هو الذى نقل الجواز عن العرب » .

(١) أى سواء كان علماً ، أو نكرة مقصودة ، زائداً على الثلاثة ، أم ثلاثياً غير التاء ؛ لأن التاء فى حكم الانفصال ، أو أقل من ثلاثة كا مثل .

(٢) ومثله:قول العرب ، « يا شا ادجنى » ـ أى أقيمى فى مكانك ولا تسرحى .

(٣) صدر بيت من الرجز ، للعجاج بن رؤبة ـ يخاطب امرأته ، وقد أنكرت عليه تأهبه للسفر . وعجزه :

* سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى *

اللغة والاعراب . لا تستنكرى : لاتعديه أمراً منكراً . عذيرى ، العذير : ما يعذر الإنسان فى عمله ـ فعلا كان أو تركا . والمراد هنا : الحال التى يزاولها ، وعذير الرجل : من يعذره . « جارى » منادى بحذف الياء ، وقد رخم بحذف التاء لأنه نكرة مقصودة ـ أى يا جارية . والجارية : الفتية من النساء .

« لا » ناهية «تستنكرى» فعل مضارع مجزوم بها بحذف النون والياء فاعل ، «عذيرى» مفعول تستنكرى وهو مضاف لياء المتكلم « سيرى » بدل تفصيل من عذيرى « وإشفاقى » معطوف عليه ـ أو الواو بمعنى « مع » .

والمعنى : لاتنكرى على يا جارية تأهبى للسفر ، والذهاب فى الأرض للبحث عن العيش ، وعطفى وإشفاقى على بعيرى ؛ فالسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من الإيمان . قيل : إنه كان يعمل رحلتاً لبعيره استعداداً للسفر فهزئت منه.

والشاهد : فى « جارى » ؛ فإنه منادى مرخم بحذف التاء من آخره ، وهو نكرة مقصودة ، وقد حذفت منه ياء النداء . ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف فى جوازه ـ فضلا عن ترخيمه .

وإذا كان مُجرَّداً من التاء — اشتُرِط لجواز ترخيمه : كونُه عَلَماً (١) ، زائداً على ثلاثة (٢) كَجَعفر — وسُعاد . ولا يجوز ذلك فى نحو : «إنسان» لمعيَّن (٣) ، ولا فى نحو : زيد ، ولا فى نحو : حَكَم .

وقيل : يجوزُ فى مُحرَّك الوسَط دُون ساكِنِه ، وقيل : يجوزُ فيهما (٤) .

(فصل) والمحذوفُ للترخيم :

---

(١) فلا يصح أن يكون نكرة مقصودة ؛ لأن تعريفها بالقصد والإقبال .

(٢) فلا يصح ترخيم الثلاثى مطلقاً ، سواء كان ساكن الوسط أو متحركه . وقد أجازه بعض الكوفيين . وترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن عند سيبويه

(٣) لأن تعريفه بغير العلمية كما بينا .

(٤) القائل بجواز ترخيم محرك الوسط : الفراء . وبالجواز مطلقاً : بعض الكوفيين

وفى ترخيم المختوم بالتاء والمجرد منها — يقول الناظم :

(وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فى كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا ، وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا — وَفِّرْهُ بَعْدُ ، وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
إلاَّ الرُّبَاعِىَّ فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمْ ، دُونَ إضَافَةٍ ، وَإسْنَادٍ مُتَمّْ) (٥)

أى : جوز الترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء — أى بتاء التأنيث — مطلقاً ؛ علماً كان أو غير علم — ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة ، وما يرخم بحذفها لايحذف منه شىء بعدذلك

(*) « مطلقاً » حال من الهاء فى « جوزنه » العائد إلى الترخيم «فى كل» متعلق بجوزنه « ما » اسم موصول ، أو نكرة موصوفة — مضاف إليه «أنث بالهاء» الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة أو صفة « والذى » مفعول لمحذوف يفسره « وفره » الآتى «قد رخما» الجملة صلة

(*) «بحذفها» متعلق برخما « وفره » فعل أمر ومفعوله — أى لا تحذف منه شيئاً . « بعد » ظرف متعلق بوفره « ترخيم » مفعول احظلا المؤكد بالنون الخفيفة «ما» اسم موصول مضاف إليه «من هذه» متعلق بخلا « الها» بالقصر — بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قد خلا» الجملة صلة ما (*) الرباعى » منصوب على الاستثناء « فما » معطوف على الرباعى ، و «ما» اسم موصول « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « العلم » بدل من الرباعى « دون إضافة» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، وإضافة مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة « متم » اسم مفعول نعت لإسناد — أى إسناد تام .

إمّا حرفٌ؛ وهو الغالب[1]، نحو: يا سُعَا، وقراءة بعضهم: (يامَالِ)[2]

وإمّا حرفان، وذلك إذا كان الذى قبل الآخرِ؛ من أَحرُف اللّين — ساكناً[3] زائداً — مُكمِّلاً أربعةً فصاعداً — وقَبْلَه حَرَكةٌ من جنسه لفظاً أو تقديراً[4]، وذلك نحو: مَرْوان، وسَلْمان، وأسماء، ومنصور، ومِسْكِين — عَلَماً. قال: * يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي مَحْبوسَةٌ *[5]

واحظلا — أى امنع ترخيم المنادى الخالى من التاء؛ إلا إذا كان رباعيا فأكثر، وكان علماً، غير مضاف، ولا مركباً تركيب إسناد، تام كامل.

(١) ولا يشترط فيه شىء غير ما تقدم. (٢) من الآية: ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) الواو والألف والياء التى يجمعها لفظ «واى»؛ إذا وقعت ساكنة بعد حركة تجانسها، وهى الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء — سميت: حروف علة ومد ولين، نحو: قام — يقوم — مقيم؛ فإن سكنت وقبلها حركة لاتناسبها — سميت حروف علة ولين، نحو: فرعون — خير؛ فإن تحركت — سميت حروف علة فقط. فكل مدّ لين، وكل لين علة — ولا عكس، وعلى ذلك فذكر المصنف السكون مع اللين — للكشف والإيضاح. وفى بعض النسخ: من أحرف العلة.

(٤) لفظاً: كمروان، ومسكين، ومنصور. وتقديراً: كمصطفَوْن، ومصطَفَيْن — علمين.

(٥) صدر بيت من الكامل للفرزدق — يستجدى به مروان بن الحكم، وكان والياً على المدينة، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته. وقد استشهد به سيبويه، وعجزه:

* ترجُو الحِباءَ وَرَبُّهَا لم يَيْأسِ *

اللغة والاعراب. مطيتى، المطية: الراحلة؛ من المطو وهو الإسراع — أو من المطا وهو الظهر؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها. محبوسة: يريد ممنوعة من العودة إلى منزل صاحبها. الحباء: العطاء بلا جزاء. ربها: صاحبها. لم ييأس: لم يقطع الأمل فى العطاء. «يا» للنداء «مرو» منادى مرخم بحذف الألف والنون «ترجو الحباء» الجملة فى محل نصب حال من ضمير مطية، وإسناد الرجاء إليها مجاز، والمراد صاحبها «وربها» الواو للحال «ربها» مبتدأ ومضاف إليه، وجملة «لم ييأس» خبر، وييأس مجزوم بلم، وحرك بالكسر للروى. وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

وقال : * يَا أَسْمَ صَبْراً على ما كانَ مِن حَدَثٍ *(١)

بخلاف نحو : شَمأل — عَلماً ؛ فإنَّ زَائِدَهُ — وهو الهمزة — غيرُ حرفِ لينٍ . ونحو : هَبَيَّخ وقَنَوَّر(٢) — عَلَمين ؛ لتحرُّك حرف اللّين ،

والمعنى : يقول للمدوح : إننى باق هنا أنا ومطيتى لم أبرح رحابك انتظار المطائك ولم أقطع الأمل فى أن يصل إلى ، ولا يزال رجائى معقوداً بك .

والشاهد : فى قوله « يامرو » ، فقد رخم بحذف النون والألف قبلها ، وأصله « يا مروان » وهو مستوف للشروط التى ذكرت .

(١) صدر بيت من البسيط — للبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه . وعجزه :

* إنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ *

وقبله : تَرى الكَثِيرَ قليلاً حين تسأله وَلا تخالجه المَخْلُوجَةُ الكُثُرُ

اللغة والاعراب . اسم : أصله — أسماء . حدث : هو النازلة من نوازل الدهر — والجمع أحداث . ملقى : اسم مفعول من لقى . منتظر : مرتقب ومتوقع النزول ، «يا» للنداء «اسم» منادى مرخم بحذف الألف والهمزة «صبراً» منصوب على المصدرية لفعل محذوف « على » متعلق به « ما » اسم موصول فى محل جر « كان » تامة بمعنى حدث ووقع ، وفاعله يعود على « ما » الموصولة « الحوادث » اسم « إن » ، « ملقى » خبر لمبتدأ محذوف ، أو العكس — أى بعضها ملقى ، « ومنتظر » معطوف عليه ، والجملتان فى موضع رفع خبر إن ويجوز أن يجعل « ملقى » خبر إن .

والمعنى : اصبرى يا أسماء على ما يطرأ من حوادث الدهر ونوازله ؛ فإن حوادثه متتابعة محتومة ؛ منها ما وقع وحصل ، ومنها المنتظر وقوعه وحدوثه .

والشاهد : فى «يا أسم» ؛ فقد رخم بحذف الهمزة والألف قبلها : وأصله «يا أسماء» ولا يصح فى هذا النوع المستوفى للشروط — الاقتصار على حذف الآخر وحده ، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله ؛ إلا المختوم بالتاء فتحذف وحدها ، مع ملاحظة أن أصل الترخيم بحذف الآخر اختيارى ، ولكن إذا اختير الحذف فى هذا النوع المستوفى الشروط — وجب التزام ما ذكرنا .

(٢) فيقال فى ترخيمهما : يا هَبَيّ ويا قنوّ — بحذف الأخير فقط . والهبيخ : الغلام

ونحو: مُختار ومُنْقاد — عَلَمين؛ لأصالة الألِفين[١]. ونحو: سَعِيد وثَمُود وعِمَاد؛ لأنَّ السابقَ على حرف اللين اثنان[٢].

وبخلاف نحو: فِرْعَوْن وغُرَنَيْق — علماً؛ لعدم مُجَانَسَةِ الحركة[٣].

ولاخلاف فى نحو: مُصْطَفَوْن ومُصْطَفَيْن — عَلَمين؛ لأنَّ أصْلَهما مصطفَيُون، ومُصطفَيِينَ؛ فالحركةُ المجانسةُ مُقدَّرةٌ.

السمين الممتلىء لحماً — والأنثى هبيخة. والقنوّر: الضخم الرأس — أو الصعب اليابس من كل شىء.

(١) فإنهما منقلبان عن أصل، فتقول فى ترخيمهما: يا مختا، ويا منقا — بحذف الآخر لا غير.

(٢) فيقال فى ترخيمهما. يا سَعِى، ويا ثمو، ويا عِما — بحذف الدال فيها لاغير.

(٣) فتقول فى ترخيمهما: يا فرعَوْ، ويا غُرَنْى — بحذف الآخر فقط.

ولا يشترط الجرمى والفراء المجانسة؛ فيقولان: يا فِرْعَ، ويا غُرن؛ لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف. وغرنيق: اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء معروف.

وفى الترخيم بحذف الحرفين الأخيرين — يقول الناظم:

(وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلاَ ... إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلاَ
أَرْبَعَةً فَصَاعِداً، وَالْخُلْفُ — فِى ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ — قُفِى)(*)

أى: يجب أن يحذف مع الحرف الأخير ما قبله؛ إن كان حرف لين ساكناً رابعاً فصاعدا. وما كان قبل واوه أو يائه فتحة — فيه خلاف كما أوضحنا. وقوله: تلا — أى تلاه الآخر. ولينا ساكناً: هو حرف المد. ومعنى قفى: تبع وجاء بعده حرف.

(*) «ومع الآخر» مع ظرف متعلق باحذف والآخر مضاف إليه «الذى» مفعول به «تلا» الجملة صلة «زيد» بالبناء للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على الذى تلا، وجواب الشرط محذوف «ليناً» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت له «مكملا» نعت ثان وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل (*) «أربعة» مفعوله «فصاعداً» معطوف على أربعة، أو حال من فاعل فعل محذوف — أى فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «فى واو» متعلق به «وياء» معطوف على واو «بهما» خبر مقدم والباء بمعنى مع «فتح» مبتدأ مؤخر «قفى» — أى اتبع — فعل ماض للمجهول ونائب فاعله يعود على الخلف، والجملة خبر المبتدأ.

وإما كلمةٌ برأسِها، وذلك فى المركب المَزْجِىّ، تقول فى مَعْدِ يكَرِب: يا مَعْدِى[١] .

وإمَّا كلمةٌ وحرف، وذلك فى «اثنا عشر»، تقول: يا اثْنَ[٢]؛ لأنّ «عشرَ» فى موضع النون، فنُزِّلَت هى والألفُ — منزلةَ الزيادة فى «اثْنَانِ» عَلَماً .

(فصل) الأكثَرُ أن يُنْوَى المحذوفُ فلا يُغَيَّرُ ما بقى[٣]؛ تقولُ فى جَعْفَر: ياجَعْفَ ـ بالفتح، وفى حارِث: ياحَارِ ـ بالكسر، وفى مَنْصُور:

(١) وكذلك تفعل فى «سيبويه» و«خمسة عشر» ونحوها ـ مسمى بهما، تقول يا سِيبَ ـ ويا خمسةَ، ولا بد من وجود قرينة قوية تدل على الأصل. ومنع كثير من النحاة ـ ترخيم المركب المزجى لعدم سماعه عن العرب، ورأيهم أقرب إلى الصواب. ومنع الفراء ترخيم المركب العددى. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه.
وقد أشار الناظم إلى حذف عجز المركب المزجى ـ بقوله: «والعجز احذف من مركب»

(٢) وتقول فى اثنتا عشرة: يا اثنت، ولم يعرف الترخيم بحذف الآخر وحرف قبله ـ فى غير هذين اللفظين من المركبات العددية؛ بشرط أن يسمى بهما؛ لئلا يلتبسا بنداء المثنى، وهو: اثنان ـ واثنتان.

(٣) بل يبقى على حاله قبل الحذف؛ من حركة أو سكون ـ أو صحة أو إعلال؛ لأن المحذوف فى نية الملفوظ، ويستمر البناء على الضم واقعاً على الحرف الأخير المحذوف وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر ـ وهى اللغة الفضلى؛ لأن المحذوف المنوى جدير بالمراعاة وينبغى الاقتصار عليها فى ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث ـ عند خوف اللبس، كما سيأتى.
وفى هذه اللغة يقول الناظم:

(وَإِنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ)[*]

(*) «ما» اسم موصول مفعول نويت «حذف» فعل ماض للمجهول، والجملة صلة «فالباقى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، و«الباقى» مفعول استعمل مقدم «بما» متعلق باستعمل، والباء بمعنى على «فيه» متعلق بألف، وجملة «ألف» من الفعل ونائب الفاعل صلة «ما» المجرورة بالباء.

يا مَنْصُ – بتلك الضمة ، وفى هِرَقْل : يا هِرَقْ – بالسكون ، وفى ثمودُ — وعِلاوة[1] وكَرَوان : ياثمُو ، ويا عِلاَو ، ويا كَرَوَ.

ويجوز : ألاّ يُنوَى فيُجعلُ الباقى كأنه آخرُ الاسمِ فى أَصْلِ الوَضع[2]. فتقولُ : ياجعفُ ، ويا حارُ ، ويا هِرَقُ — بالضم فيهنَّ . وكذلك تقولُ : يا مَنصُ – بضمةٍ حادثة للبناء[3] .

وتقولُ : « ياثمِى » – بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ؛ كما تقول

أى : إن نويت ما حذف بعد حذفه ـ فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه وعرف عنه قبل الحذف ؛ أى اتركه على حاله المألوف قبل الحذف .

(١) العلاوة بالكسر : ما يعلق على البعير بعد تمام الوَقر . والكروان : طائر طويل العنق معروف . (٢) وعليه يقع البناء؛ لأن ما حذف اعتبر كأنه انفصل نهائياً . وتسمى هذه اللغة : لغة من لا ينتظر ، وفيها يقول ابن مالك :

(وَاجْعَلْهُ ــ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً ـ كَمَا   لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فى ثَمُودَ : « يَا   ثَمُو » ، « وَيَاثَمِى »ـ عَلَى الثّانى بِيَا)(*)

أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم إن لم تنو المحذوف ـ كما لو كان قد تم الآخر بالوضع ، وكأنه لم يحذف شىء يليه ؛ فقل على الأول الذى ينتظر المحذوف ـ فى « ثمود » علماً : ياثمو ـ بحذف الدال وترك الباقى على حاله . وعلى الثانى الذى لا ينتظر : ياثمى ـ بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لأنه يعامل حينئذ معاملة الاسم التام .

(٣) اختار الصبان : أنه مبنى على ضم مقدر ، ويكون رفع التابع إتباعاً للضم المقدر ـ لا للضمة الملفوظ بها ، وذلك خير من تكلف ذهاب ضمة أصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء

(*) « محذوفاً » مفعول تنو « كما » الكاف جارة ، و « ما » زائدة « لو » مصدرية « كان » اسمها يعود إلى الباقى « بالآخر » متعلق بتمما « وضعاً » منصوب على نزع الخافض ـ أو تمييز « تمما » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل هو ، والجملة خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهى ومجرورها فى موضع نصب مفعول ثان لاجعله

(*) « فقل » الفاء للتفريع « على الأول » متعلق بمحذوف حال من فاعل قل ـ أى جارياً على الوجه الأول « ياثمو » مفعول قل مقصود لفظه « وياثمى » جملة النداء فى نصب مقول قول محذوف دل عليه الأول « على الثانى » متعلق بمحذوف حال كذلك من فاعل « قل » المحذوف « بيا » متعلق بمحذوف حال من « ياثمى »

فى جَمْع جَرْو ، ودَلْو : الأجْرِى — والأدْلِى[١] ؛ لأنه ليس فى العربية اسمٌ مُعْرَبٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلها .

وخرج بالاسم : الفعلُ ، نحو : يَدْعُو . وبالمعرب : المبنىُّ ، نحو : هُوَ . وبذكر الضمِّ ، نحو : دَلْو — وغَزْو . وباللزوم ، نحو : هذا أبوكَ[٢] .

وتقول : يا عِلاءِ — بإبدالِ الواوِ همزةً ؛ لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدة — كما فى كساء . وتقول : يا كَرَا[٣] بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها — كما فى العصاَ .

(فصل) يَختصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام .

منها : أنه لا يُشترَط لترخيمه عَاميَّةٌ ، ولا زيادة على الثلاثة — كما مَرَّ .

وأنَّه إذا حُذِفت منه التاء توفَّر من الحَذف ، ولم يَسْتَتْبِع حذفُها حذفَ حَرفٍ قبلها[٤] .

---

(١) أصلهما : الأجْرُو ، والأدْلو — قلبت الضمة كسرة ، والواو ياء لعدم النظير ، كما ذكر المصنف . ويرى بعض المحدثين : أنه قد انتشرت الآن الأسماء المعربة المختومة بالواو اللازمة الساكنة ، التى قبلها ضمة — للأشخاص والأماكن ، مثل : نهرو — كايمنصو — أرسطو — أدفو — طوكيو — كونغو ، فيكون من الخير واليسر أن ترخم بإبقائها على حالها ؛ إذا فهمت ولم يحدث لبس .

(٢) فإن الواو فيه غير لازمة ؛ لقلبها ألفاً فى النصب — وياء فى الجر .

(٣) ومنه المثل العربى « أطرق كرا إن النعام فى القرى » — أى يا كروان — وهو مثل يضرب لمن يخدع بكلام يلطف له ويراد به الغائلة

(٤) أى ولو كان ليناً ساكناً — زائداً مكملا أربعة فصاعداً ؛ ذلك لأن التاء فى حكم كلة منفصلة عما قبلها . وقد أشار الناظم إلى ذلك قبل ؛ حيث قال :

وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا

بِحذْفِهَا وَفِّرْه بَعْد . . . . .

فتقول فى عَقَنباَة — يا عَقَنْباَ(١).

وأنّه لا يُرَخَّم إلا على نِيّة المحذوف؛ تقول فى مُسْلِمَةَ، وحارِثة، وحَفْصة: يا مُسْلِمَ، ويا حارثَ، ويا حفصَ — بالفتح؛ لئلا يلتبسَ بنداء مُذَكَّر لا ترخيمَ فيه. فإن لم يُخَف لبسٌ — جاز؛ كما فى نحو: هُمَزَة — ومَسْلَمة(٢)

وأنَّ نداءه مُرَخَّماً أكثر من ندائه تامًّا، كقوله:

* أفاطِمَ مَهْلاً بعْضَ هذا التَّدَلُّلِ *(٣)

---

(١) أى بالألف والاقتصار على حذف التاء. وعَقنباة: صفة للعقاب، إحدى الطيور الجارحة، يقال: هذه عقاب عَقنباة — أى ذات مخالب قوية.

(٢) الهُمزة: علم على المغتاب — يستوى فيه المذكر والمؤنث، و «مسلمة»: علم على قائد مشهور، واسم لكثيرين من الصحابة، ومن ذلك: مسلمة بن عبد الملك بن مروان، ومثل مسلمة: حمزة، وطلحة — من الأعلام المشهورة التى فيها التاء ليست للفرق بين المذكر والمؤنث. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَالْتَزِمِ الأوَّلَ فى «كَمُسْلِمَهْ» وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ)(*)

أى التزم الترخيم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف — فيما فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث — كمسلمة. وجوز الترخيم على اللغتين فيما فيه التاء ليست للفرق كمسلمة «علماً». ولعل من الخير أن يبتعد عن اللبس مطلقاً، سواء كان فى المختوم بالتاء — أم فى المجرد منها، أم فى غيرهما، ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء. فإن لم يكن هنالك احتمال لبس — جاز اختيار إحدى الطريقتين، وأمر ذلك موكول إلى المتكلم، وإن كانت الطريقة الأولى أنسب؛ لبعدها عن اللبس غالباً؛ لأن عدم وجود الضمة يوحى بأن فى اللفظ الحالى حذفاً.

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرىء القيس — من معلقته المشهورة. وعجزه:

* وَإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأجْمِلى *

اللغة والاعراب. مهلا: مصدر مهل فى الشىء — عمله برفق ولم يعجل به. التدلل: أن يثق الشخص بحب غيره له فيجرؤ عليه ثقة به — وإظهار المرأة الغضب والتمنع

(*) «الأول» مفعول التزم «فى كمسلمه» الفاء جارة والكاف اسم لدخول حرف الجر عليها — بمعنى مثل، مبنى على الفتح فى محل جر بفى، ومسلمه» مضاف إليه. وإعراب الشطر الثانى كذلك.

لـكنْ يُشَارِكهُ فى هذا : مالكٌ ، وعامرٌ ، وحارثٌ(١) .

(فصل) ويجوزُ ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك فى الضرورة .

الثانى : أن يَصْلُحَ الاسم للنداء(٢) ؛ فلا يجوزُ فى نحو الغلام .

وليست بنضى . أزمعت : عزمت ووطنت النفس . صرمى : هجرى وقطيعتى ، فأجملى : فأحسنى . « أفاطم » : الهمزة للنداء ، وفاطم منادى مرخم بحذف التاء « مهلا » مفعول مطلق منصوب بمحذوف « بعض » مفعول به لمحذوف أيضاً — أى دعى بعض « هذا » مضاف إليه « التدلل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، وإن كنت » شرط وفعله والتاء اسم كان « قد أزمعت صرمى » ، الجملة خبر كان ، « فأجملى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأجملى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

والمعنى : ترفقى بى يافاطمة ، واتركى الدلال وإظهار الهجر ، وإن كنت قد اعتزمت هجرى حقا ، ووطنت نفسك عليه — فأحسنى فى ذلك ، وكونى بى رفيقة رحيمة .

والشاهد : فى « أفاطم » فهو اسم مؤنث رخم بحذف التاء ، وهذا كثير — بل أكثر من غير المرخم (١) فإن ترخيمها أكثر من تركه ؛ لـكثرة استعمالها فى الشعر العربى فى النداء ، وأسماء للرجال .

(٢) أى لمباشرة حرف النداء . ولا شك أن « الغلام » لا يصلح لذلك ؛ بسبب وجود « أل » . وفى هذا يقول الناظم :

(وَلِاُضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا   مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ « أَحْمَدَا »)(*)

أى : رخموا للضرورة — فى غير النداء — ما يصلح أن يكون منادى ، نحو : « أحمد » فنص الناظم على شرطين هما : أن يكون الترخيم للضرورة ، وأن يـكون المرخم صالحاً للنداء ، وقد عرفت باقى الشروط . ولا يشترط فى المرخم للضرورة — أن يكون معرفة ، فقد ترخم النـكرة ، كقول الشاعر :

* لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ * — أى : بخالد

(*) « ولاضطرار » مفعول لاجله متعلق برخموا « دون نداء » دون ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » مقدم على صاحبه ، وندا مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول رخموا « للندا » متعلق بيصلح الواقع صلة لما « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أحمدا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة للعلمية ووزن الفعل .

الثالث : أن يكون إمّا زائداً على الثلاثة ، أو بتاءِ التأنيث كقوله :

* طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ * (١)

ولا يمتنعُ على لُغةِ مَن يَنتَظِرُ المحذوفَ — خلافاً للمبرّد ؛ بدليل :

* وأَضْحَتْ منكَ شاسِعةً أُماما * (٢)

---

(١) عجز بيت من الطويل — لامرىء القيس الكندى ، وصدره :

* لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ *

وبعده: إذَا البَازِلُ الكَوْمَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً تُلَاوِذُ من صَوْتِ المُبَسْبِسِ بالشَّجَرْ

اللغة والاعراب : الفتى : يراد به هنا — الرجل الجواد . تعشو : تنظر إلى ناره من بعيد ، من عشا النار — رآها ليلا من بعد فقصدها مستضيئاً . الخصر : شدة البرد «لنعم» اللام للتوكيد ، ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل ، وجملة «تعشو» حال منه — أو صفة « طريف » بدل من الفتى ، أو مبتدأ مؤخر وجملة « نعم الفتى » خبر مقدم . ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف — والعكس ، « ابن » صفة لطريف « مال » مضاف إليه « ليلة الجوع » ليلة ظرف لتعشو والجوع مضاف إليه . « والخصر » معطوف على الجوع

والمعنى : نعم الرجل السخى الكريم — طريف بن مالك ؛ يقصده الناس من بعيد مستضيئة بناره فى زمن الحاجة والمسغبة؛ عند اشتداد البرد . وزمن الشتاء عند العرب — هو زمن الحاجة والمجاعة ، وفيه يظهر الجواد والشحيح .

والشاهد : فى قوله : « ابن مال » حيث رخم فى غير النداء للضرورة ، وأصله : ابن مالك ، ونون على لغة من لا ينتظر .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لجرير بن عطية — الشاعر الأموى المشهور . وصدره :

* أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَاماً *

اللغة والاعراب : أضحت : معناها هنا — صارت وتحولت . حبالكم ، المراد: عهودكم وأواصر الألفة وروابط المحبة بيننا وبينكم . رماماً : بالية ضعيفة — جمع رمة ، وهى القطعة البالية من الحبل . شاسعة : بعيدة بعداً كبيراً . « ألا » حرف تنبيه « رماماً » خبر أضحت الأولى « شاسعة » خبر أضحت الثانية مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بها « أماما » اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للاطلاق .

والمعنى : لقد تحول ما بينى وبينكم أيها القوم من أواصر الألفة وروابط المحبة ، وصار ما بيننا من عهود الود وأسباب التواصل ـ كأن لم يكن ، وأصبحت محبوبتى « أمامة » بعيدة عنى ، ليس فى وصلها والرجوع إليها مطمع .

والشاهد : فى « أماما » حيث رخم للضرورة فى غير النداء ؛ بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو حجة على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ولو رخم على لغة من لا ينتظر لقيل : أمامُ ـ بالرفع .

تنبيه

(ا) كثيراً مايرد لفظ « صاح » منادى ، وأصله « صاحب » فنودى نداء ترخيم بحذف الباء على القاعدة . وهذا أولى من قول من يقول : إن أصلها : « صاحبى » ؛ ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ؛ لأن الأخذ بما لا شذوذ فيه ـ أولى ، وبخاصة إذا كان المطرد ممكناً .

(ب) ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة ، وغير المقرون بها . فالأول كقول الشاعر :

كلَّمَا نادى مُنَادٍ منهُمُ   يا لتَيْمِ اللهِ . قُلْنَا يالمَالِ

فإنه أراد : يالمالك ، فرخمه بحذف آخره وهو الكاف،وهو مستغاث مقرون باللام والثانى كقول أبى شريح الأحوص الكلابى :

تَمَنَّانى ليقتلَــــنى لقِيط   أعامِ لكَ ابنَ صَعصعةَ بنِ سَعْدِ

وفى هذا البيت شذوذ من وجهين :

استعمال الهمزة فى نداء المستغاث . وترخيمه .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الترخيم واذكر أنواعه، وبين المقصود منه هنا، مع التمثيل.

٢ — ما الذى يشترط فى ترخيم المنادى مطلقاً؟ وما الذى يختص به مافيه التاء. مثل.

٣ — قد يرخم غير المنادى. بين الشروط المطلوبة لذلك، وما الذى يحذف للترخيم؟ ووضح بأمثلة من إنشائك.

٤ — بين الترخيم على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر — ومثل.

٥ — قد تدعو الضرورة إلى ترخيم المنادى؛ فما شرط ذلك؟ وضح بالمثال.

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات هـذا الباب. بين موضع الشاهد، وحكمه

يا عَبلُ لا أخشى الحِمامَ وإنَّما ... أخشَى عَلَى عَيْنَيْكِ وَقتَ بُكَاكِ

كِلينى لِهَمٍّ يا أميمـــةُ ناصِبِ ... وليلٍ أقاسيه بطىءِ الكواكبِ

وهَذَا رِدائى عنـــده يَستعيرُه ... ليَسلُبنى حَقِّى — أمالُ بنُ حَنظلِ

يا حارِ لا أُرمَيَن مِنكُم بداهيةٍ ... لَمْ يَلقَها سُوقَةٌ قَبلى ولا مَلِكُ

كلما نادَى مُنـــادٍ مِنهُم ... يالَتَيـــمِ الله — قلنا يا لَمَال

٧ — اشرح قول ابن مالك:

والعَجُزَ احذِفْ من مُركَّب وقَلّ ... تَرخِيمُ جُمـــلةٍ، وذَا عمرٌو نَقَل

وبين على ضوئه: حكم ترخيم المركب المزجى، والإسنادى، والعددى.

٨ — بين فيما يأتى: ما يجوز ترخيمه، وكيف يرخم؟ ومالا يجوز — وسبب عدم الجواز؟

حارثة. سعفان. محمود. نومان. فتح الله. ماجدة. عمران. إسماعيل. مختار. عبد الإله. حمدويه. عنتر. يا أماه. واحزناه. ياالله للفدائيين

٩ — بين الشاهد فى قول عنترة الآتى، وأعرب الشطر الثانى منه.

وَلقد شفَى نَفسِى وأبرأَ سُقْمهَا ... قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أقدمِ

١٠ — اشرح البيت الآتى وأعرب الشطر الأول منه، وهو لحاتم الطائى.

أماوِىَّ إنَّ المـال غَادٍ وَرائحٌ ... ويبقى من المال الأحاديثُ والذِّكرُ

(باب المنصوب على الاختصاص)(١)

وهو : اسمٌ معمولٌ لأَخُصُّ واجبَ الْحَـذف ؛

فإن « كان أَيُّهَا » أو « أيَّتُهَا » — استُعْمِلا كما يُستعملان فى النداء ؛ فيُضَمَّانِ(٢) ويُوصَفَان لزوماً باسْمٍ لازمِ الرفع ، مُحَلًّى بأل نحو : أنا أَفعلُ كذَا أَيُّهَا الرجُلُ(٣) ، و « اللَّهُمَّ اغفِرْ لنا أَيَّتُهَا العصابة » .

وإن كان غيرَهما — نُصِبَ(٤) ، نحو : « نَحنُ معاَشِرَ الأنبياء

باب المنصوب على الاختصاص

(١) الاختصاص : مصدر اختصصته بكذا ـ أى خصصته به وقصرته عليه . فهو لغة : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أولا . واصطلاحاً : إصدار حكم على ضمير مبهم لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر معرفة ، يفسره ويوضحه ، ويختص بهذا الحكم . وهو معمول لأخص محذوفاً وجوباً . ومثل أخص : أعنى ـ أقصد ـ أريد ـ أو ما شا كل هذا ، غير أن لفظ « أخص » هو المشهور ، ومنه سمى الاختصاص . والباعث عليه : إرادة القصر والتخصيص . وقد يكون الفخر ، نحو : أنا ـ العربى ـ لا أستكين للمذلة . أو التواضع ، نحو : إنى ـ أيها الضعيف ـ قوى بالإيمان . وقد يكون الغرض منه تفصيل وبيان ما يراد من الضمير ؛ من جنس ، أو نوع ؛ أو عدد ، نحو : نحن ـ بنى الإنسان ـ نخطىء ونصيب . نحن ـ الجنود ـ قدوة فى الكفاح . نحن ـ العشرة ـ أعضاء الاتحاد .

(٢) أى : يبنيان على الضم فى محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف ، ولا بد أن يتصل بآخرها لفظ « ها » للتنبيه . وأن يلتزما هـذه الصيغة ، إفراداً وتثنية ، وجمعاً ـ « أى » للمذكر ، و « أية » للمؤنث (٣) « أنا » ضمير مبتدأ « أفعل » الجملة خبر « أى » منادى فى محل نصب مفعول به لفعل محذوف مع فاعله « ها » حرف للتنبيه مبنى على السكون « الرجل » نعت لأى باعتبار اللفظ وضمته ضمة إتباع ، وجملة الاختصاص فى محل نصب على الحال ، ومعناه : أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال . ويصح تأخير جملة الخبر ـ وهى : أفعل كذا ـ فى نهاية الجملة ، فتقول : أنا أيها الرجل أفعل كذا .

(٤) أى وجوباً ؛ سواء كان معرفاً بالإضافة كما مثل المصنف ـ أو بأل ، نحو :

* نحنُ العرْبَ أسْخَى مَنْ بَذلَ *

لا نُورَثُ[1] » . ويُفَارِقُ المنادَى فى أحكام .

(أحدها) أنه ليس معه حرفُ نداءٍ — لا لَفْظاً ، ولا تقديراً .

(الثانى) أنه لا يقعُ فى أَوَّلِ الـكلام ؛ بل فى أَثْنَائِه ، كالواقِـع بعد « نَحنُ » فى الحديثِ المتقدِّم . أو بَعْد تمامه ، كالواقع بعد « أنا » و « نَا » فى المثالين قبله .

(الثالث) أنه يُشْتَرَطُ أن يكونَ المقدَّمُ عليه اسماً بمعناه[2] .

والغالبُ كونُه ضميرَ تكلُّم . وقد يكونُ ضميرَ خِطَابٍ كقول بعضِهم : « بكَ اللهَ نَرْجُو الفَضل »[3] .

أو كان علماً غير مضاف ـ وذلك قليل ، نحو : أنا الطبيب لا أتوانى عن إجابة الداعى ، ومنه قول رؤبة :

* بِنَا تَمِيماً يُـكْشَفُ الضَّبَابُ *

(١) هذا جزء من حديث ، وتمامه : «ما تركناه صدقة» ، « ما » اسم موصول مبتدأ « تركناه » الجملة صلة «صدقة » خبر المبتدأ .

هذا : وبين الاختصاص والنداء تشابه فى أمور هى :

(ا) أن كلا منهما يفيد الاختصاص ، وهو فى هذا البـاب ـ خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء ـ مقصور على المخاطب .

(ب) أن كلامنهما للحاضر ـ أى المتكلم أو المخاطب ـ وإن كان النداء لا يكون للمتكلم

(حـ) أن كلا منهما ـ يرى معه الاسم أحياناً مبنياً على الضم فى محل نصب فى «أى» و «أية» ، مع وجود «ها» التنبيه ، والنعت ـ بعدها . وتارة يكون منصوباً .

(د) أن الاختصاص يقصد به تقوية المعنى وتوكيده ، وكذلك يكون النداء أحياناً .

أما الأمور التى يختلفان فيها فقد أوضحها المصنف .

(٢) أى : أن يـكون المراد منهما شىء واحد .

(٣) « بك » جار مجرور متعلق بنرجو « الله » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً وهو علم « الفضل » مفعول نرجو . وفى هذا المثال ولى المختص ضمير

(والرابع والخامس) أنَّه يَقِلُّ كونُه عَلَماً، وأنَّه يَنتصِبُ(١) مع كونه مفرداً — كما في هذا المثال.

(والسادس) أنَّه يكونُ بأل قياساً كقولهم: «نحن العُرْبَ أقْرَى الناسِ للضَّيْفِ».

المخاطب وهو قليل، والأكثر أن يلي ضمير التكلم؛ واحداً — أو مثنى — أو مجموعاً وكذلك جاء علماً وهو نادر. ولا يقع المختص بعد ضمير غيبة، ولا بعد اسم ظاهر.

(١) أي لفظاً لا محلا فقط، وهذا في غير «أي — وأية» فإن نصبهما محلى لا غير وهما مبنيان على الضم في محل نصب. ومن الفروق غير ذلك: أن «أي—وأية» توصفان في النداء باسم الإشارة — وهنا لا توصفان به. وصفتهما واجبة الرفع اتفاقاً — بخلافهما في النداء. والمختص لا يكون موصولا، ولا ضميراً، ولا مستغاثاً ولا مندوباً، ولا يرخم — بخلاف النداء في ذلك كله. والعامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بدون تعويض. أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما. وهذه الفروق كلها راجعة إلى اللفظ.

ويفترقان معنى في: أن الكلام مع الاختصاص — خبر، ومع النداء — إنشاء. وأنه قد يفيد الفخر والتواضع — بخلاف النداء؛ فإن الغرض الأصلي منه طلب الإقبال. وأن الغرض منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه — وليس الأمر كذلك في النداء. وقد اقتصر الناظم على بعض ما سبق بيانه، فأجمل موضوع الاختصاص في بيتين هما:

(أَلِاخْتِصَاصُ: كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» ... كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»)(*)

(*) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» خبر «دون» ظرف نعت لنداء و«يا» مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف و«أي» منادى في محل نصب بأخص وجوباً، و«ها» حرف تنبيه «الفتى» نعت لأي «بإثر» حال من أيها «ارجونيا» قصد لفظه مضاف إليه (*) «ذا» نائب فاعل يرى «دون أي» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا. وأي مضاف إليه «تلو أل» تلو مفعول ثان ليرى، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مضاف إلى أل «كمثل» خبر لمبتدأ محذوف «نحن» مبتدأ «العرب» مفعول لفعل محذوف وجوباً، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره. وهو «أسخى» «من» اسم موصول مضاف إليه «بذل» الجملة من الفعل والفاعل صلة «من».

(باب التحذير)

وهو : تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبَهُ(١) :

فإنْ ذُكِرَ المحذَّرُ بلفظ « إيَّا » — فالعامِل محذوفٌ لزوماً(٢) ؛ سواء

أى : أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، بدون حرف نداء . ولا بد أن يسبقه شىء ، وأن تصاحبه الألف واللام غالباً ، كالمثال الذى ذكره ، وهو : أيها الفتى بإثر — أى بعد «ارجونى» . وقد يرى الاختصاص مستعملا من غير لفظ « أى — أو أية » ، ويكون اسماً مشتملا على « أل » كقولك : « نحن العرب أسخى من بذل » — أى : أكرم من أعطى ماله .

باب التحذير

(١) هذا التعريف شبه لغوى ؛ لأن التحذير مصدر معناه التخويف . والمناسب للنحوى الذى يبحث عن أحوال الكلام إعراباً وبناء — أن يقال فى التعريف : اسم منصوب معمول لفعل مضمر تقديره : أحذر ونحوه . والأصل فى أسلوب التحذير : أن يشتمل على ثلاثة أشياء : المحذِّر — وهو المتكلم الذى يوجه التحذير لغيره . والمحذَّر — وهو الذى يتوجه إليه التنبيه والتحذير . والمحذَّر منه — وهو الشىء الذى يطلب تجنبه والبعد عنه . وقد يقتصر على بعض هذه الأمور كما سنبينه بعد .

ويكون التحذير بأمور كثيرة ؛ كصورة الأمر ، أو النهى ، تقول : افعل كذا — ولا تفعله . ولكن المقصود فى هذا الباب أساليب خاصة ؛ تخضع لضوابط وقواعد ، وضعها النحاة . ويكون بثلاثة طرق :

(ا) ذكر المحذور وهو إياك «وفروعه: إيا كما — إيا كم — إيا كن » ؛ إما بعطف المحذور منه على إياك ، نحو: إياك والأسد — أو بخفضه بمن ، نحو : إياك من الإهمال .

(ب) ذكر المحل المخوف عليه، ويكون بذكره نائباً عن «إيا» مضافاً إلى كاف خطاب للمحذر من غير عطف ولا تكرار — أو مع العطف أو التكرار ، مثل: يدك — نفسك ؛ أى : نفسك والأسد ، أو نفسك نفسك .

(حـ) ذكر المحذَّر منه مكرراً أو معطوفاً عليه — أو بدونهما ، نحو : البرد البرد — البرد والمطر ، وسيأتى مزيد إيضاح لذلك كله .

(٢) لأنه لما كثر التحذير بلفظ « إيا » — جعلوه عوضاً عن اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . وهو منصوب باعتباره مفعولا به للمحذوف . ولا بد من أن يذكر بعده المحذَّر منه .

عَطفْتَ عليه أم كرَّرتَه — أم لم تعْطِف ، ولم تُـكَرِّر [١] ، تقول : إيَّاكَ والأسدَ . والأصل : احْذَرْ تلاقِيَ نفسِكَ والأسدِ [٢] ، ثم حُذف الفعلُ وفاعِلُه ، ثمَّ المضافُ الأولُ وأُنيب عنه الثاني فانتَصَبَ [٣] ، ثم الثاني وأُنيبَ عنه الثالثُ فانتصَبَ وانفصَلَ [٤] .

وتقول : إيَّاكَ من الأسدِ [٥] ، والأصلُ : باعِدْ نفسَك من الأسدِ ، ثم حُذِف « باعِد » وفاعِلُه والمضافُ [٦] . وقيل : التقديرُ — أُحَذِّرُكَ من الأسَدِ ، فنحو إياكَ الأسدَ — ممتنعٌ على التقديرِ الأوَّلِ ، وهو قَوْلُ الجمهور [٧] . وجائزٌ على الثاني ، وهو رأى ابن الناظِمِ [٨] .

---

(١) الأحسن أنه إذا سبقت الاسم المذكور بعد إياك واو العطف : أن يختار فعل يناسب المعطوف — غير الفعل الناصب لإياك ؛ فيكون فى الأسلوب فعلان محذوفان وجوباً مع مرفوعيهما .

(٢) بجر « نفس » و « الأسد »   (٣) فصار : نفسَك والأسدَ — بنصبهما .

(٤) أى بعد أن كان مجروراً متصلا ؛ وذلك لتعذر اتصاله ، فصار : « إياك » . ويقال فى إعرابه : « إياك » فى محل نصب مفعول به بفعل محذوف وجوباً تقديره : أحذر ونحوه ، والكاف حرف خطاب ، و«الأسد» معطوف على إياك : والأحسن أن يكون منصوباً بفعل آخر مضمر وجوباً يناسب الكلام كما أسلفنا ، ويكون من عطف الجمل .

(٥) أى : بجر المحذَّر منه « بمن » — بدلا من العطف بالواو .

(٦) أى : وهو « نفس » فانفصل الضمير وانتصب ، « فإياك » منصوب بباعد المحذوف ، و«من الأسد» متعلق به   (٧) لأن «باعد» لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ولا يجوز نصب «الأسد» بنزع الخافض —وهو «من» ؛ لأن ذلك سماعى فى غير أنّ ، وأن ، وكى » كما تقدم فى موضعه . انظر صفحة : ٩٦ « جزء ثان » .

(٨) لأن « أحذر » يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، قال تعالى : (ويحذركم الله نفسه) وينبنى على التقديرين : أن الكلام على تقدير الجمهور — إنشائى ، وعلى تقدير ابن الناظم — خبرى . والحق — كما رأى بعض المحققين — أنه لا يتعين تقدير « باعد » ولا

ولا خلافَ في جواز : إياكَ أن تفعلَ (١) ؛ لصلاحيته لتقدير « مِن ».

ولا تكونُ « إيَّا » في هذا الباب ـ لمتكلِّم (٢) . وشذَّ قولُ عُمَر رضى الله عنه « لِتُذَكِّ لَـكُمُ الأسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ ، وَإيَّاىَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرْنَبَ » (٣) ، وأصلُهُ : إيَّاىَ باعِدُوا عَنْ حَذْفِ الأرْنَبِ ـ وباعِدُوا أَنفسكم أن يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرْنَبَ (٤) ، ثم حُذِفَ من الأوَّلِ المحذُورُ (٥) ، ومن الثانى المحذَّرُ (٦) .

ولا يكون لغائب (٧) . وشَذَّ قولُ بعضهم : « إذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ » (٨) ، والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِهِ

« أحذر » ولا غيرها ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ويناسب الحال ، مثل : دع ـ اتق ـ نح ـ .. إلخ ؛ لأن المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه . وينبغى الأخذ بهذا الرأى عند تقدير المحذوف فى كل ما يحتاج إلى تقدير .

(١) أى مما فيه المحذر منه «أن» المصدرية وصلتها ؛ لأن حذف الجر قبل « أن » جائز فى سعة الـكلام . (٢) لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذّر . (٣) «لتذك» اللام لام الأمر ، وتذك فعل مضارع مجزوم بها ـ من التذكية وهى الذبح. « الأسل » أصله : الشوك الطويل من شوك الشجر ؛ والمراد به هنا : مارق وأرهف من الحديد ؛ كالسيف والسكين ونحوها .

والمعنى : يأمر ـ رضى الله عنه ـ أن يكون الذبح بالأسل ، أو الرماح ، أو السهام عند الرمى بها . وينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ؛ فإن ذلك لا يحله .

(٤) الصواب : أنهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبته فى الآخر . وهو قول الجمهور والزجاج . (٥) أى : وهو حذف الأرنب . (٦) وهو : أنفسكم .

(٧) وذلك ؛ لاختصاص التحذير بالمخاطب ، والغائب لا يحذر

(٨) قول سمع عن العرب كما قال سيبويه . والشواب : جمع شابة . ويروى : السوءات ـ جمع سوأة ، ومعناه : إذا بلغ الرجل ستين سنة ، فلا ينبغى له أن يولع بشابة ـ أو أن يفعل سوأة

وَأَنْفُسَ الشَّوَابَ[١] .

وفيه شذوذان؛ أحدهما: اجتماع حذف الفعل وحَذف حرف الأمر[٢]

والثانى : إقامةُ الضمير ــ وهو « إيَّا » ــ مقام الظاهر وهو الأنْفُس؛ لأنَّ المستحقَّ للإضافة إلى الأسماء الظاهرة ــ إنما هو المُظْهَرُ لا المُضْمَرُ[٣]

وإنْ ذُكِرَ المحذَّرُ بغير لفظ «إيَّا» ، أو اقتُصر على ذِكر المُحَذَّر منه؛ فإنما يَجِبُ الحذفُ — إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ[٤] ؛ فالأوَّلُ نحو : نَفْسَكَ نَفْسَكَ. والثانى نحو: الأسَدَ الأسَدَ ، و (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاها)[٥]

وفى غير ذلك يجوزُ الإظهارُ كقوله :

* خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ *[٦]

---

(١) فقد حذف الفعل مع فاعله ، ثم المضاف الأول وهو « تلاق » ــ وأنيب عنه الثانى وهو « نفس » . ثم الثانى فانفصل الضمير وانتصب ــ وأبدل أنفس بإيا .

(٢) ولام الأمر لا تحذف إلا فى الضرورة ، فحذفها مع مجزومها أشد .

(٣) ذلك لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص ، والضمير فى غنى عن ذلك ؛ لأنه أعرف المعارف . قال صاحب اللمع : ويجوز أن يكون المحذر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذر ، كقول الشاعر : فلا تصحب أخا الجهل * وإياك وإياه

وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم ــ شاذاً ؛ إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه . وهذا وما قبله ــ هما الأسلوبان الثانى والثالث من أساليب التحذير اللذان أشرنا إليهما أول الباب (٤) ذلك ؛ لأنهم جعلوا العطف والتكرار كالبدل من الفعل ولا يكون العطف إلا بالواو خاصة (٥) «ناقة الله» ناقة منصوب بفعل مضمر وجوباً على التحذير ولفظ الجلالة مضاف إليه «وسقياها» معطوف على الناقة ــ أى: ذروا ناقة الله وسقياها فلا تمنعوها عنها ، فقد عطفت الواو محذراً منه على مثله . ويجوز فى هذا : أن تكون الواو لمعية ، فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه ، وحينئذ يجوز إظهار العامل لعدم العطف . الآية ١٣ من سورة الشمس (٦) صدر بيت من البسيط لجرير ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، وهو من شواهد سيبويه ، وعجزه :

* وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللغة والإعراب: خل : فعل أمر ، من التخلية — أى اترك ودع . الطريق ، المراد هنا : سبيل المجد والشرف . المنار : علامات توضع فى الطريق ليهتدى بها السالكون . ابرز : اظهر . برزة : اسم أم عمر بن لجأ . « الطريق » مفعول لفعل الأمر « خل » « لمن » متعلق به ، ومن اسم موصول « يبنى المنار » الجملة صلة « حيث » ظرف مكان معمول لابرز « اضطرك القدر » الجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

والمعنى : اترك طريق المجد وسبيل العظمة والشرف — لمن يعمل له ، ويأخذ فى أسبابه ، فلست له أهلا . واسلك مع أمك طريق الغى والضلال ، حيث ألجأك القدر الذى لا يغالب . وقيل : إن المراد ببرزة : الأرض الواسعة ، والباء فيه للظرفية بمعنى « فى » .

والشاهد : فى « خل الطريق » ؛ حيث أظهر العامل — وهو « خل » — فى التحذير ؛ لأن المحذر منه — وهو الطريق — غير مكرر ولا معطوف عليه .

وفى الأمثلة التى يجوز فيها ذكر العامل أو حذفه — يصح رفع المحذور منه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، ولا يكون مما نحن فيه .

والخلاصة : أنه إذا كان التحذير بـ « إيا » وفروعها — وجب نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ سواء كان هذا الضمير مكرراً أو لا — معطوفاً عليه أو لا . ولك أن تخفض المحذور بـ « من » ؛ فتقول : إياك من الإهمال ، أو تنصبه بغير عطف فتقول : إياك الأسد . وإن كان التحذير بغير ذلك — وجب نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ بشرط العطف أو التكرار . فإن لم يوجد عطف ولا تكرار — كان النصب بعامل محذوف جوازاً . ويجوز ضبط الاسم بغير النصب ، ولا يتعين الأسلوب للتحذير . وفى هذا الباب يقول الناظم فى إجمال :

(« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » وَنَحْوَهُ — نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا « لِإِيَّا » انْسُبْ ، وَمَا سِوَاهُ — سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(*) « إياك والشر » مفعول مقدم لنصب قصد لفظه « ونحوه » معطوف عليه « محذر » فاعل نصب « بما » متعلق بنصب وما اسم موصول « استتاره وجب » مبتدأ وخبر والجملة صلة

(*) « ودون عطف » دون ظرف متعلق بانسب ، وعطف مضاف إليه « ذا » مفعول مقدم له « لإيا » متعلق بانسب أيضا « ما » اسم موصول مبتدأ « سواه » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « ستر فعله » مبتدأ ثان ومضاف إليه « لن يلزما » الجملة خبر والألف للاطلاق ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .

(باب الإغراء)[1]

وهو تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ محمودٍ ليفعَله[2] . وحكْمُ الاسمِ فيه — حكْم التحذير الذى لم يذكر فيه « إيّا » ؛ فلا يلزمُ حذفُ عامِله إلا فى عَطْفٍ أو تكرار، كقولك : المرُوءةَ والنَّجدةَ — بتقدير : الزَم ، وقوله :

* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *[3]

إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ ، كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِى »

وَشَذَّ « إِيَّاىَ » ، وَ « إِيَّاهُ » أَشَذّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ (*)

أى نصب المحذر أسلوب « إياك والشر » ونحوه — بعامل محذوف وجوباً إن اشتمل على عاطف كما مثل . وانسب هذا الحكم لـ « إيا » عند عدم العطف عليها . أما ما سواها فحذف الفعل الناصب ليس لازماً — إلا مع العطف أو التكرار . ثم ذكر أن التحذير بـ «إيا» وفروعها — يكون للمخاطب . وشذ مجيئها لضمير المتكلم. وأشذ منه مجيئها لضمير الغائب ، ومن قاس على ذلك فقد انتبذ — أى بعد عن الصواب .

باب الإغـــراء

(١) الإغراء : مصدر أغريت فلاناً بكذا — حببته إليه ، وحملته على فعله .

(٢) يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير ، والفعل المقدر هنا : الزم ونحوه وأساليب الإغراء يشمل: المغرِى — وهو المتكلم. والمغـرَى — وهو المخاطب. والمغرَى به— وهو الأمر المحبوب (٣) صدر بيت من الطويل لمسكين الدارمى ، وقيل: هو لإبراهيم ابن هرمة القرشى . والصواب أنه لمسكين، وعجزه :

* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ *

(*) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع العطف» مع ظرف متعلق بيلزم والعطف مضاف إليه «أو التكرار» معطوف عليه «كالضيغم» الكاف جارة لقول محذوف ، و «الضيغم» منصوب بفعل واجب الحذف والثانى توكيد له «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب «السارى» بدل أو نعت لاسم الإشارة (*) «وشذ إياى» فعل، وفاعل مقصود لفظه «وإياه أشذ» مبتدأ خبر « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ « القصد » مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ وجملة « قاس » صلة من « انتبذ » — أى بعد — الجملة خبر المبتدأ .

ويقال : «الصلاةَ جامعةً» ، فتنصب «الصلاةَ» بتقدير : احضُرُوا، و « جامعةً »على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز[1] .

اللغة والاعراب . الهيجاء : الحرب ، وهى تمد وتقصر . « أخاك » منصوب على الإغراء – بتقدير الزم محذوفاً وجوباً للتكرار « أخاك » الثانى توكيد « من » اسم موصول اسم إنّ « لا » نافية للجنس « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف « له » جار ومجرور خبرها . وقيل : الأحسن أن يكون خبر «لا» محذوفاً ، و«أخا» مضاف إلى ضمير « له » ، واللام زائدة – أى إن الذى لا أخاه موجود ، والجملة من لا ومعموليها صلة الموصول، « كساع » متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » متعلق به .

والمعنى : الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه ؛ فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويعضده – كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أداتها . والظاهر أنه يريد أخا النسب – لا أخا الصداقة والألفة كما يراه بعضهم ؛ لقوله بعد ذلك :

وإنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ – فاعْلَمْ – جَنَاحُه   وهل يَنهضُ البازِى بغَيْرِ جناحِ ؟

فيكون قد أوصى أولا على التمسك بالأخوة– ثم بأبناء العم .

والشاهد : نصب « أخاك » بعامل واجب الحذف ؛ لأنه مكرر .

(١) أى لعدم العطف والتكرار . ويجوز فى هذه العبارة رفعهما على الابتداء والخبر ، كما يجوز رفع الأول على الابتداء ، والخبر محذوف ، ونصب « جامعة » على الحال من فاعل الخبر المحذوف . وقد أشار الناظم إلى الإغراء وحكمه – بقوله :

(وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ « إِيَّا » اجْعَلاَ   مُغْرًى بِهِ فى كُلِّ ما قَدْ فُصِّلاَ)(*)

أى أن الاسم المغرى به – كالاسم المحذر الذى بغير « إيا » فى جميع أحكامه التى سبقت

(تتمة)

١ – الغالب فى أساليب الإغراء والتحذير : أن تكون إنشائية طلبية – تبعاً لعاملها الدال على الطلب .

(*) « وكمحذر » متعلق باجعلا ، وهو فى موضوع المفعول الثانى له مقدم عليه « بلا إيا » متعلق به أيضاً ، ولا : بمعنى غير «اجعلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بالنون المنقلبة ألفاً ، والألف للاطلاق « مغرى » مفعول أول له « به » متعلق بمغرى « فى كل » متعلق باجعلا « ما» اسم موصول مضاف إليه « قد فصلا » الجملة صلة، وفصلا فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق.

٢ — يلحق بالتحذير والإغراء فى وجوب النصب ، وفى التزام إضمار الناصب : بعض الأمثال المشهورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات التى تشبه المثل ، ولكنها لم تبلغ مبلغه فى الشهرة ؛ فمن الأمثال :

(ا) « الكلابَ على البقر » : وهو مثل يضرب لمن يترك الخير والشر يصطرعان ويطلب السلامة لنفسه ؛ أى : خل الناس خيرهم وشرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة . وتقديره : اترك الكلاب على البقر .

(ب) « أحشفاً وسُوء كِيلة » : مثل يضرب لمن يسىء إلى غيره من جهتين ، ويظلم الناس من ناحيتين . والحشف : أردأ التمر . وسوء الكيلة : الظلم فى الكيل وتقديره : أتبيع حشفاً ، وتزيد على ذلك سوء كيلة ؟

(ج) « كليهما وتمرا » مثل يضرب لمن خير بين شيئين ليختار أحدهما ، فطلبهما معاً — بل وطلب الزيادة عليهما . ومعناه : أعطنى كليهما وزدنى تمرا .

ومن العبارات التى تشبه المثل وتجرى مجراه :

(ا) قوله تعالى : (انتهوا خيراً لكم) من الآية : ١٧١ من سورة النساء . أى انتهوا عن التثليث واتركوا الإشراك بالله ، واصنعوا خيراً لكم .

(ب) من أنت ؟ خالداً . يقال لمن يذكر عظيما رفيع القدر بسوء . والتقدير : من أنت ؟ تذكر خالداً .

(ج) مرحباً ، وأهلا ، وسهلا . التقدير : وجدت مرحباً ، وأتيت أهلا ، ونزلت سهلا .

٣ — الواو فى الإغراء لا يتحتم أن تكون عاطفة ؛ فقد تكون للمعية ، نحو : الاستذكار والفهم كى تنتفع بما تقرأ . وقد تكون للعطف وحده . وقد يتسع المجال للأمرين ؛ فيراعى ما يقتضيه المقام .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الاختصاص ، واذكر أهم الأغراض التى تبعث عليه ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٢ — يوافق الاختصاص النداء فى أمور ، ويخالفه فى أخرى ، بين أوجه الاتفاق والخلاف ، ووضح بالأمثلة .

٣ — ما حكم عامل الاختصاص من حيث الذكر والحذف ؟ وكيف تعرب « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص ؟ وما حكم التابع لهما ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤ — عرف كلا من التحذير والإغراء تعريفاً نحوياً ، واذكر أساليب كل مع التمثيل .

٥ — متى يجب حذف عامل التحذير والإغراء ؟ ومتى يجوز ؟ اذكر أمثلة لكل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل التحذير ، والإغراء ، والاختصاص . بين ذلك :

إيَّاكَ أن تَعِظَ الرجــــال وقَدْ ... أصْبحتَ محتــــاجاً إلى الوَعْظِ

وما لِيَ لا أُعطِي الحياةَ إذا دَعَت ... بلادى ؟ حياتى للبــــلاد ومالى

جُدْ بِعَفْوٍ فإنَّنى أيها العــبدُ ... إلى العفو يا إلَهِى فقــــيرُ

فإيَّاكَ إيَّاكَ المـــراء فإنّه ... إلى الشرِّ دَعَّاء وللشرِّ جالِبُ

٧ — اشرح قول ابن مالك الآتى ، وعلل له :

وَشذَّ إيَّاىَ وَإيَّاهُ أشَـــذّ ... وعن سبيل القَصْد مَن قاسَ انْتَبَذْ

٨ — كون ثلاث جمل للاختصاص فى جهاد الأعداء المستعمرين ، ومثلها للتحذير والإغراء ، بحيث تستوعب أنواع كل .

٩ — اشكل ما تحته خط فيما يأتى ، وبين نوعه ، وموقعه من الإعراب :

إننا معشر الشرقيين — لا نستسلم لمعتد أو مستعمر ، وشعارنا : أيها الغافلون عن عبر التاريخ — النار ولا العار ، والعدل والإنصاف حتى مع الأعداء . فالجهاد الجهاد فى سبيل الشرف والكرامة ، وإياكم والاستسلام ، والبعد عن المثبطين واللئام . موطنك لا تفرط فى ذرة من رماله . دينك وخلقك ، ولا تقل نفسى نفسى ، فالوطن أغلى من كل شىء . ومبدؤنا نحن بنى العروبة أن نعيش مع الناس كافة عيشة حرة كريمة ، وأن نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا

(باب أسماء الأفعال)(١)

اسمُ الفِعل : ما نابَ عن الفِعْل معنًى واستعمالاً ؛ كـ « شَتَّانَ »(٢) و « صَهْ » ، و « أَوَّه » .

والمرادُ بالاستعمال : كونُه عاملاً غيرَ معمولٍ(٣) ؛ فخرجت المصادرُ والصفاتُ في نحو : ضرباً زيداً ـ وأقائمٌ الزيدان ؛ فإنَّ العواملَ تدخُل عليها(٤) .

وورودُه بمعنَى الأمرِ كثيرٌ ؛ كَـ « صَه ، ومَهْ ، وآمين » — بمعنى :

باب أسماء الأفعال

(١) اسم الفعل هو : اسم ينوب عن فعل معين ، ويتضمن معناه وزمنه ، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل . ويمتاز عن الفعل الذى هو بمعناه — بأنه أقوى منه فى الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملا ، مع إيجاز فى اللفظ أحياناً ؛ لالتزامه صورة واحدة ، لاتتغير غالباً مع الإفراد والتذكير وفروعهما .

وكونه اسم هوالصحيح ، ومدلوله لفظ الفعل من حيث دلالته على معناه الموضوع له .

(٢) شتان ، معناه : افترق . والصحيح أن يكون الافتراق خاصاً بالأمور المعنوية ؛ كالعلم والفهم . فلا يقال : شتان المتخاصمان . وهو يطلب فاعلا متعدداً بواو العطف لا غير ، وقد تزاد بعدها «ما» ، تقول : شتان ماعلى ومعاوية فى الشجاعة . وقد تزاد «مابين» كقول ربيعة بن ثابت ؛ يمدح يزيد بن حاتم المهلبى ، ويهجو يزيد بن أسيد السلمى :

لَشَتَّانَ مَا بيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى ... يزيد سُلَيْمٍ وَالْأَغَــرِّ بْنِ حَاتِمِ

« فاليزيدين » فاعل مرفوع تقديراً . و « ما بين » — زائدة . والظاهر : أن شتان فى مثل هذا بمعنى « بعد » . ولا تزاد « بين » وحدها ، وأما قول الشاعر :

جَازَيْتُمُونِى بالوِصَــالِ قطيعةً ... شتَّان بيْنَ صَنيعكمْ وَصَنِيعِى

ـ فلم يستعمله العرب ، ويخرج على أن « ما » مضمرة قبل «بين» .

(٣) أى غير معمول لعامل يقتضيه ، فاعلا أو مفعولا ـ مثلا ، وهذا لا يمنع أن يكون معمولا للحروف الناصبة أو الجازمة .

(٤) أى : وتعمل فيها ؛ فإن « ضربا » منصوب بما ناب عنه وهو : « اضرب » ، و « أقائم » مرفوع بالابتداء .

اسكت ، وانكفِفْ ، واستَجِبْ . ونَزَالِ وَبابه[1] .

وبمعنى الماضى والمضارع قليلٌ ؛ كـ «شتَّانَ ، وهَيْهَاتَ» ـ بمعنى افترق وبَعُدَ ، و«أَوَّه ،وأُفٍّ» ـ بمعنىأتوجَّع وأتضجَّر ، وَ« وَا » ، و «وَىْ ، ووَاهاً » ـ بمعنى أعجَبُ ؛ كقوله تعالى : (وَىْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)[2] ـ أى : أعجبُ لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

وا بأبِى أَنْتِ وفوكِ الأشْنَبُ[3]

وقول الآخر : *واهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً*[4]

---

(١) مر ما ينقاس فيه « فعال » فى باب « أسماء لازمت النداء » .

(٢) « وى » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله أنا « كأنه » الكاف حرف تعليل وجر ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف وقيل: «كأن» بتمامها حرف تشبيه ونصب ، والهاء اسمها وجملة «لا يفلح الكافرون» خبرها.

(٣) رجز، ينسب لراجز من بنى تميم ـ لم يعين اسمه ، وبعده :

كأنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِى أطْيَبُ

اللغة والاعراب . فوك : فمك . الأشنب : من الشنب ، وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان . ذر : فرق ورش . الزرنب : نبت من نبات البادية طيب الرائحة. الزنجبيل: نبت معروف ، ويطلق كذلك على الخمر . « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا « بأبى » جار ومجرور خبر مقدم « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر و «فوك» الواو للاستئناف «فوك» مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له « كأنما » كأن حرف تشبيه ونصب «ما » كافة «ذر» فعل ماض المجهول «عليه» متعلق بذر . « الزرنب » نائب فاعل ، والجملة خبر « فوك » .

والمعنى : يعجب من جمال محبوبته ويقول لها : أفديك بأبى ، ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان ، والرائحة الطيبة المنبعثة منها .

والشاهد : فى « وا » : فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب .

(٤) رجز ينسب لأبى النجم ، الفضل بن قدامة العجلى . وينسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج ، وقيل : لغيرها . وبعده :

(فصل) اسمُ الفِعلِ ضربان[1] :

. . . . . . هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لنا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرضِي بِهِ أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بلغا فى المجدِ غايتاهَا

اللغة والاعراب : المنى : ما يتمناه الإنسان – جمع منية . نلناها : ظفرنا بها . والنيل : الظفر والمراد . « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب . قال الجوهرى : إذا تعجبت من طيب شيء – قلت : واهاله – أى ما أطيبه، « لسلمى » جار ومجرور به ، وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة « ثم » حرف عطف « واها » الثانية معطوف على الأولى . و « واها » الثالثة توكيد .

والمعنى : يعجب لحسن محبوبته سلمى ، ويؤكد عجبه بذلك ويقول : إنها كل ما يتمناه ويرجوه فى هذه الحياة لو ظفر بها .

والشاهد : فى «واها» فى المواضع الثلاثة، فإنه اسم فعل بمعنى أعجب وقد عمل عمله، وفيما تقدم يقول الناظم :

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ«شَتَّانَ – وَصَهْ» هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا « أَوَّهْ – وَمَهْ »

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَ«آمِينَ» كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَ«وَيْ ، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ)(*)

أى أن الذى ينوب عن الفعل ، ويقوم مقامه فى الدلالة على معناه وفى عمله – يسمى اسم فعل ؛ مثل : شتان – صه – أوه – مه . والذى بمعنى « افعل » أى فعل الأمر – كثير ، مثل : آمين – بمعنى استجب . أما الذى بمعنى غيره – وهو الماضى والمضارع – فقليل ، مثل « وى » بمعنى أعجب ، و « هيهات » بمعنى بعد . ومعنى نزر : قل .

(١) هذا التقسيم من حيث الوضع والإصالة فى الدلالة على الفعل .

(*) «ما» اسم موصول مبتدأ أول «ناب» الجملة صلة «عن فعل» متعلق بناب «كشتان» فى موضع الحال من فاعل ناب «هو اسم فعل» مبتدأ ثان وخبر ومضاف إليه، والجملة خبر الأول «وكذا» خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف عليه (*) «وما» اسم موصول مبتدأ «بمعنى» متعلق بمحذوف صلة «افعل» مضاف إليه «كآمين» خبر لمبتدأ محذوف «كثر» الجملة خبر المبتدأ ما «وغيره» مبتدأ ومضاف إليه «كوى» خبر لمبتدأ محذوف «وهيهات» معطوف عليه «نزر» الجملة خبر المبتدأ «غير» .

أحدهما : ما وُضِعَ مِن أَوَّلِ الأمرِ كذلك[١] ، كـ« شَتَّانَ ، وصَهْ ، ووَىْ » .

الثانى : ما نُقِلَ مِن غيرِه إليه[٢] . وهو نوعان :

منقولٌ من ظَرْفٍ أو جارٍّ ومجرور ، نحو : عَلَيْكَ - بمعنى الزم ، ومنه : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[٣] - أى الزموا شأنَ أنفسكم ، ودُونك زيداً - بمعنى خُذه ، ومكانَكَ - بمعنى اثبُت ، وأمامَك - بمعنى تقدَّم ، ووراءك - بمعنى تأخَّر ، وإليك - بمعنى تَنَحَّ[٤] .

ومنقولٌ مِن مَصدرٍ ، وهو نوعان : مصدرٌ استُعْمِلَ فِعلُه ، ومصدرٌ أُهْمِلَ فِعلُه .

---

(١) أى أنه لم يستعمل فى غيره من قبل - ولذلك يسمى : المرتجل .

(٢) أى وضع أول الأمر لمعنى آخر ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل ، ولهذا يسمى : المنقول .

(٣) « عليكم » اسم فعل أمر مبنى لا محل له من الإعراب والفاعل أنتم « أنفسكم » مفعول به على حذف مضاف - أى الزموا شأن أنفسكم ، ١٠٥ من سورة المائدة .

واختلف فى الكاف المتصلة بعلى ؛ فقيل : هى حرف خطاب لا محل له ، وقيل : هى ضمير فى محل رفع على الفاعلية - أو فى محل نصب على المفعولية - أو فى محل جر ؛ إما بعلى أو بالإضافة ؛ لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم . وقد يتعدى عليك بالباء ؛ نحو : عليك بذات الدين فيقدر فعل مناسب - أى تمسك « مثلا » . وكثيراً ما تزاد الباء فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل . (٤) أى ابتعد . وقال الأشمونى : ولا يقاس على هذه الظروف المبهمة ، ولا على ما سمع من الجار والمجرور - غيرها مما لم يسمع . وأجاز الكسائى قياس ما لم يسمع على ما سمع ، ولا يستعمل هذا النوع إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشذ قولهم . « عليه رجلا غيرى » - أى ليلزمه ، و « على الشيء » - أى أولنيه أو لألزمه . وأما قوله عليه السلام ؟ « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » - فقد حسنه ما قبله من الخطاب فى قوله : « يا معشر الشباب . إلخ » . وقيل : « عليه » خبر مقدم ، و « بالصوم » مبتدأ

(فالأول) نحو: رُوَيْدَ زيداً؛ فإنهم قالوا: أَرْوَدَهُ إرْواداً — بمعنى أمْهَلَه إمهالاً، ثُمَّ صغَّروا الإرْواد تصغيرَ الترخيم[1] وأقاموه مُقامَ فِعله، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله، فقالوا: رُويدَ زيدٍ، وتارة منوَّناً ناصباً للمفعول، فقالوا: رُويداً زيداً[2]. ثم إنَّهم نقَلوه وسَمَّوا به فِعْلَه فقالوا: رُويدَ زيداً. والدليلُ على أنَّ هذا اسمُ فِعل — كونُه مبنيًّا.

مؤخر على زيادة الباء. واختلف فى موضع الضمير المتصل بعليك ونحوه؛ فقيل: رفع على الفاعلية واستعير ضمير غير الرفع له، وقيل: نصب على المفعولية. والصحيح أن موضعه جر بالإضافة مع الظروف؛ كدونك ونحوه — وبالحرف مع المنقول من الحروف كعليك وأمثاله. وقد نظر فى ذلك إلى الأصل قبل النقل؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر. وفى كل واحد من الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع على الفاعلية، فإذا جئت بتوكيد فقلت: عليكم كلكم محمداً — جاز رفع «كل» على أنه توكيد للضمير المستتر المرفوع، وجاز جره على التوكيد للمجرور الموجود.

ومن هذا يتبين: أن اسم الفعل هو الجار لا غيره، والفاعل مستتر فيه، والكاف كلمة مستقلة

(١) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين. وأوقعوا التصغير على أصوله، فقالوا. رويد؛ بمعنى تمهل — أو أمهل.

(٢) «رويد» فيهما مصدر مصغر نائب عن فعل الأمر المحذوف وهو «ارود» وفاعله مستتر فيه وجوباً. وكلمة «زيد» مفعول به مضاف إليه؛ مجرور فى الأول — منصوب فى الثانى. وقد يستعمل منوناً غير ناصب مفعوله، نحو: رويداً يا سائق، فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً، ويستعمل مصدراً منوناً غير نائب عن فعل الأمر، فينصب؛ إما على الحال إذا وقع بعد معرفة، نحو: قرأت الكتاب رويداً — أى مروداً: بمعنى متمهلا. أو نعتاً لمذكور أو محذوف على التأويل بالمشتق، نحو: سارت الوفود سيراً رويداً — أى متمهلا فيه، وساروا رويداً — أى مرودين.

وإذا قلت: رويدك زيدا؛ فإن قدرت «رويدا» اسم فعل — فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدراً — فالكاف اسم مضاف إليه فى محل رفع على الفاعلية.

والدليل على بنائه – كونُه غيرَ منوّنٍ(١) .

(والثانى) قوْلُهم « بَلْهَ زيداً » ؛ فإنّه فى الأصلِ مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مرادفٍ لِدَعْ(٢) واتْرُكْ ؛ يقال: بلْهَ زيدٍ بالإضافة إلى المفعولِ — كما يقال: تَرْكَ زيدٍ ، ثمَّ قيل(٣) : بَلْهَ زيداً ؛ بنصب المفعول وبناءِ « بَلْه » على أنَّه اسمُ فعلٍ(٤) .

---

(١) أى مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء .

هذا : ويلاحظ أن « رويداً » مصدر مصغر ، ويعمل النصب ولو لم ينقل إلى اسم الفعل – على الرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً . وقد أجيب بأن هذا الشرط لازم فى غير « رويد» ؛ لورود السماع به .

(٢) « دع » فعل لا مصدر له من لفظه ، وله مصدر من معناه ، هو : الترك .

(٣) أى بعد أن نقل وسمى به الفعل .

(٤) إذا كان الاسم بعد « بله » منصوباً منوناً ؛ جاز أن تكون مصدراً عاملا معرباً – وجاز أن تكون فعل أمر مبنياً بمعنى اترك ، والقرائن هى التى تعين أحد الوجهين . وإن كان الاسم بعدها مجروراً – وجب أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعدها ، وكذلك الحال فى « رويد » .

وفى اسم الفعل المنقول بأنواعه المتقدمة – يقول ابن مالك :

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ « عَلَيْكَا » وَهٰكَذَا « دُونَكَ » مَعْ « إِلَيْكَا »

كَذَا « رُوَيْدَ » « بَلْهَ » نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ)(*)

أى ، أن من أسماء الأفعال ما هو فى أصله جار ومجرور مثل: «عليك» – و «إليك» ، أو ظرف « كدونك » ، أو مصدر « كرويد – وبله » . وهما يكونان اسمى فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض فيما بعدها إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

(*) « والفعل » مبتدأ أول « من أسمائه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليكا » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة خبر الأول « وهكذا » خبر مقدم « دونك » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال «إليكا» مضاف إليه مقصود لفظه (*) «كذا» خبر مقدم « رويد » مبتدأ مؤخر « بله » معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » حال من ضمير الخبر وما عطف عليه ، « الخفض » مفعول يعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلا ليعملان.

(فصل) يَعْمَلُ اسمُ الفعل عَمَلَ مُسَمَّاه[1] تقول: هيهات نَجْدٌ — كما تقولُ: بَعُدت نجدٌ. قال: * فهيهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بهِ *[2]

وتقول: شتَّان زيدٌ وعمرٌو — كما تقول: افترَق زيدٌ وعمرو، وتَرَاكِ زيداً — كما تقولُ: اترُكْ زيداً.

وقد يكونُ اسمُ الفعل مشترَكاً بين أفعالٍ سُمِّيت به، فيُستعملُ

وقد يستعمل «بله» اسم استفهام بمعنى «كيف» مبنية على الفتح، وتكون خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر، نحو: «بله المريض» — أى كيف المريض؟ وقد تقع اسماً معرباً بمعنى «غير» كما فى الحديث القدسى: «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، مِن بَلْه ما اطلعتم عليه» أى من غير، فهى مجرورة بمِن هنا.

هذا؛ ومن أسماء الأفعال: سَرعان — بمعنى سرُع، وهيّا وهَيْت — بمعنى أسرع وهلمّ — بمعنى تعال، ولدَيك، وها — بمعنى خذ؛ ومنه قوله تعالى: (هاؤم اقرءوا كتابِيه) أى خذوه واقرءوا ما فيه، ويقال للاثنين: هاؤما اقرآ.

(١) أى عمل الفعل الذى يدل عليه؛ فيرفع الفاعل مثله حتماً، ويسايره فى التعدى واللزوم غالباً، وباقى المكملات؛ فإن كان فعله متعدياً أو لازماً — فهو مثله، وإن تعدى بحرف جر معين — فهو مثله أيضا، وإن كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد — كان اسم فعله مثله. ومن غير الغالب أن يخالفه فى ذلك، مثل: «آمين» فإنه لازم، وفعله الذى بمعناه — وهو استجب — قد يأتى متعديا ولازما. و «إيه» فإنه لازم، وفعله — وهو «زد» — متعد... إلخ. (٢) صدر بيت من الطويل لجرير الشاعر الأموى. وعجزه:

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُه *

وقد تقدم إعراب هذا البيت وشرحه فى الجزء الثانى «باب التنازع» صفحة ١١٠ فارجع إليه إن شئت.

والشاهد: فيه هنا: أن «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى «بَعُد»، وقد عمل عمل الفعل الذى بمعناه.

على أوجه باعتبارها[١] ؛ قالوا : حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ — بمعنى : ائت الثَّرِيدَ ، وحَيَّهَلَ على الخير — بمعنَى أقبلْ على الخيرِ . وقالوا : «إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحَيَّهَلْ بعُمَرَ» — أى أَسْرِعُوا بذكره[٢] .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول اسمِ الفِعل عليه[٣] خلافاً للكسائى .

وأمَّا (كتابَ اللهِ عَلَيْكم) ، وقوله :

* يأَيُّها المائحُ دَلوِى دُونَكا *[٤]

(١) بمعنى أنه يساير في التعدى واللزوم — الفعل الذى يؤدى معناه .

(٢) قول يروى عن ابن مسعود ، ويراد به سيدنا عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما .

(٣) وذلك لضعفه بعدم التصرف ، ففى مثل : عليك نفسك — لا يصح فى الغالب أن يقال : نفسك عليك .

وفى عملها عمل الفعل الذى تنوب عنه ، وفى أن معمولاتها لا تتقدم عليها — يقول الناظم :

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا ، وَأَخِّرْ مَا الَّذِى فِيهِ الْعَمَلْ)[*]

أى أن ما يثبت من عمل للفعل الذى تنوب عنه — يثبت لها ، وأخر معمولها عنها .

(٤) صدر بيت من الرجز ، لراجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم . ونسبه بعضهم لجارية من بنى مازن مع أبيات أخرى — تخاطب ناجية الأسلمى صاحب بدن الرسول عليه السلام — وهو يميح على الناس فى القليب . والصواب الأول ، وعجزه :

* إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا *

اللغة والاعراب . المائح : الذى ينزل البئر ليملأ الدلاء عند قلة مائها ، أما الذى يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء منها — فهو ماتح . دونكا : خذ . «أيها» أى منادى ، و « ها » للتنبيه « المائح » نعت أى « دلوى » مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور — أى خذ دلوى ، أو مبتدأ ، و «دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ والفاعل أنت ، والجملة خبر المبتدأ . وهنالك مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، والتقدير «دونكه» .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لما » متعلق بمحذوف صلة « تنوب » الفاعل يعود على أسماء الأفعال ، والجملة صلة « ما » المجرورة محلا باللام « عنه » متعلق بتنوب « من عمل » بيان لما الأولى « لها » خبر المبتدأ — أى : وما ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه — كائن لها « ما » اسم موصول مفعول لأخر « الذى » خبر مقدم « فيه » متعلق بالعمل الواقع مبتدأ مؤخراً ، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما .

فمؤوّلان[1] .

(فصل) وما نُوِّنَ مِنْ هذه الأسماء فهو نَـكِرَةٌ[2] . وقد التُزِم ذلك فى « وَاهاً » و « وَيْهاً » — كما التزِم تنـكيرُ ، نحو : « أَحَـدٍ » و «عَرِيبٍ»ـ و « دَيَّارٍ »[3] .

والمعنى : يأيها المائح خذ دلوى فاملأه ، فإنى رأيت الناس يثنون عليك لمروءتك

والشاهد : فى « دلوى دونـكا » حيث يدل ظاهره على أن « دلوى » مفعول مقدم لدونـكا ، وهو ما استدل به الـكسائى على جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه .

(١) قيل فى تأويل الآية : « كتاب » مصدر منصوب بفعل محذوف ، وهومؤكد لنفسه ؛ لأن قوله : (حرمت عليـكم أمهاتـكم) ـ يدل على أن ذلك مكتوب، « عليـكم » متعلق به ، أو بالفعل المحذوف ـ لا اسم فعل ، والتقدير : كتب الله عليـكم ذلك كتاباً فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله . من الآية : ٢٤ من سورة النساء

أما تأويل البيت : « فدلوى » مبتدأ لامفعول مقدم « دونـكا» اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، والجملة خبر المبتدأ والعائد محذوفـ أى دلوى دونـكه. ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية سائغ عند الجمهور .

هذا : واسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح خلافا لابن مالك . ولا تلحقه نون التوكيد مطلقاً . وفاعل اسم الفعل الماضى يكون فى الغالب اسماً ظاهرا أو ضميراً للغائب مستتراً جواز . أما اسم الفعل المضارع والأمر ـ فقاعلهما فى الغالب ضمير للمخاطب مستتر وجوبا . ولا يكون الفاعل فى هذا الباب ضميراً بارزاً :

(٢) التنـكير خاص بالمرتجل من أسماء الأنعال . أما المنقولة فلا تنون لاستصحابها الأصلـ وهو غير منون . واعلم أن التنـكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ـ لا إلى اسم الفعل ؛ لأن الفعل لا يحكم عليه بتعريف ولا بتنـكير ؛ ف « صهٍ » بمعنى اسكت منوناً ـ يراد به طلب السكوت عن كل كلام . و «صهْ» مجرداً من التنوين معناه: اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، مع جواز التـكلم فى غيره .

(٣) « عريب ، وديار» ـ بمعنى أحد . و«لأحد » استعمالات ؛ فقد يكون مرادفاً للأول، كالذى يستعمل فى العدد المركب والمعطوف ـ وللواحد بمعنى المنفرد ، نحو : (قل هو الله أحد) ـ وللانسان ، نحو : (وإن أحد من المشركين استجارك)

وما لم يُنوَّن منها فهو مَعرفةٌ. وقد التُزِم ذلك فى «نَزَالِ» - و«تَرَاكِ» وبابِهما[1]؛ كما التُزِم التعريفُ فى المُضْمَرَات، والإشارات، والموصولات[2] وما استُعمِل بالوَجهين فعلى مَعْنَيين[3].

وقد جاء على ذلك: صَهٍ - ومَهٍ - وإيهٍ، وأَلْفَاظٌ أُخَرُ؛ كما جاء التعريف والتنكيرُ فى نحو: كتاب، ورَجل، وفرس[4].

ويكون اسماً لمن يعقل، نحو: (فما منكم من أحد عنه حاجزين)، ٤٧ من سورة الحاقة. وفى هذه الحالة لا يستعمل إلا منفياً، ويلازم التنكير فلا يعرّف إلا شذوذاً.

(١) أى من كل ما كان على وزن «فعالِ».

(٢) وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

(وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ   مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ)(*)

أى احكم بتنكير مانون من أسماء الأفعال. وما لم ينون فتعريفه واضح؛ لتجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير.

هذا: وجميع أسماء الأفعال مبنية وليس لها محل من الإعراب، وبناؤها على لفظها المسموع؛ فمنها ما بناؤه على الفتح، كشتان وهيهات. ومنها المبنى على الكسر. كإيهِ. والمبنى على السكون، كمهْ - بمعنى انكفف. والمبنى على الضم مثل آهُ - بمعنى أتوجع، ومن أجل ذلك؛ لا تكون مبتدأ - ولا خبرا - ولا فاعلا ولا مفعولا - ولا مضافا أو مضافا إليه - ولا أى شىء يقتضى أن تكون مبنية، ولها محل رفع - أو نصب - أو جر.

(٣) ينكر عند تنوينه، ويعرف عند عدم التنوين، وذلك راجع إلى المصدر كما بينا.

(٤) فهذه وأمثالها مع التنوين - نكرات. وبدونه - مع أل أو الإضافة - معارف.

(*) «بتنكير» متعلق باحكم «الذى» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع للمجهول. ونائب الفاعل يعود الى الذى، والجملة صلة «منها» متعلق بينون «وتعريف» مبتدأ «سواه» مضاف إليه «بين» خبر.

(باب أسماء الأصـــوات)[1]

وهى نوعان :

(أحدهما) ما خُوطِبَ به مالا يَعْقِلُ[2] مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعلِ[3] كـقولهم فى دُعاء الإبل لتشرب : جِئْ جِئْ[4] — مهموزين ، وفى دعاء الضأن : حَاحَا ، والمعز : عَاعَا ـ غيرُ مهموزين، والفعل منهما : حاحَيْتُ ـ وعاعَيْتُ ، والمصدر : حِيحاء — وعِيعاء . قال :

يا عَنْزُ هذا شَجَـــرٌ وَماءْ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيعَاءْ[5]

باب أسماء الأصوات

(١) هى ألفاظ يفهم المقصود منها بمجرد النطق بها وسماعها . وقد وضعت لخطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم ، أو ما هو فى حكمه من صغار الآدميين ، وقد يراد بها حكاية صوت من الأصوات : (٢) أو ما فى حكمه كما بينا .

(٣) أى فى أنه يكتفى به وحده ، ولا يحتاج فى بيان المراد منه إلى شىء آخر بحسب الظاهر . وإن كان اسم الفعل فى الحقيقة مركبا مع مرفوعه الظاهر أو الضمير ، أما اسم الصوت فلفظ مفرد ليس معه ضمير ولا غيره :

وإلى مجرد الشبه ، فيما ذكرنا ـ يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِـــلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ ـ صَوْتاً يُجْعَلُ)[*]

أى أن ما يخاطب به غير العاقل أو ما هو فى حكمه ؛ مما يشبه اسم الفعل فى عدم حاجته فى إفادة المراد منه إلى لفظ آخر ـ يسمى : اسم صوت .

وقد قيل: إن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فى هذا قاصر؛ لأن اسم الفعل لابد له من فاعل ولا يمكن أن ينفرد بنفسه وقد يحتاج إلى معمولات أخرى ـ بخلاف اسم الصوت.

(٤) لعل ذلك أخذ من قولهم: جأجأ بالإبل ـ دعاها للشرب . والجىء : الدعاء إلى الطعام والشراب (٥) بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، ولم يعين النحاة القائل.

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بخوطب « ما » الثانية نائب فاعل خوطب « لا يعقل » الجملة صلتها« من مشبه » بيان لما الأولى « اسم الفعل » مضاف إليه « صوتاً » مفعول ثان ليجعل الواقع خبراً المبتدأ ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول .

وفى زَجْر البغل : « عَدَس » ، قال :

* عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمَارَةٌ * (٢)

وقولنا مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعل — احْتِرَازٌ من نحو قوله :

* يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ * (١)

اللغة والاعراب . عاعيت : صحت وقلت : عا عا . « يا » حرف نداء « عنز » منادى نزل منزلة العاقل « هذا شجر » مبتدأ وخبر « وماء » معطوف على شجر « عاعيت » فعل وفاعل، ومفعوله محذوف ـ أى عاعيته «لو» حرف تمن، أو شرطية ، وجملة « ينفعنى العيماء » فعل الشرط ، والجواب محذوف دل عليه عا عيت ـ أى لو ينفعنى العيماء لعاعيت وأ كثرت منه .

والشاهد : استعمال « فعل » من اسم الصوت «عاعا» ـ وهو «عا عيت ، وكذلك استعمل المصدر .

(١) تقدم شرح هذا البيت فى «باب الموصول» . جزء أول صفحة : ١٧٣ .

والشاهد : هنا فى « عدس » ؛ حيث استعمل اسم صوت لزجر الفرس ، وقيل : إنه هنا اسم للفرس نفسه ـ بدليل قول آخر :

* إذا حَمَلْتُ بِزَّتِى على عَدَسْ *

فإنه اسم ؛ لدخول حرف الجر عليه ، واسم الصوت لا يعمل فيه شىء .

(٢) صدر بيت من البسيط ، هو مطلع قصيدة مشهورة للنابغة الذبيانى معدودة فى المعلقات ـ يمدح فيها النعمان بن المنذر ، وعجزه :

* أقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

اللغة والاعراب . العلياء : ما ارتفع من الأرض . السند : المرتفع من الجبل الذى يسند ويصعد فيه، وقيل : هما اسما موضعين . أقوت : خلت وأصبحت قواء ـ أى خالية من الأنيس . سالف الأمد : الزمان الماضى . « يا » حرف نداء « دارمية» دار منادى ،ومية مضاف إليه ممنوع من الصرف،وهو نداء لمالا يعقل « بالعلياء» متعلق بمحذوف حال من دار « فالسند » معطوف على العلياء . والفاء بمعنى الواو « أقوت » الجملة حال بتقدير « قد ». والباقى واضح الإعراب .

وقوله : * أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِى *[1]

(الثانى) ما حُكِىَ به صَوتٌ كـ «غَاقْ» لحكاية صوت الغراب[2]

والمعنى : ينادى ويخاطب دار محبوبته بهذا المكان ، ويتوجع لأنها أصبحت خالية خاوية ليس بها أنيس ، وقد طال عليها الزمن . وقد كانت تجمعه هو ومحبوبته فى هناءة وصفاء .

والشاهد : فى « يادارمية » فهو خطاب ونداء لما لا يعقل ــ وهو الدار ، وهو ليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل كما ذكرنا .

(١) صدر بيت من الطويل ــ لامرىء القيس ــ من معلقته المشهورة ، وعجزه:

* بِصُبحٍ وما الإِصْبَاحُ مِنْكِ بِأَمْثَلِ *

اللغة والاعراب . انجلى : انكشف ــ من الانجلاء وهو الانكشاف . بأمثل : بأحسن وأفضل حالا ؛ من المثالة وهى الفضل . «ألا» للتنبيه « أيها » أى منادى والهاء للتنبيه « الليل » صفة لأى « الطويل » صفة الليل « ألا » توكيد للأولى « انجلى » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والياء الموجودة مزيدة للاشباع « بصبح » متعلق به «وما» الواو للحال، و « ما » نافية . «الإصباح» مبتدأ أو اسم ما «منك متعلق بأمثل الواقع خبرا للمبتدأ، أو خبر «ما» ــ على زيادة الباء .

والمعنى : ينادى الليل ويشكو طوله ويطلب زواله بالصبح ؛ لما يلاقيه فيه من آلام . ثم رجع وقال : ليس الصبح بأفضل منك ياليل ؛ لأنى أقاسى فيه أيضاً آلاماً وأشجاناً .

والشاهد : فى « أيها الليل» فهو نداء وخطاب لغير العاقل ــ وهو الليل، وليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل .

ومن أمثلة النوع المتقدم: « أو » لدعاء الفرس ، و « دَوْهِ » للفصيل ، و « بُس » للغنم ، و « عَوْهِ » للجحش ، و « نخّ » للبعير المراد إناخته ، و « دَجْ » للدجاج . وللزجر « هَيج » لزجر الناقة ، و « هِس » لزجر الغنم ، و « هَج » لزجر الكلب، و « هَلا » للخيل عن البطء ، و « وَح » للبقر ، و « حَرٍّ » للحمار .

(٢) ومثله لحكاية صوت الحيوان : « مَا » بالإمالة ــ لحكاية صوت الظبية إذا دعت ولدها . و « شِيبِ »لشرب الإبل،و« عِيط»لصوت اللاعبين ، و« طِيخ »للضحك

و « طَاقْ » لصوت الضَّرب ، و « طَقْ » لصوت وَقْعِ الحجارة ، و « قَبْ » لصَوت وَقْعِ السيف على الضَّرِيبة[1] .

والنوعان مَبنيّـان لشَبَهِهما بالحروف المُهمَلة — فى أَنَّهَا لا عاملةٌ ولا مَعمولة[2] ؛ كما أنَّ أسماءَ الأفعالِ بُنِيتْ لشبَهِها بالحروف العاملة — فى أَنَّهَا عاملةٌ غيرُ معمولة ، وقد مضى ذلك فى أوائل الـكتاب[3] .

---

(١) أى الدَّرَقة، وهى ترس من جلد ليس فيه خشب : والجمع ، دَرَق .

(٢) محل البناء إذا بقيت على دلالتها على مجرد الصوت ، ويجب إبقاؤها على صيغتها وحالتها الواردة عليها ؛ فإن خرجت عن معانيها الأصلية ـ أعربت، نحو قولك: أزعجنا غاقٌ ـ وفزعنا من غاقٍ، ونحو: ما أمضى قباً ـ وأنعم بقَبٍّ فى الهيجاء. ويجوز الإعراب والبناء إذا قصد لفظها نصاً ، نحو : فلان كالطفل لا يرعوى إلا إذا سمع « كخْ » أو « كخاً » بالبناء على السكون أو بالإعراب ؛ لأن المعنى ، إلا إذا سمع هذه الـكلمة .
وإلى هذا النوع الثانى يشير الناظم بقوله :

(كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً كَـ«قَبْ» وَالزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ)(*)

أى كذلك يسمى اسم صوت : مادل على حكاية صوت جماد أو غيره . ويجب بناء النوعين إذا بقيا على دلالتهما على مجرد الصوت .

(٣) أى فى باب المعرب والمبنى جزء أول؛ عند بيان أنواع شبه الحرف فى سبب البناء.
ويستخلص مما سبق : أن اسم الصوت المخاطب به ما لا يعقل، أو ما هو فى حكمه ـ قسمان : ما يكون لدعاء ما لا يعقل، وما يكون لزجره . وكذلك المحـكى به صوت ؛ إما لحيوان ، أو غيره : وقد تقدمت الأمثلة على ذلك؛ فتنبه يا فتى .

فائدة

تجرى على الألسنة عبارة « وهلم جرا » ، وقد توقف العلامة ابن هشام فى عربية هذا التعبير ، ثم قال فى توجيهه ما ملخصه : «هلم» اسم فعل بمعنى « أقبل ـ وائت » ،

(*) « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « أجدى حكاية » الجملة صلة « كقب » خبر لمبتدأ محذوف « بنا » بالقصر ـ مفعول الزم « النوعين » مضاف إليه « فهو قد وجب » جملة من مبتدأ — وخبر جملة ، والفاء فى « فهو » للتعليل ، و « قد » حرف تحقيق .

ولبس المراد الإقبال والمجىء الحسيين ، وإنما المقصود الاستمرار على الشىء وملازمته ؛ كما أنه ليس المراد الطلب — وإنما هو خبر فى صورة الطلب ، مثل قوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مدا). وهلمّ يستوى فيه المذكر والمؤنث، والمفرد وغيره ، وقد يتصرف مع الضمائر فيقال: هلموا وهلمى. ويستعمل لازما بمعنى أقبل، ومتعديا بمعنى أعط تقول: هلمّ الزكاة أما كلمة « جرا » فهى مصدر جرّه يجره جراً — إذا سحبه . وليس المراد كذلك الجر الحسى — بل المقصود التعميم الذى يشمله وغيره ، فإذا قيل — «مثلا» : حدث ذلك الأمر يوم كذا وكذا وهلم جرا ؛ فكأنه قيل: واستمر ذلك فى بقية الأيام استمراراً، أو استمر مستمراً — على الحال المؤكدة .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف اسم الفعل ، واذكر أنواعه . وبين الفرق بينه وبين الفعل ، ووضح .

٢ — ما الفرق بين المنقول والمرتجل من أسماء الأفعال ؟ وعن أى شىء يكون النقل ؟

٣ — وضح الفرق بين اسم الفعل واسم الصوت فى الدلالة ، والحكم — مع التمثيل .

٤ — فيما يأتى شواهد لبعض أنواع هذا الباب . وضح الشاهد، وبين موقعه من الإعراب

قال تعالى : (ولا تَقُلْ لهما أفٍّ ولا تَنْهَرْهُما . هَاؤُمُ اقْرَءُوا كتَابِيَهْ . أفٍّ لكم ولِما تعبدونَ مِن دُون الله. قل هلمّ شهداءكم).

وقال عليه الصلاة والسلام : « عليكَ بذاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ » .

وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تستريحى *

شتّانَ مَا يَوْمِى على كُورِها ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جابِرِ

سَلْ عن شجاعته وزُره مُسالمًا ... وحَذارِ ، ثم حذارِ منه مُحاربا

عليك نفسك فارعها ... واكسبْ لها فعلا جميلا

آهًا لها مِن ليالٍ ! هل تعودُ كما ... كانت ؟ وأَىٌّ ليالٍ عاد ماضيها ؟

يَقُلن وقد تلاحقت المطايا ... كذاك القولُ ، إنّ علينا عينا

أيا جاهداً فى نَيل ما نِلْتَ من عُلاً ... رُوَيدَك إنى نِلتُها غيرَ جاهد

٥ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد فى هـذا الباب ، وهو لـكعب بن مالك الأنصارى :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحيـــاً هاماتها   بَلْهَ الأكفُّ كأنها لم تُخْلَقِ

٦ — ضع أسماء الأفعال الآتية فى جمل مناسبة من إنشائك :

سرعان . إيه . عليك . رويداً . دونك . آمين . بخ لك .

٧ — بين فيما يأتى : اسم الفعل ، ومعناه ، وإعرابه ونوعه ؛ من حيث الزمن والوضع

بخ لـكم أيها المجاهدون فى سبيل الدين والوطن . هلموا إلى أعدائـكم من كل صوب ، فسرعان ما يرجعون القهقرى ، وحذار أن يندس بينـكم خائن. آمين للداعى إذا دعاكم ، وأف للمتخاذلين الذين لايدركون مغزى قوله تعالى :

(يأيُّهَا الذين آمنوا عَلَيْكم أنْفُسَكم لا يَضُرُّكم مَن ضَلَّ إذَا اهتَديتم) .

فهيهات النجاح إن لم يكن جد وعمل ، ومؤازرة من الجميع . وإليـكم عن كل ما يبعد عن الطموح والإقدام .

٨ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى .

اذهبْ إليك فإنى مِن بنى أسد   أهل القباب وأهل الخيل والنادى

يا ربِّ لا تسلبنـــى حبها أبداً   ويرحم الله عبـــداً قال : آمينا

وعليك مَن حالاه واحـــدة   فى اليُسرَ إما كُنتَ والعُسْرِ

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه شرحا أدبيا .

أيها الرافع البنـــاء رُوَيدا   ان تَذودَ المنونَ عنك المبانى

١٠ — اشرح قول بن مالك .

وما لِما تنوبُ عنه مِنْ عَمل   لها وأَخِّرْ ما لِذِى فيه العَمَـــلْ

(باب نونى التوكيد)

لتوكيدِ الفعلِ نُونان : ثقيـلة[١] وخفيفةٌ ، نحو : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَـكُونًا)[٢] ويؤكَّدبهما الأمرُ مطلقاً[٣] .ولا يؤكَّدُ بهما الماضى مطلقاً[٤] وأمَّا المضارعُ فله حالات :

(إحداها) أن يكونَ توكيدُه بهما واجباً ؛ وذلك إذا كان مُثْبَتاً — مستقبلاً — جواباً لقَسَمٍ — غيرِ مَفصولٍ مِن لامِـه بفاصل[٥] ، نحو : (وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَـكُمْ) . ولاَ يجوزُ توكيدُه بهما إن كانَ منفيًّا[٦]

باب نونى التوكيد

(١) أى مشددة ،والتوكيد بها أشد وأبلغ وأقوى فى تأدية الغرض من المخففة الساكنة ؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً .

(٢) اجتمعت الثقيلة والخفيفة فى هذه الآية ، وجىء بها مشددة فى « ليُسجنن » ، لأن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً ؛ لأنها كانت تتوقع حبسه فى بيتها ، فيكون قريباً منها ، وتراه كلما شاءت. من الآية ٣٢ من سورة يوسف

(٣) أى من غير شرط ؛ سواء كان بالصيغة ــ أم بلام الأمر ، نحو ليقومنّ ؛ لأنه مستقبل يدل على الطلب دائماً . وسواء كان باقياً على معنى الأمر الخالص ، أو خرج إلى غرض آخر ؛ كالدعاء مثلا ــ مع بقاء صيغته على حالها .

(٤) أى : ولو كان بمعنى الاستقبال ؛ ذلك لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافى المضى ، فيكون هناك تناقض . وأما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً   لَوْلاَكِ لم يَكُ للصَّبَابة جانِحا —

فضرورة ؛ سهلها أن الفعل مستقبل معنى ؛ لأن الدعاء إنما يتحقق فى الاستقبال .

(٥) قيل : إنما وجب التوكيد فى هذه الحالة ؛ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء ولابد من توكيده باللام والنون عند البصريين . وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحدهما

(٦) إما لفظاً نحو : والله لا أكتم الشهادة إن دعيت لها ، أو تقديراً كمثال المصنف

نحو : (تَاللهِ تَفْتَأُ تَذكُرُ يُوسُفَ)[١] ؛ إذ التقدير : لا تفتأ . أو كانَ حالاً كقراءةِ ابن كثير : (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ)[٢] ، وقول الشاعر :

* يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ *[٣]

أو كان مفصُولاً من اللام[٤] مِثْل : (وَلَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)[٥] ، ونحو : (ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) .[٦]

وإنما امتنع فى هذه الحالة ؛ لأن من أدوات النفى ما يخلص الفعل للحال، مثل «لا» و «ما» — النافيتين ، وذلك ينافى التوكيد بالنون، وعمم فى الباقى (١) الآية : ٨ من سورة يوسف

(٢) أى بجعل اللام للقسم ؛ لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع — تخلص زمنه للحال عند فريق من النحاة ، فالإقسام موجود عند المتكلم ، ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ، فيتعارضان . «أول سورة القيامة»

(٣) صدر بيت من المتقارب — لم ينسب لقائل . وعجزه :

* يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ *

اللغة والاعراب . أبغض : أكره ، مضارع ماضيه أبغض — كأكرم . وقولهم : ما أبغضه لى — شاذ . يزخرف : يزين ويحسن . « يميناً » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه — أى أقسم « لأبغض » اللام واقعة فى جواب القسم وأبغض فعل مضارع «كل امرىء» كل مفعول أبغض وامرىء مضاف إليه «يزخرف » الجملة صفة لامرىء .

والمعنى : أقسم أنى أبغض وأمقت ، ولا أحب كل إنسان يقول قولا مزخرفاً مملوءاً بالمواعيد والأفعال الكريمة ، ولكنه لا ينفذ شيئاً مما يقول .

والشاهد فى « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع أنه مضارع مثبت مقترن بلام الجواب متصل بها ؛ ذلك لأنه ليس مستقبلا ؛ فإن البغض حاصل عند التكلم .

(٤) ذلك لأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل ، وهذا ينافى التوكيد ، سواء كان الفصل بمعمول الجواب أو بغيره ، وقد مثل لهما المصنف .

(٥) « لئن » اللام موطئة لقسم محذوف ، و « إن» شرطية « لإلى » اللام موطئة للجواب — وهو «تحشرون» ؛ أى لتحشرون إلى الله ، فقد فصل بين اللام والفعل بمعموله .

(٦) « يعطيك » معطوف على جواب القسم — وهو « ما ودعك » ، والمعطوف على

(والثانية) أن يكونَ قَرِيباً من الواجب ، وذلك : إذا كان شَرْطاً لإن المؤكَّدة بـ«ما»[1] ، نحو : (وإمَّا تَخَافَنَّ — فَإمَّا نَذْهَبنَّ — فَإمَّا تَرَيِنَّ)[2].

ومن تركِ توكيده قوله : *يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنى غيرَ ذِى جِدَةٍ*[3]

الجواب جواب ، وقد فصل بين اللام والفعل بسوف . الآية :٥ من سورة الضحى .

ومثل الفصل ــ بسوف : الفصل بالسين أو « قد » .

(١) أى : إذا كان المضارع فعل شرط لإن الشرطية المدغمة فيها « ما » الزائدة للتوكيد .

ويرى المبرد والزجاج : أن التوكيد فى هذه الحالة واجب ــ إلا فى ضرورة الشعر .

(٢) « إن » شرطية مدغمة فى « ما » الزائدة « ترين » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف نون الرفع ، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل. ونون التوكيد حرف لا محل له، وجواب الشرط قوله تعالى: (فقولى إنى نذرت للرحمن صوماً) وأصله « ترأيين» نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت فقلبت الياء ألفاً على القاعدة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار « تَرَيْنَ » ، فحذفت النون للجازم ، وأكد فالتقى ساكنان ، فحركت الياء بالكسر للتخلص من الساكنين. من الآية ٢٦ من سورة مريم وإما تخافن: من الآية ٥٨ من الأنفال . وإما نذهبن : من الآية ٤١ من الزخرف

(٣) صدر بيت من البسيط ــ لم يعلم قائله، وعجزه :

* فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الخِلَّانِ مِن شِيَمِى *

اللغة والاعراب . جدة : غنى وسعة فى المال . الخلان : جمع خليل . شيمى : طبيعتى وخلقى . « يا » للنداء « صاح » منادى مرخم صاحب « إما » إن شرطية و«ما» زائدة «تجدنى» مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «غير » مفعول ثان « ذى جدة»ذى مضاف إليه،وهو مضاف إلى جدة «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط «ما» نافية «التخلى» اسم «ما» أو مبتدأ «عن الخلان» متعلق بالتخلى « من شيمى » خبر على الحالين ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط .

والمعنى : يقول لصاحبه وصديقه : إن كنت لست فى سعة من المال ، ولا أستطيع مساعدة إخوانى بمالى ــ فلا أستطيع التخلى عنهم ونصرتهم بنفسى ؛ لأن ذلك ليس من خلقى ولا من شيمتى .

وهو قليل ، وقيل يَخْتَصُّ بالضَّرُورة .

(الثالثة) أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أَدَاةِ طَلَبٍ [١] ، كقوله تعالى : (ولاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) — وقول الشاعر :

* هَلاَّ تَمُنِّنْ بوعدٍ غيرَ مُخْلِفَةٍ * [٢]

والشاهد : عدم تأكيد الفعل المضارع «تجدنى» — مع أنه شرط لإن المؤكدة بما الزائدة ، وذلك قليل عند بعض النحاة ، أو هو من ضرورات الشعر .

والخلاصة

أن النحاة اختلفوا فى جواز ترك توكيد المضارع بعد « إما » ؛ فذهب بعضهم إلى وجوب توكيد المضارع بعد إما — إلا لضرورة الشعر ، ومنهم المبرد والزجاج وذهب سيبويه وتبعه كثيرون إلى أن توكيد المضارع بعد «إما» أحسن من تركه ؛ ولهذا لم يقع فى القرآن إلا مؤكداً . والمتأخرون يؤيدون هذا المذهب .

(١) أى حقيق ، وهو : الأمر — والنهى — والدعاء — والعرض — والتحضيض — والتمنى — والاستفهام . أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن) لأن معناه الأمر ، وكقولك للعاطس : يرحمك الله — فلا يؤكد .

وإنما كان التوكيد بعد الطلب كثيراً ؛ لأن عناية الطالب بالمطلوب واهتمامه به يستدعى تأكيده .

(٢) صدر بيت من البسيط — لم يذكر قائله ، وعجزه :

* كما عَهِدْتُكِ فى أيامِ ذِى سَلَمِ *

اللغة والاعراب. مخلفة : اسم فاعل مؤنث ، من الإخلاف وهو : عدم الوفاء بالوعد ذى سلم : اسم موضع بالحجاز ، وقيل : بالشام . « هلا » حرف تحضيض يقصد به الحث على الفعل بعنف وشدة «تمنن» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين — فاعل ، والنون للتوكيد ، وحذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على الثقيلة ، وأصله : تمنينن «بوعد» متعلق بتمنن «غير مخلفة» غير حال من ياء المخاطبة المحذوفة ومخلفة مضاف إليه «كما» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية ، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن .

وقول الآخر : * فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي *(١)

وقوله : * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً ؟ *(٢)

والمعنى : يطلب منها بشدة وحث — أن تشفق عليه وتفى بوعدها ولا تخالفه ؛ كما عهدها موفية بالوعد أيام كانوا مربعين بذى سلم .

والشاهد : تأكيد «تمنن» بالنون؛ لوقوعه بعد حرف التحضيض — وهو «هلا»

(١) صدر بيت من الطويل — لم يعين قائله، وعجزه :

* لِكَىْ تَعْلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ *

اللغة والاعراب . يوم الملتقى : يريد يوم الحرب التى يلتقى فيها الأقران . هائم : غارق فى الحب . « فليتك » ليت حرف تمن ونصب والكاف اسمها « يوم الملتقى » يوم ظرف متعلق بترينني والملتقى مضاف إليه «ترينى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وقد سبق قريباً بيان ذلك ، والجملة خبر ليت « لكى » اللام حرف جر وتعليل و « كى » مصدرية « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى بحذف النون والياء فاعل « أنى امرؤ » الجملة من أن ومعموليها سدت مسد مفعولى تعلمى « بك » متعلق « بهائم » الواقع صفة لامرؤ .

والمعنى : يتمنى أن تراه فى هذا اليوم — حيث ينشط الأبطال فيه نشاطاً تاماً، ويذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث على نشاطه وأشد إثارة لشجاعته وإقدامه — حتى تعلم أنه بها مغرم متيم ؛ لأنه يذكرها وحدها فى ذلك الوقت .

والشاهد : تأكيد « ترينى » بالنون ؛ لوقوعه بعد أداة التمنى — وهى « ليت » .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وهو من أبيات سيبويه ، وينسب إلى امرىء القيس وصدره : * قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة والاعراب . فطيمة : تصغير فاطمة تصغير ترخيم . حل : فعل أمر من حلأه عن الماء — أى منعه وطرده ، وأصله : حلىء ، فقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة ثم حذفت تخفيفاً . كندة : اسم قبيلة امرىء القيس . قبيلا : — أى قبيلة ، ورخم للضرورة « حل » فعل أمر «شعرك» مفعوله ومضاف إليه «مدحه» مدح بدل من شعرك، وهو منصوب على نزع الخافض والهاء مضاف إليه « أفبعد » الهمزة للاستفهام والفاء عاطفة على

(الرابعة) أن يكون قليلاً ، وذلك بعد « لاَ » النافيـة ، أو « ما » الزائدة التى لم تُسبق بإنْ[١] كقوله تعالى: (واتَّقُوا فِتْنَةً لاَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)[٢] وكقولهم :

* ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا *[٣]

محذوف ـ أى : أنعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن « بعد » ظرف متعلق بتمدحن المذكور « كندة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . «قبيلا» مفعول تمدحن

والمعنى : أن محبوبته فاطمة قالت له : تجنب المدح فى شعرك؛ لأنه ليس هنالك من يستحق المدح والثناء بعد قبيلتك .

والشاهد : فى « تمدحن »؛ حيث أكد بعد همزة الاستفهام . ولم يمثل المصنف لباقى أنواع الطلب . ومثل المضارع بعد أداة الأمر : لتحذرن الحاقدين فإنهم كثر . وبعد العرض : ألا تنسين إساءة من اعتذر إليك . وبعد الدعاء : لا يعدمن أصدقائى المخلصون؛ فإنهم عون لى عند الشدائد .

(١) أى لم تدغم فى «إن» الشرطية، سواء سبقت بأداة شرط أخرى ، نحو : متى ما تجلس أجلس ، أم لا ــ كما مثل المصنف . ويدخل فى ذلك : « ما» الزائدة بعد «رب» على رأى سيبويه، نحو : ربما يأتين الخير من العدو، ومنعه بعضهم . والقلة فى هذه الحالة بالنسبة لما تقدم ، وإلا فهو كثير فى نفسه .

(٢) أكد « تصيبن » بعد « لا » النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة . والجملة صفة لفتنة ، فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ــ لا خاصة بالظالمين . الآية ٢٤ من الأنفال

(٣) مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله . وقد جاء عجز بيت من الطويل لشاعر ــ لم يذكر اسمه ، وصدره :

* إذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ *

اللغة والاعراب . عضة : شجرة ذات شوك من أشجار البادية ــ والجمع عِضاه . شكيرها ، الشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . « إذا » ظرف للمستقبل « منهم» متعلق بمحذوف حال من « سيد » الواقع فاعلا لمات ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « ابنه » فاعل سرق « من عضة » جار ومجرور متعلق بينبتن « ما » زائدة « شكيرها» شكير فاعل ينبتن ، والهاء العائدة إلى عضة ــ مضاف إليه .

وقوله : * قَلِيلاً بِهِ ما يَحْمَدَنَّك وارِثٌ *

(الخامسة) أن يكون أقلَّ ؛ وذلك بعد « لم »[(1)] ، وبعد أداةِ جزاءٍ

والمعنى : إذا مات من هؤلاء القوم شخص ، سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مثله ، وإنما يجيء الفرع وفق أصله .

والشاهد : فى ينبتن » ، فقد أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة ؛ لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

(١) صدر بيت من الطويل — لحاتم الطائى الجواد المشهور ، وعجزه :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *

اللغة والاعراب . مغنما : غنيمة — وهى الحصول على الشيء بلا مشقة . « قليلا » صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه قوله «يحمدنك» — أى يحمدنك حمداً قليلا ؛ ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى ؛ لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه « ما » زائدة « به » متعلق بيحمدنك ، والضمير فيه للمال فى قوله قبل :

أَهِنْ للذى تَهوَى التِّلاَدَ فإنه إذا مِتُّ كانَ المـالُ نَهباً مُقَسَّماَ

« وارث » فاعل يحمد «إذا» ظرف متعلق بيحمد «مغنما» مفعول نال .

والمعنى : قلما يحمد الوارث مَن ورثه ، مع أنه يستولى على ما جمعه من المال ، وأفنى عمره فى الحصول عليه ، فلينظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله .

والشاهد : توكيد « يحمدنك » بعد « ما » الزائدة ، وهى بمعنى النفى كما قيل . وقال الدمامينى : لا أدرى الوجه الذى عين ذلك . وليس المراد بكون توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لإن قليلا — أنه قليل فى ذاته ؛ فإنه كثير — بل قيل إنه مطرد . ويجوز توكيد المضارع الواقع بعد « ربما » كما يشعر به كلام سيبويه ، فقد ورد عن العرب قولهم : « ربما يقولن ذلك » ، ومنه قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فى عَــلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمـالاتُ

ومعنى أوفيت : نزلت . والعلم : الجبل ، وفى : بمعنى على . وشمالات : رياح من الشمال .

(٢) لأن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، وهذا يتعارض مع ما تفيده نون للتوكيد

غيرِ « إمَّا » ، كقوله : * يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لَمْ يَعْلَمَا * (١)

وقوله : * مَنْ يُثقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بآئِبٍ * (٢)

---

(١) صدر بيت من الرجز، لأبي الصمعاء — مساور بن هند العبسي — شاعر مخضرم ، يصف وَطب لبن — أي سقاء لبن . ونسبه الشيخ خالد لأبي حيان الفقعسي ، وعجزه :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّـــهِ مُعَمَّمَا *

اللغة والاعراب . يحسبه: يخاله ويظنه . معمما : لا بساً عمامة . «الجاهل» فاعل يحسب والهاء مفعوله الأول « ما » مصدرية ظرفية « يعلما » فعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً مجزوم بلم « شيخاً » مفعول ثان ليحسب « على كرسيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشيخا « معمما » صفة ثانية له .

والمعنى : يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ ؛ يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة — شيخاً لابساً عمامته البيضاء ، وقد جلس وتربع فوق كرسيه .

وقيل إنه يصف جبلا عمه الخصب ، وحفه النبات . والأجود ما قلنا كما عليه الأكثرون.

والشاهد : في « لم يعلما » حيث أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد « لم » وهو قليل نادر (٢) صدر بيت من الكامل لابنة مرة الحارثي — من ثلاثة أبيات ترثي بها أباها ، وكانت باهلة قد قتلته . وتمامه :

* أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي *

اللغة والاعراب . يثقفن : يوجدن، من ثقفته — وجدته . ويروى بتاء الخطاب ، وبنون المتكلم مبنياً للفاعل ؛ أي تجدن — أو نجدن . آئب : اسم فاعل من آب يئوب — أي رجع . بني قتيبة : فرع من باهلة . «من» شرطية جازمة مبتدأ «يثقفن» فعل مضارع مجزوم ، وهو فعل الشرط مؤكد بالنون الخفيفة «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط « بآئب » خبر ليس على زيادة الباء ، والجملة خبر المبتدأ « وقتل بني قتيبة » قتل مبتدأ وبني مضاف إليه ، وهو مضاف إلى قتيبة « شافي » خبر « قتل » .

والمعنى : من يوجد من بني قتيبة فسيقتل حتما ، ولن يرجع أبداً إلى قومه ؛ فإن قتلهم يشفي الغلة ، ويطفيء جذوة الغضب ؛ بسبب ما سفكوا من دماء .

والشاهد : تأكيد « يثقفن » بالنون الخفيفة بعد « مَن » الشرطية .

وقد أشار الناظم إلى الأقسام المتقدمة بقوله :

(فصل) فى حُكم آخر المؤكّد .

اعلم أنّ هنا أصلَين يُستثنى من كلّ منهما مسألةٌ .

الأصلُ الأوّل : أنّ آخِرَ المؤكَّدِ يُفتَح[1] ؛ تقول : لتضربَنّ - واضربَنّ .

(لِلفِعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ» وَ«يَفْعَلْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً «أَمّا» تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا ، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

وَغَيْرِ «إمَّا» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا)(*)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان ؛ إحداها ثقيلة كنون «اذهبن» ، والثانية خفيفة كنون «اقصدنهما» ، وهما يؤكدان «افعل» - أى فعل الأمر ، و «يفعل» - أى المضارع الآتى - أى المستقبل ؛ إذا كان دالا على الطلب ، أو شرطاً تالياً إما ، أو واقعاً جواب قسم مثبتاً مستقبلا . ويقل دخول النون على المضارع الواقع بعد «ما» التى لا تصحب إن ، والواقع بعد «لم» ، وبعد «لا» - النافيتين ، والواقع بعد غير «إما» من أدوات الشرط التى تطلب جزاء . ثم ذكر الناظم : أن آخر المؤكد يبنى على الفتح ؛ كابرُزا ، أصله «ابرزَنْ» بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

(١) سواء أكان صحيحاً أم معتلا - أمراً أو مضارعاً ، كما مثل المصنف .

(*) «للفعل» خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» متعلق بتوكيد «هما كنونى» مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل جر صفة لنونين «اذهبن» مقصود لفظه مضاف إليه «واقصدنهما» معطوف عليه كذلك (*) «افعل» مقصود لفظه مفعول به ليؤكدان «ويفعل» معطوف عليه «آتيا» حال من «يفعل» وفيه ضمير هو فاعله «ذا طلب» ذا حال من الفاعل وطلب مضاف إليه «أو شرطاً» معطوف على ذا طلب «إما» مفعول مقدم لتاليا الواقع صفة لشرطاً (*) «أو مثبتاً» معطوف على شرطاً «فى قسم» متعلق به - أو بآتيا «مستقبلا» حال من ضمير مثبتاً أو آتياً «وقل» فعل ماض والفاعل يعود إلى التوكيد بنونيه «بعد» ظرف متعلق به «ما» مضاف إليه مقصود لفظه «ولم» عطف على ما «وبعد لا» كذلك (*) «وغير إما» وغير عطف على «لا» وإما مضاف إليه «من طوالب» متعلق بمحذوف حال من غير إما «الجزا» بالقصر مضاف إليه «وآخر المؤكد» آخر مفعول مقدم لافتح والمؤكد مضاف إليه «كابرزا» الكاف جارة لقول محذوف ، و «ابرزا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويستثنى من ذلك : أن يكونَ مسنداً إلى ضمير ذي لين[١] ؛ فإنه يُحرّكُ آخرُه حينئذٍ بحركةٍ تُجانِسُ ذلك اللينَ[٢] كما نشرحُه.

والأصل الثاني : أنَّ ذلك اللينَ يجب حَذفُه إن كان ياءً - أو واواً ، تقول: اضربُنَّ يا قومُ - بضم الباء ، واضربِنَّ يا هندُ - بكسرها، والأصل: اضربُونَّ — واضربِينَّ ، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويُستثنَى من ذلك : أن يكون آخرُ الفِعل ألفاً كيخشَى ؛ فإنك تحذفُ آخرَ الفعل ، وتُثبِتُ الواو مضمومةً والياءَ مكسورةً ؛ فتقول : يا قومُ اخشَوُنَّ — ويا هندُ اخشَيِنَّ[٣] .

فإن أسْنِدَ هذا الفعلُ إلى غيرِ الواوِ والياءِ[٤] — لم تَحْذِفْ آخرَه ، بل تقلبُه ياء ، فتقول : لَيَخْشَيَنَّ زيْدٌ — ولتَخْشَيَنَّ يا زيد ، ولتَخْشَيَانِّ يا زيدان — ولتَخْشَيْنَانِّ يا هندات[٥] .

---

(١) أى: ألف ، أو واو ، أو ياء (٢) فيضم قبل الواو ، ويكسر قبل الياء ، ويفتح قبل الألف . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَأشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا)(*)

أى اشكل المضارع الصحيح الآخر ؛ إذا وقع قبل ضمير لين ؛ أى إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة - بحركة تجانس وتساير ذلك اللين .

(٣) أصلهما : اخشيُون - واخشيِين ، حذفت الضمة والكسرة للثقل على حرف العلة ، ثم حذفت الياء للساكنين ، وحركت الواو والياء بما يناسبهما .

(٤) وذلك هو : الاسم الظاهر ، والضمير المستتر ، والألف ، ونون النسوة .

(٥) وإلى هذا ، وما تقدم - يشير الناظم بقوله :

(*) « واشكله » فعل أمر والهاء مفعوله ، وهى عائدة على آخر المؤكد فى البيت قبله « قبل مضمر » قبل ظرف متعلق به ، ومضمر مضاف إليه « لين » نعت لمضمر «بما» متعلق باشكله ، وما اسم موصول واقعة على الحركات المجانسة «جانس» الجملة صلة ما ، ومفعول جانس محذوف - أى عله جانس المضمر « قد علما » الجملة نعت لتحرك، وعلما ماض للمجهول ، والألف للاطلاق

(وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلاَّ الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فى آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعاً ، غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ ـ يَاءً ؛ كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِى وَاوٍ وَيَا ـ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى
(نَحْوُ : اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ ـ بِالْكَسْرِ ، وَيَا
قَوْمِ اخْشَوُنْ ، وَاضْمُمْ ، وَقِسْ مُسَوِّيَا)(*)

أى أن الضمير اللين المتصل بالمضارع الصحيح الآخر ـ يحذف؛ إن كان واواً أو ياء ، ويبقى إن كان ألفاً . وإن كان الفعل معتلا ؛ فإن كان آخره ألفاً ـ فاجعل الألف ياء إذا رفع الفعل ضميراً غير الواو والياء ـ أى واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ كالظاهر ـ وألف الاثنين ـ والضمير المستتر ـ ونون النسوة . واحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ إن رفع واواً أو ياء ، مع تحريكهما بشكل مناسب؛ فتضم الواو وتكسر الياء ، وهذا عند تأكيد الفعل . فإن لم يؤكد الفعل بإحدى النونين ـ لم تضم الواو ولم تكسر الياء ؛ بل يجب تسكينهما ، تقول : يا قوم! هل ترضوْن بالمذلة؟ يا بنت مصر هل ترضَيْن بغير النصر . يا محمدون اخشَوْا ـ ويا هند اخْشَىْ .

وإيضاح ما ذكره المصنف : أن الفعل الذى يراد توكيده يتبع فيه ما يأتى :

(١) إن كان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكر ـ بنى آخره على الفتح لمباشرة النون ـ خفيفة كانت أو ثقيلة ، ولم يحذف منه شىء ، سواء أكان صحيحاً

(*) « والمضمر » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن يكن » شرط وفعله ، ويكن تامة « ألف » فاعله (*) « فاجعله » الفاء واقعة فى جواب الشرط والهاء مفعول اجعل الأول « منه » متعلق باجعل ، والهاء عائدة على الفعل « رافعاً » حال من الهاء فى منه ، وفيه ضمير هو فاعله « غير الياء » مفعوله والياء مضاف اليه « والواو » معطوف على الياء « ياء » مفعول ثان لاجعل « كاسعين » الكاف جارة لقول محذوف ، و « اسعين » فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة « سعيا » مفعول مطلق (*) « واحذفه » فعل أمر والهاء مفعوله عائدة إلى الألف « هاتين » مضاف إليه لرافع ، والإشارة إلى الواو والياء « وفى واو » متعلق بقفى « ويا » عطف عليه مقصور « شكل » مبتدأ « مجانس » نعت له « قفى » فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى شكل مجانس ، والجملة خبر المبتدأ (*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « اخشين » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وحرك للتخلص من الساكنين ، والنون حرف توكيد « بالكسر » حال من اخشين « وياقوم » معطوف على ياهند ، و « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « اخشون » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « واضمم » فعل أمر ومفعوله محذوف ـ أى الواو « مسوياً » حال من فاعل قس المستتر ؛ تقديره أنت .

أم معتلا . وترد لام المعتل إلى أصلها إن كانت قد حذفت . وإن كانت ألفاً قلبت ياء لتقبل الفتحة ، تقول : لتجتهدَنّ – لتدعوَنّ – لترضَينّ .

(ب) وإن كان مسنداً إلى ألف اثنين – فكذلك الحكم ؛ غير أنه يجب حذف نون الرفع – إن كانت موجودة – للجازم ، أو لتوالى الأمثال . وتكسر نون التوكيد تشبيها لها بنون الرفع . ولا تكون النون بعد الألف إلا مشددة ، تقول : لتنصرانّ – لتدعوانّ – لترضيانّ . والفعل معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، والألف فاعل ، والنون المذكورة المشددة – حرف للتوكيد .

(ج) وإذا أسند لنون النسوة – فكما تقدم أيضاً ، وتزاد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد التى يجب أن تكون مشددة مكسورة بعد الألف الزائدة . ولا تحذف نون النسوة لأنها اسم ؛ تقول : لتنصرنانّ – لترمينانّ – لتدعونانّ . والفعل مبنى على السكون ، ونون النسوة فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له .

(د) وإذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لما تقدم ، وحذفت واو الجماعة أو ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين « مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة لذلك » تقول : لتجتهدُنّ يا أبنائى – ولتجلِسِنّ يا هند . وإن كان معتلا حذف آخر الفعل مطلقاً ؛ ثم إن كان معتلا بالألف – حذفت نون الرفع أيضاً ، فيلتقى ساكنان ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما . فتحرك واو الجماعة بالضم ، وياء المخاطبة بالكسر – مع فتح ما قبلهما ، تقول : لترضوُنّ يا قوم – ولترضَينّ . وتقول فى إعرابه :فعلمضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، واو الجماعة أو ياء المخاطبة – فاعل ، ونون التوكيد حرف . وإن كان معتلا بالواو أو الياء – حذفت مع الآخر واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل الواو المحذوفة ، والكسرة قبل الياء؛ لتدل على المحذوف ، تقول : لتدْعُنّ – لترجُنّ ، لتدعِنّ – لترجِنّ . ويكون الفعل مرفوعاً بالنون المحذوفة، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة – فاعل ، والنون المذكورة للتوكيد .

والخلاصة : أن المضارع المعتل الآخر عند توكيده ؛ إن كان معتلا بالألف – قلبت ألفه ياء عند إسناده لألف الاثنين أو نون النسوة ، وجىء بنون التوكيد مشددة مع زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد ، وحذفت ألفه عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة – مع تحريك الواو بالضمة والياء بالكسرة .

(فصل) تنفردُ النُّونُ الخفيفةُ بأربعةِ أحكام :

أحدها : أَنَّهَا لا تقعُ بَعْدَ الألِفِ[١] ، نحو : قُومَاَ — واقعُدا ؛ لئلاَّ يَلْتَقِي ساكنان[٢] . وعن يونس والكوفيين إجازَتُه .

ثمَّ صَرَّحَ الفارسيُّ فى الْحُجَّةِ[٣] بأنّ يونس يُبْقِي النونَ ساكنةً ، ونظَّرَ ذلك بقراءة نافع (وَمَحْيَاىْ)[٤] .

وذَكر الناظمُ : أنَّه يَكسِرُ النونَ ، وحَملَ على ذلك قراءةَ بعضهم :

وإن كان معتلا بالواو أو الياء ، وأسند لألف الاثنين — تركت الواو والياء مع فتحهما ، ويسكنان عندالإسناد لنون النسوة . ويجب حذف حرف العلة عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة — مع حذف الواو والياء ، وضم ماقبل الواو ، وكسر ماقبل الياء . ويجب حذف نون الرفع فى جميع الحالات ، وهى لا توجد مع نون النسوة .

هذا : والأمر الصحيح الآخر ومعتله — كالمضارع فى جميع ماتقدم ؛ غير أن الأمر مبنى دائماً ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً . أما المضارع فمعرب فى جميع الحالات ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين التوكيد ، فهى غير مباشرة — إلا عند إسناده لنون النسوة فيكون مبنياً معها على السكون . والخفيفة كالثقيلة

(١) سواء أكانت الألف اسماً — أى ضمير الاثنين ، بأن أسند إليها الفعل ، أو حرفاً ؛ بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر — على لغة — كيضربان المحمدان ، أو كانت زائدة — وهى التالية لنون النسوة ، للفصل بينها وبين نون التوكيد نحو : اضربنان :

وهذا مذهب عامة البصريين .

(٢) هما : الألف التى قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة — بالنظر إلى أصلها وهو السكون . أما نون الرفع هنا فمحذوفة ؛ لأن الأمر يبنى على حذف النون . والتقاء الساكنين يغتفر فى العربية ؛ إذا كان أول الساكنين حرف لين وثانيهما مدغماً فى مثله ، وهما فى كلمة واحدة ؛ ولهذا جاز وقوع المشددة بعد الألف وامتنعت الخفيفة بعدها

(٣) الحجة . كتاب جليل الشأن فى التعليل لقراءات الأئمة القراء . وقد تناول فيه الفارسى كثيراً من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية ، والتفسير والحديث ، وبعض العلوم الآخرى ، وقدمه إلى عضد الدولة

(٤) أى بسكون الياء بعد الألف وصلا

(فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيراً)[١] ، وجوَّز فى قراءة ابن ذَكْوان[٢] (وَلاَ تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون[٣] .

وأما الشديدةُ فتقعُ بعدَها اتفاقاً ، ويَجِبُ كسرُها كقراءة باقى السَّبعةِ : (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[٤] .

الثانى : أنها لا تُؤَكِّدُ الفعل المسندَ إلى نُونِ الإناثِ ؛ وذلك لأنَّ الفِعلَ المذكورَ يجبُ أن يُؤْتَى بعد فَاعِله بألِفٍ فاصلةٍ بين النُّونَين — قصداً للتَّخفيفِ، فيقال: اضرِبْنَانِّ، وقَدْ مَضى أنَّ الخفيفةَ لاتقع بعد الألف ومن أجاز ذلك فيما تقدَّم — أجازه هنا بشَرْطِ كسرِ النُّونِ[٥] .

---

(١) من الآية : ٣٦ من سورة الفرقان ، وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين ، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان ، من أصحاب ابن عامر . كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموى . قال الحافظ الدمشقى : لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ، ولا بالشام ، ولا بمصر ، ولا بخراسان — فى زمان ابن ذكوان — أقرأ منه عندى ، وتوفى سنة ٢٠٢ هـ (٣) أى : على أن الواو للعطف ، و « لا » ناهية فتكون الألف ضمير الاثنين ، ونون الرفع محذوفة بها ، والنون المذكورة مؤكدة مكسورة . ويجوز أن تكون الواو للحال ، و « لا » نافية ، والنون الموجودة علامة الرفع ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر حال .

(٤) الآية ٨٩—يونس. وهنا يغتفر التقاء الساكنين؛ لأن أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغم فى مثله كما تقدم . وقد أشار الناظم إلى هذا الفرق بين الخفيفة والثقيلة — بقوله :

(وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وكَسْرُهَا أُلِفْ)(*)

أى لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ بل يجب أن تكون شديدة ، وتكسر تشبيها لها بنون المثنى (٥) وذلك فراراً من التقاء الساكنين على غير حده ؛ إذ ليس هنا ثلاث نونات . وإلى هذا الفرق الثانى— يشير الناظم بقوله :

(*) « خفيفة » بالرفع فاعل تقع ، وبالنصب حال من فاعل تقع العائد إلى النون المفهومة من السياق « بعد الألف » بعد ظرف متعلق بتقع والألف مضاف إليه « شديدة » عطف على خفيفة بلكن .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[1]

أصله : لا تُهِينَنْ .

الرابع : أنها تُعطى فى الوقتِ حُكمَ التَّنوينِ ؛ فإن وقعت بعد فَتْحَة

(وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا   فِعْلاً — إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا)(*)

أى زد قبل نون التوكيد مباشرة — ألفاً ؛ حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة ؛ وذلك كراهة توالى الأمثال ، وبعداً عن اللبس أحياناً

(١) بيت من المنسرح، للأضبط بن قريع السعدى — جاهلى قديم، من أبيات مطلعها :

لِكُلِّ هَمٍّ من الهُمُومِ سَعَهْ   وَالمُسْىُ وَالصُّبْحُ لافلاحَ مَعَهْ

قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل

اللغة والاعراب . تهين: فعل مضارع، من الإهانة — وهى الاحتقار والازدراء. علك: لغة فى لعلك . تركع : أصله من الركوع ، وهو الانخفاض من أعلى إلى أسفل . والمراد هنا : انحطاط الحال ، وتبدل الحال الحسنة بأخرى مغايرة لها . « لا » ناهية « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكنين فى محل جزم، والفتحة دليل عليها « علك » علّ حرف ترج ونصب والكاف اسمها « أن تركع » أن مصدرية وهى ما بعدها فى تأويل مصدر خبر لعل ؛ على تأويله باسم الفاعل — أو على حذف مضاف « يوماً » ظرف زمان « والدهر قد رفعه » الدهر مبتدأ، وقد للتحقيق، وجملة رفعه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

والمعنى : لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به ، فربما يتبدل الحال ويتغير — والدهر قلب — فيخفضك الزمان ويرفعه عليك .

والشاهد : فى « لاتهين الفقير » حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من الساكنين ، وهما: النون واللام فى « الفقير » ، وبقيت الفتحة على آخر الفعل دليلا على النون المحذوفة ، وثبوت الياء مع وجود الجازم — دليل على أن الفعل مؤكد .

(*) «وألفاً» مفعول زد مقدم «قبلها» قبل ظرف متعلق بزد والهاء مضاف إليه « مؤكداً » حال من فاعل زد ، وفيه ضمير هو فاعله « فعلا » مفعوله « إلى نون الإناث » متعلق بأسندا ومضاف إليه ، وجملة « أسند » نعت لقوله « فعلا »، ونائب الفاعل ضمير مستتر، والألف للاطلاق.

قُلبَت ألفاً ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعاً — ولَيَكُوناً)، وقول الشاعر :

* وَلاَ تَعبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللّهَ فَاعْبُدَا * [1] . وإن وقعت بعد ضَمَّةٍ أو كسرةٍ حُذِفَت، ويجبُ حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ فى الوصلِ لأجلها [2]

(١) عجز بيت من الطويل، للأعشى– ميمون بن قيس – من قصيدة له فى مدح الرسول عليه السلام، وكان قدم إليه لينشدها بين يديه فمنعته قريش ، وصدره :

* وَإِيَّاكَ وَالمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنْهَا *

اللغة والاعراب . الميتات : جمع ميتة ، وهى الحيوان المأكول الذى فارق الحياة حتف أنفه من غير تذكية . لاتقربنها : المراد لاتطعمها . الشيطان : يطلق على كل متمرد من الجن والإنس : « وإياك » منصوب على التحذير بمحذوف وجوباً « والميتات » معطوف عليه « لا » ناهية «تقربنها» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين «الشيطان» مفعوله «والله» الواو عاطفة ولفظ الجلالة مفعول مقدم لاعبدا «فاعبدا» الفاء زائدة أو عاطفة، و« اعبدا » فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع منه الفتح العارض لأجل نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً فى الوقف .

والمعنى : ابتعد عن أكل الميتة ، ولا تخضع للشيطان ونزعاته ، بل اخضع لله تعالى واعبده فيما أمرك به ونهاك عنه؛ فإنه سبحانه المستحق وحده للعبادة .

والشاهد : فى « فاعبدا » ؛ حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً فى الوقف ؛ كما أن التنوين فى الاسم المنصوب كذلك .

(٢) وذلك لزوال علة الحذف ، وهى التقاء الساكنين .

وإلى الفرقين : الثالث والرابع – يشير الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فى الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فى الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(*) « ردف » فعل ماض ، والجملة صفة لساكن « وبعد » متعلق باحذف «غير فتحة» مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق باحذف « تقف» الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها (*) «إذا» ظرف متعلق باردد « حذفتها » الجملة فى محل جر بإضافة إذا، والهاء عائدة إلى النون «ما» اسم موصول مفعول ازدد «من أجلها فى الوصل» متعلقان بعدما « كان »اسمها يعود إلى ما الموصولة الواقعة على الواو والياء المحذوفتين «عدما» فعل ماض للمجهول والجملة خبر كان، وجملة كان ومعموليها صلة ما

تقول فى الوصل : اضْرِبُنْ يا قومُ — واضرِبِنْ يا هنــد ، والأصل : اضرَبُونْ — واضرِبِينْ كما مرَّ؛ فإذا وَقَفْتَ حَذَفْتَ النون لشبهها بالتنوين فى نحو: جاءَ زيدٌ ومررت بزيدٍ، ثمَّ تَرجع بالواو والياء لزوالِ الساكنَين، فتقول : اضربُوا — واضربِى.

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ — أَلِفَا وَقْفاً ، كَمَا تَقُولُ فِى قِفَنْ : قِفَا)(*)

أى احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ـ أى تبعها ـ ساكن ، وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها ـ بعد غير فتحة ؛ أى ضمة أو كسرة . ويجب عند الوقف أن ترد إلى الفعل ما حذف منه بسببها عند وصل الكلام ؛ كما يجب إبدالها ألفاً فى الوقف ، إذا وقعت بعد حرف مفتوح ، تقول فى «قِفن» عند الوقف : قِفا :

ومن هذا يتبين : أنها تحذف وجوباً فى النطق ؛ إذا وقع بعدها ساكن ولم يوقف عليها ، وكذلك إذا وقف عليها بعد ضم أو كسر .

هذا : وروى فريق من النحاة ـ تحريك النون بالكسر إذا وليها ساكن بدلا من حذفها ؛ لأن الأصل فى التخلص من الساكنين تحريك الأول منهما بالكسر ، كما نبه على ذلك شارح المفصل، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة .

(*) «وأبدلنها» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«ها» مفعول أول «ألفاً» مفعول ثان «وقفاً» منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل أبدلنها أو مفعول له «كما» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف «فى قفن» متعلق بتقول «قفا» مقول القول مقصود لفظه ، أو الجملة محكية بالقول

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الذى يؤكد من الأفعال : وما الذى لا يؤكد ؟ ولماذا ؟ مثل .

٢ — متى يجب توكيد الفعل المضارع ؟ وبماذا ؟ ومتى يمتنع ؟ وضح ما تقول .

٣ — ما حكم توكيد المضارع الصحيح والمعتل ؛ إذا أسند كل إلى واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؟ هات أمثلة موضحة .

٤ — ما الذى تختص به نون التوكيد الخفيفة ؟ وضح ذلك بأمثلة من عندك :

٥ — ما حكم توكيد المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة ؟ أو بعد « لم » الجازمة ؟ مثل لما تقول .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح الشاهد ، وبين حكم توكيد الأفعال فيها :

قال تعالى : (فإما تَثْقَفَنَّهم فى الحرب فشَرِّد بهم مَن خَلْفَهم . ولسوف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فترضَى . لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ألم نشرح لك صدرك؟)

وقال عليه السلام : « فأنزلن سكينة علينا ، وثبت الأقدام إن لاقينا » .

يقال فى المثل — لمن يُخفى عنك أمراً أنت تعلم به — : بعَينٍ ما أرَيَنَّك .

لا تحفِلَنّ ببؤسها ونعيمها ... نُعْمى الحياةِ وبُؤْسُها تَضليلُ

لئن تلك قد ضاقت علىّ بيُوتكم ... لَيَعلَمُ رَبِّى أنّ بَيْتِى أوسعُ

أتهجُرُنّ خليلاً صانَ عَهدكمو ... وأخلصَ الودّ فى سرٍّ وإعلانِ ؟

مَنْ جَحَدَ الفضْلَ ولم يَذْكُرَنْ ... بالحمدِ صاحبَه — فقد أجرما

ومُستبدلٍ مِن بعد غَضْبَى صَرِيمةً ... فأحرِ به من طُولِ فقرٍ وأحريا

تالله لا يُحمدَنّ المرء مجتنباً ... فِعلَ الكِرام، ولو فاقَ الورَى حَسَبا

٧ — خاطب بالعبارة الآتية : المفردة ، ومثناها ، والجمع بنوعيه ، مع تأكيد الأفعال فى كل صورة ، واضبط تلك الأفعال بالشكل :

« لا تن فى أداء الواجب . ولا تخش فى الحق لومة لائم . واسم بنفسك عن الدنايا » . وكن قدوة لغيرك فى حسن معاملة الناس .

نمـــوذج

٨ — أسند الأفعال الآتية إلى : ضمير الواحد ، وألف الاثنين ، ونون النسوة وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ـ مؤكداً بالنون مع الضبط .

ادع . يدَّعى . انهَ . يسعَدُ . يقضى . فِهْ . يسمُو . يرقى .

الفعل	ضمير الواحد	ألف الاثنين	نون النسوة	واو الجماعة	ياء المخاطبة
ادع	ادعوَنَّ	ادعَوان	ادعونَانِّ	ادعُنَّ	ادعِنَّ
يدَّعِى	يَدَّعِيَنَّ	يدَّعيَانِّ	يدَّعينَانِّ	يدَّعُنَّ	تدَّعِنَّ
انهَ	انهيَنَّ	انهيَانِّ	انهيْنَانِّ	انهَوُنَّ	انهَيِنَّ
رَه	رَيَنَّ	رَيَانِّ	رَيْنَانِّ	رَوُنَّ	رَيِنَّ
يسعَد	يسعَدَنَّ	يسعدَانِّ	تسعدْنَانِّ	يسعَدُنَّ	تسعَدِنَّ
يقضى	يقضيَنَّ	يقضيَانِّ	يَقضِينَانِّ	يَقضُنَّ	تَقضِنَّ
فِه	فِيَنَّ	فِيَانِّ	فِينَانِّ	فُنَّ	فِنَّ
يسمو	يسمُوَنَّ	يسمُوَانِّ	يسمونَانِّ	يسمُنَّ	تَسمِنَّ
يرقى	يرقَيَنَّ	يرقَيَانِّ	يرقَيْنَانِّ	يرقَوُنَّ	تَرْقَيِنَّ

٩ — أسند الأفعال الآتية إلى المفردة ، والمثنى المذكر ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، ثم أكدها مع الضبط بالشكل . وضعها فى جمل من إنشائك .

اسع . ينأى . ينجو . تول . يبغى . اسم . قِه . يئن . بق

١٠ — اشرح البيت الآتى شرحاً أدبياً ، وأعرب الشطر الأول منه :

لا تَيئَسَنَّ إذا اكتويتُم مرةً ... إن النجاحَ حليفُ كلِّ مثابِرِ

١١ — كون ثلاث جمل من إنشائك ، بكل منها مضارع واجب التوكيد ، وثلاثاً أخرى بها مضارع ممتنع التوكيد . ثم ثلاثاً فيها مضارع جائز التوكيد ، وبين سبب ما تقول .

١٢ — ما حكم المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء ؛ إذا أريد إسناده إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ـ مع التوكيد .

اشرح ما يحدث فيه من تغيير ، ووضح ذلك بالمثال .

(باب ما لا ينصرف)[1]

الاسمُ إن أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مرَّ — وَسُمِّى غيرَ مُتَمَكِّنٍ[2]، وإلاَّ أُعرِبَ. ثُمَّ المُعربُ؛ إنْ أَشْبَهَ الفعلَ[3] مُنِعَ الصَّرْفَ[4] كما سيأتى.

باب مالا ينصرف

(١) اختلف النحاة فى مأخذ هذه الـكلمة؛ فقيل: من الصريف ــ وهو التصويت ولا شك أن التنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف. وقيل: من الانصراف ــ وهو الرجوع، فـكأن الاسم انصرف ورجع عن مشابهة الفعل والحرف، أو انصرف عن طريقهما إلى طريق الاسمية المحضة. والأصل فى الاسم أن يكون معرباً منصرفاً؛ أما الإعراب؛ فلأنه تتوارد وتتعاقب عليه معان لا تتميز إلا بالإعراب؛ كالفاعلية والمفعولية. وأما الصرف فلخفته فى النطق. ولا يخرج عن أصله إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف. ووجود هذا التنوين فى الاسم المعرب يجعله أشد تمـكناً فى الاسمية وأقوى فيها من غيره، ولهذا يسمى: تنوين الأمكنية ــ كما يسمى تنوين الصرف.

(٢) أى لعدم تمـكنه فى باب الاسمية، بسبب عدم قبوله الحركات.

(٣) أى فى علتين فرعيتين؛ ترجع إحداهما إلى اللفظ، والثانية إلى المعنى، أو فى علة واحدة تقوم مقام العلتين المذكورتين ــ كما يتضح بعد.

(٤) أى التنوين ــ كما منع الفعل. وإيضاح ذلك كما يقول النحاة: أن الفعل فرع عن الاسم فى اللفظ؛ لأنه مشتق من المصدر، والفرع أضعف من الأصل. وفرع عنه فى المعنى؛ لأن الفعل محتاج دائماً إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، والحاجة ضعف. فإذا وجدت فى بعض الأسماء هذه الفرعية، وهذا الضعف بنوعيه، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما ــ فقد شابه الفعل؛ فيعطى حكمه فى المنع من التنوين، ويمنع تبعاً لذلك جره بالـكسرة؛ لتآخيهما فى الاختصاص بالأسماء ــ فيجر بالفتحة نيابة عنها؛ بشرط ألا يكون مضافاً ولا مقترناً بأل كما سيأتى. هكذا يعلل النحويون سبب منع بعض الأسماء من الصرف. ويقول السهيلى: إن المانع من صرف بعض الأسماء ــ استغناؤها عن التنوين الذى هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده ولا متصل به.

والحقيقة أن العلة هى السماع من العرب؛ لأن العربى ما كان يعرف شيئاً من تلك العلل.

— وسُمِّي غيرَ أَمْكَن[١]، وإلاّ صُرِفَ — وسُمِّيَ أَمْكَنَ.

والصرفُ هو: التَّنوينُ[٢] الدالُّ عَلَى مَعْنًى يكون الاسمُ به أَمْكَنَ، وذلك المعنَى: هُوَ عَدَمُ مشابهتِه للحرفِ وللفعلِ؛ كزيد — وفرس.

وقد عُلِمَ مِن هذَا: أَنَّ غيْرَ المنصَرِفِ هو الفَاقِدُ لهذا التنوين.

ويُسْتثنَى من ذلك، نحو: «مُسْلِمَاتٍ»[٣]؛ فإنَّه مُنْصَرِفٌ مع أَنَّه فاقِدٌ له، إذ تنوينُه لمقَابلةِ نُونِ جَمْعِ المذكَّرِ السالم[٤].

ثم الاسمُ الذى لا ينصرفُ نوعان:

أحدهما: ما يمتنعُ صَرْفُه لِعلَّةٍ واحدة، وهو شيئان:

---

(١) أى غير قوى التمكن فى باب الاسمية؛ لاشتماله على علامة واحدة هى الإعراب، وحرمانه من العلامة الثانية — وهى التنوين.

(٢) أى وحده كما هو رأى المحققين. أما عدم الجر بالكسر فتابع له كما أسلفنا؛ لتآخيهما فى الاختصاص بالاسماء، وفى هذا يقول الناظم:

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى، بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا)(*)

وقد أوضح المصنف معنى هذا البيت توضيحاً شافياً. وهذا التنوين لا يدخل إلا الاسماء المنصرفة.

(٣) أى من جمع المؤنث السالم غير المسمى به، والباقى فى دلالته على الجمع.
أما ما سمى به منه، نحو: «عرفات» — فغير منصرف ولا كلام فيه.

(٤) أى فى أن كلامنهما يدل على تمام الاسم. وليس من تنوين الأمكنية أيضاً — تنوين «العوض»، وهو الذى يكون فى المنقوص، مثل جوارٍ وقاضٍ، ولا تنوين «التنكير» لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة.

(*) «الصرف تنوين» مبتدأ وخبر، وجملة «أتى» نعت لتنوين «مبيناً» حال من فاعل أتى، وفيه ضمير هو فاعله «معنى» مفعوله «به» متعلق بيكون بعد «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبرها، والجملة فى محل نصب صفة لمعنى.

(أحدُهما) ما فيه أَلِفُ التأنيثِ مُطلقاً — أى مقصورة كانت، أو ممدودةً[1]، ويمتنعُ صَرْفُ مَصحوبِها كَيفَما وقَعَ؛ أى سواءٌ وقع نكرةً؛ كَذِكْرَى وصحراء — أم معرفةً كَرَضْوَى[2] وزَكَرِيَّاء، أم مفرداً كما تقدم — أَمْ جَمْعاً كَجَرْحَى وأصدقاء، أم اسماً كما تقدم — أم صفةً كَحُبْلَى وحَمراء[3].

(الثانى) الجمعُ المُوازِنُ لـ «مفاعِلَ — أو مَفَاعِيلَ»[4] كدَراهِمَ — ودَنانيرَ

(١) ألف التأنيث المقصورة — ألف تجىء فى نهاية الاسم المعرب؛ لتدل على تأنيثه. ومثلها الممدودة، إلا أن الممدودة لابد أن تسبقها ألف زائدة للمد فتنقلب ألف التأنيث همزة وسيأتى إيضاح لذلك فى موضعه. وإنما استقلت هذه بالمنع؛ لأن وجود ألف التأنيث وزيادتها فى آخر الاسم — علة لفظية؛ لدلالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث فرع التذكير. وملازمتها له فى جميع حالاته — علة معنوية

(٢) رضوى: علم على جبل بالمدينة.

(٣) يقال عند إعراب مافيه الألف المقصورة فى حالتى الرفع والنصب: مرفوع بضمة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة، والإعراب فى المختوم بالألف المقصورة تقديرى. أما الممدودة فمرفوعة بالضمة الظاهرة، ومنصوبة كذلك ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة. والتنوين ممتنع فى جميع الحالات. وفى هذه الألف يقول الناظم:

(فَأَلفُ التَّأْنيثُ مُطْلَقاً مَنَــــعْ ... صَرْفَ الذى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقعْ)(*)

أى: أن ألف التأنيث مطلقاً — مقصورة كانت أو ممدودة — تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع ذلك الاسم؛ أى على أى حال كان عليه؛ من تعريف، أو تنكير، أو اسمية، أو وصفية، أو إفراد، أو جمع.

(٤) أى فى عد الحروف والحركات والسكنات. ويسمى ذلك الوزن: صيغة منتهى الجموع

(*) «فألف التأنيث» مبتدأ ومضاف إليه «مطلقاً» حال من فاعل «منع» العائد على المبتدأ «منع» فعل ماض والفاعل يعود على ألف التأنيث، والجملة خبر «صرف» مفعول منع «الذى» مضاف إليه «حواه» فاعل حوى يعود على الذى والهاء مفعوله، والجملة صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل الشرط وفاعله يعود الى الذى حواه، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه؛ أى كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

وإذا كان «مفاعِلُ» منقوصاً، فقد تُبْدَلُ كسرَتُه فتحةً فتنقلِبُ ياؤُه ألفاً فلا يُنوَّن[1]؛ كَعذارَى ومدارَى[2]. والغالبُ أن تبقَى كسرتُه.

أى «الجمع المتناهى». وضابطه: كل جمع تكسير مفتوح أوله، وثالثة ألف زائدة، ليست عوضاً، وبعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، ومكسور كسراً أصلياً ولو تقديراً، كدوابّ — وعذارى، ولم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال. فمتى كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمنع؛ فإن خروج هذه الصيغة عن أوزان الآحاد العربية لفظاً وحكماً — علة لفظية، ودلالتها على الجمعية — علة معنوية. ووجه خروج هذه الصيغة عن صيغ الآحاد العربية؛ أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة — إلا وأوله مضموم كعُذافر — للجمل القوى والأسد — فيصرف. ويصرف كذلك ما فقد أحد الشروط المتقدمة؛ بأن تكون ألفه غير ثالثة كصلصال، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب، كيمان وشآم؛ فإن أصلهما: يمنىّ وشامىّ، حذفت إحدى الياءين تخفيفاً وجاءت الألف عوضاً عنها، وفتحت همزة شآمى بعد سكونها ومدت، ثم أعل إعلال المنقوص كقاض، فصار: يمان وشآم. أو يكون ما يلى الألف غير مكسور كتدارُك، أو كسره عارض للاعتلال، كتدانٍ وتوانٍ؛ فإن أصلهما: تدانِىُ وتوانىُ — بضم النون فيهما، فقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء وأعل إعلال قاض. أو يكون ثانى الثلاثة بعد الألف متحركاً كطواعية وكراهية. أو يكون الثانى والثالث عارضين للنسب منوى انفصالهما؛ تحقيقاً كظفارىّ — نسبة إلى «ظفار» — مدينة باليمن، ورباحىّ نسبة إلى بلد. أو تقديراً كجوارىّ، بخلاف نحو: قمارىّ وبخاتىّ وكراسىّ؛ فإن الياء المشددة موجودة فى المفرد قبل ألف الجمع، فهى ممنوعة من الصرف، وإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة — التى هى فى الجمع وفى المفرد — وحل محلها ياء أخرى مشددة للنسب، ولا يمنع الاسم معها من الصرف وإلى الجمع المذكور — أشار الناظم بقوله:

(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ «مَفَاعِلاَ» أَوِ «الْمَفَاعِيلَ» — بِمَنْعٍ كَافِلاَ)[*]

أى كن كافلا — أى قائما ومنفذاً، لجمع مشبه «مفاعل ومفاعيل»؛ فى عدد الحروف والحركات والسكنات — بمنع الصرف.

(١) وبذلك يجرى مجرى الصحيح فى عدم التنوين (٢) جمعا: عذراء — وحى

(*) «لجمع» متعلق بكافلا الواقع خبراً لكن واسمها مستتر تقديره أنت «مشبه» نعت لجمع وفاعله يعود على جمع «مفاعلا» مفعوله «أو المفاعيل» معطوف عليه «بمنع» متعلق بكافلا.

فإذا خَلاَ من « أل » والإضافةِ ؛ أُجْرِيَ فى الرَّفع والجرّ مُجْرَى قاضٍ وسارٍ ؛ فى حَذْفِ يائه[(١)] وثُبوتِ تنوينه ، نحو : (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ، وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)[(٢)] — وفى النَّصْبِ مُجْرَى « دَرَاهِمَ » ؛ فى سَلاَمَةِ آخِرِهِ وظُهُورِ فَتْحَتِهِ ، نحو : (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ) .

و « سراويلُ » ممنوعُ الصَّرف مع أنَّه مُفرد[(٣)] ؛ فقيل : إنَّهُ أعجميٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنه من العربى[(٤)] ، وقيل : إنه مَنْقُولٌ عن جمع «سِرْوَالَة»[(٥)]

البِكر ، ومَدرى ــ وهو المشط ، ويعربان بحركات مقدرة على الألف للتعذر .

(١) أى فى حالتى الرفع والجر مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجىء التنوين عوضاً عنها ، ويكون مجروراً بفتحة مقدرة ــ وتنوينه للعوض ، بخلاف « قاض » فإنه مجرور بكسرة مقدرة ــ وتنوينه للصرف (٢) « غواش » مبتدأ مؤخر للجار والمجرور قبله ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة . من الآية ٣١ من سورة الأعراف

و «ليال» معطوف على الفجر مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديراً وفى حكم صيغة منتهى الجموع ، إذا كانت اسماً منقوصاً كالجوارى ــ يقول الناظم :

(وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَـ «سَارِى»)(*)

أى أن المعتل الآخر من هذا الجمع ــ أى صيغة منتهى الجمع ــ يجرى فى الجر والرفع مجرى المنقوص «كسار» ؛ من حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين عوضاً عنها ، وبقائها فى حالة النصب . وسار : اسم فاعل منقوص من سرى ــ إذا سار ليلا ، وأصله سارى

(٣) لأنه اسم مؤنث للازار بصورة الجمع . وصيغة « مفاعيل » و « مفاعيل » لا تكون فى العربية إلا لجمع أو منقول عنه .

(٤) أى « كدنانير » مثلا (٥) أى : وسروالة لفظ عربى ، وهذا رأى

(*) « وذا » مفعول لمحذوف يفسره قوله : أجره « اعتلال » مضاف إليه «منه كالجوارى» متعلقان بمحذوف صفة لذا ــ أو حال منه ، والضمير للجمع المتقدم « رفعاً وجراً » منصوبان على نزع الخافض « أجره » فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء عائدة إلى ذا اعتلال « كسارى » جار ومجرور متعلق بأجره .

ونَقَلَ ابْنُ الحاجب[١] أن مِنَ العرب مَنْ يَصْرِفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك[٢] .

وإنْ سُمِّيَ بهذا الجمع ، أو بما وَازَنَه ؛ من لفظٍ أعجميٍّ ، مثل سَرَاوِيلَ وشَرَاحِيلَ[٣] . أَوْ لَفظٍ ارْتُجِلَ لِلعاميَّةِ مثل كَشاجِم[٤] — مُنِعَ الصَّرْفَ

المبرد وهو الصواب . وأنكر بعضهم « سروالة » وقال : إن سراويل جمع سروال . ومهما يكن؛ فإن « سراويل » وشبهه ؛ مما يدل على مفرد وصيغته صيغة منتهى الجموع — ممنوع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد . وفي هذا يقول الناظم :

(وَ « لِسَرَاوِيلَ » بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)[*]

أى أن لكلمة « سراويل » — وهى مفرد على صورة الجمع — شبهاً بصيغة منتهى الجموع ، يقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً لذلك .

(١) هو العلامة ، جمال الدين أبو عمر — عثمان بن عمر بن الحاجب الكردى . ولد بإسنا من بلاد الصعيد ، وكان أبوه جندياً كردياً حاجبا للأمير عزار بن الصلاحى ؛ فنشأ بالقاهرة وحفظ القرآن ، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى وتأدب عليه ، وبرع فى العربية ، وكان من أذكياء العالم ، مبرزاً فى عدة علوم . ثم رحل إلى دمشق ، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه ، وكان الغالب عليه النحو . وقد صنف فيه « الكافية » وشرحها ، وألف فى التصريف « الشافية » وشرحها . وشرح المفصل بشرح سماه « الإيضاح » وقد خالف النحاة فى مواضع . ومصنفاته كلها فى غاية الحسن ، وقد رزقت قبولا تاماً لحسنها وجزالتها . ثم عاد إلى مصر وانتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ (٢) ورد بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

(٣) اسم لعدة أشخاص ؛ من المحدثين والصحابة وغيرهم . قال صاحب القاموس : لاينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة ، وعند الأخفش ينصرف فى النكرة . فإن حقرته انصرف عندهما .

(٤) علم رجل وهو بفتح الكاف ، ويجوز فيها الضم فتخرج عن أوزان صيغة

(*) ولسراويل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » متعلق بشبه الواقع مبتدأ مؤخرا « الجمع » بدل أو عطف بيان لهذا ، وجملة « اقتضى عموم المنع » صفة لشبه وفاعل اقتضى يعود على شبه .

النوع الثانى : ما يمتنعُ صرفُه بعلَّتين ، وهو نوعان :

(أحدهما) ما يمتنعُ صرفُه نكرةً ومعرفةً ــ وهو : ما وُضِعَ صفةً[١] ، وهو : إما مَزيدٌ فى آخره ألفٌ ونونٌ[٢] ، أو موازنٌ للفِعل ، أو معدولٌ .

منتهى الجموع . وهو بالضم لقب شاعر عباسى من شعراء دولة بنى حمدان . ومثل « كشاجم » : بهادر – علم لرجل هندى ، وهوازن ــ علم على قبيلة ، و « صنافين » ــ علم لقرية مصرية ، وكذلك « صناديد » . فهذه وأمثالها ــ من الأعلام المرتجلة ــ تعتبر ملحقة بصيغة منتهى الجموع ، وتمنع من الصرف ؛ لما فيها من الصيغة ــ أو قيام العلمية مقام الجمعية ، ولهذا لو نكر انصرف . ويقال فى الإعراب : ممنوع من الصرف للعلمية ، وشبه الجمع ــ أو لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع . وفيما تقدم يقول الناظم فى إجمال :

(وَإِنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ ــ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ)(*)

أى : إن سمى بصيغة الجمع المتناهى وصار علماً على شىء ، أو بما ألحق به ، مما هو علم على مفرد ــ يمنع من الصرف ، سواء أكان علماً مرتجلا أم منقولا ؛ عربياً أم أعجمياً وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع ، وما ألحق بها ــ ممنوعة من الصرف دائماً فى جميع الحالات ؛ حتى ما كان منها علماً لمفرد ثم زالت علميته ؛ لبقاء صورة الجمعية . وهذا رأى سيبويه ، وهو الصواب .

(١) المراد بالصفة هنا : بعض الأسماء المشتقة التى ليست أعلاماً والوصفية : هى العلة المعنوية ؛ لأنها فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلى موصوف تنسب إليه ــ بخلاف الجامد ، كما أن العلمية هى العلة المعنوية ، وينضم إلى كل منهما علة أخرى لفظية كما سيأتى .

(٢) فرعية اللفظ فى ذلك : أن الألف والنون الزائدتين تضارعان ألفى التأنيث فى نحو : حمراء ؛ فى أنهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث ــ وفى عدم لحاق التاء ، والمزيد فرع المجرد .

(*) « وإن » شرطية « به » نائب فاعل سمى ؛ وجاز تقديمه عليه لأنه جار ومجرور ولا لبس فيه « أو بما » معطوف على به ، و « ما » اسم موصول ، وجملة « لحق » صلة « فالانصراف » مبتدأ أول والفاء واقعة فى جواب الشرط « منعه » مبتدأ ثان ومضاف إليه « يحق » الجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول ، وجملة الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط

أما ذو الزيادتين : فهو « فَعْلان »[١] بشرط ألا يَقبلَ التاء ، إمّا لأنّ مُؤنّثه « فَعْلَى » كسكران وغَضْبان وعَطْشان[٢] — أو لكونه لا مُؤنّثَ له كَ « لَحْيَانْ »[٣] ؛ بخلاف ، نحو : مَصّان — لِلّئيم ، وسَيْفان — للطويل[٤] وأَلْيان — لكبير الألْيةِ[٥] ، وندمان — من المُنادمة لا من النّدم ؛ فإنّ مؤنثاتها « فَعْلانة »[٦] .

---

(١) أى بفتح الفاء؛ بشرط أن تكون وصفيته أصلية غير طارئة؛ فلا يمنع من الصرف مثل : « صَفوان » فى قولهم : رجل صفوان قلبه ؛ لأن أصل الصفوان : الحجر . أما « فُعلان » بضم الفاء فمؤنثه «فعلانة »، وفِعلان بالكسر لا وجود له فى الصفات .

(٢) فإن أشهر مؤنثاتها : سكرى ، وغضبى ، وعطشى — بألف التأنيث لا بالتاء .

(٣) لحيان : وصف مختص بالذكور — لطويل اللحية. وفيه خلاف ، والصحيح منعه من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى، ومثله «رحمن» (٤) أى الرجل الطويل المشوق القامة.

(٥) الألية : العجيزة من الرجل والمرأة وغيرهما — ولا يقال : إلية، ولالية .

(٦) أى : مَصانة — سَيفانة — أليانة — ندمانة ، ولهذا انصرف . أما ندمان من الندم فمؤنثه «ندمى» فيمنع من الصرف ؛ لأن الألف والنون فيه يشبهان ألفى حمراء، وفعله ندم ، وفعل الآخر « نادم » .

وفى الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول الناظم :

(وَزَائِدَا « فَعْلاَنَ » ، فى وَصفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ)(*)

أى يمنع الاسم الذى فيه ألف ونون زائدتان — من الصرف ؛ إذا كان وصفاً لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ إما لأنه وصف خاص بالرجال فلا مؤنث له ، أو لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

(*) « وزائدا » معطوف على فاعل منع ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع لوجود الفصل « فعلان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية — لأنه علم على الوزن — وزيادة الألف والنون «فى وصف» حال من زائدا فعلان — أو صفة له «سلم» الجملة نعت لوصف «من» جارة «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع نائب فاعله يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بمن « بتاء تأنيث » بتاء متعلق بختم وتأنيث مضاف إليه ، وجملة « ختم » فى موضع المفعول الثانى ليرى — إن كانت علمية ، وفى موضع الحال من ضميرها — إن كانت بصرية .

وأما ذُو الوَزنِ: فهو « أَفْعَل »[١] بشَرْط ألاّ يقبلَ التاء[٢]؛ إمّا لأنّ مؤنَّثه « فَعلاء » ـ كأحمر[٣]، أو « فُعلى » ـ كأفضل، أو لـكونه لا مؤنّث له ـ كَأَكمَر، وآدَرَ[٤]. وإنما صُرف « أربَع » فى نحو: مررت بنسوةٍ

(١) أى فى الغالب ـ وهو وزن الفعل. ومن غير الغالب، نحو: أُحيمر ـ وأُفَيضل « تصغير: أحمر ـ وأفضل »؛ فإنهما ممنوعان من الصرف مع أنهما ليسا على وزن «أفعل»، لـكنهما على وزن يكثر فى الفعل؛ كأبيطر ـ مضارع بيطر ـ إذا عالج الدواب والهمزة فيه تدل على المتـكلم. وكان الأولى بالمصنف أن يعلق المنع على «وزن الفعل» لا على « وزن أفعل »؛ ليشمل الوزن الخاص بالفعل نحو: أجمل وأشرف. والوزن المشترك بين الأسماء والأفعال ولـكن الفعل به أولى لغلبته فيه أو لدلالته على معنى فيه دون الاسم، نحو: « أُحَيمر ـ وأُفَيْـضل » كما بينا.

(٢) لأن ما تلحقه التاء من الصفات ـ ضعيف الشبه بلفظ المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه. ويشترط أيضاً: أن تـكون وصفيته أصلية لا طارئة ـ كما مر فى سابقه.

(٣) أى: وأبيض وأسود، فإن المؤنث حمراء ـ وبيضاء ـ وسوداء.

(٤) الأكمر: عظيم الـكمرة ـ وهى رأس الذكر. والآدر: عظيم الأنثيين، فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن« أفعل». وهذا الوزن أصل فى الفعل وهو به أولى؛ لأن أوله زياده تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، وما كانت زيادته لمعنى ـ أصل لغيره وأولى منه؛ لأن الأصل فى الزياده أن تـكون لمعنى.

وفى الوصفية ووزن الفعل يقول الناظم:

(وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ، وَوَزْنُ «أَفْعَلاَ» مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا؛ كَأَشْهَلاَ)(*)

أى يمنع الاسم من الصرف للوصف الأصلى، إذا كان على وزن « أفعل » ـ أى وزن الفعل ـ الممنوع تأنيثه بالتاء، مثل « أشهل »، فإن مؤنثه شهلاء، والشّهَل: أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

(*) « ووصف » معطوف على زائدا قبلا، أو مبتدأ خبره محذوف « أصلى » نعت لوصف « ووزن » معطوف على وصف « أفعلا » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « ممنوع تأنيث » ممنوع حال من أفعلا وتأنيث مضاف إليه « بتا » متعلق بتأنيث « كأشهلا » خبر لمبتدأ محذوف، والألف للاطلاق

أربعٍ[1] ؛ لأنَّه وُضِع اسماً ، فلم يُلتفَت لما طَرَأَ له من الوصفية . وأيضاً فإنه قابلٌ للتاء[2] .

وإنما مَنع بعضهم صَرْفَ باب « أبطَح »[3] ، وأدْهَمَ - للقيد[4] ، وأَسْوَد وأَرْقَم للحيَّة[5] — مع أنها أسماء ؛ لأنها وُضِعَتْ صفاتٍ ، فلم يُلتَفَتْ إلى ما طَرَأَ لها من الإسمية[6] . وربما اعتَدَّ بعضُهم باسميتها فصَرَفَها وأما « أَجْدَلٌ » للصَّقر ، و « أَخْيَلٌ » لطائر ذى خِيلان[7] ،

---

(١) أى : مع أنه صفة لنسوه - وفيه وزن الفعل .

(٢) أى : أنه فقد الشرطين معا ؛ لأن وصفيته طارئة ؛ فإن الأصل فيه أن يستعمل اسماً للعدد المخصوص ؛ ولأن مؤنثه يكون بالتاء ، تقول : سافرت أياماً أربعة . أما إذا استعمل « أربع » فى مجرد العدد ؛ بأن قصد به الكمية العددية المذكورة - فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنه قصد لفظه فصار علماً . تقول : أربع اسم من أسماء العدد. ومثله: «أرنب» فى قولك «هذا رجل أرنب» أى ضعيف، فلا يمنع من الصرف لأن وصفيته عارضة، وأصله اسم للحيوان المعروف ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . (٣) الأبطح : اسم للمكان الواسع يجرى فيه الماء بين دقاق الحصى، وأصله. وصف للشىء المرتمى على وجهه . وبابه : الصفات الخاصة بالأمكنة ؛ كالأجرع - للمكان المستوى ، والأبرق - للأرض الخشنة التى تختلط فيها الحجارة والرمل والطين وأصله: وصف لكل شىء لامع براق . (٤) اسم للقيد المصنوع من الحديد، وأصله وصف للشىء الذى فيه دُهمة - أى سواد . وبابه : الصفات العامة (٥) « أسود » : اسم للثعبان الأسود ، وأصله : وصف لكل شىء أسود . و «أرقم» : اسم للثعبان الذى ينتشر على جلده نقط بيض وسود كالرقم ، وأصله : وصف للشىء المرقوم - أى المنقط

(٦) أى الاسمية المجردة الخالية من الوصفية والعلمية . وذكر سيبويه : أن العرب لم تختلف فى منع صرف : أدهم - وأسود - وأرقم - وأبطح - وأجرع - وأبرق . وورد أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة .

(٧) جمع خال : وهى النقطة التى يخالف لونها لون سائر الجسم ، وتسمى « الشامة » . وقيل : هو طائر أخضر اللون على جناحيه نقط كالخيلان - تخالف لونه ويسمى « الشقرّاق » والعرب تتشاءم منه ، فتقول : أشأم من أخيل .

و « أَفْعَى » للحيَّة — فإنها أسماء فى الأصلِ والحال؛ فلهذا صُرِفت فى لغةِ الأكثرِ . وبعضُهم يمنعُ صَرْفَهَا لِلَمْحِ معنَى الصِّفةِ فيها ، وهى : « القُوَّةُ — والتلَوُّن — والإيذاء »[1] ، قال :

* فِرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا *[2]

وقال : * فَمَا طائِرِى يوماً عَلَيْكَ بِأَخْيَلاَ *[3]

---

(١) القوة — بالنسبة للأجدل ؛ لأنه مشتق من الجدل وهو الشدة ، والتلون — بالنسبة للأخيل ؛ لأنه من المخيول وهو الكثير الخيلان ، والإيذاء — بالنسبة للأفعى لما يلحظ فيها من الإيذاء الذى اشتهرت به ، وقيل : إنها مشتقة من فَوْعة السم — أى شدته . وأصل مادتها « ف ع و » بدليل « الأفعوان » .

(٢) عجز بيت من الطويل لعمير بن شُيَيم — المعروف بالقطامى — يفخر على بنى عقيل، وصدره : * كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ *

اللغة والاعراب : العقيليين : جمع عقيلى — نسبة إلى قبيلة عقيل . فراخ القطا : الفراخ : جمع فرخ — وهو الصغير من الطيور ، والقطا : جمع قطاة — وهى نوع من الطير يشبه الحمام . أجدل : هو الصقر . بازيا : اسم فاعل من بزا عليه — إذا تطاول عليه وغلبه . والبازى : طائر معروف ، وهو نوع من الصقور ، « كأن » حرف توكيد ونصب « العقيليين » اسم كأن « يوم » ظرف متعلق بكأن لتضمنها معنى أشبه «لقيتهم» الجملة فى محل جر بإضافة يوم إليها «فراخ القطا» فراخ خبر كأن والقطا مضاف إليه «لاقين» فعل وفاعل ، والجملة حال « أجدل » مفعول لاقين « بازيا » صفة لأجدل ، أو معطوف عليه بحذف العاطف للضرورة ؛ إذا أريد به الطير المشهور .

والمعنى : يصف نفسه بالقوة والشجاعة ، ويرمى عقيلا بالضعف وعدم الثبات عند اللقاء فى معارك الحرب ، وأنهم حين تقاتلوا كان العقيليون كفراخ القطا، وكان هو كالصقر والبازى ، ولا تستطيع الفراخ من القطا — وهى ضعيفة — أن تثبت أمام الصقور الكواسر .

والشاهد : منع « أجدل » من الصرف مع أنه اسم لا وصف. والسبب فى ذلك: لمح ما فيه من الوصفية — وهى القوة والشدة، فصار فيه الوصفية المتخيلة ووزن الفعل فمنع

(٣) عجز بيت من الطويل، لسيدنا حسان بن ثابت — يخاطب امرأته ، وصدره :

* ذَرِينِي وَعِلْمِي بالأُمُورِ وَشِيمَتِي *

وقبله: لَكِ الْخَيْرُ غُضِّي اللَّوْمَ عَنِّي فإنَّنِي أُحِبُّ منَ الأخْلاقِ ما كانَ أجْمَلا

اللغة والاعراب. ذريني: دعيني واتركيني، والمضارع يذر، والماضي من هذه المادة غير مستعمل. شيمتي: خلقي وطبيعتي. «ذريني» فعل أمر مبني على حذف النون. والياء الأولى للمخاطبة فاعل والنون للوقاية والياء الثانية للمتكلم مفعول «وعلمي» الواو للمعية بمعنى مع، وعلمي مفعول به. «وشيمتي» معطوفة عليه «فما» الفاء للتعليل و «ما» نافية «طائري» اسم «ما» على أنها حجازية، أو مبتدأ على أنها تميمية «يوما» ظرف متعلق بأخيلا لما فيه من معنى الوصف، وكذلك عليك «بأخيلا» خبر ماعلى زيادة الباء ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، أو خبر المبتدأ على ما أوضحنا.

والمعنى: اتركيني وخبرتي بالأمور وسجيتي؛ فما كنت في يوم من الأيام شؤما عليك.

والشاهد: في قوله «أخيلا»، حيث منع من الصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم للطائر المعروف. ولكن لما لمحت فيه الصفة — وهي التلون — منع الصرف لهذه الوصفيه المتخيلة ووزن الفعل.

والخلاصة

أن لـ «أفعل» بالنظر للوصفية ثلاث حالات:

(ا) أن تكون صفة في الأصل والحال مثل: أعلم — أحمر، وهذه ممنوعة من الصرف إجماعا.

(ب) أن تكون اسماً في الأصل، ثم عرضت الوصفية، مثل: أربع — وأرنب، وهذه مصروفة إجماعا، وتلغى الوصفية العارضة.

(ج) أن تكون صفة في الأصل، ثم عرضت الاسمية، مثل: أدهم — وأسود، وهذه ممنوعة من الصرف، وتلغى الاسمية العارضة.

أما أجدل وأخيل وأفعى. فقيل: مصروفة وهو الأشهر، وقيل: ممنوعة من الصرف.

وإلى الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة وحكمهما والتمثيل لهما — أشار الناظم بقوله:

(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّـــهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّـــهْ
فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِـعْ فِي الأَصْلِ وَصْفاً — انْصِرَافُهُ مُنِـعْ

(*) «عارض الوصفية» عارض مفعول ألغين والوصفية مضاف إليه «كأربع» خبر لمبتدأ محذوف «وعارض الأسمية» معطوف على عارض السابق ومضاف إليه (*). «فالأدهم» مبتدأ «القيد»

وأما ذو العَدْلِ(١) فنوعان :

(أحدهما) موازن « فُعَال » و « مَفْعَل » ، من الواحـد إلى الأربعة باتفاقٍ — وفي الباقي على الأصح(٢) ، وهي مَعْـدُولةٌ عن ألفاظِ العَدد الأصولِ مكُرَّرةً ؛ فأصْلُ جاء القوم أُحَادَ جاءوا واحداً واحداً(٣) ، وكذا الباقي

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَـــلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا (*)

أى ألغ الوصفية العارضة، ولا تعتد بها فى الصرف ـ فى الاسم الذى على وزن «أفعل» كالتى فى أربع . وكذلك ألغ الاسمية العارضة فيما هو صفة فى الأصل . فالأدهم ـ وهو اسم للقيد ـ ممنوع من الصرف مراعاة لأصله ، وهو الوصف للشىء الأسود .

أما أجدل ـ وأخيل ـ وأفعى ـ فمصروفة ؛ لأنها أسماء وليست بصفات . وبعضهم يمنعها من الصرف لتخيل معنى الوصفية فيها ـ على النحو الذى بسطناه .

(١) العدل هو : تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى ؛ بشرط ألا يكون هذا التحويل ـ لقلب ـ أو لتخفيف ـ أو لإلحاق ـ أو زيادة معنى ؛ فليس من المعدول ، نحو : « أيِس» مقلوب « يَئِس »، ولا « فَخْذ » ـ مخفف فَخِذ ، ولا « كوثر » بزيادة الواو لإلحاقه بجعفر ، ولا «رُجَيْل» بالتصغير ، لإفادة التحقير ؛ لأن هذا كله لا يسمى معدولا . والعدل قسمان : تحقيقى وهو : الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ كالعدل فى سَحَرَ ـ وأُخَرَ ـ ومَثْنى ؛ فإن دليل العدل فيها ورود كل منها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف ـ مع اتحاد المعنى فى الصيغتين. وتقديرى وهو : ما يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً ، من غير أن تكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها فى منع الصرف ، فيقدر فيه العدل ؛ لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها . وهذا النوع خاص بالأعلام ، كعمر ـ وزفر ـ وجشم .. إلخ .

(٢) ويرى أبو عبيدة : أن المسموع من واحد إلى أربعة لاغير . ويقول الكوفيون إن المسموع من واحد إلى خمسة وعشرة ، وما بين الخمسة والعشرة مقيس .

(٣) فعدل عن هذا المكرر إلى « أحاد » تخفيفاً باختصار اللفظ . والدليل على

بدل أو عطف بيان مفسر للأدهم « لكونه » متعلق بمنع ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه وجملة « وضع » خبره ، ونائب الفاعل يعود إلى الأدهم « فى الأصل » متعلق بوضع « وصفاً » حال من ضمير وضع « انصرافه منع » مبتدأ ثان وخبر ، والجملة خبر الأدهم

(*) «وأجدل» مبتدأ « وأخيل وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر « المنعا » مفعول بنال

ولاَ تُسْتَعْمَلُ هذه الألفاظُ إلاّ نُعُوتاً نحو : (أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)(١) ، أو أحوالاً نحو : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)(٢) ، أو أخباراً نحو : « صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى »(٣) . وإنما كُرِّر لقَصْدِ التوكيد — لا لإفادة التكرير .

(الثانى) « أُخَرُ » فى نحو: مررت بنسوةٍ أُخَرَ؛ لأنها جَمْعُ لأخْرَى ، و«الأُخْرى» أنثى «آخَر» بالفتح ـ بمعنى مُغَاير(٤) . و«آخَرُ» من باب اسم التفضيل ، واسم التفضيل قِيَاسُهُ : أن يكون فى حال تجرُّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً(٥) ، نحو: (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أبينا مِنَّا) ، ونحو: (قُلْ إنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ـ إلى قوله سبحانه ـ أَحَبَّ إلَيْكُمْ) ، فكان القياسُ أنْ يقال: مررت بامرأةٍ آخَرَ ـ وبنساءٍ آخَرَ ـ وبرجالٍ آخَرَ ـ وبرجُلَين آخَر. ولكنَّهُمْ قالوا: أُخْرَى ، وأُخَر ، وآخَرُون، وآخَرَانِ(٦) ؛

العدل : أنها بمعنى المكرر ، وتفيد ما يفيده من التقسيم . وعلى الوصف : أنها لاتستعمل إلا كما ذكره المصنف (١) « مثنى » صفة لأجنحة مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية والعدل ، « وثلاث ورباع » معطوفان على مثنى . وهذه الألفاظ لا تثنى ولا تجمع . أول سورة فاطر

(٢) «مثنى وثلاث ورباع» ؛ أحوال من النساء . من الآية ٣ من سورة النساء

(٣) «مثنى» الأولى خبر «صلاة» ، والثانية للتوكيد لا للتكرير لأنه حاصل بالأولى . ومثل « أحاد » ـ مَوْحد . ومثل «مثنى» ـ ثُناء كغراب

(٤) أى مخالف . وهذا باعتبار الحال ، وإلا فمعنى آخر ، فى الأصل ـ أشد تأخراً . ويقابله فى جمع المذكرين « آخرين » ـ بمعنى مغايرين ومخالفين .

(٥) أى فى جميع استعمالاته ، ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع كما مثل المصنف . أو على مؤنث ، نحو : زينب أحب إلىّ من علىّ (٦) فعدلوا عن الحكم العام والقياس مع لفظ « آخر » ، وأنثوه مع المؤنث ، وثنوه وجمعوه مع المثنى والجمع .

قال الله تعالى (فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الأخْرَى[1] — فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ[2] — وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا — فَآخَرَانِ يَقُومَانِ).

وإنما خَصَّ النحويون «أُخَرَ» بالذكر؛ لأن فى أخْرَى ألفَ التأنيث، وهى أوضحُ من العدلِ، «وآخرون — وآخران» مُعْرَبان بالحروف، فَلاَ مَدْخَلَ لهما فى هذا الباب. وأما «آخَرُ» فلاعَدْلَ فيه، وإنما العَدلُ فى فروعه[3]. وإنما امتنَع من الصَّرف للوصف والوزن.

وإن كانت «أُخْرَى» بمعنى آخِرَة[4] نحو: (قَالَتْ أُولاَهُمْ لأُخْرَاهُمْ) — جُمِعَتْ على «أُخَرَ» مصروفاً؛ لأنَّ مذكَّرها «آخِرٌ»[5] بالكسر؛ بدليل: (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى — ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ)[6]، فليست مِن بابِ اسم التَّفضيل[7].

وإذا سُمِّىَ بشىءٍ مِن هذه الأنواع[8] — بَقِىَ على منع الصَّرف؛ لأنَّ

---

(١) الأخرى هنا ليست معدولة، بل أنثت لاقترانها بأل. الآية ٢٨٢ - سورة البقرة

(٢) «أخر» صفة لأيام ممنوع من الصرف للوصفية والعدل. وقد اختلف فى العدل فيه؛ فقال أكثر النحاة: إنه معدول عن الأخر - معرفاً بأل؛ لأنه من باب أفعل التفضيل؛ فحقه ألا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بأل أو مضافاً إلى معرفة، فإذا وجد على غير هذه الحالة - حكم بعدله عما يستحقه. والتحقيق: أنه معدول عن «آخر» وهو ما كان يستحقه من الاستعمال بلفظ الواحد المذكر؛ لأنه أفعل تفضيل وقياسه الإفراد والتذكير فى جميع الاستعمالات إذا كان مجردا من أل والإضافة.

(٣) وهى: المؤنث، والمثنى، والجمع (٤) وهى: المقابلة لكلمة «أولى».

(٥) أى الذى يقابل كلة «أول» (٦) وجه الدلالة: أنه وصف النشأة فى الآية الأولى - بالأخرى، وفى الثانية - بالآخرة، والقصة واحدة، فدل ذلك على أن معناها واحد (٧) فليس فيها عدل (٨) أى الأنواع الثلاثة التى تمنع مع الوصفية، وهى: الوصف ذو الزيادتين، والموازن للفعل، والمعدول.

الصِّفَةَ لَمَّا ذَهَبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العَامِيَّة(١) .

النوع الثانى: مالا ينصرفُ معرفةً وينصرفُ نَكِرَةً، وهو سبعةٌ :

(أحدها) العَلمُ المركَّبُ تركيبَ المَزْجِ(٢) : كبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوت، وقد يُضَافُ أَوَّلُ جُزْأَيْهِ إلى ثانيهما(٣) ،

(١) الذى ذهب إليه المصنف من منع الصرف بعد التسمية فى الأنواع المذكورة ـ رأى الجمهور ، ويرى الأخفش والمبرد والفارسى : أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل ، كمثنى وثلاث ـ انصرف . وارتضى ابن عصفور هذا الرأى

وفى الوصفية مع العدل يقول الناظم :

(وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فى لَفْظِ « مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَأُخَرْ »
وَوَزْنُ « مَثْنَى وَثُلَاثَ » كَهُمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)(*)

أى أن الاسم يمنع من الصرف للوصفية والعدل ، فى لفظ مثنى وثلاث على وزن « فُعال ومفعل » ، وفى لفظ «أخر» . ومثل مثنى وثلاث ـ ما كان على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . وقد سمع فى بقية الأعداد إلى عُشار ومَعشر ، كما ذكر المصنف

(٢) أى إذا كان معرباً ؛ بأن كان غير عددى ، وغير مختوم بويه . والمركب المزجى ـ كما سبق فى باب العلم ـ هو كل كلمتين امتزجتا ـ أى اختلطتا ؛ بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، ويفتح آخر الجزء الأول فى الغالب ؛ إلا إذا كان معتلا فيسكن ـ كمعدى كرب، والإعراب والبناء على آخر الجزء الثانى على المشهور ، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة . ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث ، كما هو الشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف مجرد من أل والإضافة .

(٣) فيعرب الصدر بحسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة اللفظية ، ويعطى العجز

(*) «ومنع عدل» منع مبتدأ وعدل مضاف إليه «مع وصف» مع ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ووصف مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «فى لفظ» متعلق بمعتبر «مثنى» مضاف إليه «وثلاث وأخر» معطوفان على مثنى * «كهما» متعلق بمحذوف خبر وزن ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر عند الناظم كما سبق فى باب حروف الجر «من واحد لأربع» متعلقان بمحذوف حال من ضمير الخبر «فليعلما» اللام لام الامر، و «يعلما» فعل مضارع المجهول مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا فى الوقف فى محل جزم، ونائب الفاعل هو

وقد يُبْنَيَانِ على الفتح[1] .

وعلى اللغات الثلاث ؛ فإن كان آخرُ الأوَّلِ مُعْتَلاًّ كَمَعْدِي كَرِب ، وقالِي قَلاَ[2] — وَجَبَ سُكُونُه مطلقاً[3] .

(الثانى) العَلم ذو الزِّيادتين[4] : كَمَرْوَان ، وعِمران ، وعُثمان ، وغَطَفَان ، وأصبهان .

من الصرف وعدمه — مايستحقه لو كان مفردا ، وعلى هذا يفصل الجزءان فى الكتابة . فإذا كان فيه مع العلمية سبب آخر مؤثر — منع الصرف ؛ وإلا صرف ، نحو : «رام هرمز» مدينة فارسية ، تقول : فى رام هرمزَ آثار عجيبة « فرام » مجرور بفى ، و«هرمز» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة .

وكذلك حكم عجز العلم المركب تركيباً إضافياً ؛ فيمنع من الصرف فى نحو : أبى هريرة — وأبى عمر — وأبى يعقوب . ويصرف فى نحو : عبد الله — وفتح الباب

(١) أى رفعاً ونصباً وجراً ؛ كبناء خمسة عشر ونحوها . فيكون فى آخر كل جزء فتحة لا تتغير فى جميع الحالات ، وهذا إذا كان آخر الجزء الأل صحيحاً .

(٢) اسم موضع (٣) أى : رفعا ونصبا وجرا ، معرباً أو مبنياً . ويكون الجزء الثانى ممنوعاً من الصرف و «معدى كرب» : اسم رجل فى الأصل — مركب من جزأين : «معدى» اسم مكان أو زمان — من «عدا» بمعنى جاوز ، و « كرب » ، بمعنى فساد ، كأنه قيل : عداه الفساد .

وفى منع الاسم من الصرف العلمية والتركيب المزجى — يقول الناظم فى إجمال :

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَاً تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»)(*)

أى يمنع الاسم من الصرف — إذا كان علماً مركباً تركيب مزج ؛ فيجعل الإعراب على الجزء الثانى ، ويمنع من الصرف للعلمية والتركيب (٤) سواء كان علماً للانسان أم لغيره ، وقد مثل لهما المصنف . وعلامة زيادة الألف والنون — سقوطهما فى بعض التصاريف ، كما فى « نسيان » ، و«كفران» — إذا ردا إلى نسى وكفر ، فإن كانا فيما

(*) «والعلم» مفعول لمحذوف يفسره مابعده ، « صرفه » مفعول امنع ومضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب مزج» تركيب مفعول مطلق مبين للنوع ومزج مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «معديكربا» مضاف إليه ، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب ، والألف للاطلاق.

(الثالث) الْعَلَمِ المؤنثُ . ويَتَحَتَّمُ مَنْعُه من الصرف إن كان بالتاء[1] ، كفاطِمةَ وطَلحةَ . أو زائداً على ثلاثةٍ ، كزينبَ وسُعادَ[2] . أو مُحَرَّكَ

لايتصرف ؛ فعلامة الزيادة : أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين من غير تضعيف الثانى ، نحو : عثمان — ومروان . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ، ثانيهما مضعف — جاز اعتبار الحرف الذى حصل به التضعيف أصلا ، فتكون الألف والنون زائدتين لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية — أو عدم اعتباره أصلا فتكون النون أصلية . ومن أمثلة ذلك : حسان — عفان — حيان ؛ فإن قدرتها من الحس ، والعفة ، والحياة — منعتها ، ووزنها : « فعلان » . وإن قدرتها من الحسن ، والعفن ، والحين بمعنى الهلاك — صرفتها ، ووزنها . « فعْلال » . وإن كانت الألف والنون أصليتين ، نحو : «خان» بمعنى دكان أو فندق ، أو النون أصلية ، نحو : « لسان » و « أمان » — لم يمنع الاسم من الصرف .

وفى منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة — يقول الناظم :

(كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ « فَعْلاَنَا » كَغَطَفَانَ ، وَكَأَصْبَهَانَا)(*)

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين فى « فعلان » — وهما : الألف والنون ، مثل « غطفان » — فرع من قبيلة قيس العربية ، و « أصبهان » — اسم مدينة بفارس .

وإذا أبدلت النون الزائدة لاماً — منع الاسم من الصرف ؛ إذا كان مستوفياً شروط المنع ، كقولهم : أصيلال — فى « أصيلان » تصغير « أصيل » ، وذلك إعطاء للبدل حكم المبدل منه ، فلو سمى به منع من الصرف . ولو كان العلم ذو الزيادتين مسموعاً عن العرب بصورة واحدة — هى المنع أو عدمه — فالأولى اتباع المسموع ؛ كما فى «حسان» — شاعر الرسول ، فإن المسموع عنهم منعه

(١) سواء كان علماً لمؤنث أو لمذكر كما مثل المصنف . ثلاثياً — كهند وأمة ، أو غير ثلاثى — كعبلة وبثينة . ساكن الوسط أو متحركه . وإنما وجب المنع لوجود العلمية فيه باعتبار وضعه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه

(٢) وذلك تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث .

(*) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر «زائدى» مضاف إليه « فعلانا » مضاف إليه كذلك ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « كغطفان » خبر لمبتدأ محذوف « وكأصبهانا » معطوف عليه .

الوسَط[1] كَسَقَرَ وَلَظَى . أو أعجمياً ، كَمَاء وَجُـور[2] . أو منقولاً من المذكّرِ إلى المؤنَّثِ[3] كزَيد اسم امرأة . ويجوزُ فى نحو: هِنْد وَدَعْد[4] — الصرف وتركُه ، وهو أولى . والزَّجّاج يُوجِبُهُ[5] . وقال عيسى والْجَرْمِىّ والمبرّد — فى نحو : زيد اسم امرأة — إنَّهُ كهند[6] .

(١) أى إذا كان غير زائد على الثلاثة ؛ لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع .

(٢) اسمان لبلدتين ، والعجمة لا تحتم منع صرف الثلاثى ، ولـكن انضمامها إلى العلمية والتأنيث ـ حتم المنع ؛ فهى مقوية للتأنيث لا غير

(٣) لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل يعادل خفة اللفظ بالسكون ويجعلها كالعدم ، فيرجع إلى تحتم المنع .

(٤) أى : ونحوها ؛ كفخذ ، ودار ـ من كل ثلاثى ساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ، ولا منقولا من مذكر

(٥) أى يوجب المنع. وحجته: أن سكون الوسط خفيف، فلا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف

(٦) أى فى جواز الوجهين وقد استدلوا بقوله تعالى : (اهبطوا مصراً) مع قوله : (وقال ادخلوا مصرَ) فإن مصر فى الأصل اسم لمذكر ، وهو مصر بن نوح عليه السلام ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة ؛ فصار كزيد المذكور . ورد : بأن يجوز أن يكون المراد مصراً من الأمصار ـ لا مصر المعروفة ، فليس علماً . أو المراد : المكان ؛ فيكون علماً لمذكر.

وفى العلم المؤنث يقول الناظم :

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَـــا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ ـ اسْمَ امْرَأَةٍ ـ لا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً ، كَهِنْدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقّ)(*)

(*) « كذا » خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من ضمير الخبر « وشرط » مبتدأ « منع » مضاف اليه « العار » مضاف إليه مفعول لمنع من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو بحذف الياء استغناء عنها بالكسرة « كونه » خبر المبتدأ، والهاء إسم الكون الناقص مضاف إليه «ارتقى» الجملة خبر (*) «فوق الثلاث» فوق ظرف متعلق بارتقى، والثلاث مضاف إليه «أو كجور» معطوف على محل ارتقى «أو سقر أو زيد» معطوفان على جور «اسم امرأة» اسم حال من زيد، وامرأة مضاف إليه «لا اسم ذكر» معطوف بلا على اسم امرأة ومضاف إليه (* وجهان فى العادم» مبتدأ وخبر « تذكيراً » مفعول العادم « سبق » فعل ماض، وفاعله يعود لتذكير ، والجملة نعت له « وعجمة » معطوف على تذكيرا « كهند » خبر لمبتدأ محذوف « والمنع أحق » مبتدأ وخبر.

(الرابع) الْعَلَمُ الأعجميُّ؛ إن كانت عَلَمِيَّتُه فى اللغة العجمية[1]، وزاد على ثلاثةٍ - كإبراهيم وإسماعيل. وإذا سُمِّيَ بنحو: «لِجَام، وفِرِنْدَ»[2]

أى كذلك يمنع الاسم من الصرف - علم مؤنث بالهاء؛ أى بتاء التأنيث مطلقاً. ويشترط فى منع العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث: ارتقاء أحرفه على الثلاثة - أى: زيادتها عليها. أو أن يكون أعجمياً، مثل: جُور. أو يكون ثلاثياً محرك الوسط نحو: سَقَر. أو يكون علماً منقولا من مذكر لمؤنث، كزيد - علم امرأة.

ويصح الوجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه، وفقد كذلك العجمة - وكان ساكن الوسط، مثل: هند، والمنع أولى.

الخلاصة

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف؛ إلا إذا كان ثنائياً، أو ثلاثياً ساكن الوسط - غير أعجمى، وغير منقول من مذكر، ففى هاتين الحالتين يصح المنع وعدمه.

هذا: ويجوز فى أسماء القبائل والأرضين: الصرف - على تأويلها بالحى والمكان. وعدمه - على إرادة القبيلة والبقعة؛ إلا إذا سمع أحدهما فلا يتجاوز. و«مصر» عند تأويله بالبقعة - يتعين منعه؛ لأنه منقول من مذكر، وليس كهند (١) المراد بالأعجمى: ماعدا العربى، فيشمل كل لغة أجنبية، ثم ينتقل فى اللغة العربية علماً، وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف والحركات، لتخفيف النطق، أو لتقريبه من الصيغ العربية. وتعرف العجمة بنقل الأئمة، أو بخروج وزن الاسم عن الأوزان العربية للأسماء مثل: إبراهيم، وإبريسم. أو أن يكون الاسم رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة الستة التى جمعها بعضهم فى «مر بنفل». أو أن يجتمع فيه من أنواع الحروف مالا يجتمع فى الكلمة العربية الصحيحة؛ كالجيم مع القاف، مثل: جُرموق - أو مع الصاد، مثل: صولجان - أو مع الكاف، مثل: سكرجة. وكالراء بعد النون فى أول الكلمة مثل: نرجس - والزاى بعد الدال مثل: مهندز (٢) اللجام: ما يوضع فى فم الفرس ونحوه. والفرند: السيف وجوهره ووشيه، وهو فارسى معرب. وكل منهما اسم جنس فى اللغة الأجنبية، ثم نقله العرب كذلك؛ ثم استعملوه علما.

ومن ذلك يعلم أن الشرط فى منع الصرف: أن يكون الاسم علماً فى اللغة الأجنبية، ثم ينتقل إلى العربية علماً فيها، ولم يشترط بعضهم علميته فى اللسان الأعجمى قبل نقله.

—صُرِف؛ لحدوثِ عَلَميَّتِه. ونحو: نُوح، ولُوط، وَشَتَر — مصروفة[1]
وقيل: الساكنُ الوسَطِ ذو وَجْهين، والمحرَّكهُ مُتَحَتِّمُ المَنْعِ.
(الخامس) العَلَمُ الموازنُ للفِعل[2]. والمعتَبرُ من وزنِ الفعل أنواع:
أحدُها: الوزنُ الذي يَخُصُّ الفِعل[3] كـ«خَضَّمَ» ـلمكان، و«شَمَّرَ»

---

(١) أى لكونها ثلاثية. والشرط فى المنع الزيادة على الثلاثة، و«شتر» اسم قلعة بأذربيجان، وفى منع الصرف للعلمية مع العجمة — يقول الناظم:

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ امْتَنَعْ)(*)

أى أن الاسم العجمى وضعه وتعريفه — بأن يكون اسماً معرفة بالعلمية فى لغة العجم، الزائد على ثلاثة أحرف — يمنع من الصرف للعلمية والعجمة. والناظم يرى أن يكون الاسم الأعجمى علماً قبل نقله، وقد علمت أن بعضهم لا يشترط ذلك.

تنبيه

أسماء الأنبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة؛ إلا: محمداً — صالحاً — شعيباً — هوداً — لوطاً — نوحاً — شيثاً. وكذلك أسماء الملائكة، ما عدا: مالك — منكر — نكير، ورضوان ممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون. وإبليس ممنوع أيضاً للعلمية والعجمة، أو للعلمية وشبه العجمة — على اعتبار أنه عربى الأصل. وإذا سمى بصيغة جمع المذكر السالم؛ كمحمدون وزيدون — يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لما فيه من الزيادة التى لا تقع فى المفرد عند العرب.

(٢) سواء أكان الفعل ماضياً، أم مضارعا، أم أمراً.

(٣) وهو الذى لا يوجد فى غيره إلا نادراً، سواء كان الوزن خاصاً بالماضى وحده. كالمضعف العين المبنى للمعلوم، مثل كَلَّمَ — وصَرَّح، والمبنى للمجهول، مثل: حُورِم — وعُوفِى، والمبدوء بهمزة الوصل أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة، نحو: انتقع —

(*) «والعجمى الوضع» مبتدأ أول ومضاف إليه، من إضافة الوصف لمرفوعه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير فى العجمى لتأوله بالمشتق «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد؛ لأنه مصدر بمعنى زيادة «صرفه امتنع» صرفه مبتدأ ثان ومضاف إليه وجملة امتنع خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر العجمى.

لفرس، و «دُئِلَ» ـ لقبيلة، وكانطَلِق واستَخْرِج وتَقَاتَل ـ أعلاماً .

الثانى : الوزنُ الذى به الفِعلُ أَوْلَى ؛ لـكونه غالباً فيه(١) كإثْمِدْ، وإصْبَع، وَأُبْلُم — أعلاماً ؛ فإنَّ وُجُودَ مُوَازِنِهاَ فى الفعل أكثرُ ؛ كالأمر من ضَرَب، وَذَهَب، وَكَتَب .

الثالث : الوزنُ الذى به الفعلُ أَولَى ؛ لـكونه مبدوءاً بزيادةٍ تدلُّ فى الفِعلِ ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو : « أَفْـكَل »(٢) و « أَكْلُب » ؛ فإنَّ الهمزةَ فيهما لا تدلُّ . وهى فى موازنهما من الفعل ، نحو : أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ — دالَّةٌ على المتـكلِّم(٣) :

ثمَّ لا بُدَّ من كونِ الوزن لازماً ـ باقياً ـ غيرَ مُخَالِفٍ لطريقةِ الفِعل .

وتقاتل ـ وتبيّن ، فإذا جعلت هذه الأفعال أعلاماً ـ وجب منعها من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وتصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع . أو كان الوزن خاصاً بالمضارع، أو بالأمر من غير الثلاثى، نحو : يدحرج ـ ينطلق ـ يستخرج، والأمر منها .

أما الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ـ فليس خاصاً بالفعل ، كضارب ، وقادِم ، وقاتل ـ أمر من ضارب ـ وقادم ـ وقاتل ؛ ذلك لأن نظيرها من الأسماء كثير ، مثل : راكب ـ فاضل ـ صاحب .

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل ـ استعمالها فى غيره نادراً ؛ كاستعمال « فَعَّل » علماً مثل : خضّم ـ علم لرجل تميمى ، و « شمّر » علم لفرس ، و « دُئِل » علم قبيلة . أو أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم ، مثل «استبرق»، و « بقّم » ـ علم صبغ .

(١) وذلك كصيغة « إفعِل » ، و « إفعَل» ، و « أُفعُل» وقد مثل لها المصنف والإثمد : اسم حجر للكحل ، وأبلم : نوع من البقل . فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ ـ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل . وهذا النوع الغالب يكون فى الأعلام ، نحو يعرب ـ ويزيد ، وفى الصفات كأحمر ـ وأصفر

(٢) اسم للرعدة والرعشة ، يقال : نزل به الأفكل ـ أى أصابته رعدة

(٣) وكذلك نحو : تتفـل»

خرج بالأول[1] نحو: « امرُؤ » ـ عَلَماً ؛ فإنه في النَّصْب نظيرُ اذْهَب، وفي الجرّ نظيرُ اضْرِب ، فلم يبقَ على حالةٍ واحدة[2] .

وبالثاني[3] نحو : رُدَّ ، وقِيلَ ، وبِيعَ ؛ فإن أصلَها « فُعِلَ » ، ثم صارت بمنزلة «قُفْل» و«دِيك» ـ فوَجَب صَرْفُها[4] . ولو سَمَّيْتَ بِضُرْب ـ مُخففاً من ضُرِبَ ـ انصرَفَ اتفاقاً[5] . ولو سَمَّيْتَ بِضُرِبَ ثم خَفَّفتَه ـ انصرَفَ أيضاً عند سيبويه. وخالفه المبرّد؛ لأنه تغييرٌ عارض[6]

وبالثالث[7] نحو : « أَلْبُبْ » ـ بالضم ـ جمع لُبّ عَلَماً ؛ لأنه قد باين الفعل بالفك[8] . قاله أبو الحسن[9] ، وخُولِفَ لوجودِ الموازنة[10] .

اسم للثعلب أو جروه ؛ فإنها على وزن « تَنْصُر » والتاء في تنصر تدل على المخاطب أو المؤنثة الغائبة ، ولا تدل على شيء في «تتفل» .فإذا جاء العلم على وزن مشترك ولكنه بالفعل أولى للسبب المذكور ـ منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. أما إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء ـ فلا يمنع من الصرف، مثل:شجر، وجعفر.

(١) أي: وهو كون الوزن لازماً (٢) وعلى ذلك يكون قد فارق الفعل بعدم لزوم عينه حركة واحدة ، فيصرف لمخالفة الفعل (٣) أي وهو البقاء على حالته الأصلية

(٤) لأن وزن الفعل هنا ليس أصليا خاليا من تغيير سابق ، بل إنه خرج بالنقل والإعلال عن الحالة الأصلية التي كان بها موازناً للفعل .

(٥) لأن التخفيف سابق على التسمية ، والصيغة المستحدثة لا يعتد بها في منع العلم من الصرف (٦) فالخلاف بين سيبويه والمبرد في السكون العارض للتخفيف بعد التسمية ؛ هل يعتبر كالسكون الأصلي فيستوجب الصرف ؟ أم ـ لا

(٧) أي : وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (٨) لأنه الآن على وزن «أنصُر» أو «أكتُب» والمضارع الذي على وزنه يغلب على عينه ولامه ـ الإدغام ؛ إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أشُدّ ـ وأعُدّ ؛ فضعف اعتبار الوزن ـ فيصرف .

(٩) هو الأخفش البصري . انظر صفحة ١٦٧ جزء أول (١٠) أي أنه يوازن «أكتب» فيمنع من الصرف لذلك، والفك رجوع إلى أصل متروك فلا يمنع من اعتبار

ولا يُؤثّرُ وزنٌ هو بالاسم أَوْلَى [1] ، ولا وزْنٌ هو فيهما على السواء [2] . وقال عيسى [3] : إلاَّ أن يكونا منقولين من الفِعل [4] ؛ كالأمرِ من ضَارَبَ ، وكضَرَبَ ودَحْرَجَ — أعلاماً ، واحتجَّ بقوله :

* أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا * [5]

وزن الفعل . على أن الفك قد يدخل الفعل لزوماً كأشدِد فى التعجب، وجوازاً فى مثل أرْدد — ولم يردُد . وفى بعض ألفاظ مسموعة . وهذا الرأى لسيبويه ، وهو أفضل وأولى بالاتباع . وإلى ما تقدم يشير الناظم — وقد اقتصر على النوعين الأولين — بقوله :

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ   أَوْ غَالِبٍ ؛ كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى) (*)

أى كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً — وهو على وزن يختص بالفعل أو يغلب ؛ فالمختص نحو : « يَعْلى » — علماً ، والغالب نحو «أحمد» — وهو علم منقول من المضارع — أو من أفعل التفضيل الذى فعله « حَمِدَ » ، فيكون منقولا من وصف .

(١) وذلك مثل « فاعِل » نحو : «كاهل» — علما ؛ فإنه وإن وجد فى الفعل كضارِب وقاتِل — إلا أنه فى الاسم أولى لكثرته فيه .

(٢) وذلك مثل « فَعَل» و «فعلَل»، نحو : شجر — وضرب، وجَعْفر — ودَحْرج،

(٣) هو عيسى بن عمر — شيخ سيبويه والخليل. انظر صفحة ٢٥٥ من هذا الجزء .

(٤) أى فإنهما يؤثران بالمنع من الصرف

(٥) صدر بيت من الوافر لسحيم بن وثيل الرياحى ، وكان صاحب غارات ، وقد تمثل به الحجاج وهو يخطب فى أهل العراق . وعجزه :

* مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى *

اللغة والاعراب . جلا : كشف . طلاع : صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية ، وهى العقبة ، أو الجبل ، أو الطريق إليهما ، والمراد : مقتحم الشدائد العمامة ، يريد : ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم — وهى البيضة أو المغفر . «أنا ابن»

(*) «كذلك» متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو وزن» ذو مبتدأ مؤخر ووزن مضاف إليه «يخص الفعلا» الجملة صفة لوزن «أو غالب» بالجر عطف على محل يخص من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل « كأحمد » خبر لمبتدأ محذوف « ويعلى» معطوف عليه .

وأُجِيبَ : بأنه يَحْتَمِل أن يكونَ سُمِّيَ بـ«جَلَا»، من قولك : زيد جَلَا، ففيه ضميرٌ، وهو من باب المَحْكِيَّاتِ[1] كقوله :

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *[2]

وأن يكونَ ليسَ بِعَلَمٍ، بل صِفة لمحذوف[3] — أى : ابْنُ رجلٍ جَلَا الأمور .

مبتدأ وخبر «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو علم منقول من الفعل ، أو «جَلا» ــ فعل ماض وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه ، والجملة صفة لرجل المقدر ؛ أى : أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم فعل الشرط «تعرفونى» جواب الشرط .

والمعنى : أنا ابن رجل كشف الأمور، ومقتحم صعابها ومذلل عظائمها ، متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتى ومبلغ مقدرتى . وقيل : المراد بوضع العمامة ــ إزالتها عن الرأس استعداداً للحرب .

والشاهد : فى «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر، على أنه علم منقول من الفعل الماضى ، وأنه إذا سمى بنحو «ضرب» منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . وأجاب الجمهور بما ذكره المصنف .

(١) فيكون «جلا» وفاعله جملة محكية مسمى بها ، فالنقل عن الجملة وعدم التنوين للحكاية ــ لا لمنع الصرف (٢) بيت من الرجز المشطور ، ينسب لرؤية بن العجاج ، وقد سبق شرحه فى «باب العلم» ــ الجزء الأول صفحة ١٣٢ .

والشاهد فيه هنا : فى «يزيد» ، فهو علم منقول عن فعل مضارع وضميره المستتر فيه وقد حكى على ما كان عليه قبل العلمية ؛ بدليل رفعه مع أنه مضاف إليه . ولو كان منقولا عن الفعل وحده ــ لجر بالإضافة بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(٣) فهو فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة صفة لموصوف محذوف كما أوضحنا فى الإعراب . وعلى القول بأن «جلا» اسم أصله «جلاء» ــ فهو

(السادس) العَلَمُ المختومُ بألفِ الإلحاقِ المقصورة(١)؛ كَعَلْقَى وأَرْطَى — عَامِين(٢).

(السابع) المعرفةُ المعدولةُ؛ وهى خمسةُ أنواع:

مصدر ممدود وقصر للضرورة، ومعناه: الوضوح والظهور. وقيل: هو اسم مقصور ومعناه: انحسار الشعر عن مقدم الرأس

(١) ألف الإلحاق هى: ألف زائدة مقصورة أو ممدودة، تدخل بعض الأسماء وتلازمها؛ ليصير الاسم على وزن اسم آخر ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التى يخضع لها ذلك الاسم الآخر، ومنها الصرف وعدمه.

وإنما منعت ألف الإلحاق المقصورة؛ لأنها زائدة لازمة، وزيادتها جعلتها على وزن «فَعْلَى» المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التى يمنع صرف الاسم بسببها. فلما أشبهتها ألف الإلحاق فى الزيادة واللزوم، وفى أن كلا غير مبدل من شىء آخر، وأن ألف الإلحاق المقصورة لا تكون إلا فى وزن خاص بألف التأنيث — امتنع صرفه معها؛ كما يمنع مع ألف التأنيث.

ويقال فى الإعراب: ممنوع من الصرف للعلمية. وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث. أما ألف الإلحاق الممدودة — مثل «علباء» — فلا تمنع من الصرف مطلقا.

هذا: ويجوز فى الاسم المختوم بألف الإلحاق: أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين؛ بشرط أن يكون غير علم؛ تقول: هذه أرطاة، أو علقاة — ولكنهما لا يلحقان ألف التأنيث مطلقاً. وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للالحاق — فلا يمنع من الصرف، وغير منوّن بجعلها للتأنيث — فيمنع من الصرف، وبهما قرىء فى السبع «تترى» فى قوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تترى). من الآية: ٤٤ من سورة المؤمنون

(٢) «علقى» اسم لنبت تتخذ من سيقانه المكانس، و «أرطى» شجر له نور وثمر كالعناب — وهما ملحقان بجعفر. وفى منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق — يقول الناظم:

(وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ ... زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ — فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)(*)

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير علماً» الجملة من يصير واسمها وخبرها صلة «من ذى» جار ومجرور متعلق بيصير على القول بجواز التعلق بالفعل الناقص. أو حال من مرفوع يصير «ألف» مضاف إليه «زيدت لإلحاق» الجملة صفة لألف «فليس ينصرف» جملة ليس ومعموليها خبر المبتدأ وهو ما، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط فى العموم والإبهام.

أحدُها : « فُعَلَ » فى التوكيد ، وهى : جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع [١]

فإنها معارفُ بنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّد [٢] ، ومعدولةٌ عن « فَعْلاوات » ؛

فإنَّ مُفرداتِها : جَمْعَاء — وكَتْعَاء — وبَصْعَاء — وبَتْعَاء . وإنما قياس

« فَعلاء » إذا كان اسماً — أن يُجْمع على « فَعلاوات » كصحراء وصحراوات [٣] .

الثانى : « سَحَر » ؛ إذا أُرِيدَ به سَحَرُ يوم بعينه — واستُعْمل ظرفاً —

مجرداً من أل والإضافة ، كجئتُ يوم الجمعةِ سَحَرَ [٤] ؛ فإنه معرفةٌ معدولةٌ

عن السَّحَر [٥] . وقال صدرُ الأفاضِل [٦] : مبنيٌّ لتضمُّنه معنى اللام .

اى : ويمنع صرف الاسم إذا كان علماً فيه ألف زائدة مقصورة للالحاق :

(١) كُتَع — جمع كتعاء ، من تكتع الجلد — إذا اجتمع ، وبُصع — من البصع وهو العرق المجتمع . وبُتع — من البتع وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه ؛ فإذا قلت : احتفيت بالمهاجرات كلهن — جمع — كتع — بتع — بصع ؛ فالألفاظ الأربعة توكيد للمهاجرات — مجرورة بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل أو مع وزن « فُعَل » (٢) فإنهم يقولون : إن أصل جاء النساء جُمَع — مثلا — « جُمَعهن » فحذف الضمير للعلم به ونوى ، فشابهت بذلك العلم ؛ من جهة أنها معرفة بدون قرينة لفظية — وهذا هو الصحيح . ويقال : ممنوع من الصرف لشبه العلمية والعدل ، وقيل : إن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ لأن كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول .

(٣) وقيل أيضاً : إن مذكرها جمع بالواو والنون . فحق المؤنث الجمع بالألف والتاء ، فعدل عن ذلك إلى « جُمَع » — وهو جمع تكسير . وقيل : إن هذه الألفاظ سمعت ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية ، فالتمسوا لها علة أخرى فقالوا : بالعدل .

(٤) المراد باليوم : ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه ، و « سحر » ظرف منصوب على أنه بدل بعض من يوم — على تقدير الضمير ، ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . والسحر : الثلث الأخير من الليل (٥) أما التعريف ، فقيل : بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت ، وقيل : بشبهها لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم . وأما العدل : فلأنه لما أريد به معين كان حقه أن يذكر معرفا بأل ، فعدل عن ذلك وقصد به التعريف ، فمنع الصرف للتعريف والعدل (٦) هو أبو الفتح ناصر بن

واحترِزَ بالقيدِ الأول(١) من المُبْهَم نحو : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)(٢) .

وبالثانى من المُعيَّنِ المستعمل غيرَ ظرف(٣) ؛ فإنه يجبُ تعريفُه بأل أو الإضافة نحو : طاب السَّحَرُ سحَرُ ليلتنا .

وبالثالث(٤) من نحو :جئتكَ يومَ الجمعة السَّحَرَ — أو سَحَرَه(٥) .

الثالث : « فُعَل » عَلَماً لمذكَّر(٦) ؛ إذا سُمِعَ ممنوع الصرف وليس.

أبى المكارم المطرزى من خوازرم . برع فى النحو واللغة والفقه، وكان يقال: هوتلميذ الزمخشرى. وله مصنفات كثيرة منها : شرح المقامات،ومختصر المصباح فى النحو، والإقناع فى اللغة . وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ (١) وهو: أن يراد بهسحريوم معين.

(٢) فإنه يصرف اتفاقاً؛ لأن المراد سحر من الأسحار. الآية: ٣٤ من سورة القمر

(٣) بأن كان اسما محضاً معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شىء وقع فيه.

(٤) وهو أن يجرد من أل و « الإضافة »

(٥) فإنه يصرف باتفاق . وفى« سحر » يشير الناظم — فى إجمال — بقوله :

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا « سَحَرْ » إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ)(*)

أى أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان معاً — سحر — من الصرف ، إذا قصد به تعيين سحر بعينه ، وقد عرفت بقية الشروط . ومثل سحر : « رجب » و « صفر » من أسماء الشهور العربية ، فيمنعان من الصرف— إذا أريد بهما معين ، وإلا فيصرفان . وذلك لأن المعين معدول عن : « الرجب — والصفر » ، ففيهما العلمية والعدل .

وقيل: إن المانع هو العلمية والتأنيث ؛ لأن المراد المدة .

(٦) أما إذا كان جمعاً نحو : غُرف— وقُرب، أو اسم جنس ، كصُرد—ونُغَر « الصرد : نوع من الغربان ضخم الرأس يصطاد العصافير، والنغر : نوع من البلابل ». أو صفة كحُطم ولُبد ، أو مصدراً كهُدى وتُقى — صرف اتفاقاً ، وقد يجوز فيه الأمران . والأحسن الصرف ، إذا كان السماع مجهولا .

(*) «مانعا» خبر العدل وما عطف عليه «سحر» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «إذا» ظرف متعلق بمانعا « به » متعلق بيعتبر . « التعيين » نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر « قصداً» حال من نائب فاعل يعتبر ، ونائب فاعل يعتبر يعود على التعيين ، والجملة مفسرة.

فيه عِلَّةٌ ظاهرةٌ غيرُ العلَمية ، نحو : عُمَر — وَزُفَر — وَزُحَل — وَجُمَح [(١)] فإنهم قدَّروه معدولاً ؛ لأن العلَمية لا تستقلُّ بمنع الصَّرْف ، مع أنَّ صيغة «فُعَل» قد كَثُر فيها العَدلُ ، كغُدَر — وفُسَق ، وكجُمَع — وكُتَع ، وكأُخَر [(٢)]. وأما طُوَى [(٣)] فمَنْ منَعَ صَرْفَه ؛ فالمعتبرُ فيه التأنيثُ باعتبار البقعة — لا العدلُ عن طاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيرُه فلا وَجْهَ لتكلُّفِه . ويؤيِّدُه [(٤)] أنه يُصْرَف باعتبار المكان .

الرابع : «فَعَالِ» عَلَماً لمؤنَّث ؛ كحَذَامِ وَقَطَامِ — فى لُغة تميم [(٥)] فإنهم يمنعون صَرْفَه ؛ فقال سيبويه : للعلميّة والعَدْل — عن «فاعِلَة» [(٦)] .

---

(١) وكذلك : مُضر — هُبل — جُشم — قُثم — قزح — دُلف — عُصم — بُلع — هُذل — جُحا — ثعُل . فهذه خمسة عشر اسماسمعت عن العرب غير مصروفة ، وليست فيها علة ظاهرة سوى العلمية؛ فقدروا فيها العدل؛ لئلا يلزم ترتيب المنع على علة واحدة.

(٢) أى إنهم قدروا العدل دون غيره لإمكانه ، ولأن هـذه الصيغة قد جاء فيها العدل كثيراً كما مثل (٣) طوى: اسم واد بالشام (٤) أى يؤيد اعتبار المنع للتأنيث ؛ لأن العدل لو كان معتبراً فيه لما انصرف فى هذه الحالة . وقد ورد مصروفا وغير مصروف . وأما «أُدَدَ» — جد قبيلة عربية — فلم يسمع فيه الصرف ؛ فلا يجوز غير ما سمع . وإلى «فُعَل» — بنوعيه — أشار الناظم بقوله:

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ ... كَـ«فُعَل» التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ«ثُعَلاَ») [(*)]

أى امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمة أخرى ، مثل ما كان من ألفاظ التوكيد على وزن «فُعَل» ، والعلم الذى على وزن «ثُعَل» — وهو أبو حى من طيىء ، وأصله علم للثعلب ، والألف زائدة للشعر . (٥) بشرط أن يكون مختوماً بالراء كما سيأتى .

(٦) أى لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقوله ، وهذا رأى الناظم .

(*) «العلم» مفعول لفعل محذوف يفسره امنع «إن عدلا» شرط وفعله ، ونائب الفاعل يعود إلى العلم ، والجواب محذوف يدل عليه المقام «كفعل» خبر لمبتدأ محذوف «التوكيد» مضاف إليه — على معنى اللام ، أو فى «أو كثعلا» معطوف على — كفعل التوكيد

وقال المبرّد : للعاميّة والتأنيث المعنويّ كزينب[1] . فإن خُتِم بالرّاء كَسَفَارِ — اسماً لماء، وكَوَبَارِ — اسماً لقبيلة — بَنَوْهُ على الكسر[2] إلا قليلاً منهم[3] . وقد اجتمعت اللُّغَتَانِ فى قوله :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وَعَاداً أَوْدَى بِها اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى «وَبَارِ» فَهَلَكَتْ جَهْرَةً «وَبَارُ»[4]

وأهلُ الحجاز يَبْنون البابَ كُلَّهُ على الكسر، تشبيهاً له بنَزَال[5] كقوله :

---

(١) وهذا القول أقوى وأصح لتحققه ؛ بخلاف العدل — فإنه يلجأ إليه إذا لم يمكن غيره.

(٢) أى فى جميع الأحوال، ويكون فى محل رفع أو نصب أو جر — على حسب الجملة. ومثلهما « ظفار » . ولعل السبب فى ذلك: أن لغتهم الإمالة، والكسر يوصل إليها .

(٣) فإنه يمنعه من الصرف كالأول .

(٤) هذا الشاهد مما استشهد به سيبويه . والبيتان للأعشى — ميمون بن قيس — وهما غير متصلين فى القصيدة ، وبينهما أربعة أبيات .

اللغة والاعراب . إرم : اسم البلدة . وعاد : اسم القبيلة . أودى بها : ذهب بها وأهلكها . وبار : اسم أمة قديمة بائدة كانت تسكن اليمن . « ألم » الهمزة للاستفهام و « لم » جازمة « تروا » فعل مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعل «إرماً» مفعول تروا « أودى بها الليل» الجملة من الفعل والفاعل حال «على وبار» على جارة، وبار مبنى على الكسر بعلى « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف — أو حال «وبار» الثانية فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة . **والمعنى** : واضح .

والشاهد : فى قوله «وبار» فقد بناه على الكسر فى صدر البيت — على لغة الأكثرين. وأعربه فى آخره إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمة — على رأى القلة ، ففيه تلفيق بين اللغتين . وقيل : إن « وبار » الثانية ليست علماً ، بل الواو عاطفة ، و «باروا» — بمعنى هلكوا — فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » وأنث « هلكت » — على إرادة القبيلة ، وذكر «باروا» — على معنى الحى .

(٥) أى فى العدل والتعريف ، والوزن والتأنيث .

إذا قالَتْ « حَذَامِ » فَصَدِّقُوهاَ　　فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ « حَذَامِ »[1]

الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً به اليومُ الذى يَلِيه يَوْمُك ، ولم يُضَفْ ، ولم يُقْرَن بالألف واللام[2] ولم يقع ظرفاً[3] ؛ فإنَّ بعضَ بنى تميم يمنعُ

(١) بيت من الوافر، للجيم بن صعب — فى امرأته « حذام بنت الريان بن جسر ابن تميم » ، وقيل : هى امرأة من عنزة .

اللغة والاعراب : « إذا » شرطية « قالت » فعل الشرط « حذام » اسم امرأة فاعل قالت فى الموضعين مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها» الفاء واقعة فى الجواب . « فإن » الفاء للتعليل و «إن» حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول خبرها «قالت حذام » الجملة صلة والعائد محذوف — أى فإن القول هو الذى قالته حذام.

والمعنى : واضح لا يحتاج إلى شرح .

والشاهد : فى « حذام » فإنه مبنى على الكسر فى الموضعين على لغة أهل الحجاز ، ولو أعرب إعراب ما لا ينصرف — لرفع ؛ لأنه فاعل ، ولكن القافية بالكسر.

ويتبين من ذلك : أن المنع من الصرف للعلمية والعدل فى وزن « فَعَالِ » المؤنث — مقصور على بعض تميم ؛ بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختوماً بالراء .

وفى « فَعال » يقول الناظم فى بيت وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ «فعَالِ » عَلَماَ　　مُؤَنَّثاً ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ . . . .)(*)

أى ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزن « فعالِ » فى جميع الأحوال عند غير تميم . وهو عند تميم نظير « جُشَم» — فى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل .

وإذا سمى بحذام وبابه — مذكر — لم يبن؛ لزوال موجب البناء ، بل يعرب مع منعه من الصرف للعلمية والتأنيث بحسب الأصل ، وهذا هو الغالب . ويجوز إعرابه مع التنوين .

(٢) فإن قرن بها أعرب ، تقول : ذهب الأمس — وكان الأمس طيباً .

(٣) وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير . وهو معرفة بدليل وصفه

(*) « فعال » مفعول ابن « علماً » حال منه « مؤنثاً » حال منه ثانية — أو وصف للأولى «هو نظير» مبتدأ وخبر «جشما» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل والألف للاطلاق

(*) « عند » ظرف متعلق بنظير ، وتميم مضاف إليه

صَرْفَه مطلقاً[1]؛ لأنه معدولٌ عن الأمس كقوله:

* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجباً مُذْ أَمْساً *[2]

وجمهورهم يَخُصُّ ذلك بحالة الرفع[3] كقوله:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بأسُ ... وتَنَاسَ الذى تَضَمَّنَ أَمْسُ[4]

---

(١) أى رفعاً ونصباً وجراً، فيكون بالمعرفة، فى قولهم: أمس الدابر لا يعود مرفوعاً بالضمة من غير تنوين، ومنصوباً ومجروراً بالفتحة من غير تنوين فيهما.

(٢) صدر بيت من الرجز، استشهد به سيبويه، ولم ينسبه لقائل. وعجزه:

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْساً *

اللغة والاعراب: عجباً، العجب: انفعال فى النفس بسبب وصف زائد فى المتعجب منه. عجائز: جمع عجوز. وهى التى هرمت وشاخت من النساء، ولا تقل عجوزة. السعالى: جمع سِعلاة ــ وهى أخبث الغيلان. «لقد» اللام موطئة لقسم محذوف، وقد للتحقيق «عجبا» مفعول رأيت، والجملة جواب القسم لا محل لها، «مذ» حرف جر «أمسا» ظرف زمان مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لشبه العلمية والعدل، والألف للاطلاق «عجائزا» بدل من عجبا «مثل» صفة لعجائز «خمسا» صفة ثانية.

والمعنى: والله لقد أبصرت من أمس أمراً يتعجب منه؛ وذلك أنى رأيت نسوة كباراً فى السن مثل الغيلان فى القبح، عدتهن خمس.

والشاهد: جر «أمسا» بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والعدل عند بعض بنى تميم فى جميع الأحوال. وقيل: إن «أمسى» فى البيت فعل ماض ــ أى: مذ أمسى المساء. وتبقى حينئذ كتابته بالياء، لأن الألف رابعة.

(٣) فيعربه إعراب مالا ينصرف فى هذه الحالة، فيقول: ذهب أمسُ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر، فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف.

(٤) بيت من الخفيف ــ لم ينسب لقائل معين، ولم نقف له على قائل.

اللغة والاعراب. اعتصم: استمسك واجعله عصمة لك ترجع إليه عند الشدة: الرجاء: الأمل، وتوقع حصول ما تطلب. عنّ: عرضَ وظهر، ويروى «عَزّ» بمعنى غلب

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مُطلقاً — على تقديره مُضَمَّناً معنى اللَّام ،قال : * ومَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ *[(١)] . والقوافى مجرورة .

فإن أردتَ بأمسِ يوماً من الأيام مُبْهماً، أو عرَّفْتَه بالإضافة أو بالأداة — فهو مُعْرَبٌ إجماعاً[(٢)] .

بأس : شدة ومشقة . ويروى « يأس » . « بالرجاء » متعلق باعتصم « إن عن » شرط وفعله « يأس » فاعل . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، وتناس فعل أمر مبنى على حذف الألف ، ومعناه : تغافل ولا تلق بالا « الذى » اسم موصول مفعوله « أمس » فاعل تضمن — أى اشتمل ، مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة تضمن لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والمعنى : تمسك بالأمل وتوقع بلوغ المراد إذا صادفتك مشقة ، ولا تيأس ولا تلق بالا إلى ما حدث بالأمس : فقد يجرك ذلك إلى اليأس وفقدان الأمل .

والشاهد : وقوع « أمس » فاعلا مرفوعا غير منون ؛ مما يدل على أن بعض العرب يعربها فى حالة الرفع . ولا يبنيها كالحجازيين

(١) عجز بيت من الكامل، ينسب مع أبيات قبله لأسقف نجران، وقيل: هو لتبع ابن الأقرن ، وصدره :

* اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِىءُ بِهِ *

اللغة والاعراب . مضى : ذهب . بفصل قضائه : أى بقضائه الفاصل — أى القاطع ، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف . « اليوم » بالرفع مبتدأ — وبالنصب ظرف لأعلم « ما » اسم موصول مفعول أعلم «يجىء به» الجملة صلة ما ، وجملة « أعلم » خبر المبتدأ ، ومفعول أعلم الثانى محذوف «أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

والمعنى : إنى لأعلم — بالدلائل — بعض ما قد يقع فى اليوم من الحوادث، فيمكن الحذر واتخاذ الحيطة. ومضى أمس بقضائه الفاصل، وحوادثه التى وقعت — فلا مفر مما وقع .

والشاهد : وقوع « أمس » مكسوراً مع أنه فاعل ، وذلك على لغة الحجازيين فى فى بنائه فى جميع الأحوال على الكسر ، وعدم إدخاله فى باب الممنوع من الصرف .

(٢) أى عند التميميين والحجازيين ، وذلك لزوال علة البناء وهى تضمنه معنى اللام.

وإنْ استعمَلْتَ المجرَّدَ المراد به مُعَيَّنٌ ـ ظرفاً ـ فهو مبنيٌّ إجماعاً[١] .

(فصل) يَعْرِضُ الصَّرْفُ لغيرِ المُنصرفِ لأحدِ أربعةِ أسباب :

الأول : أن يكون أحدُ سبَبَيْهِ العاميَّةَ ثم يُنَكَّرُ ، تقول : رُبَّ فاطمةٍ ، وعِمْرَانٍ ، وعُمَرٍ ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ ، ومَعْدِكَرِبٍ ، وأَرْطًى[٢]

ويُستثنى من ذلك : ما كان صفةً قبل العاميَّة ، كأحمرَ وسكرانَ ؛ فسيبويه يُبْقيهِ غيرَ منصرفٍ[٣] . وخالفَه الأخفشُ في الحواشي[٤] ووافقَه في الأوسط .

الثاني : التصغيرُ المُزيلُ لأحدِ السَّببين ؛ كحُمَيْد ، وعُمَيْر ـ في أحمد

وكذلك إذا كان مصغراً ، نحو : أُمَيْس كان يوماً حاراً ، أو مجموعا جمع تكسير نحو : أموس ، أو آمس ، أو آماس ـ كانت جميلة .

(١) وذلك لتضمنه معنى « في » الظرفية .

(٢) أي بالجر والتنوين في الجميع ؛ لزوال أحد موجبي منع الصرف ـ وهو العلمية وقد مثل للأنواع السبعة التي تمنع مع العلمية . وفي ذلك يقول الناظم :

(. . . وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا)(*)

أي يجب صرف كل اسم نكرة بعد أن كان معرفا ، وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف . والمراد بالتعريف : « تعريف العلمية » .

(٣) أي للعلمية الطارئة مع وزن الفعل . وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية صار المنع بسبب الوصفية مع الوزن .

(٤) فقال : بالصرف ؛ بناء على أن الصفة إذا زالت بالعلمية ـ لاتعود . والحواشي : كتاب يتضمن تعليقات للأخفش على كتاب سيبويه . والأوسط : كتاب آخر له .

(*) « ما » اسم موصول مفعول اصرفن « نكرا » فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما ، والألف للاطلاق « من كل » متعلق بمحذوف حال من ما — مبين لها « ما » اسم موصول مضاف إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » متعلق بأثرا الواقع خبرا المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة .

وعُمرَ[١] ، وعَكسُ ذلك نحو: « تِحْلِئٍ»[٢] عَلَماً ؛ فإنه ينصرفُ مكبَّراً ولا ينصرفُ مصغَّراً ؛ لاستكمالِ العِلَّتَيْنِ بالتَّصغير[٣] .

الثالث : إرادةُ التَّنَاسُب[٤] ؛ كقراءة نافعٍ والكسائى :(سَلَاسِلاً) و (قَوَارِيراً) . وقراءةِ الأعمش : (وَلَا يَغُوثاً وَيعُوقاً)[٥] .

الرابع : الضرورة ، كقوله: * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *[٦]

(١) فإن الوزن والعدل قد زالا بالتصغير فيصرفان . أما زوال الوزن فواضح ، وأما العدل ؛ فإنهم قدروه حفظاً للقاعدة . وإنما يلجأ إليه عند سماع الاسم ممنوعاً من الصرف . و « عمير » لم يسمع إلا مصروفاً .

(٢) تِحْلِئ،هو فى الأصل: القشر الذى يظهر على وجه الأديم حول منابت الشعر.

(٣) فإنه يصير بالتصغير « تُحَيْلِئ » فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، إذ يكون على وزن: تُدَحرِج، وتُبَيطِر ـ مما يختص بالفعل، وهذان السببان يستلزمان جر الاسم بالكسرة وجوبا ؛ لأنه يجرى عليه حكم المنصرف بعد زوال التنوين .

(٤) أى لكلمات منصرفة فى آخر الجمل ، أو فى آخر الكلمات المتجاورة ؛ ذلك لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على السمع ، وأثراً فى تقوية المعنى وتمكينه فى نفس السامع والقارىء . والصرف للتناسب جائز عند العلماء .

(٥) فقد نون « سلاسلا » لمراعاة « أغلالا وسعيراً » التى تليها وتجاورها ، ونون « قواريراً » الأولى لمراعاة آخر الآية التى قبلها والتى بعدها ، و « قواريراً » الثانية لمراعاة الأولى . ونون « يغوثاً ويعوقاً » مراعاة لما حولها من كلمات منونة وهى: « وداً ـ وسواعاً ـ ونسراً » .

(٦) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس الكندى ، من معلقته المشهورة وعجزه : * فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى *

اللغة والاعراب : الخدر : أصله المنزل تقصر فيه المرأة ، والمراد هنا : الهودج وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير، ثم ترخى فوقها ستور لتكون النساء بداخله. عنيزة: لقب فاطمة ابنة عمه. الويلات: جمع ويلة ـ وهى العذاب الشديد. مرجلى: اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ؛ أى مصيرى راجلة ـ أمشى على رجلى ؛ لعقرك ظهر بعيرى . « ويوم »

وعن بعضِهم اطِّرادُ ذلك[1] في لُغة.

وأجاز الكوفيون والأخفشُ والفارسيّ — للمُضْطَرِّ — أن يمنعَ صرفَ المُنصرف، وَأَبَاهُ سائرُ البصريين، واحتُجَّ عليهم بنحو قوله:

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ؛ إذْهَوَتْ ... بِشَبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ[2]

معطوف على ما قبله في بيت سابق، وهو: * ويوم عقرت للعذارى مطيتى *
« خدر » بدل من الخدر « عنيزة » مضاف إليه « لك الويلات » لك خبر مقدم والويلات مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول، وهى جملة دعائية عليه.

والمعنى: أنه لما دخل عليها الخدر اضطربت، وخافت أن يعقر بعيرها فتضطر للسير راجلة، فدعت عليه بالويل.

والشاهد: في « عنيزة » حيث صرفه وجره اضطراراً، مع أنه علم لمؤنث ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(١) أى صرف ما لا ينصرف مطلقاً. قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء؛ لاضطرارهم إلى ذلك في الشعر، فجرى على ألسنتهم في النثر. وفي الحالتين السابقتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة. والصرف جائز فيها لا واجب.

(٢) بيت من الكامل، للأخطل التغلبي النصراني، من قصيدة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد — نائب الحجاج، ويذكر ما كان بينه وبين شبيب بن يزيد — أحد رءوس الخوارج الأزارقة، وكان قد عظم أمره حتى ادعى الخلافة، وتسمى بأمير المؤمنين — في عهد عبد الملك بن مروان.

اللغة والإعراب: الأزارق: جمع الأزرق. وأصله الأزارقة، فحذفت التاء للضرورة — وهم فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق — أحد رءوس الخوارج. وكان عليه أن يقول: الأزارقة؛ كما قيل: أشاعرة، ومهالبة — في جمع أشعرى ومهلبى؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسب، ولكنه حذف التاء للوزن. الكتائب: جمع كتيبة — وهى الفصيلة من الجيش، وتطلق على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف. هوت: سقطت. غائلة النفوس: هى المنية، لأنها تغتال الناس وتفتك بهم. غدور: صيغة مبالغة من الغدر. « الأزارق » مفعول طلب وفاعله يعود على سفيان المذكور « إذ » ظرف زمان بمعنى حين معمول لطلب « بشبيب »

وعن ثعلبٍ أنه أجاز ذلك فى الكلام .

(فصل) المنقوصُ(١) المستَحِقُّ لمنع الصَّرْفِ ؛ إن كان غيرَ علمٍ — حُذِفتْ ياؤه رفعاً وجراً(٢) ، وَنُوِّنَ باتفاق ؛ كجَوارٍ وَأُعَيْمٍ(٣) ، وكذا إن كان عَلماً ؛ كَقاضٍ —عَلَم امرأةٍ ، وكَيَرْمٍ —علماً(٤) ؛ خلافاً ليونس وعيسى

متعلق بهوت مجرور بالكسر ، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة — على قولين . «غائلة النفوس» غائلة فاعل هوت والنفوس مضاف إليه « غدور » بدل من غائلة أو نعت لها .

والمعنى : أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش ، حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد .

والشاهد : فى « شبيب » ؛ حيث منع من الصرف للضرورة ؛ لأنه ليس فيه علة غير العلمية ، فهو علم مصروف . وفى تنوين الممنوع ، ومنع التنوين مما يستحقه — يقول الناظم مقتصراً على بعض الأنواع :

(وَلاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ — صُرِفْ   ذُو الْمَنْعِ ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ)(*)

أى : أن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر ، أو للتناسب فى الكلام . والمصروف قد ينون . وقد بسط المصنف الكلام فى ذلك .

هذا : وإذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة ، فهل يجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة ؟ أم يجر بالفتحة كالممنوع من الصرف ؟ — قولان جائزان . والأحسن جره بالكسرة ، والاقتصار فى الضرورة على منع التنوين الذى تقتضيه — لا غير .

(١) المنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره « يا » ساكنة لازمة غير مشددة مكسور ما قبلها ، مثل : هاد — داع — مستقص .

(٢) وتبقى الياء فى حالة النصب مفتوحة غير منونة .

(٣) « جوار » — ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، و « أعيم » — للوصفية ووزن الفعل ؛ لأن وزنه — أدحرج ، وهو تصغير أعمى ، والتنوين فيهما للعوض .

(٤) الأول غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ، والثانى للعلمية ووزن الفعل المنقول عنه . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

(*) « ولاضطرار » جار ومجرور متعلق بصرف «ذو» المنع «ذو» نائب فاعل صرف والمنع مضاف إليه « والمصروف » مبتدأ « قد لا ينصرف » قد هنا للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ .

وَالْكسائىِّ ؛ فإنهم يُثبتونَ الياءَ ساكنةً رفعاً ـ ومفتوحةً جرًّا ـ كما فى النصبِ[1] ؛ احتجاجاً بقوله : * قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا *[2]

وذلك عند الجمهورِ ضرورةٌ ، كقوله فى غيرِ العَلَمِ :

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ - يَقْتَفِى)(*)

أى ما يكون من الممنوع من الصرف ـ منقوصاً ؛ فإنه يقتفى ـ أى يتبع ـ فى إعرابه طريق جوار « جمع تكسير الجارية » ؛ فى حذف يائه رفعاً وجراً مع تنوين العوض ، وإثبات الياء مفتوحة من غير تنوين فى حالة النصب .

(١) أى أن الياء تثبت فى جميع الأحوال بغير تنوين ، وتسكن فى حالة الرفع لثقل الضمة ، فيكون الرفع بضمة مقدرة على الياء ، ويكون النصب بفتحة ظاهرة ، ويجر بالفتحة الظاهرة بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، وهذا الرأى ضعيف لندرة شواهده .

(٢) صدر بيت من الرجز ـ استشهد به سيبويه ولم ينسبه ـ ونسبه الشيخ خالد للفرزدق ، وعجزه :

* لَمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا *

اللغة والاعراب . يعيليا : مصغر ـ يَعْلَى ـ علم لرجل . خلقاً : عتيقاً باليا . والمراد : رث الهيئة ضعيفاً . مقلولياً : متجافياً منكمشاً ، والمراد : دميم الخلقة . « يُعَيْلِيا » مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق . « لما » ظرف زمان بمعنى حين « خلقاً » مفعول ثان لرأتنى ، والياء مفعوله الأول ، « مقلولياً » نعت لقوله خلقاً ، أو معطوف عليه بحذف العاطف .

والمعنى : عجبت هذه المرأة منى ومن يعلى ؛ حين رأتنى رث الهيئة دميم الخلقة .

والشاهد : فى « يعيليا » فإنه علم مصغر موازن للفعل ، ممنوع من الصرف ، وهو منقوص ، وقد عومل معاملة الصحيح ، وفتحت ياؤه ولم ينون على مذهب يونس ومن معه ، ومذهب سيبويه والجمهور أنه ضرورة :

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « منه » متعلق بيكون ، والضمير إلى ما لا ينصرف « منقوصاً » خبر يكون واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة « فى إعرابه » الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بيقتفى « نهج » مفعول يقتفى « جوار » مضاف إليه ، وجملة « يقتفى » خبر المبتدأ .

* وَلَـكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوالِيَا *(١)

---

(١) عجز بيت من الطويل ـ للفرزدق ، يهجو به عبد الله بن أبي إسحاق النحوى الحضرمى . وصدره :

* فلو كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ *

وكان عبد الله يطعن فى شعر الفرزدق كثيراً ويلحنه . حتى قيل: إنه لما بلغه هذا البيت ـ قال: قولوا له : هجوتنى فلحنت أيضاً .

اللغة والاعراب . مولى : للمولى عدة معان ، والمراد هنا : مولى العتاقة وهو العبد. « لو » شرطية « كان » فعل الشرط « عبد الله » اسم كان ومضاف إليه «مولى» خبرها « هجوته » جواب لو « مولى » الثانية خبر لـكن « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق.

والمعنى : لو كان عبد الله « مولى » فقط لهجوته ـ على ما فى الموالى فى نظر العرب من خسة وضعة وانحطاط منزلة ـ ولـكنه مولى موال ، فهو رق لأرقاء ، وعلى ذلك فهو لا يستحق منى تقديراً ولا هجاء؛ لضعته وخسته.

وكان عبد الله مولى للحضرميين ، وهم أرقاء لبنى عبدشمس .

والشاهد : فى « مواليا » فهو منقوص غير علم ـ ممنوع من الصرف ، وقد عومل فى حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فثبتت ياؤه وجر بالفتحة نيابة عن الـكسرة ، وذلك شاذ وضرورة عند الجمهور . وكان القياس أن يقول : مولى موال .

تنبيهان

١ ـــ إذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولا من جمع مؤنث ، مثل : عطيات ، وزينات ـ جاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، ويجوز أن يعرب كالمنصرف ، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ، ويجر بالـكسرة مع التنوين ـ فى جميع الحالات .

٢ ـــ أجاز بعض النحويين صرف الاسم الذى اجتمعت فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، ولو لم يوجد فيه أحد الأسباب الأربعة التى ذكرت . وبعضهم أجاز ذلك فيما كان على صيغة منتهى الجموع .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الصرف ؟ وما الاسم الذى لا ينصرف ؟ وما سبب هذه التسمية ؟ اشرح ذلك بإيضاح .

٢ — بين السبب الذى يعلل به النحاة منع الاسم من الصرف . وما رأيك فيه ؟

٣ — اذكر المواضع التى يمتنع فيها الاسم من الصرف لعلة واحدة ذات فرعين . ومثل لكل موضع بمثال ؛ فى جملة مفيدة من إنشائك .

٤ — اشرح القول فى « العدل » الذى يمنع الاسم من الصرف لأجله . وكذلك « وزن الفعل » . ومثل لما تقول . ثم إذا سميت رجلا بـ « نُصِر » للمجهول ، أو بـ « نَصر » ، فما الذى يصرف منهما ؟ وما المانع من الصرف .

٥ — متى تمنع « سَحر ، وأمسِ ، وأُخرَ » — من الصرف ؟ ومتى تصرف ؟ وضح القول فى ذلك بأمثلة ؛ فى جمل مفيدة من إنشائك .

٦ — لم يمنع الاسم المختوم بألف الإلحاق من الصرف ؟ وما حكم المنقوص المستحق للمنع من الصرف ؟ وما شرط منع الأسماء المؤنثة والأعجمية من الصرف ؟

٧ — اشرح قول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»

٨ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكمه فى الإعراب .

قال تعالى : (لَيُوسُفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا منّا . إنك بالوادِى المُقَدَّسِ طُوًى . فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون * إلاَّ إبليسَ استكبرَ . فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ . سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ووهبْنَا له إسحَقَ وَيعقوب كلاًّ هَدينَا . إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وآلَ إبراهيم وآلَ عِمرَانَ عَلَى العالمينَ . كلاَّ إنها لَظَى نَزَّاعَةً للشَّوى)

فى الحديث الشريف : « صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى » .

لم تتلفَّع بفضلِ مِئزرِها دَعْدٌ ، وَلَم تُسقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

وقائلةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بعدنا صحا قلبه عن آلِ لَيلى وعن هِندِ ؟

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهِله بِجَدِّه أنبياء الله قد خُتِمـــوا

تَرعَى اللهُ مِصرا فهِى فى الأرض جَنَّة وساحتها الفِردوسُ والنِّيل كوثَرُ

بنى مصر مكانكمو تَهَيَّا فهيَّا أسرِعُوا المجـــدِ هيَّا

ما هاجَ حَسَّان رســـوم المدام ومَظعن الحىِّ وَمَبنى الخِيـــام

نُبِّئْتُ أخـــوالى بنى يزيدُ ظلمًا علينا لهـــم فديدُ

ولقد قتلتكمُ ثُناء ومَوْحَـــدا وتركتُ مُرَّة مثل أمسِ الدابرِ

٩ — الكلمات الآتية تمنع من الصرف ، وبعضها يجوز صرفه . بين السبب فى الحالتين وضعها فى جمل مناسبة .

فلسطين . رجب . شعبان . نعمان . فطاحل . يحيى . أسامة . قنا . دمشق . مضر . أخضر . صحراء . معاوية . هند . لوط . تلاميذ . بشرى . دعد .

١٠ — بين موضع إعراب ما تحته خط فيما يأتى . واذكر سبب المصروف والممنوع من الصرف .

ولد أبو الحسن الشاذلى أعظم العلماء المتصوفين فى عصره بمدينة تونس ، وعاش فيها سنى حياته الأولى ، ثم رحل إلى مصر سنة ٦١٣ هـ واتجه إلى الإسكندرية مع كثيرين من مريديه ، واتخذ مسجد العطارين مركزاً يعقد فيه ندواته الدينية ويلقى مواعظه . ثم تنقل فى كثير من المدن والقرى ، فذهب إلى دمياط ، ودمنهور ، وطنطا ، وأكثر مدن الوجه القبلى . ولما تعرضت مصر للحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا . واستولت على دمياط سنة ٦٤٧ هـ رأى العلماء المغاوير من واجبهم أن يتحركوا، وأن يكونوا المثل الماثل والقدوة التى تنير الطرائق للشعب ، فسافروا إلى المنصورة يتقدمهم أبو الحسن الشاذلى الذى لم يترك المنصورة حتى هزم الصليبيون، وأسر ملكهم لويس التاسع فى دار ابن لقمان . وقد شاء القدر أن يفقد أبو الحسن بصره بعد وصوله إلى مصر بأربع سنوات ، وعاش بقية حياته مَكفُوفاً . وكان من أقرب المقربين إليه تلميذه أبو العباس المرسى . رضى الله عنهما .

فهرس موضوعات الجزء الثالث من كتاب

« ضياء السالك إلى أوضح المسالك »

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

وقعت بعض أخطاء مطبعية ـ لم نر داعيا لإثباتها؛ لأنها تدرك بسهولة. وهاك نموذجاً منها

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٣	٢٥	ارضى	ارتضى	١٣٤	٢٤	شبه	شبهه
١٥	١٦	حدوى	جدوى	١٤٣	٢٣	للسكرة	للنكرة
١٧	٢٣	كرة	كثرة	٢٠٣	١١	بمنى	بمعنى
٤٤	١٠	اب	أبى	٢٩٤	١٠	أفتحه	المتحة
٩٨	٢٤	منى	مبنى	٣١٩	٢٥	نز	نزر